



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

2272
6999
395

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE



* فهرسة واقعات المقتنين *

صحيفة	صحيفة
٥٨ في العتاق	٢ كتاب الطهارة
٥٩ كتاب الحدود والتعزير	٤ كتاب الصلاة
٦٢ كتاب السرقة	٧ كتاب الزكاة
٦٢ كتاب الجنائيات	٩ كتاب الصوم
٦٧ في جنابة الصبي وعليه	١٠ كتاب الحج
٦٧ في جنابة الرقيق وعليه	١١ كتاب السر
٦٨ في جنابة الدابة وعليها	١٤ كتاب الكراهية والاستحسان
٦٩ كتاب الديان	١٥ كتاب النكاح
٧٠ في القسامة	٢٠ في نكاح الرقيق
٧٢ كتاب المعاول	٢٠ في نكاح الكافر
٧٢ كتاب الاتقي	٢٠ في المهر
٧٢ كتاب المفقود	٢٤ في الاولياء والاكفاء
٧٣ كتاب اللقيط	٢٧ في الجهاز
٧٣ كتاب اللقطة	٢٧ كتاب الرضاع
٧٣ كتاب الوقف	٢٩ كتاب الطلاق
٨٤ فرع مهم	٣٣ في طلاق السكران
٨٥ في وقف المريض	٣٣ في الابل
٨٦ في وقف الذمي	٣٤ في الخلع
٨٧ كتاب البيوع	٣٦ في طلاق المريض
٩١ في الخيارات	٣٧ في تعليق الطلاق
٩٣ في خيار العيب	٣٩ في العدة
٩٧ فيما يتقدم التصرفات باجازه لاحقة وما لا	٤٤ في نفقة المطلقة
٩٨ في البيع الفاسد	٤٥ في الحضنة
١٠١ في التلئة	٤٨ في العنين
١٠١ في البيع بالوفاء	٤٨ كتاب العتاق
١٠١ في الاقالة	٥٠ في عتق المريض
١٠٢ في بيع الاب والوصي مال الصغير	٥١ في الاستبلاذ
١٠٣ في السلم	٥٢ في المكاتب
١٠٤ كتاب الصرف	٥٣ في المدبر
١٠٤ بيع المزركش والمصوغ من الذهب	٥٤ كتاب الولاء
والفضة والمحلى	٥٥ كتاب الايمان
١٠٤ كتاب الشفعة	٥٥ في الحلف في النكاح والطلاق
	٥٦ في حلف الفعل

صفحة	صفحة
١٧٣ في التلخيص	١٠٦ كتاب الهبة
١٧٥ في الاستحقاق	١١٢ باب التعويض في الهبة
١٨١ فبين يصلح خصما	١١٣ باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر
١٨٧ في دعوى النسب	١١٣ كتاب الاجارة
١٨٧ كتاب الاقرار	١٢٢ في اجارة الطئر
١٩١ في اقرار المريض	١٢٣ في ضمان الاجير المشترك والخاص
١٩٣ في المدائن	١٢٤ كتاب العارية
١٩٥ كتاب الشهادات	١٢٥ كتاب الوديعة
٢٠٤ في ترجيح البينة	١٢٨ كتاب الرهن
٢٠٨ في القول لمن	١٢٩ كتاب الغصب والضمان
٢١٣ في المسائل التي تقبل فيها بيينة الخصمين	١٣٨ كتاب الاكراه
٢١٤ كتاب الصلح	١٣٩ كتاب الحجر
٢١٦ في صلح الوصي	١٤٠ كتاب الماذون
٢١٧ في الصلح عن الامانات	١٤٠ كتاب الوكالة
٢١٧ في الخارج	١٤٢ في الوكالة بالنكاح
٢١٨ في استخلاص التركة	١٤٣ في الوكالة بالخصومة والقبض والبيع
٢١٨ كتاب القضاء	وغيرها
٢٢٢ في التصرف في أمور الغائب والمفقود	١٥٣ كتاب الكفالة
٢٢٢ فصل في الفرق بين الذبوت والحكم	١٥٦ كتاب الحوالة
٢٢٣ في كتاب القاضي الى القاضي	١٥٦ كتاب المضاربة
٢٢٤ مسائل شتى	١٥٩ كتاب الشركة
٢٢٦ كتاب القسمة	١٦٣ كتاب المزارعة
٢٢٨ كتاب الفرائض	١٦٣ كتاب الدعوى
٢٢٨ كتاب الوصايا	١٦٥ في التناقض
	١٧٠ في الدفع

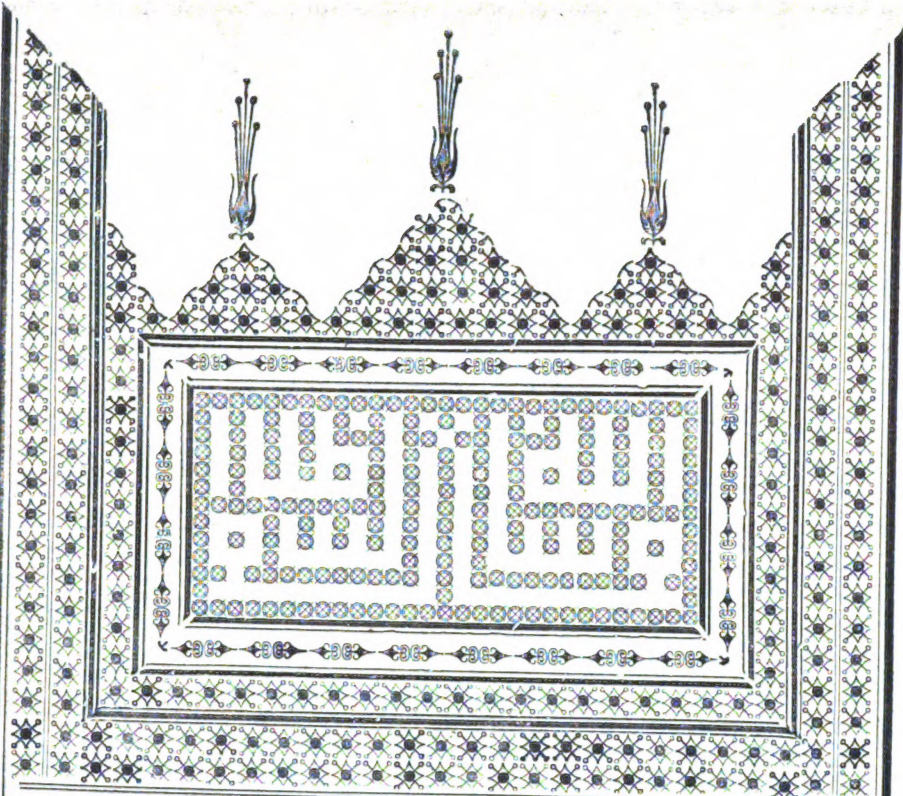
(تمت)

Naqīb-zādeh, 'Abd al-Qādir ibn Yūsuf

(واقعات المفتين)
للامام المحقق والفقير
المدقق العلامة الشيخ عبد القادر ابن
يوسف الشهير بقدرى أفندى الحنفى
أرسل الله عليه سماء الرحمة
والرضوان وثقع
بعلومه
آمين

(وبهاسمه فوائد شريفه وزوائد منيفه ودرر وغرر التقطناها من حواشى
النسخ التى كانت بأيدينا وقت التصحيح وأثبتناها معزوة لاربابها
رحم الله الجميع وشكر لهم الصنيع)

(الطبعة الاولى)
(بالمطبعة الميرية بيولاقي مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي بين الشرائع بإرسال نبيه المختار وزين منار الدين الحنيف بأزال محكم كتابه عليه وآثار صلى الله تعالى عليه وعلى آله الأخيار وأصحابه المهاجرين والأنصار (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير عبد القادر بن يوسف المعترف بالتقصير لما استخدمني برهة من الزمان قبل هذا الأوان في تسويد أسئلة الناس وتصويرها ومقابلة الفتاوى وأمانتها بعد تبنيها وتحريرها أجلة من العلماء الاعلام وأعز من شيوخ مشايخ الاسلام الذين هم سلكوا مسالك الزهد والتقوى وأجابوا للسائلين عن وقائعهم بما عليه الفتوى بجعت أثناء الخدمة المسائل الواقعة من الكتب المعتمدة والفتاوى المدونة وجعلتها مرتبة على الكتب كسائر المدونات والكتب (وسميتها بعد الجمع والتدوين * بواقعات المؤمنين) ثم بعد حين ومضى سنين قابلت كل مسألة بأصلها وذكرت بياها وفصلها تسهيلا للمراجع لطالبي المقابلة وطرح من المكررات وأبقيت ما هو المنقول من المتداولات وألحقت مسائل مهمات من المعبرات طابا من الله تعالى الاجور والحسنات وبعد تلك المقابلة قابلت مرة أخرى وأخرجت منها أيضا مسائل وألحقت أخرى والمسؤل من الاخوان الذين عندهم نسخ من الاولى والثانية أن يحجوا نسخهم ويقيموا بها هذه النسخة الثالثة رحم الله تعالى من أجابني الى ذلك المسؤل وبذل وسعه في التطبيق كما هو المأمول

(كتاب الطهارة)

الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وما البئر وأقواها الماء الجاري ان كان

(١) وينبغي أن يكون بين
بين الماء وبين الماء
مقدار ما لا يصل النجاسة الى
بين الماء وقد روي في الكتاب
بخمسة أذرع أو سبعة وذلك
غير لازم انما المعتبر عدم
وصول النجاسة وذلك يختلف
بصلابة الارض ورخاوتها
اه در في كتاب الطهارة

قوى الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر أثر
النجاسة فيه بلون أو طعم أو ريح ❀ وماء النهر والقناة اذا احتمل عذرة فاغترف انسان (١) بقرب
العذرة جاز الماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة ❀ ماء النهر اذا انقطع من أعلاه
لا يتغير حكم جريه بانقطاع الأعلى يجوز التوضي بما يجري فيه ❀ حفيرتان يخرج الماء من
احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد
❀ الماء اذا جرى على الجيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستبين فيه الجيفة فالله طاهر وان
كانت تستبين لقله الماء فالله نجس فاضيقان في أول الطهارة ❀ والماء المستعمل هو ما أثريل
به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرية وهذا عند أبي يوسف وقبله هو قول أبي حنيفة
رحمه الله أيضا وقال محمد لا يصير مستعملا الا باقامة القرية لان الاستعمال بالانتقال نجاسة الا تمام
اليه وانما تزال بالقرية وأبو يوسف رحمه الله يقول اسقاط الفرض مؤثرا أيضا وبثبت الفساد
بالامر من ومتى يصير مستعملا الصحيح أنه كما زایل العصور صار مستعملا لان سقوط حكم
الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده هداية في الطهارة وقيل الاجتماع في
مكان شرط لان صون الثياب عنه متعذر فحققت الضرورة كافي في الطهارة ❀ ولو كان على
عضو من أعضاء موضوه قرحة نحو الدم وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة
ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصل على جازت صلاته فاضيقان في باب الوضوء ❀ والفقهية في
صلاة لهاركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كان أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج
الصلاة ولو فقهية في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة تبطل ما كان فيها ولا تبطل الطهارة
والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والفقهية ضحك
له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضحك
ما يكون مسموعا له دون جيرانه والتبسم ما تبدوا أسنانه وليس له صوت والفقهية عامدا كان
أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وان كان في الصلاة وتبطل التيمم كما تبطل
الوضوء من المزبور في فصل فيما ينقض الوضوء ❀ ولو اغتسل جنب وصل فقهية هل تبطل
وبعيد الوضوء اختلف فيه فقيل لا بعيد لانه ثابت في ضمن الغسل فاذا لم يبطل المتضمن لا يبطل
المتضمن والصحيح أنه بعيد الوضوء لان اعادته واجبة عقوبة كذا في المحيط ابن الهمام في نواقض
الوضوء الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء الا الفقهية أشباه في أحكام الصبيان ❀ الوضوء قبل
الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض أشباه في القاعدة الثالثة عشرة
❀ ومن أتى بهيمة يعزرفان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الآلة ان كان متوضئا ولو أنزل كان
عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان فاضيقان في التعزير ❀ الماء
الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من البلغم من المزبور في فصل في النجاسة
التي تصيب الثوب ❀ الثوب يطهر بالفرل من المني الا في مسئلتين أن يكون الثوب جديدا أو أمني
عقيب بول لم ينزله بالماء وقد ذكرناه في شرح الكنز ❀ الا بول كلما نجسة الا بول الخفاش فانه
طاهر واختلف الصحيح في بول الهرة ومرة كل شيء كبوله وجرة البعير كسرقينه ❀ الدماء
كلها نجسة الا دم الشهيد ودم الباقي في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في
الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث
ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة أشباه من كتاب الطهارة ❀ يشترط في الاستنجاء ازالة

الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبح الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون أشباه
من كتاب الطهارة ❦ السرقين اذا أحرق حتى صار رماداً عند أبي يوسف لا يحكم بطهارته وعند
محمد يحكم بطهارته قال رضى الله عنه وعليه الفتوى وعلى هذا الخلاف الخنزير اذا وقع في
الملحة حتى صار كله ملحاً يطهر على هذا خلاصة في السادس من الطهارات (بز) وقع عند
الناس أن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطى فتقع فيه الفأرة وتلفه الفأرة والكاب وهذا باطل
لأن الأصل وهو الطهارة لا يترك بالاحتمالين ولئن سلم فقد تغير بالكلية وصار شيئاً آخر فبقى بقول
محمد رحمه الله حتى أن الدهن النجس لو جعل صابوناً طهر فقد الفتاوى في فصل الانجاس من
الباب السادس من كتاب الطهارة ❦ واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء يمضى على
صلاته خلاصة في المسح ❦ واذا انقضت مدة المسح الا أنه يخاف ذهاب رجله من البرد ولو نزع
الخف جازله أن يمسح وان طال من المزبور في المسح ذكر الجلابي في كتاب الصلاة أنه من به وجع
في رأسه لا يستطيع معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد ألحقته في بيت لغرابتها
وعدم وجودها في غالب الكتب فقلت

(مطلب في المسح)

ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما ان به يتضرر

شرح المنظومة لابن الشحنة

وقد جوزوا مسح الجباير مطلقاً * الى وقت أن القرع والجرح يجبر

وقد اشتمل هذا البيت على مسئلة من البدائع وغيره من به جراحات أو قروح يضر به استعمال
الماء فوضع عليها جيرة يجوز له المسح عليها دائماً الى وقت العمة بخلاف الخف ❦ واختلف في
المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس بواجب
وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا أنه واجب عند عدم الضرر اتفاقاً من محل المزبور
❦ من عليه الاستنجاء بالماء اذ لم يجد موضعاً خالياً يتركه لأن كشف العورة منهى والاستنجاء
مأمور والنهي راجع على الامر بمجمع الفتاوى في أول الاستنجاء

* (كتاب الصلاة)

(صبق) صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس فسدت خلافاً للشافعي اكنه يبقى أصل الصلاة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى لو قهقهه ينتقض وضوءه ولكن لا يمتها حتى تبيض
الشمس وعند محمد تطل أصلها حتى لو قهقهه لا ينتقض وضوءه (ش) وعن أبي يوسف لا يفسد
الفجر أصلاً بطلوعها ولكن لا يمتها حتى تبيض الشمس قنية في مواقيت الصلاة ❦ المقتدى في
النية (١) يحتاج الى نية أربعة أشياء أن ينوي الصلاة وتعيين الصلاة وينوي الاقتداء وينوي
القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس بشرط لما مر والافضل أن ينوي الاقتداء عند
افتتاح الامام فان نوى الاقتداء حين وقف الامام جازعنداً كالمشايخ ❦ والمنفرد يحتاج الى
ثلاثة أشياء الى نية الصلاة لله تعالى وتعيين أنه أية صلاة هي وينوي القبلة حتى يكون جازعنداً
الكل والامام كالمفرد ولا يشترط نية الامامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعاً
في النفل الكل في الأصل خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الصلاة ❦ ولو نوى أن قبلته
محراب مسجد لم يجز صلاته لأن المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي
للصلاة لا ينوب عن نية القبلة فاضحان في باب الاذان ❦ رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى

(١) النية أن يقصد بقلبه
فان قصد بقلبه وذكر
بلسانه فهو أفضل عندنا
اه من الفصل الثاني من
صلاة الخلاصة

رفع رأسه من الركوع فإنه لا يفتن لان القومة التي بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام
ويسجد سهو في آخر الصلاة من المزبور في فصل فحين يصح الاقتداء به إذا قام الامام الى
الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل
أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء
الذي يكون بعد التشهد أو قبل ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يسلم مع الامام من المحل
المزبور ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثاً تكلموا فيه
والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها السنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثاً
لان من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثاً ولو ركع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى
من القنوت فإنه يتابع لان القنوت ليس بمؤقت ولا مقدر من المحل المزبور (س) المقتدى اذا
نسى التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد
بؤديه جواب (نظم) فحين أدرك في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فإنه
يتشهد تبعاً للتشهد امامه كذا هذا قسمة في باب القعدة والذكر فيها وإذا فاتته ركعتا الفجر
لا يقضيهما قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أي حنيضة وأبي يوسف وقال محمد أحب الي
أن يقضيهما اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقضى تبعاً للفرض الى وقت الزوال وفيما
بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها واختلف
المشايخ في قضائها تبعاً للفرض من كبير مشتمل الاحكام في باب ادراك الفريضة (وقضى)
أي السنة (التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه) بيان لشئتين أحدهما القضاء والثاني محله ورجح
في فتح القدير تقديم الركعتين لان الاربع فأتت عن الموضع المسنون فلا يفوت الركعتين عن
موضعهما قصداً بلا ضرورة انتهت وحكم الاربع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى
من الصبر الائق في باب ادراك الفريضة **ملخصاً** يكره أن يرفع المومني الى وجهه عوداً أو شيئاً
يسجد عليه فان كان لا يخفض رأسه أصلاً لا يجوز وان خفض رأسه وانخفض للسجود أريد من
الركوع جازعن الايماء في الاصح وقيل جازعن الاصل وان كانت الوسادة على الارض جازعن
السجود وقالوا اذا سجد على لبنة أو حجرتين يجوز ولو على لبنتين لان الارتفاع كثير بزانية في
صلاة المريض **ملخصاً** ولو صلى رافعاً يكره الى المرفقين كره فاضحيان في فصل فيما يفسد الصلاة **ملخصاً** الرجل
اذا قصد بلدة الى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها والاخر دونها فاسلك
الطريق الابعد كان مسافراً عندنا **ملخصاً** المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر
شيأ في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطناً أصلياً له بان كان مولده يسكن
فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأهل به وجعله داراً يصير مقماً بمجرد العزم الى الوطن لانه رفض سفره
قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام وليلاتها فيعود مقماً يتم صلاته الى الوطن وبها واذا خرج
منها الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاضحيان في صلاة المسافر **ملخصاً** ويعتبر مجاوزة عمران المصر
من الجانب الذي خرج ولا تعتبر محلة أخرى مجزأته من الجانب الاخر فان كان في الجانب الذي
خرج محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك
المحلة وهل تعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفنائه أقل من قدر غلوة لم يكن بينهما مزرعة
تعتبر مجاوزة الفناء أيضاً وان كان بينهما مزرعة أو كانت المسافة بين المصر وفنائه قدر غلوة
تعتبر مجاوزة عمران المصر ولا تعتبر مجاوزة الفناء من المحل المزبور **ملخصاً** وبعد ما دفن الميت لا يسع

(مطلب صلاة المسافر)

أخرجه بعد مدة طويلة أو قصيرة لا بعذر والعذر ما قلنا يعني إذا كانت الأرض مغسوبة
 أو أخذت بالشفعة مجمع الفتاوى في آخر الجنازة النسفة ❀ سألت أبا الفضل الكرماني وعلى
 ابن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو فقال في صلاة الجنازة آخرها وفي سائر
 الصلوات أولها قال وكانا يشيران إلى معنى وهو أن هذا شفاعة للميت فينبغي للشفيع أن
 يختار أقرب المواضع إلى التواضع لتكون شفاعة أدعى إلى القبول فتأخر خاتمة في أوائل
 الفصل السابع من كتاب الصلاة ❀ إذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس أو عند غروبها
 أو عند الزوال لا تعاد بعد ذلك فاضيفان في فصل غسل الميت ❀ ولا بأس بالركوب في الجنازة
 والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنازة راكباً ويكره النوح والصياح وشق الجيوب
 ولا بأس بالكاء بارسال الدمع فإن كان مع الجنازة نائحة أو صائحة زجرت فإن لم تنزح فلا بأس
 بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكرك فإن أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه وعن إبراهيم رحمه
 الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفروا له غفر الله لكم ولا يرجع عن
 الجنازة قبل الدفن بغير إذن أهلها من المحل المزبور ❀ ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان
 الذي مات في مقابر أولئك القوم وإن نقل قبل الدفن إلى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به وكذلك الوفيات
 في غير بلده ويستحب تركه فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب عليه السلام مات
 بمصر فنقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام من حبش إلى الشام
 بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل
 على أعناق الرجال إلى المدينة من المحل المزبور في الحجة ❀ قال محمد بن شهاب الدين الزهري إذا
 ماتت المرأة ولدها فإن كان سقط لا بأس بأن يدفن مع أمه وإن استهل صار خالصاً عليه ودفن
 وحده وإن دفن مع أمه جاز وإذا صار الميت تراباً في القبر يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمة باقية
 وإن جعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركاً بالجران الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره ذلك
 تنارخانية في الجنازة ❀ (وهي) أي جهة الكعبة (تعرف بالدليل) فالدليل في الأمصار والقرى
 المحارب التي نصها الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم حين فتحوا البلاد شرح النقاية
 لواجب دأشافي باب حدان قبله ❀ التسمية في كل ركعة حسن بالاتفاق وإنما الخلاف في وجوبها
 فيه فعنده لا يجب كوجوبها في الركعة الأولى وعنده ما يجب كافي الأولى كذا في الكفاية
 يعقوب دأشافي باب صفة الصلاة ❀ وتكره امامة الأعمى وفي المحيط إذا لم يكن غيره من البصراء
 أفضل منه فهو أولى جوهره شرح القدوري ❀ جوزاً كثر أئمة خراسان امامة الصبي في
 التراويح كالبالغ ولم يجوزها أئمة العراق وعن نصر بن يحيى ومحمد بن مقاتل يجوز إذا بلغ عشر
 سنين في التراويح خاصة والنسفي أفتى بالجواز والسرخسي بعدم الجواز زاهدي في باب قيام
 شهر رمضان من كتاب الصلاة ❀ يكره للمقتدي أن يقعد في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع
 يقوم لأن فيه اظهار التكاسل في الصلاة والتشبه بالمنافقين من المحيط البرهاني في الثالث عشر
 من كتاب الصلاة ❀ في الكافي قال صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى سنة الفجر في بيته توسع له في
 رزقه ونقل المنازعة بينه وبين أهله ويختم له بالاجمان تنارخانية في الفصل الحادي عشر من
 كتاب الصلاة ❀ وإذا انتهى إلى الامام وهو راكع فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع
 أو لم يقف بل كبر وركع مع رفع الامام رأسه إلى حده هو إلى القيام أقرب لا يصير المقتدي مدركا
 لتلك الركعة بل يكون مسبوقاً بها شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي في الرابع من فرائض

١ والخيار أنه لا يجوز في
 الصلاة كلها كافي باب
 الامامة من الهداية

الصلاة (ظم) صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تسع للجماعة ولو لم يصل التراويح مع الامام فله أن يصلي الوتر معه (عك) اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابعه في الوتر (بت) اذا صلى معه شيئاً من التراويح يصلي الوتر معه وكذا اذا لم يدرك شيئاً منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له أنه يصلي الوتر معه وهو الصحيح فتنبه في باب التراويح ❀ يكره ترك السورة في الآخرين من التطوع عمداً وان سهواً فعليه السهو ولو ضمها في أخرى الفرض ساهياً لا يسجد وعليه الفتوى أشباه في كتاب الصلاة ❀ يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليس له القدرا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام باجماعة كذا في البرازية من المحل المزبور ❀ تحصل فضيلة الجماعة بصلاته أي الصبي مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم من المزبور في أحكام الصبيان

(كتاب الزكاة)*

لا زكاة في اللاتى والجواهر كاللعل والياقوت والزمرد وأمثالها كذا في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في التارخانية درر غرر قبيل صدقة السوائى ❀ وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبال يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان لا ينطبع كالزرنج والكحل والزجاج والياقوت والغير وزج والبرجد لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب واللؤلؤ والسمك قاضيجان في فصل في العشر ❀ دفع الزكاة الى المديون أولى من الدفع الى الفقير برزازية في الفصل الثاني من كتاب الزكاة ❀ ولا يجب العشر في الادوية كاللوز والهيلج والكنبر وغيرها ويجب في الثمار والعسل الذي أخذ من الجبال ويصرف العشر الى من تصرف اليه الزكاة وفي قصب السكر عشر وفي الحناء اختلاف وفي البصل والثوم روايتان عن محمد رحمه الله وفي صمغ الصباغ زكاة وفي أشنان القصار والصابون لازكاة فيه مختارات النوازل في آخر الزكاة ❀ لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرفاء ولا في الدب وشجرة القطن والبادنجان ويجب في برز القنب وبرز الصنوبر قاضيجان في فصل العشر من كتاب الزكاة ❀ اذا أدركت الغلة فللسلطان أن يحبسها لاستيفاء الخراج وهلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه اذا كان باقية لا تدفع كالحرق والغرق وأكل الجراد والحرو والبرد وأما اذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفاظ عن الدابة غالباً الا عن غيره هذا اذا هلك الكل أما اذا بقي البعض ان مقدار فقيرين ودرهمين فقيرين ودرهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط اذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيها من زراعة مما برزازية في العشر والخارج من كتاب الزكاة ❀ في خراج الوظيفة اذا هلك الخارج قبل الحصاد باقية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخارج فان هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصيره وفي أرض العشر اذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الاكار يبقى في ذمة رب الأرض لان في نصيب الاكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخارج وانما يفارق العشر في المصروف

هذا اذا هلك كل الخارج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ فقيرين
ودرهمين يجب فقير ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما
يسقط الخراج به لئلا يخرج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط
الخراج ويجعل كأن الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب غلبه باقية ان ذهب البعض وبقي
البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين
درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطب قاضخان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة
ولا يحل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء
العشر بزيادة في العشر والخراج من كتاب الزكاة وفي الاسرار والطحاوي يجب العشر والخراج
في أرض الوقف والصبي والمجنون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم
العشر لانه قربة كالزكاة ويجب الخراج لانه مؤنة فاشبه صدقة الفطر والشجرة المثمرة ان
كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكائنة في الاراضي لان المساكن مع ما يتبعها عفو لا
الاراضي من المحل المزبور **ولو ترك** السلطان الخراج أو العشر لرجل جاز في الخراج دون العشر
عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيهما لانهما في جماعة المسلمين ولا يبي يوسف أن له حقاً في
الخراج فيصح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على الخلوص فلا يجوز تركه وعليه الفتوى
اختيار قبيل فصل المرتد من كتاب السير وان آجر الأرض الخراجية أو أعار كان الخراج على رب
الأرض كما لو دفعها من اربعة الا اذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرة ملتقاة فاجارة ذلك واعارته باطلاً
ولو آجر أرضه العشرية كان العشر على رب الأرض عند أبي حنيفة وعندهما على المستأجر
وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير فعن أبي حنيفة فيها روايتان خلاصة في الفصل
العاشر من كتاب الزكاة وكذا في الخاتمة **وان استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس**
المستأجر أو المستعير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر أو المستعير في قول
أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله لانها صارت كرمًا فكان خراج الكرم على من جعلها كرمًا
قاضخان في فصل العشر والخراج من كتاب الزكاة **رجل له أرض عشرية آجرها من غيره**
كان العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة قل الاجر أو أكثر وفي قول صاحبيه يكون
العشر في الخارج قاضخان في فصل خراج الأرض من السير **والعشر على المستعير** من مسلماً
وان كافراً فعلى رب الأرض عند الامام وعندهما هو كالاجارة بزيادة في العشر والخراج من
كتاب الزكاة **مال بيت المال على أربعة أنواع** الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج
فيمصرف الى المصارف التي ذكرت في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من
بني تغلب وتجار أهل الذمة فجعله الرباطات والحسور والقناطر والائتم والقضاة القائنون بالحق
والثالث خمس الغنائم والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شئ الآية
والرابع ما أخذ من تركه لا وارث لها فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى والقيط وأدوية
المرضى وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب من المحل المزبور **دين العباد مانع من وجوبها**
أي الزكاة الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد أدائه **ويكره اعطاء نصاب لفقير منها** الا اذا
كان مدوناً أو صاحب عيال لو فرقه عليهم لم يخص كالا نصاب **يكره نقلها الا الى قرابة أو**
أحوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة محجلة
أشباه في كتاب الزكاة **أنفق على آثاره بنية الزكاة** جاز الا اذا حكم عليه بنفقتهم من المحل

المزبور ❦ العبد ليس مصرفاً للصدقات الواجبة الا اذا كان مولاه فقيراً أو كان مكاتباً من المحل المزبور في أحكام العبيد

* (كتاب الصوم) *

❦ اذا شهد اليهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقاً عليهم وان جازاً من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تتفاه التهمة قاضيان في الفصل الاول من كتاب الصوم ❦ وعند رؤية الهلال تذكره الاشارة اليه كما يفعله أهل الجاهلية من المحل المزبور ❦ اذا شهد شاهدان عند قاض لم ير أهل بلده على أن قاضى بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضى بشهادتهما جاز لهذا القاضى ان يقضى بشهادتهما لان قضاء القاضى حجة من المحل المزبور (ويشترط لوجوب الاداء) أى أداء صوم رمضان (الصحة والاقامة والطهارة عن الحيض والنفاس) أى انقطاع دمهما لا الاعتسال منهما لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كما تخمض فنؤمر بقضاء الصوم دون الصلاة (لا الجنابة) بالجرى عنى لا يشترط لوجوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر الثانى غاية للمفطرات الثلاث يحصل جر من الصوم مع الجنابة بالضرورة فاذا صبح جر منه معها صبح سائر اجزائه لان الصوم لا يتجزأ فصحة وفساداً شرح الجمع لابن الملك ولا بأس بالجمامة للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم ❦ السحور مندوب اليه (١) ويستحب تعجيل الافطار وتأخير السحور ومن شك في طلوع الفجر لم يتسحر وان أكل فصومه تام وان تسحروا كبرأيه أن الفجر طالع قضى ❦ تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكبرأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر ولو أفطر لا قضاء عليه ولو كان أكبرأيه أنه اكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه ❦ ويكره الذوق للصائم ولا بأس له بذوق العسل او الطعام ليشر به ولا بأس للمرأة ان تضع الطعام لصبيها اذا لم تجسد منه بداً من المحل المزبور ❦ من جامع أو أكل ناسياً او دخل الذباب أو الدخان أو الغبار حلقه أو بقي بلبل بعد المضضة فابتلعه مع البزاق او دخل الماء في اذنه وان كان بقلعه أو طعن برمح فوصل الى جوفه وبقي الزج فيه او دخل الخياط في انفه من رأسه فاستشمه فدخل حلقه لم يفطر وجيز في اول باب ما يفطره وما لا يفطره ❦ الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان له رفقة اشتركا معه في الزاد واختاروا الفطر ❦ صوم يوم الشك مكروه الا اذا نوى تطوعاً او اجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوماً كان يصومه أو كان مفتياً ❦ لا يصوم العبد والامة والمدبر وأم الولد تطوعاً الا باذن المولى لا تصوم المرأة تطوعاً الا باذن الزوج او كان مسافراً لا يصوم الاجير تطوعاً الا باذن المستأجر اذا تضرر بالصوم ❦ لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لا تلزمه الاجبة واحدة ولو نذر صلاة سنة وعنى الفرائض لاشئ عليه وان عنى مثلها لزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المريب لم تلزمه في المشهور ولو نذر

(١) ومن السنة ان يقول
اللهم لك صمت وبك آمنت
وعليك توكلت وعلى ربك
أفطرت وصوم الغد من شهر
رمضان نويت فاعف عني
ما قدمت وما أخرت اه
فهستاني

التسبيحات دبر الصلاة لم تلتزمه أشباه في كتاب الصوم ❦ ولو صام أهل بلدة ثلاثين يوماً للرؤية
وأهل بلدة أخرى تسعاً وعشرين يوماً للرؤية فعمل من صام تسعاً وعشرين فعليه قضاء يوم ولا
عبء لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية ❦ أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعاً وعشرين
يوماً فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا
قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماء
مصحبة لا يباح لهم الفطر غداً ولا يترك التراخي في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا
بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا برؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قولهم خزنة المفتين في
أوائل كتاب الصوم

(كتاب الحج)

رجل خرج إلى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه أن فهو شيئاً فالأمر على ما فسر وإن
لم يفسر فعند أبي حنيفة رحمه الله يحج عنه من بلدته إذا كان ثلث ماله يفي لذلك وإن كان له
وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما إلى مكة وقال أبو يوسف ومحمد يحج عنه من حيث مات
وإن جاوز المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً بالحج عنه ودفع إليه المال
لا يجوز في قولهم جميعاً ولو قال الميت للوصي ادفع المال إلى من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج
عنه بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان للوصي أن يحج بنفسه فإن كان الوصي
وارث الميت أو دفع المال إلى وارث الميت لحج عن الميت فإن أجاز الورثة وهم كبار جازوا أن يحجروا
لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال ❦ المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام الحج كان له أن ينفق
من مال الميت إلى بغداد وإلى الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببلدة ينفق من مال نفسه
حتى يجيء أو أن الحج ثم يرتحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الآخر في
الطريق ويكون ضامناً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً
لأنه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد إذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال
الميت لا يضمنه وإن أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا أن أقام أكثر من
خمس عشرة يوماً تكون نفقته في مال الميت لأنه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وإن أقام
بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت فاضحان في فصل في الحج عن الميت ❦ المرأة
إذا لم تجد محرماً لا تخرج إلى الحج إلى أن تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فيه حينئذ تبعث من يحج
عنها أما قبل ذلك فلا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلاً دام عدم المحرم إلى
أن ماتت فذلك جائز كالمریض إذا حج عنه رجلاً دام المرض إلى أن مات هذا إذا كان الآخر
عاجزاً عجزاً برجي زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك فإن كان لا يرجي زواله كالزمانة والعجمي جاز
أن يأمر غيره بالحج من المحل المزبور ❦ المأمور بالحج إذا استأجر خادماً لخدمته قالوا ينتظر أن كان
المأمور عن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الآخر وإن كان لا يخدم نفسه فنفقة
الخادم تكون في مال الآخر لأنه مأذون بذلك دلالة من المحل المزبور واختلف عبارة مشايخنا
رحمهم الله في المأمور بالحج إذا حج قال الإمام خواهر زاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن
المأمور وللأمر ثواب النفقة وقال الإمام السرخسي أصل الحج يقع عن الآخر والدليل
عليه أنه لا يسقط الحج عن المأمور ويحتاج إلى استناد الأحكام إلى الآخر وهذا في الحج الفرض

(١) في الصحاح والمختار ويقال
رجل ضرورة للذي لم يحج
وكذلك رجل صارورة
وصروري وامرأة ضرورة
أيضا اه

وفي التطوع اذا امر غيره بحجة التطوع جاز وبصير لآمر ثواب النفقة في طريق الحج
خلاصة في الثالث من كتاب الحج والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة (١) عن غيره ان كان بعد
تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم عليه ابن الهمام
في آخر باب الحج عن الغير

* (كتاب السير) *

اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجبر اذا خصم الحربى اذا دخل دارا بامان مع ولده فباع الولد لا يجوز في
الروايات كلها (س) مسلم دخل دار الحرب فاشتري من احدهم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز
البيع لكنهم اذا ادانوا جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يدينوه ان خرج معه طائعا
لا يملكه وان أخرجه مكرها ملكه بالقهر منية المفتى في كتاب السير والصحيح أنه ان أخرجه مكرها
ملكه وان جاء به وهو طائع لا يملكه سواء كان البائع برى جواز هذا البيع أو لا يرى فاضحيان
في فصل في معاملة المسلم المستأمن من اهل الحرب في دارهم من كتاب السير واذا دخلت حرية
بامان فتزوجت ذميا صارت ذمية وهذه من مسائل الجامع الصغير (اعلم) انها اذا تزوجت ذميا
نصير ذمية تجري عليها أحكام اهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج الى دارهم وأخذ
الخراج من ارضها وما شابه ذلك واذا تزوج حربى ذمية لا يصير ذميا وذلك لان المرأة تابعة
لزوجها في المقام والزوج ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة ذمية لالتزام المقام في دار نادون الزوج
وأوضح الفقيه ابو الليث في شرحه للجامع الصغير بقوله لا يرى أن الزوج والمرأة اذا كانا
مسافرين فنوى الزوج الاقامة صارت المرأة مقيمة ولو نوى المرأة الاقامة لا يصير الرجل مقيما
غاية البيان في المستأمن لا يخرج الولد الى الغزو بلا إذن والديه وان أذن أحدهما لا يخرج وأن
له جسدان وجدتان فأذن أبو الاب وأم الام ولم يأذن الاخران له الخروج وفي سفر الحج
والتجارة يخرج بلا اذنها لان الجهاد يتعلق بالزوج لانهما دلت العلة على التحاق الخروج الى
العلم بالحج والتجارة ولان الخروج الى التجارة لما جاز فلا يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق
مخوفا فاشتراط اذنها هذا اذا كانا غير محتاجين الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه
دين لا يخرج الى الغزو بلا أدائه وان لم يكن له مال لا يخرج الا باذن الدائن وان كفل بالمال لا يخرج
الا باذنها وان كفل لابائنه لا يخرج الا باذن الطالب خاصة بزانية في الخطر والاباحة من السير
والأولى اداؤه لرجل خراج أرضه قال الناطقي لا يسعه أن يقبل لانه حق جماعة المسلمين
فلا يجوز له أن يحتص به ومشاخنا جواز ذلك لمصرف الخراج والجزية أن يجعل خراج
أرضه له وهو النظر الذي يفعله السلاطين للأئمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر اذا
ترك السلطان لرجل خراج أرضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان وللسلطان حق في
الخراج فاضحيان في فصل في أهل الذمة من كتاب السير ولومات الجندی في أثناء السنة قبل
خروج العطايا لم تستحق ورثته منها شيئا وكذلك بيع العطاء قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح
المحيط من باب الصلح الفاسد معين المفتى في الوقف اذا مات المدرس في أثناء السنة قبل محي
الغلة وقبل ظهورها من الارض وقبل بامان مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن يتنظر وقت قسمة الغلة
الى مدة مباشرةه والى مباشرة من جاء بعده ويسيطر المعلوم على المدقن ويتنظر كم يكون منه

للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه ما قبله من اعتبار من
 محي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفترق الحكم بينهم وبين
 المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل أنفع الوسائل في أواخر
 مسئلة وقت الاستحقاق للغلة ❀ صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما فأتى يصلي عليه الا اذا
 كان أقرب بالاسلام وهو يعقل الاسلام واذا لم يسب معه أحدهما فأتى يصلي عليه (اعلم) أن الولد
 الصغير يعتبر تبع للابوين أو لأحدهما في الدين فان انعدم ما يعتبر تبعاً للصاحب اليد فان عدمت
 اليد يعتبر تبعاً للدار لانه تعذر اعتباره أصلاً في الدين فلا بد من اعتباره تعانظره غير أن التبعية
 للابوين أقوى فاذا انعدم ما فعله التبعية في حق صاحب اليد أقوى اذا ثبت هذا فان كان معه
 أحد أبويه يعتبر تبعاً له لا للدار فيكون كافراً تبعاً لهما وان لم يكن معه أحدهما يصلي عليه
 اذا مات لانه صار مسلماً تبعاً للدار عند انعدام الابوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب
 وحده ومات يصلي عليه لانه مسلم تبعاً لصاحب اليد عند انعدام الابوين ويستوى فيما قلنا
 اذا كان الصبي عاقلاً أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تسع لأبويه في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله
 في الكتاب وهو يعقل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا أسلم يصح وهذا مذهبنا وقوله وهو
 يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى
 يعلم صفة الاسلام وكذلك اذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام ولم تعلم لا تكون مؤمنة
 وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى هكذا ذكر الكتب
 في هذه الجملة في باب جل الجنائز من الجامع الصغير أحكام الصغار للاستروشي في السير ❀ صبي
 وقع من الغنية في سهم رجل في دار الحرب أو بيع منه فأتى يصلي عليه لانه يصير مسلماً تبعاً
 لمولاه وان سبي الصبي أو الصبية فأتى في دار الحرب فهو على دين أبويه وان أدخل دار الاسلام
 فان كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينهما وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان وان لم
 يكن معه واحد منهما حين أدخل دار الاسلام يصير مسلماً تبعاً للدار والمولى ولو أسلم أحد
 الابوين في دار الحرب يصير الصبي مسلماً باسلامه وكذا لو أسلم أحد الابوين في دار الاسلام ثم
 سبي الصبي بعد ذلك من دار الحرب فصار في دار الاسلام كان مسلماً قاضحاً في باب ما يكون
 اسلاماً من الكافر من كتاب السير ❀ نصرانية ماتت وفي بطنها ولمسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين
 وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة على حدة منية المفتي في آخر كتاب الصلاة ❀ نصرانية تحت
 مسلم حبلت منه ثم ماتت اختلفت الصحابة رضي الله عنهم في دفنها فخرج بعضهم جانب الولد
 وقال تدفن في مقابر المسلمين وخرج بعضهم جانبها وقال تدفن في مقابر المشركين لان الولد في حق
 هذا الحكم جزء منها مادام في بطنها وقال عقبه بن عامر تتخذ لها مقبرة على حدة ليكون بين
 مقبرة المسلمين وبين مقبرة الكفار من المحيط البرهاني في المتفرقات من الفصل الثاني
 والثلاثين من كتاب الصلاة ❀ أربع مسائل لا يقتل فيها المرتد احداها الذي كان اسلامه تبعاً
 لابويه اذا بلغ عجزاً الثانية اذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتداً الثالثة لو ارتد في صغره
 الرابعة المكروه على الاسلام لو ارتد في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام
 ملخصاً في باب المرتد ولها خامسة وهو اللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ كافراً
 أجبر على الاسلام ولا يقتل من المحل المزبور ❀ سئل عن ذمي صبي عجزاً أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجاب يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعدا الى دينهما
يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولم يقتلا قارئ الهداية ❊ ولوشهد رجل
واهرأنا من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجحد بحجبه الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقتله لان
نفسا ما لا تقتل بشهادة النساء ولوشهد عليه ذميان أنه أسلم فشهدا تم ما باطلا لانه مرتد في زعمهما
وشهادة الذمي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمحدودان في قذف قاضخان في فصل في
الشهادة الباطلة من كتاب الشهادة ❊ ولو قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه فقتل المسلم كافرا
كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجها وما عليها من الاكات وشباب المقتول وسلاحه
وما معه من مال في جعبته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع
غلامه على دابة أخرى فليس بسلب قاضخان قبيل فصل في قسمة الغنائم ❊ تبجيل الكافر
كفر فلو سلم على الذمي تبجيلا كفر ولو قال لجوسي يا أستاذ تبجيلا كفر كذا في صلاة الظهيرة
وفي الضغرى الكفر شيء عظيم فلا تجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية أنه لا يكفر ❊ لا تصح ردة
السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعني عنه كذا في البرازية
❊ كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا جماعة الكافر بسبب نبي وسبب الشيخين
أو أحدهما وبالسحر ولو أهرأنا ردة إذا أخذ قبل توبته ❊ كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادة رجل واحد ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادات التوبة ❊ حكم الردة
وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضيها الا الحج كالكافر الا صلى
اذا أسلم ويبطل ما رواه لغره من الحديث فلا يجوز للسامع منه أن يرويه عنه بعد ردة كما في
شهادات الولوالجية وبينونة أمر أنه مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا مات أو قتل على ردة لم
يدفن في مقابر أهل مله وانما يلقي في حفرة كالكلب والمرتد أقبح كفرا من الاصل ❊ الايمان
تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة ❊ الكفر تكذيب محمد صلى
الله تعالى عليه وسلم في شيء مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بجمود
ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض
اختلاف لكن لا يفتي بمغايه خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وأن فضل عليا رضي الله عنه
عليهما رضي الله عنهما فبتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكر دري يكفر اذا أنكر خلافتها
أو أبغضها لمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا رضي الله عنه أكرهما
رضي الله عنهما لا يؤاخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به
أو ذكر الله تعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء صلوات الله تعالى عليهم وتسليماته بالاستزاه
اه يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية ❊ انكار
الردة توبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود العدول بل
لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير (فان قلت) قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة
من عدلين فما فائدة (قلت) ثبوت ردة بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد
ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد
تقبل توبته في الدنيا أما من لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وسبب الشيخين رضي الله عنهما كما قدمناه أشباه من كتاب السير

(مطلب تبجيل الكافر
كفر)

(مطلب تعريف الايمان
والكفر)

(كتاب الكراهية والاستحسان)

وإذا قال الكافر اسلم على القرآن فلا بأس بان يعلم ويفقهه في الدين لكن لا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسه لا بأس به خزنة المفتين في أوائل الكراهية ❀ وتعلم علم النجوم لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله سبحانه وتعالى وجعلنا هارجوما للشياطين أي جعلنا النجوم سبب الكذب المتجملين أطلق اسم الشيطان على النجم وسمى هذيانه رجما من رجم بالغيب بزانية قبيل نوع تقبيل بد العالم من كتاب الكراهية ❀ رجل أوصى بأن يدفن كتبه قال ابن مقاتل لا يجوز أن يدفن كتبه إلا أن يكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا وفيها فساد ينبغي ان تدفن فان كان فيها كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب أن لا تقرأ قال الاحب السنأ أن يحكى ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقها في الماء الجاري العظيم وان دفنها في أرض طاهرة لا ينالها أحد كان ذلك حسنا ولا أجب أن يحرق بالنار ما لم يحكى ما كان فيها من اسم الله تعالى والانباء والملائكة عليهم السلام وعن بعض العلماء رجل أوصى بأن تباع كتبه ما كان خارجا عن العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى أبي القاسم مسلم الصفار ان كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم قاضيان في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا ❀ ففسر محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه ان علم أنه يصبر على الشدة فالأيتار أفضل والافلا تفاق على نفسه أفضل منية فيما يمنع الرجوع من كتاب الهبة قال علماؤنا يكره استئجار الحرة والامسة للخدمة لانه يؤدي الى الخلوة بالاجنبية وانه منهي عنه وتأويله ما ذكر في التوازل انها اذا آجرت نفسها من ذى عيال لا يكره وانما يكره اذا خلأ بها وبه يفتى بزانية في الخطر والاباحة من الاجارات وفي الفتاوى قراءة القرآن في القبور عند أبي حنيفة رحمه الله تكره وعند محمد لا تكره قال الصدر الشهبند رحمه الله تعالى ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى ان قراءة القرآن على المقابر اذا خفي ولم يجهر لا تكره ولا بأس بها وانما تكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا فاما المخافة فلا بأس بها وان ختم وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم أنه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة الملك سواء خفي أو جهر وأما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والخفية لان الاتر فيه ورد وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص قل هو الله أحد سبع مرات فانه بلغنى ان من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور له يغفر له وان كان مغفورا له غفر له هذا القارئ وهب دفيه من الميت من المحيط البرهاني في الرابع من الكراهية والاستحسان ❀ الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام رخصة والترك أفضل ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام وأكلها انما مشروعة للسروور ❀ مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لا بأس به وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارتها بشرط أن لا يطأها ويكره الصاق اللوح بها والكتابة عليها ولا يبنى عليه بيت ولا يخصص ولا يطين بالالوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع والاعباد ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراء

للغم أو لقراءة سورة الاخلاص أو الانعام فالجاصل ان اتخذا الطعام عند قراءة القرآن لاجل
الاكل يكره بزانية في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الصلاة (ظم) لا يجوز مقاطعة
سوق النخاسين وغيره ولا كتبة الوثائق ولا كتبة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة
الكفر قنية في المسائل المتفرقة من كتاب الكراهية والاستحسان ❦ الغش حرام فلا يجوز
اعطاء الزئوف لداثر ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب
والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزئوف والسوقة وهما في واقعات الحسامي من شراء
الاسير ❦ الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية أشباه
في الحظر والاباحة ❦ الحرمة تتعدى في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه
حلال له وان علم بجرمته من الخانية وقده في الظهيرية بان لا يعلم أرباب الاموال ❦ من
قبل يده غيره فسق الا اذا كان ذاعلم أو شرف كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان
العدل والامير تحت ذى الشرف ❦ يكره معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجة الا اذا كان
الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في نفقات الظهيرية ❦ الخلف في الوعد حرام كذا في
أضحية الذخيرة وفي القنية وعده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كافي
كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي ❦ استخدام اليتيم بلا أجر حرام ولو لا خيسه ومعلمه
الا لامه وفيما اذا أرسله المعلم لاحضار شريكه كافي القنية ❦ لبس الحرير الخالص حرام على الرجل
الادفع قل أو حكمة كافي الحداد من غاية البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ❦ ما حرم
على البالغ فعليه حرم عليه فعليه بولده الصغير فلا يجوز أن يسقيه خراولا أن يلبسه حريرا ولا أن
يخضب يده بحناء أو رجليه ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبل أو مستدبر (١) الخلوة
بالاجنبية حرام الا للملازمة مدونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوهاه وفيما اذا
كان ينتمى حائل في بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة الشابة ❦ من
مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبت أن الله تعالى أحياهم له
حتى آمنابه كذا في مناقب الكردي ❦ استماع القرآن آتوب من قراءته (٢) كذا في منظومة
ابن وهبان أشباه في كتاب الحظر والاباحة ❦ والكسوة بقدر ما يستر عورته ويوارى مهمته
ويدفع عنه الحر والبذر فرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب ولبس الثياب الجميلة للترين
والتجمل مباح وللكبر والاشرب والبطر مكروه ❦ يستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس
الثوب الاحمر والمعصر والسنة في لبس العمامة ارخاء ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر
وقبل مقدار شبر وقبل الى موضع الجلوس وجيز قبيل باب معرفة الكلام من كتاب الكسب

* (كتاب النكاح) *

رجل تزوج امرأة على انها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يدها ذ كرمحمد في الجامع الصغير أنه
يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر يدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد اذا
تزوج امرأة على انها طالق الى عشرة أيام أو على أن يكون الامر يدها بعد عشرة أيام أن
النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث هذا اذا بدأ الزوج فقال
تزوجتك على أنك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن
يكون الامر يدي أطلق نفسي كما شئت فقال الرجل قبلت جازا للنكاح ويقع الطلاق ويكون

(١) في العاشر من قضاء

البرازية قال هربت الى

خربة اذا كان يأمن على

نفسه دخل عليها ويكون

بعيدا منها لحفظ نفسه اه

(٢) اعلم أن الكلام حرام

في سبعة مواضع في المسجد

وعند المريض وخلف

الحنارة وعند قراءة القرآن

وعند الخطبة وعند الجماع

وعند حضور الحائض

الشرعي في حكم الشرع

اه من شهاب الاخبار في

ترجمة سيد علي زاده

شرط جواز النكاح خمسة

أشياء حضور الولي

والشاهدين ورضا الزوجين

والايجاب والقبول اه

من خزنة الفقه

الامر يدها لان البداءة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
 أما اذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام
 المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصار كأنه قال قبلت على انك طالق أو على أن
 يكون الامر بذلك فيصير مفقوضا بعد النكاح فاضحيان في فصل في النكاح على الشرط وفي
 السراجية إذا ادعى على منكوحة الغير نكاحا فإنه يشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة
 البينة تارخانية في العاشر من الدعوى وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحا بعد فاقامت
 البينة يقضى لها ولا يفسد النكاح بجوده فاضحيان في فصل دعوى النكاح من كتاب
 الدعوى المطلقة الثلاث اذا أنت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني
 وانقضت عدتي ان كانت ثقة أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها
 العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعدا يحل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي
 فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني يحل نكاحها الاول ولو
 أقر الزوج الثاني بذلك وأنكرت المرأة دخول الثاني لا يحل الاول وان كان الاول تزوجها بعد
 مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني أو قالت كنت تزوجت بالزوج
 الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عالمة بشرائط الحل الاول لا يقبل قولها وللأول أن يمسكها
 وان كانت جاهلة قبل قولها فاضحيان في فصل اقرار أحد الزوجين بالحرمة من كتاب النكاح
 (شئ) الفضولي في النكاح يملك النقص فعلا لا قولاً فلو قال قبل الاجازة تنقضه لا ينتقض ولو
 زوجه أختها قبل الاجازة كان نقضا للنكاح الاول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون فسحا
 للاول (شع) زوجه بلا أمره وفسخت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج بنفسه (ج) وكله
 بتزويجها إياه فزوجهما الوكيل بلا اذنها بأن زوجها أو هو هي بالغة فقبل أن تجيز المرأة تنقض
 الموكل النكاح صح نقضه وكذا لو تنقضه الوكيل يصح نقضه أيضا لقيامه مقام موكله والموكل
 أو أحد العاقدين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه فصولين في الرابع والعشرين * ولو وكلت
 رجلا بتزويجها فتزوجهما لم يجز لانها نصبته من زوجها لا متزوجا درر غرر في آخرباب الولى
 والكف من كتاب النكاح * رجل وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجهما الوكيل صح نكاح
 الوكيل بخلاف الوكيل بشرائه أي بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان
 الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان
 ملك الميمن مما يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه
 رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلو أن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها
 وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل جاز تزويجها إياه فاضحيان في فصل الوكالة من كتاب
 النكاح * امرأة جعلت أمرها في يد رجل فقال الرجل بمحض من الشهود تزوجت من نفسي
 امرأة جعلت أمرها في يدي على كذا يجوز النكاح عند الخصاص وان لم يذكر اسمها ونسبها
 مختارات النوازل * ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه من غيرها أو بشهادة ابنها من غيره يجوز ان
 تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية * المرأة اذا كانت متقبلة فقال الرجل تزوجت
 هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فسمع الشهود جاز لانها معلومة بالاشارة ويجوز للشهود
 أن يكشفوا وجهها وينظروا اليها احتياطا لاداء الشهادة عند الحاجة مختارات النوازل في
 النكاح * من تزوج امرأة بنية أن يطلقها اذا مضى سنة لا يكون متعة اذا عبرة بمجرد البنية

- (١) للزوجية
(٢) أعطيت للزوجية

بلا لفظ بزازية في أوائل نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من كتاب البيوع (ط ن شط) هل ينقذ
النكاح بمجرد لفظ الاعطاء اختلاف المشايخ فلا بد من زيادة قوله (١) بزنى عند لفظ الاعطاء ليصير
متفقاً عليه (ط) ولو قال (٢) بزنى دادى فبعض مشايخ بلج جعلوه استنفها ما وبه ضمهم أمراً قال
عمر النسفي ومعنى الأمر راجع في العرف (قلت) فهذا يدل على أن بالاستنفها لا ينقذ وفي (شط)
قال له هل أعطيتها فقال أعطيت فإن كان المجلس للوعد فوعدوا وكان للعقد للنكاح فنكاح
شرح القدوري للزاهدي في أوائل النكاح ❀ ولا بأس بالخطبة للمعتدة عن الوفاة بطريق
التعريض ويكره بالتصريح في نكاح شرح الطحاوي خلاصة في السادس من كتاب الكراهية
وفي الظهيرية أعلم أن الإجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ والعقد انما يتوقف على الإجازة إذا
كان له مجيز زمان وجوده وأما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يبطل فهو بمنزلة مال وزوج المكاتب عبده
امرأة ثم عتق فأجاز العقد لم يجز لأنه لم يكن له مجيز وقت المباشرة تارخانية في الانكحة التي
لا تتوقف على الإجازة في النكاح الفاسد ❀ نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل باطل وسقوط الحد
لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقوط الحد لشبهة العقد ❀ الدخول في نكاح بلا شهود يوجب
العدة لأنه مختلف في صحته فان مالكا يشترط الاعلان لا الشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول
فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد بزازية في الثالث عشر من كتاب النكاح
وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في
النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضاً ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا
في الفتاوى الصغرى خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الطلاق ❀ (ولو حررها في مرضه
فتزوجها وقيمتها أكثر من الثلث فنكاحها فاسد عند أي حنفية) لأنها كمكاتبه ففسد نكاحها
للمولى (فهي تسعي فيما زاد من قيمتها على مهر المثل والثلث) أي يسقط من قيمتها مهر مثلها وثلث
المال أذلها المهر بالدخول في العقد الفاسد فعليها السعاية فيما بقي من قيمتها لأنه وصية وهي تعتبر
من الثلث ولا ميراث لها الفساد النكاح (وجوز النكاح) لأنها حرة عندهما (وتأخذ مهر المثل
لا الزيادة) لأنها وصية وهي وارثة فلا وصية لها (وتسعي في كل قيمتها) إذا وصية للورثة وهي ترث
(وتقع المقاصة بقدر المهر والارث) أي يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة وتسعي في
الباقى من التسهيل شرح الاشارات قبيل فصل الوصية للأقارب والجيران ❀ إذا وقع النكاح
فاسدا وفرق القاضي بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وإن كان قد دخل
بها فلها الأقل مما سمي لها ومن مهر المثل أن كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل
بالغاما بلغ وتجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علماءنا الثلاث ولكل واحد
من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محضر من صاحبه عند بعض المشايخ وعند بعضهم إن لم
يدخل بها فكذلك الجواب وإن دخل بها فليس لواحد منهما حق الفسخ إلا بمحضر من صاحبه كما
في البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ بغير محضر من صاحبه قبل القبض وليس
له ذلك بعد القبض ذخيرة في الفصل العشرين من كتاب النكاح ❀ زوجه بلا أمر (٣) فقال
هونم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها قيل هو ليس بإجازة وقيل هو إجازة وقيل به يؤخذ في الفصل
الرابع والعشرين من الفصولين (في ثبوت النسب وفي الفتاوى) ❀ خلاصة ولو زوج أمته
فولدت لأقل من ستة أشهر فادعاه فسد النكاح ودعوة المالك ولد جاريته أولى من دعوة الأب
وإن كانت مشتركة وادعياه معا فالأب أولى تارخانية في الثامن والعشرين من كتاب الدعوى

- (٣) مسئلة رجل زوج
رجلا امرأته بغير إذنه قبله
الخبر فقال نعم ما صنع أو
بارك الله لنا فيها أو قال
أحسن أو قال أصبت كان
إجازة الا إذا علم أنه أراد
الاستهزاء بسوق الكلام
على وجه الاستهزاء فينتد
لا يكون إجازة اه قاضيان
في فصل شرائط النكاح

(مبحث ثبوت النسب)

رجل غاب عن امرأته وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة
 رحمه الله الاول دلالا وبعنه أنه رجع عن هذا وقال لا يكون الاول دلالا وانما هم الثاني وعليه
 الفتوى فاضحان في فصل مسائل النسب من كتاب النكاح ملخصا ❀ امرأة بلغت وفاة زوجها
 فاعتدت وتزوجت بزواج آخر وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان أبو حنيفة يقول أولا
 الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني ❀ رجل طلق امرأته ثانيا ورجمها فتزوجت في العدة ثم
 ولدت لسنتين من طلاق الاول ولسته أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد
 الاول بخلاف ما تقدم قال رحمه الله لا نالوجه لثاني لحكمنا بقضاء العدة عن الزوج الاول
 فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاهما ومات ولزمتها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين
 من حين مات المولى أو اعتق ولسته أشهر منذ تزوجت فادعاه جميعا فان الولد للمولى في قولهم
 لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لسته أشهر فصاعدا من
 وقت النكاح فادعاه المولى والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعا ❀ ولو طلقها طلاقا
 رجمها فتزوجت رجلا في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول
 وستة أشهر فصاعدا من طلاق الثاني فان الولد يكون للثاني لا نالوجه لثاني الاول لحكمنا بالرجعة
 فاضحان في الفصل المزبور ❀ في المحرمات اذا ملك أختين كان له ان يستمتع بهما شاء فاذا استمتع
 باحدة هما ليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له
 ان يطأ الاولى وليس له ان يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الاولى على نفسه وتحريمها
 اما بالتزويج او بالاخراج عن ملكه اما باعتاق او بهبة او بصدقة او بكتابة وروى عن أبي يوسف
 أنه قال بالكتابة لا يحل له فرج الاخرى مضمرات في المحرمات في المغني ❀ الشهوة من احد
 الجانبين تكفي في فصل المس لبثوت حرمة المصاهرة مجمع الفتاوى قبيل فصل نكاح الزوج
 الثاني ❀ أركبها على الدابة وأزلهما وبينهما ثوب نخين لا تثبت الحرمة وحده الشهوة أن
 يشتهى ان يواقعها ويميل قلبه اليها ما تحرك الآلة والانتشار ليس بشرط في الاصح والدوام
 على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الاقرار بالقبلة والمس أما على أنفسهما بشهوة اختار
 الامام البرزوي أن تقبل واختار الامام الفضلي عدم القبول بزانية في حرمة المصاهرة وثبت
 حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبالزنا حتى لو وطئ امرأة بفجور حرمت عليه امها وابنتها
 ❀ وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا تحرم اصولها وفروعها على ابن الواطئ
 وأبيه من المحيط للسرخص في المحرمات وفي تجنيس خواهر زاده ولا يحرم على ولد الواطئ
 ولا على ابيه ولد الموطوءة ولا امهاتها (ش) وتحرم حليته الابن نسباً وسبباً وذكراً في الظهيرة
 اصلا مضبوطا فقال وتحرم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها
 وفروعها وكذلك النظر الى داخل الفرج بشهوة والمس بشهوة تناخانية في الفصل
 السابع من كتاب النكاح (وحرمة زوجة أصله) من امرأة الاب والجد وان علا (وزوجة فرعه)
 من امرأة الابن وابن الولد وان سفل وفي اطلاقه رمز الى أن كليهما محرمتان بنفس العقد
 واذلا خلاف كما في النظم قهستاني في النكاح ❀ والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة
 بلا مس بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد بزانية قبيل الفصل الرابع من كتاب النكاح
 ❀ وفي تجنيس الناصري اذا اشترى جارية من مبراة أبيه حل له وطؤها حتى يعلم أن أباه قد
 وطئها وان كان أبوه قد وطئها لا يطؤها تناخانية في الفصل السابع من كتاب النكاح وفي

اقرار الاصل في باب الاقارب بالنكاح بطريق الاشارة * اذا ماتت امرأة الرجل وتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة ماتت احدها فنكح بالخاصة بعد يوم وفي فتاوى الامام النسفي رجل وطئ أخت امرأته لا تحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأته في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز عند أصحابنا الثلاثة خلاصة في الفصل الثاني من كتاب النكاح فلما عتق أم ولده لا يجوز له أن يتزوج أختها حتى تنتقض عدتها عند أبي حنيفة وقال لا يجوز زيلعي في المحرمات * مطلقة الثلاث لا تحل زواجهما الاول لانكاح ولا يملك عيني حتى تتزوج بأخر ويدخل بها الثاني وسواء كان الزوج الثاني بالغا أو غير بالغ مجنونا أو غير مجنون اذا كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الاسلام أنه مقدر بعشر سنين واذا التقي الختان وتوارت الحشفة حلت الاول اذا بان من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها أو مات عنها زوجها لا تحل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حائض او نفساء او هو صائم أو هي صائمة فانها تحل للاول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحا فاسدا ودخل بها او لم يدخلها فانها لا تحل للزوج الاول الكل في شرح الطحاوي وفيه أيضا لو كان الزوج الثاني خصيا فانها تحل للاول اذا كان مثله يجامع خلاصة من جنس في المحلل من الفصل التاسع من كتاب الطلاق * قيل لرجل ما فعلت بامراتك قال جادعتها ثبت الحرمة ولا يصدق ان قال انه كذب وان كانوا هازلين والاصرار ليس بشرط في الاقرار بحرمه المصاهرة خلاصة فيما ثبت به حرمة المصاهرة

وبالعقد حرمت زوجة الأب لابنه * كذا العكس بالاجماع قالوا مقرر وهبانية اشتمل البيت على مستثنين الاولى ان المرأة بمجرد عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وان سفلوا ويدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آباءه وان علوا ويدخل هنا فرع لطيف وتقع مغلطة صورته طلق زوجته طلقتين ولها منه لبن فأعتدت ثم تزوجت بصغيرا فرضعته فحرمت عليه ثم تزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل تعود الى الاول بواحدة أم بثلاث فيماذا أجاب من ذلك أن خطأ والصواب أنها لا تعود اليه أبدا لانها صارت حليمة ابنة من الرضاع ابن الشحنة في النكاح (شم) نظرا الى فرج صبية مثلها يجامع أو على العكس ثبت حرمة المصاهرة (بم) صبي مسته امرأته بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشتهى للنساء فلا تثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن ست أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ظم) صبي قبلته امرأته أي به أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منصوصة عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا بان المرأة الصغيرة قبلت زوجا مها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضخمة مشتهاة والا فلا (ط) أدخات ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل المجنون أم امرأته بشهوة أو السكران بشهته تحرم (نج) وبجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها الزوج بزوج آخر الا بعد الماتكة والوطء فيها لا يكون زنا فنية في باب حرمة المصاهرة ذكر محمد في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أو لم يشتبه عليه ذخيرة البرهانية في التاسع عشر من كتاب النكاح * واختار في حد المشتهاة أن تكون بنت تسع وقال صاحب المحيط ولا يفتى في

(١) هذا اذا اعتقت بعد
ما تزوجت بغير اذن مولاهما
اما اذا باعها المولى بعد
ما تزوجت بغير اذنه فاجاز
المشتري ان كان دخل بها
الزوج جاز النكاح والا
لا يجوز حتى لو كان المشتري
عمن لا يحل له وطؤها يجوز
النكاح في الوجهين وفي
العبد يجوز مطلقا والمالك
بالارث كالمالك بالشراء
والوارث كالمشتري كذا في
الفصل العاشر من نكاح
الخلاصة والبرازية

(مبحث أحكام المهر)

(٢) يعني يبطل النكاح بالرد
ويجب الاقل منهما على
ما يأتي في أول الوكالة بالنكاح
بقلا عن الخاتنة فليرجع اليه

بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل وقال انها علة ضخمة فحنثت في الحرمة برأيه
قبيل الفصل الرابع من كتاب النكاح (في نكاح الرقيق) ❦ أم ولد تزوجت بغير اذن مولاهما
ثم أعتقها مولاهما أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحز النكاح وان دخل بها جاز
خلاصة في فصل نكاح العبد والامة ❦ ولو رأى قننه يتزوج فسكت ولم ينه لا يصير اذنا له في
النكاح أشباه في القاعدة الثانية عشرة ❦ نكح عبد بلا اذن فعق نكاحه وكذا لو باعه
وأجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامة اذا زوجت نفسها (١) بلا اذن مولاهما ثم عتقت نفذ
نكاحها لانها من اهل العبادة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بلا خيار لها لان النكاح
نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها مالك ولم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كالمولى تزوجت بعد
العتق درر غرر في باب نكاح الرقيق والكافر ❦ المغرور انما يكون ولده حرا اذا تزوجها على
انها حرة أما اذا أخبرته هي أو غيرها بانها حرة فزوجها فولدت منه فهي وولدها مولاهما لان ولد
الامة رقيق الا أن يثبت الغرور في العقد من دعوى القاعدية وفي المحيط زوج أحد الشرىكين
الجارية المشتركة بدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح فللزوج الاقل
من نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالمسمى ورضاه معتبر في حقه وللاخر نصف مهر
المثل بالغاما بلغ لانه لم يرض بيطلان شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح
فلا مهر ولو احدى منهما خلاها الزوج أولم يحل بها وهذا لان الخلوة انما تعتبر في النكاح الصحيح
وهذا النكاح لم يصح مضمرة في النكاح ❦ وما يجب للامة والمدة وأم الولد من المهر
بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكتبة ومعتقة البعض يكون لها لا للمولى
❦ اذ اوجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه وما يجب على المكاتب أو المدير يسعيان
في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤاخذ به بعد العتق قاضيان في نكاح
المالك ❦ رجل قال تزوجت هذه وهي أمة له معروفة قال محمد لا يكون ذلك اقرارا بالعتق
والنكاح باطل قاضيان في المهر (في نكاح الكافر) ❦ ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة
ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا ان كانت عالة بجحاله والساعي بينهما أيضا امرأة أو رجلا ولا يصير به
ناقضا لعهد ان كان ذميا فلا يقتل خلافا للمالك رحمه الله ابن الهمام في نكاح أهل الشرك
❦ ويكره للمسلم أن يتزوج كفاية في دار الحرب ولا بأس له بان يتناول من ذبائح أهل الكتاب منهم
وذلك منقول عن علي رضي الله عنه ثم كراهة هذا النكاح لمعنى كراهة الوطن فيهم أو مخافة
أن يبقى له نسل في دار الحرب أو ما فيه من تعريض ولده للرق اذا سبيت والولد في بطنها وذلك
لا يوجد في الذبائح من الميسر للسر خسي في نكاح أهل الحرب من كتاب السير ❦ الذميمة اذا
زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ الا أن يكون أمر اظاها بان زوجت بنت ملكهم
أو خيرهم نفسها كإسأ أو دباغ منهم أو نقصت من مهرها نقصا فاحشا كان لا وليا لها ان
يطالبوه بالتبليغ الى تمام مهر المثل أو بالفسخ قاضيان في الكفاءة (في المهر) ❦ رجل وكل
رجلا بان يزوجه فلانة بالف فزوجها بالفين ولم يعلم حتى دخل بها ان أجاز يجب المسمى وان رده
(٢) يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل خلاصة في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح ❦ فان
اختلفا في حال الحياة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده حكم مهر المثل فن كان من
جهته كان القول له مع عينه وان لم يكن من جهة أحد بان كان بين الدعوى بين تحالفوا يعطى
مهر المثل هذا قول أبي حنيفة ومحمد علي تحريم الرأى وعلى تحريم الكرخي يتحالفان في

(مطلب زوجه ابنه الصغير)

الفصول كلها ويحكم مهر المثل ابن الهمام في المهر § إذا أراد الرجل أن يذهب بامرأته إلى بلدة أخرى بان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لانهما تراضيا على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة مؤيد زاده قبيل مسائل الطلاق نقلا عن التتارخانية (نظم) زوجه لابنه البالغ بغير اذنه وضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون اجازة للضمان (قب) هو اجازة للضمان قنية في باب نكاح الفضولي وفي مختصر القدوري وإذا ضمن الولي المهر صرح ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها أو ولها § وفي باب الولية من نكاح شرح الطحاوي الاب اذا زوج الصغير امرأته فللمرأة ان تطالب المهر من اب الزوج فيؤدي الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب باللفظ صريح بخلاف الوكيل اذا زوج فانه ليس للمرأة ان تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وان أدى الاب من مال نفسه ان أشهد وقت الاداء أنه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له ان يرجع ولو لم يشهد القياس أن يرجع لانه أدى ديناً مطالباً في الحال فصار كسائر الديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس ورأيت في بعض المواضع الوصي اذا زوج امرأته لليتيم فالوصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ صريحاً ولم يضمن وان أدى من مال نفسه يرجع في مال اليتيم والاب لو زوج امرأته لابنه الكبير وضمن المهر فان كان بامرءه يرجع عليه يعني اذا كان الضمان بامرءه وان لم يكن بامرءه لا يرجع والامرء بالنكاح لا يكون أماً بالضمان والامرء بالخلع يكون أماً بالضمان أحكام الصغار للاستروشي في مسائل النكاح § وضمن الوصي المهر لانه من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما قبله فيصح والمراد به أنه في الصحة أماً في مرض الموت فلا لانه تبرع لوارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه كافي الذخيرة وأما اذا لم يكن وارثه فالضمان في مرض الموت من الثلث كما صرح جوابه في ضمان الاجنبي واستقيده من القول بجملة الضمان أنه لو لم يضمن الاب مهر ابنه الصغير لا يطالب به ولو كان عاقداً لانه لو لم يضمنه بلا ضمان لم يكن للضمان فائدة ولما في المعراج لو زوج ابنه الصغير لا يثبت المهر في ذمة الاب بل يثبت في ذمة الابن عند ناسواء كان الابن موسراً أو معسراً وذكره في المنظومة وشرحها معللاً بان النكاح لا ينقل عن لزوم المال انما ينقل عن ابقاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا هو المعول عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من ان للمرأة مطالبة أب الصغير بمهرها ضمن أو لم يضمن انتهت من البحر الرائق في باب المهر (بز) § وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد يجب كلا المهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول والزيادة جائزة عندنا حال قيام العقد (بز) وان جدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة بلا نزاع لان الفرض ابقاء الاول ولان عقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) نقصد الفتاوى في المهر (نج) جدد للحلل نكاحها بمهر يلزم ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطاً قنية في باب الزيادة في المهر (يم) مريضة زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ثم ماتت فليس للاولياء أن يبلغوه إلى مهر مثلها قنية في باب المهر § قال الخلاء الصحيحة بالبكر البالغة هل تبطل حق الاب في قبض المهر أجب بالقيام السبب وهو البكارة وتكميل المهر وجوب العدة بها عرف نصاً لا ترى أنهم لم تقم مقام الدخول في حق العنين وفي حق وقوع الطلاق بعد هار جعياً حتى لو طلقها بعد الخلاء لا يملك مراجعتها في العدة ذكر هذا في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر قاعدية في النكاح (خ) زوجتها أمها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنات

(مطلب تزوج بلدية في
بلده فولدت منه الخ)

ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولولم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على
الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد
والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان
عاقدا يحكم الولاية أو الوكالة في الفصل العشرين من القصولين § رجل قبض صداق بنته ثم
ادعى أنه رد على الزوج وصدقه الزوج وكذبه البنت قالوا ان كانت بكر لا يصدق الاب الابينة
لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وان كانت ثيبا فالقول قول
الاب § زوج ابنته الصغيرة فادركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج
دفعته الى أبيك حال صغرته وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب عليها ولها أن تأخذ المهر من زوجها
ولا يرجع الزوج بذلك على الاب لان الزوج أقتر بقبض الاب في وقت كان للاب ولاية القبض
فلا يرجع عليه كالوكيل بقبض الدين اذا أقتر بقبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب خزانة
الفتين في حبس المرأة نفسها بالمهر § وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كتاب
الاختلاف اذا تزوج امرأة على عبدوهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت تعلم أنه حر
فلها مهر مثلها وان كان مديرا أو مكاتباً أو أم ولدوهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان مشكلا وقت العقد
فلها قيمته تنار خاتمة في الفصل السابع عشر من كتاب النكاح (ق) تزوج في البلد ثم أخرجها الى
الريستاق فأبت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصداق والا فلا (ق) تزوج بلدية في بلد فولدت
منه ثم أراد أن يخرجها الى الريستاق فلها الاياه ولو أخرجها ثم أبت فلها ذلك وله ان يخرجها الى
الريستاق ان كان الريستاق قريبا قيل له ما القريب قال مادون المسفر وهو الصواب نقد الفتاوى
في الباب التاسع من كتاب النكاح وفي الفتاوى الصغرى § اذا أراد الدخول بالصغيرة ان كانت
بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت تسع سنين يدخل بها وفي الست والسبع والثمان ان كانت ضخمة
سمينة تحتمل الوطء يدخل بها وان كانت مهزولة لا وأكثر المشايخ على أنه لا عبرة للسِّن وانما العبرة
لِلطاقة وكذلك في ختان الصبي خلاصة في الثامن من كتاب النكاح § ولا يجبر الاب على دفع
الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المجل فان زعم الزوج انها تحتمل الرجال وانكر
الاب فالقاضي يريها النساء ولا يعتبر السن بزانية في المهر § طلب زوج الصغيرة من الولي
تسليمها اليه للمؤانسة وهي لا تحتمل الجماع ورضى الاب بالتسليم وأبت الام فالمعتبر برضا الاب
لاياه الام لان الولاية له وان أبي الاب لا يجبر وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الام أنها
ان سلمتها اليه قصدها ونضرت لها ضمها الى نفسها وتريتها الى أن تحتمل الجماع دفعا للضرر عن
الصغيرة من المزبور في المهر § ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو أحق
بامساكها المنع من الزوج حتى يأخذ كل المهر § غير الاب والجدا اذا سلم الصغيرة قبل قبض كل
المهر فالسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لانه يكون مؤجلا عرفا والاب اذا سلمها قبل
قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يملك الاسترداد والاب
مالك للمطالبة صداق الصغيرة وان لم يمكن للزوج الانتفاع بها لانه يجب بالخلوة والنفقة لا تجب قبل
أن تصير محلا للاستمتاع بزانية في نكاح الصغار § في الفتاوى الصغرى رجل تزوج
امرأة ودخل بها ثم طلقها باننا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر
كامل وعليها عدة مستقبلة وعند محمد نصف مهر وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري
وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء عليها من العدة بناء على ان الدخول في النكاح الاول دخول في

النكاح الثاني عندهما خلافاً للمحمد خلاصة في الفصل الثامن من الطلاق ❦ وفي الذخيرة
 اشترت زوجهما لم يبق النكاح ويسقط المهر كن دابن عبد اثم اشتراه اذ المولى لا يستوجب علي
 عبده ديناً استداه وبقائه للثاني معراج الدراية في شرح قوله ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة
 عبدها في فصل المحرمات من كتاب النكاح ❦ تزوجهما على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل
 المهر حلالاً مراً على الصلاح بان زالت بوثبة وان تزوجهما بازيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا
 هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوفيق واضح للمتأمل بزانية في الثاني عشر من كتاب النكاح
 ❦ تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجد ها غير بكر فالمهر واجب عليه بكاله لان البكارة
 لا تصير مستحقة بالنكاح مجمع الفتاوى نقلاً عن الوقعات للصدر الشهيد في المهر ❦ ومهر مثل
 الامسة على قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها من المحل المزبور نقلاً عن الملقط لصدر
 الاسلام ❦ امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أقرب بين يدي الشهود أن لها عليه كذا
 وكذا من المهر تكلموا في ذلك قال الفقيه أبو الليث يصح اقراره اذا قبلت ويحمل على أنه زاد في
 مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من
 غير قبول المرأة فاضيجان في المهر ❦ رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف
 الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون
 متهتة اكثر فيكون لها ذلك فاضيجان في المهر ❦ رجل تزوج ابنته من رجل على ان يبرئ
 الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو تزوجت الابنة نفسها على ان يبرئ الزوج اباها من دينه وهو
 كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئه وذلك مهري من المزبور في المهر
 ❦ ومهر مثلها مهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سننا وجمالاً وما لا وعقلاً وديناراً وبلداً وعصراً
 وبكارة وثيابة فان لم يوجد منهم فن الا جانب لا مهر أمها وخالها الا اذا كانت من قوم أبيها وقاية
 في المهر ❦ وفي المتنق يشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلاً وأمرأتين ويشترط لفظ
 الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع عيئنه كذا في غاية البيان بيان
 الرواية شرح الوقاية ❦ ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج لابيها ألف درهم كان لها مهر
 المثل وهب لابيها ألفاً لم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يهب
 لابيها عنها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الألف الى الاب يرجع
 عليها بنصف الألف وهي الواهبة فاضيجان في المهر ❦ مات عن زوجة فادعت المهر على
 ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو أقر الورثة بذلك صح وكفي النكاح شاهداً ولا حاجة لها الى
 الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغيراً ولها أن تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وان ادعت
 الورثة إرأوا واستنفاء فلا بد من البينة لهم وعليها البين اذا وسأق ان شاء الله تعالى ما هو المختار
 في حق البين وقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها منع قدر ما جرت العادة بالتجميل والقول للورثة
 فيه لان النكاح وان كان شاهداً على المهر لكن العرف شاهد على قبض بعضه فيعمل بهما لكن
 اذا صرحت بعدم قبض شيء فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكمان
 في التقرير والبناء بهما غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فخرج المحكم باعتضاد
 الانكار وفيه نظرية تف عليه ❦ وذكر في المغني تزوجهما عند شاهدين على مقدار ومضت
 سنون وولدت أولاداً ثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن
 المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالبراءة أو الخط وبه أفتى برهان الأئمة

(مطلب النكاح محكم في
 وجوب المهر)

ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى في هذا يعلم الحكم في المسئلة الأولى لأن قبض البعض محتمل وكذا الإبراء فلا تعارض المحكمات برزازية في الثاني عشر من كتاب النكاح ﴿تزوجها بمهر سرراشئ وعلاية بأكثر منه ان تواضعا وتعاقدا في العلاية بأكثر فالعلاية إلا أن يكون أشهد عليها أو على الولي ان المهر مهر السر والعلاية سمعة برزازية في المهر ﴿ولو تزوج امرأة على الدراهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة تكمل لها العشرة كما لو تزوج امرأة على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخمسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الاربعة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال النقيع أبو جعفر لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبيل الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجبا مهر المثل كما لو تزوج امرأة على عبد أو ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا يصار الى مهر المثل فاضحان في باب الصرف من البيوع ﴿وفي الفتاوى امرأة أبت ان تسكن مع احماء الزوج كلمه وغيرها ان كان في الدار بيوت وقرع لها بيتا منها وجعل لبيتها غلقا لم يكن لها أن تطالبه بيت آخر وان لم يكن في الدار الا بيت واحد لها أن تطالبه ولو أبت ان تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر الا ان بيت الخلاء واحد ليس لها أن تطالبه بالمسكن الآخر فضرك في نوع في الخصومة مع المرأة من كتاب النكاح ﴿رجله امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتك وأرادت بيتا آخر ليس لها ذلك لان الامه بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك هكذا ذكر في فتوى صدر القاضي برهان الأئمة ولو الجسبة في الفصل الخامس من كتاب النكاح ﴿ولو كان في الدار بيوت وأبت ان تسكن مع ضرتها أو مع أحد من أهلها ان أخلى لها بيتا منها وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها ان تطالب بيتا آخر وان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك اختيار شرح المختار في النفقة (في الاولياء والا كفاء) ﴿اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء كان للاولياء من العصبة حق الفسخ ولا يكون الفسخ بعدم الكفافة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه فاضحان في الكفافة ﴿قال غير الاب والجد من الاولياء لو زوج الصغيرة من عنين معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفافة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى قاعدية في النكاح (بم) زوجت نفسها من غير كفء (١) ولها اوليان فرضي احدهما لم يبق للآخر حق الاعتراض كالا ابتداء قنية في باب الكفافة ﴿وبعد العصبان من الاقارب (٢) الولاية عند المولى العتاقة لانه عصبة ثم عصبة مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب فاضحان في الاولياء ﴿ثم الولي يعني بعد العصبان من النسب المعتق وان كان امرأة ثم بنوه وان سفلوا ثم عصبته من النسب على ترتيب عصبان النسب كذا في فتح القدير وغيره من البحر الرائق في باب الاولياء ﴿رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكرانه لا يشرب المسكر فوجده شربا مدمنا فبلغت الصغيرة وقالت لا أرضي قال النقيع أبو جعفر ان لم يكن أب البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالتكاح باطل لان والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفافة وانما زوجهامنه على ظن انه كفء فاضحان في الكفافة (بم) ﴿رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظننه حرا الاصل فكان معتقا فهو باطل قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون

(مجتبأ أحكام الاولياء والا كفاء)

(١) ولو تزوجها وليان قالوا أولى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أنكح الوليان فالأول أولى ولانه لما سبق فقد صح فلا يجوز نكاح الثاني وهذا لان سبب الولاية القرابة وهي لا تجزأ فصارك واحد منهما كالتفرد فاهما عقد جاز كالامان وان تزوجا معا بطلا لتعذر الجمع وعدم أولوية احدهما اه من الاختيار

(٢) اعلم أن الولي من كان أهلا للميراث وهو عاقل بالغ حتى لا يثبت للصبي والمجنون ولاية وكذلك الكافر لا ولاية له على المسلم لانه لا يرث منه والمسلم لا ولاية له على الكافر أيضا لانه لا يرث منه وكذا العبد لا ولاية له أيضا لانه لا يرث منه كذا في شرح الطحاوى من غاية البيان

برين شوى حرام نكرد * قاعدة في النكاح § ذكر في فتاوى القاضى ظهير الدين أن
 الوصى لا يملك النكاح الصغير والصغيرة وان أوصى اليه الاب بذلك لان الموت تنقطع ولاية الاب
 عن الصغار والوصاية تثبت بعد الموت فلا يفسد ايضا و به اليه ثم قال وروى هشام عن الامام
 أنه لو أوصى اليه الاب به جازا نكاحه وفي الذخيرة البرهانية ولو كان الوصى وليا فزوج
 الصغير أو الصغيرة فلهما الخيار اذا بلغا (قلت) ويتحمل في نكاحه الغبن اليسير في المهر فانه
 ذكر في الذخيرة أن الزيادة والنقص بحيث يتغابن فيه الناس جائز في جميع الاولياء بالاتفاق أما
 لو كان بحيث لا يتغابن فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو أجاز بعد البلوغ لا يعمل اجازته هذا
 في غير الاب والجد أما فيهما فانه يصح منهما الخط والزيادة عند الامام وقال لا يجوز أدب الاوصياء
 في فصل النكاح § صغيرة تزوجها غير الاب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر
 فقالت اخترت الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة وان اختلفا في الحال
 فقالت بلغت الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكنت كان القول لها
 وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التكين وغير ذلك
 قاضخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك من كتاب الدعوى § اذا وقعت
 الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة وان
 دخل بها فلها المهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة أحكام الصغار في مسائل
 النكاح § اذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه الآخر وكذا اذا مات أحدهما بعد البلوغ قبل
 قضاء القاضى بالتفريق يرثه الآخر لما أن أصل العقد صحيح ولهذا يجعل للزوج أن يطأها ما لم يفسخ
 القاضى النكاح بينهما بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لان أصل
 العقد ليس بثابت وبخلاف ما اذا زوج الفضولى فأت أحد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت
 التوارث لان أصل العقد موقوف فبطل بالموت وفيما نحن فيه صحيح فنقرر بالموت لان الشيء
 بانتهائه يتقرر بيان الرواية في باب الولي والكف § الاب زوج الصبي امرأة كبيرة فاذا هو
 محبوب فرافعته الى القاضى لا بطل النكاح لم ينتظر لبلوغه ولو لم يكن له أب أو جد أو وصى
 يختصم نصب القاضى من يختصم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتأى الى بلوغ المرأة
 خزانة الا كل في النكاح من الجامع الكبير § لو زوج الرجل ابنته الصغيرة من رجل وهي
 بنت عشر سنين فاذا الرجل محبوب لم يفرق القاضى فيوقف حتى بلغت فان بلغت معقوه
 لا يرجع زواله يختصم عنها الاب فيفرق القاضى من الخزانة المزبورة في المحل المذكور ولو
 بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب ولو كان الزوج صبي
 لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بمحضرة والده أو وصيه ان لم يتأى بما يدفعها كذا في أحكام الصغار
 من المحصر الرائق في باب الاولياء والا كفاه § وفي جامع القاضى أنى جعفر الاستروشنى
 زوجت صبية من صبي فأدركت قبل بلوغه فأختارت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بمحضرة
 الخصم من جانبه من أب أو وصى فان لم يكونا فالجد أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما نصب
 القاضى وصيا يختصم عنه فيحضره ويطلب منه حجة للصغير بطل دعوى الفرقة من يئنه على
 رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها طلب الفرقة فان لم يظهرها لخصم وأراد تحليفها يحلفها
 فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بمحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ الصبي أدب الاوصياء في
 فصل النكاح (ذ) الصبي والصبية لو تزوجا بلا اذن ثم أجاز الولى جاز ولهما خيار البلوغ لو أجاز

(مبحث الجهاز)

غير الاب والجد فصولين في أحكام الصبيان من الفصل الرابع والثلاثين ❀ الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها محتاج الى القضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهر وبإيابة الزوج عن الاسلام وبإلحان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتيان الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد أشباه في النكاح (اخ) اذا تزوجت غير كف فلولي أن يفرق بينهما مدفعاً للعار عنه والتقريب الى القاضي كما تقدم في البلوغ ولم يفرق فأحكام النكاح ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقاً لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولان الفسخ انما يكون طلاقاً اذا فعله القاضي نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهر ان كان قبل الدخول لما ينشأ من دخول بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح فقد فتاوى في الباب السادس من كتاب النكاح (في الجهاز) ❀ جهز بنته وزوجها ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت تملكها وقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب عارية قيل القول للزوج ولها لان الظاهر شاهد به اذا العلامة دفع ذلك اليها به واختاره السغدني واختار الامام السرخسي كون القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته والمختار للفتوى القول الاول ان كان العرف ظاهر بذلك كما في ديارهم كما ذكره في الوقعات وفتاوى الخاصي وغيرها وان كان العرف مشتركا فالقول للاب وقيل ان كان الرجل ممن مثله يجهز البنات تملكها فالقول للزوج والافله ابن الهمام في آخر المهر قال مولانا رحمه الله وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله ينافي عن الاعارة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر قاضيان في فصل في هبة والدلوله من كتاب الهبة ❀ اذا جهز ابنته ثم ماتت وبقيت الورثة يطليون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم اليها وذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة من الوقاعات الحسامية في كتاب المواريث بعلامة النون (فضم) ❀ غزوه فقال أزوجك بنتي وأجهزها جهازاً عظيماً فترزوجها ودفع الدستمان الى أبيها ثم أبوها لم يجهزها لارواية فيه وأقربا ابان الزوج يطالب أبا المرأة بالتجهيز فان جهز لا يسترده والا يسترده ما زاد على دستمان مثلها وقد ربح بعضهم الجهاز بالدستمان لكل دينار من الدستمان ثلاثة دنانير من الجهاز وأربعة دنانير والزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترده ما زاد على دستمان مثلها (فقط) الصحيح أنه لا يرجع بشيء على أب المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي في الفصل العشرين من جامع الفصولين

* (كتاب الرضاع) *

❀ رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته انها أرضعتها لانتبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تنزه كان أفضل وقال مالك ثبتت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحماً فأخبره عدل أنه ذبيحة المجوسى يحرم عليه وانا نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي يفرق بينهما بشهادة الاربع وكذا لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح ❀ واذا أراد

الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعتها كان في سعة من تكذيبها
كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها
لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع منهما فكذا اذا
قامت عندها واذا أقصر الرجل بامرأة أنها أخته من الرضاع ولم يصّر على اقراره كان له أن
يتزوجها وان أصّر لا يحل له أن يتزوجها ولو أقرب بعد النكاح بذلك ولم يصّر على اقراره لا يفرق بينهما
وان أصّر فرق بينهما وكذا لو أقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان لها أن تزوج نفسها
منه وان أقرت بذلك ولم تصر ولم تكذب نفسها لكن زوجت نفسها منه جاز نكاحها لان
النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها وقد مرّت هذه الجملة في فصل
المحرمات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت أقرت قبل النكاح انه أختي من الرضاع وقد قلت ان
ما أقرت به حق حين أقرت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما ومثله لو أقر الزوج بعد النكاح
وقال كنت أقرت قبل النكاح انها أختي من الرضاع وقلت انه حق فان القاضي يفرق بينهما
لان المرأة لو أقرت بعد النكاح أن الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على
الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك اذا أسندت ذلك الى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح
وأصّر على اقراره فرق بينهما وكذلك لو أسند اقراره الى ما قبل النكاح والله أعلم * قاضيخان
في آخر باب الرضاع

و بين ابنتي شخص رضاعا ونسبة * فلا تجمع من فالدر للفعل ينشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أو لرجل ابنتان احدهما من الرضاع والاخرى من النسب
لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لان الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها من
جهة الفعل أيضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنية في آخر باب الرضاع ولا جله
نظمها

ولومن رضاع في نكاح بشبهة * ولومن زنا فالحكم لا يتغير

لما تقدم في البيت السابق أن ابن الفعل ينشر الحرمة كما ينشر ابن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو
بنكاح صحيح ووطء بشبهة ووطء زنا والحكم لا يفرق في كل الاحوال بنبه عليه في هذا البيت
والموجب لتنظيم الفرع الاخير لكونه منصو صاعن علما ناذكره صاحب القنية قال ما صورته
زني بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوصة أقول في النهاية وفتاوى قاضيخان
والفتاوى الظهيرية والذخيرة رجل زني بامرأة والعباد بالله فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن
صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لأحد من آبائه وأولاده نكاح هذه الصغيرة على ما عرف من أصل
أصحابنا يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعضية بين الزاني وبين هؤلاء شرح
الوهابية للمصنف في الرضاع * صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة
لاباس بالنكاح بينهما اذا لم يخبر به واحد فان أخبر به واحد عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز
النكاح بينهما وان أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفارقها لان الشك وقع في الاول في الجواز
وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع * قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا * بزازية في
الفصل الرابع من كتاب النكاح * واذا ثبت الرضاع بالشهود العدول اذا كانت الشهادة
على الزوجين فرق بينهما وان كان قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعد الدخول فلها الاقل من
المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها

أختي أو أمي من الرضاع فان قال بعد ذلك كذبت أو وهمت أو غلطت فهما على نكاحهما وان
قال هو حق كما قلت فرق بينهما وان كانت المرأة صدقته فلامهر وان كذبت فلهما نصف المهر
وان كان قد دخل بها فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبت وان صدقته فلهما الاقل من
المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى مضمرة في الرضاع وذكر الاسيبي
أن الأفضل له أن يطلقها اذا أخبرته امرأته يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطيها نصف
المهر والأفضل لها أن لا تأخذ منه شيئاً وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان
يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا
تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من البحر الرائق في الرضاع في شرح قوله ويثبت بما يثبت به
المال ❶ وفي الحجة تزوج امرأته رضعة فجاءت أم الزوج وأوجدته أو أخته فأرضعت هذه
الصغيرة حرمت على الزوج لانها صارت أخته أو بنت أخته تتارخانية من كتاب الرضاع ❷ لو
أدخلت امرأة حليلة نديها في فم رضعة ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في
المانع شكاً كافي للولاء الحية أشباه من قاعدة الاصل في الابضاع التحريم من القاعدة الثالثة
❸ وهذه الحرمة يعني حرمة الرضاع كما ثبتت في جانب الام تثبت في جانب الاب وهو الفعل الذي
ينزل لبنها بوطئه وقال الشافعي الحرمة لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن
الفعل فعندنا الفعل أب الرضيع وأم الفعل جدته واخواته عماته وأولاد الفعل اخوته ولا
يحمل للرضيع أن يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا للفعل نكاح
موطوءة الرضيع والمرضع ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبلتا منه وارضعت كل واحدة
منهما رضيعاً كان الرضيعان اخوين لاب وان كانت احدهما انثى لا يجوز النكاح بينهما
ولو كانتا نثيين لا يجوز الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب قاضيان
في أول الرضاع ❹ وفي نكاح الحسن بن زياد ولدت من الزوج وجف لبنها ثم درت وأرضعت ولداً
لهذا الولد أن ينكح ابنة هذا الرجل من غير المرضعة وليس هذا بلبن الفعل لا تقطاع النسبة عن
الاول ❺ ولو تزوج امرأة ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وارضعت ولداً لا يكون الزوج أباً
للولد وليس هذا أيضاً بلبن الفعل ❻ والسعوط والوجور محرم لا الاقطار في الاذن والاحليل
والجائفة وكذا الحقيقة في ظاهرها الرواية بزازية في الرضاع ❷ يجوز أن يتزوج أخت ابنه من
الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لان أخت ابنه من النسب ان كانت منه بان كانا من أب وأم أو
من أب فهي بنته وان لم تكن منه بان كانا من أم فهي ربيبة والربيبة تحرم بالدخول ولم يوجد هذا
المعنى في الرضاع لان بنت المرضعة أخت ابنه لام فلا تكون بنتاً له لان لبن المرضعة ما كان منه ولم
يدخل بالمرضعة حتى يصير متزوجاً بينت امرأته دخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في
النسب بان كانت أمة بين شر يكتن فجاءت بولد فادعيها حتى يثبت النسب منهما ما وكل واحد
منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولدين أن يتزوج بنت شريكه وان كان كل
واحد من المولدين متزوجاً بابنته من النسب لانه لم يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين
اذ بنت شريكه ليست بنت له ولا بينت امرأته دخل بها كما في شرح الوافي في كتاب الرضاع

* (كتاب الطلاق) *

(١) خالع رجل مع امرأته
وذهب الى دكان الصكالك
فقال له المرأة اكتب ثلاث
طلقات فقال الصكالك للزوج
اهكذا حصل فقال الزوج
اكتب ثلاث طلاقات اه

(فقط) قال للصكالك اكتب طلاق امرأتى تطلق كتب أول يكتب (قط) (١) مردى بازن خلع

كرويد كان صل نوبس امدن زن كفت كه هر سه طلاق بنويس صكا شوى را كفت كه همچنين
 هست شوى كفت هر سه بنويس يقع الثلاث بحكم الاقرار جامع الفصولين فى الفصل الرابع
 عشر ❀ ولو ادعى الزوج استثناء أو شرطاً فكذبته فالقول للزوج فلو شهد بخلع أو طلاق
 بلا استثناء بان قالان شهد أنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لا نسمع منه
 الا كلمة الخلع أو الطلاق فالقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البسمل او نحوه
 حيث يقبل قولها فهذه مما تقبل فيه الشهادة على النفي (ضخ) فيما قال لا نسمع منه الا كلمة
 الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس وعن
 (ظه) طلق وقال استثبت لا يصدق قضاء ولو قال طلقت واستثبتت صدق ويقتى بأن دعوى
 الاستثناء تصح الا ان يظهر منه ما ينافى جامع الفصولين فى آخر الفصل الثانى والعشرين (فو)
 طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به فى نفسه بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب أن
 يجهر به لبيته بينة من المحل المزبور ❀ طلق أو خلع ثم ادعى الاستثناء او الشرط ولا
 منازع لا اشكال فى أن القول قوله وكذا اذا كذبه المرأة فيه ذكر فى الحاوى للامام محمود
 البخارى ولو شهد عليه بأنه طلق أو خالعهما بغير الاستثناء او قال لا يستثنى قبلت وهذه من المسائل
 التى تقبل فيها الشهادة على النفي فان لم يشهد على النفي بل قال لا نسمع منه غير لفظة الطلاق
 أو الخلع والزواج يدعى الاستثناء فى المحيط القول قوله وفى فوائد شمس الاسلام الاورجندى
 لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينه بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال لعبد
 أعتقتك أمس وقلت ان شاء الله لا يعتق وفى فتاوى النسفى لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقتنى
 فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها قلت لك انت طالق ان دخلت فقلت
 طلقتنى منجز القول قوله ❀ وفى الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء
 والطلاق على مال كخلع ونقل نجم الدين النسفى عن شيخ الاسلام أبى الحسن أن مشايخنا
 اجابوا فى دعوى الاستثناء فى الطلاق أن لا يصدق الزوج الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد
 فسد حال الناس والذى عندى أن ينظر فان كان الرجل معروفاً بالصلاح والشهود لا يشهدون
 على النفي ينبغى أن يؤخذ بما فى المحيط من عدم الوقوع تصديقاً له وان عرف بالنسق او جهل
 حاله ينبغى أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة الفساق فى هذا الزمان ولو طلق فشهد اثنان أنك
 استثبتت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما
 والا لا يأخذ بها ابن الهمام فى فصل الاستثناء من كتاب الطلاق ❀ وفى المسوط لو قال
 لامرأتين أنتما طالقان ثلاثاً بنوى أن الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى فيه
 فطلق كل منهما اثنتين لانه من محتملات لفظه لكنه خلاف الظاهر فلا يدين فى القضاء فطلق
 كل ثلاثاً وكذا لو قال لاربعة أثنت طوالت ثلاثاً بنوى أن الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه
 وبين الله تعالى فطلق كل واحدة واحدة وفى القضاء تطلق كل ثلاثاً ابن الهمام فى باب ايقاع
 الطلاق ❀ وعن الامام فى قوله لا حاجة لى فيك أولاً حبك أولاً أشهيك أولاً رغبة فى فسك
 لا يقع وان نوى وقال ابن أبى لىلى يقع فى قوله لا حاجة لى فيك بالنية بزازية فى آخر
 الكتابات ❀ قال لا حاجة لى فيك أو ما أريدك أو (٢) ما رابكار نيسى لا يقع وان نوى بزازية
 فى آخر الكتابات ❀ وقوله لها اختارى بمنزلة أمرك بيدك فى جميع الاحكام الا فى خصلة
 وهى أنه يصح نية الثلاث فى الامر باليد وفى التخيير لا يصح الا الواحد ❀ جعل أمرها بيد هائم

(٢) لا تنفعين

- (١) أعط لي طلاقاً أعط
لي طلاقاً أعط لي طلاقاً
(٢) أعطيت
(٣) طلقني طلقني طلقني
(٤) فعلت فعلت فعلت

- (مبحث طلاق الوكيل بعد
ما طلق الموكل)
(مبحث ما إذا قال له وكلتك
في جميع أموري فطلق
أمرأته)

أقامها عن المجلس أو جامعها طوعاً أو كرهاً خرج من يدها بزارية في النوع الثاني من الفصل
الرابع من كتاب الطلاق في فوائد شيخ الإسلام نظام الدين لو قال (١) مرا طلاقه مرا طلاق
ده مرا طلاق ده فقال (٢) دادم تقع واحدة ولو قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق
ده فقال دادم يقع ثلاث ولو قال لها اختاري اختاري فقلت اختري يقع ثلاث وأنه
معروف وذكري في الذخيرة لو قالت طلقني طلقني فقال طلقني ثلاثاً ولو قالت (٣) مرا
طلاق كن مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال (٤) کردم کردم کردم تطلق ثلاثاً وهو الأصح وكذا
في أيمان الجامع في الفتاوى أنها تطلق ثلاثاً وكذلك أجاب السيد الامام الأشرف وعن الشيخ
الامام عمر بن أبي بكر الفراء أنه تقع واحدة لأنه أجاب عن السؤال الأخير من الاسترويشية في
الفصل الثاني والعشرين في رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها
طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال نويت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال
أنت طالق قد طلقتك يقع طلاقان فأضحك من كتاب الطلاق في رجل قال لامرأته أنت
طالق أنت طالق أنت طالق وقال غيب بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة أفهامها صدق بديانة
وفي القضاء تطلق ثلاثاً من المحل المزبور في قال طلق امرأته الامة ثنتين ثم اشتراها من
المولى لا تحل له ولو انقضت عدتها فوطئها المولى ثم نكحها الزوج أو اشتراها لا تحل له أيضاً
قاعدة من كتاب الطلاق قال اذا وقع الشك في وقوع الطلاق فلم يقع احتياطاً أجاب هذا
احتياط عن شبهة حرمة يلزمه الوقوع في حقيقة حرمة أخرى بيانه ان الحكم بالحرمة مع
الشبهة قول على الله تعالى بما لا يعلم وأنه حرام بقوله تعالى وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون قاعدة
في كتاب الطلاق في ولو وكل جلاب طلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بآئنا ورجعنا ثم طلق
الوكيل يقع مادامت في العدة ولو قال وكلتك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا
فيه والصحيح أنه لا يقع خزانة الفتاوى في التوكيل من كتاب الطلاق في وفي الثانية رجل
قال لغيره طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثلاثاً فان كان الزوج نوى الثلاث يقع الثلاث والام يقع
شيء في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يقع واحدة تنازعاً من السابعة والعشرين من كتاب
الوكالة في قال تزوج امرأته ثم أقر أن فلاناً كان زوجها فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم
قالت المرأة لم يطلقني فلان فالقول قوله لأنه لم يظهر تكذيب المخبر عنه أباه في صدق في خبره مالم
يكذبه المخبر عنه ولا يصح تكذيب المرأة أباه لان اقدمها على العقد اعتراف منها بصحة العقد في
الظاهر ولا صحة الاونكاح الاول مر تقع فان حضر الغائب وكذبه في دعوى الطلاق وحلف قضي
له بها وفرق بينهما وبين الآخر لانه ثبت نكاح الغائب بتصادقهم والزوج ينكر الطلاق فالقول
قول الزوج في الطلاق ولا يقربها مالم تنقض عدتها التي وجبت بسبب الدخول بشبهة وان صدقه
الاول وكذبه المرأة الا في النكاح فالطلاق واقع الآن لا قبل نكاح الثاني لانه لا يصدق في
ابطال نفقة العدة وعليها العدة منذ الآن وعلى الاول نفقة العدة منذ الآن الى أن تنقضي
ويفرق بينهما وبين الآخر لان نكاح الاول قد ثبت بتصادقهم والفرقة ظهرت في الحال لان المرأة
تكذبه في التقديم وهي خصم في التكذيب والانتكار لانه لو صدق في التقديم لزم القول بانقضاء
عدتها وبعض عدتها وفي ذلك ابطال نفقة عدتها فلا يصدق في اقرار تقديم الطلاق ويحكم
بالطلاق منذ يوم أقر قاعدة في النكاح في أخبر أن الثاني جامعها وأنكر الجامع حلت
للأول ولو على القلب لا ادعت وطء الثاني وقال الاول بعد نكاحها ما كان الثاني وطئك يفرق

بينهما ويجب على الاول نصف المهر بزازية في نوع في الحلل من الفصل التاسع من كتاب الطلاق
(د) جعل امرها يدها فقالت طلاق افكندم تطلق نوى اولا وكذا لو قالت امر افكندم
تطلق نوى اء لان هذا اللفظ تعين للطلاق عرفا يقال زن فلان امر افكندم يفهم فيما بينهم
أنها طلقت نفسها في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين ﴿ قال سألت امرأة أن تزوجني
قد طلقني ثلاثا وقد غاب هل لي أن أعتمد وأتزوج أجاب ان كان يباشر بك بعد ما طلقك أو أنككر
الطلاق بلسانه لان الظاهر أنه ينازع فيجعلك القاضي امر أنه ظاهرا فيكون لك زوجان ظاهر
وباطن وهذا محال قاعدية في الطلاق ﴿ قال لا تطلق امرأتي فطلقها بمهرها وثققة
عدها فاختار قول أبي بكر الاسكافي أنها ان كانت مدخولا بها لا يجوز لانه خلاف الى شر لانه
يقطع النكاح لانه أمره أن يطلقها رجعا فطلقها بانا ولا يجوز لانه خلاف الى خير قاعدية في
الطلاق ﴿ قال بالخلوة هل يسقط حق المطالبة للمرأة زوجها بالجماع أجيب لا ألا ترى أن
العين يخلو بها خلوات صحيحات ولا تسقط مطالبته بالجماع ﴿ قال لو طلقها بعد الخلوة
الصحيحة هل يكون رجعا أجيب لا فهو طلاق قبل المسيس حقيقة قاعدية في الطلاق ﴿ قال
امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو ينكر ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها أن تقتله
لأنها عجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح لها ان تقتله ولكن ينبغي أن تقتله بالدواء لا بالآلة
القتل لأنها لو قتله بالآلة جازحة تقتل قصاصا قاعدية في الطلاق ﴿ ولو قال أنت طالق ونوى
به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو أراد أن يطالق من
العمل لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى وعن أبي حنيفة أنه يدين ولو صرح وقال أنت طالق
من وثاق لم يقع في القضاء شيء ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين
ربه من جواهر الفقه في أول باب ايقاع الطلاق من كتاب الطلاق وكذا في طلاق البرازية
﴿ ولو قال الرجل لامرأة أنه صرت غير امرأتي في رضا أو سخط أو فسخت النكاح تطلق اذا نوى ولو
قال مالي امرأة لا يقع وان نوى ولو قال والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة
ان كنت لي امرأة وهذا بالاجماع وفي الفتاوى لو قالت له لست لي بزوجة فقال صدقت فهذا وما لو
قال لست لي بامرأة سواء فبض كركي في نوع في الكتابات من كتاب الطلاق ﴿ لست لي بامرأة
يعني أن قول الزوج لامرأة أنه لست لي بامرأة وكذا قوله لها أنا لست لك بزوجة طلاق بائن ان نواه
(١) وقال لا يكون طلاقا درر غر في الكتابات ﴿ ولو قال اذهبي الى جهنم ونواه يقع فض
كركي في نوع في الكتابات من كتاب الطلاق ﴿ ولو قال لها ابعدي ونوى يقع ولو قال لها أنا
أستكف عنك فقالت المرأة كالبراق فان كنت تستكف فارم به فقال الزوج تف تغورمي الزناق
وقال رميت ونوى الطلاق لا يقع من الحلل المزبور ﴿ ولو قال في مذاكرة الطلاق فارقك أو
بانك أو أبنتك أو بنت منك أو لا سلطان لي عليك أو سرحك أو وهبت لنفسك أو تركت
طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبلتك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فقالت
اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء قاضيجان في فصل الكتابات
والمدلولات من كتاب الطلاق ﴿ وفي الولو الحية ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب
أو مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع عيने وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة
الطلاق ولا تقبل بينته على نية الطلاق الآن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك (واعلم) بان
الخيار بمنزلة الامر باليد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صحة نية الثلاث فان الزوج اذا

(مبحث هل يكون الطلاق

رجعا بعد الخلوة)

(مبحث للمرأة أن تقتل

زوجها اذا علمت أنه طلقها

ثلاثا وعجزت عن منعه عنها)

(١) وفي لست لي بامرأة

لا يقع وان نوى عندهما

وعند الامام يقع بالنية اه

بزازية في نوع في أنكار

النكاح

نوى بالامر بالبد الثلاث صحت نيته وان نوى بالتخير الثلاث لا تصح نيته تتارخانية في نوع في
 التقويض بقوله اختارى من الخامس من كتاب الطلاق ❶ قال نساء أهل الدنيا وأهل الرى
 طالق لا يقع على امرأته بلانية وكذا قوله جميع نساء الدنيا في الاصح وفي باب علامة السنين
 تطلق ولا يصدق حكمها كرا جميع أولا ولو قال نساء أهل هذه المحلة وهو من أهلها أو نساء أهل
 هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية
 اختلفوا فيه قيل هو كالمحل وقيل هو كالنصر برأية من كتاب الطلاق ❷ رجل أكره بالحبس
 والضرب على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان
 ابن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا
 فاضحان في الطلاق بالكتابة من كتاب الطلاق ❸ (في طلاق السكران) قال في المحيط وذكر
 عبد العزيز الترمذي قال سألت أبا حنيفة وسفيان عن رجل شرب النبيج وارتفع الى رأسه فطلق
 امرأته قال ان كان حين شرب يعلم أنه ما هو فهي طالق وان لم يعلم لم تطلق ولو ذهب عقله من دواء
 لا تطلق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسكرو فطلق امرأته لا يقع عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد خلاصة في أوائل كتاب الطلاق ويقتى بقول محمد لان
 السكر من كل شراب محرم ابن الهمام في الفصل الاول من كتاب الطلاق ❹ اسلام السكران
 يصح لارده ولا تبين امرأته بهاء ويجبر على العود الى الاسلام فصولين في أول أحكام السكرارى
 ❶ خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسى وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا أحدهم
 السكران فان طلاقه طلاق وكذلك سائر أحكامه الا الردة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته
 حتى يصحو فيقال له انك قد كفرت في سكره فان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبى فلا تطلق
 تنفي في الطلاق ❷ وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو النبيذ وجميع تصرفاته صحيحة
 ويحسد اذا قذف ويقتص منه الا اذا شهد رجلان على شهادة السكران هذا في أشربة الاصل
 وفي طلاق الاصل في باب الخلع وفي شرح الطحاوى السكران اذا طلق امرأته يقع عند عامة
 علماءنا بخلاف ارتداده انه لا يكون ارتدادا وقال عثمان رضى الله عنه طلاق السكران
 لا يقع وبه أخذ الكرخي والطحاوى ومحمد بن سلام من أصحابنا وهو أحد قولى الشافعي
 رحمه الله تعالى خلاصة في أوائل كتاب الطلاق ❸ وفي شرح الطحاوى لو شرب النبيذ ولم
 يوافق نفسه وصدع حتى ذهب عقله من الصداع لامن النبيذ وطلق لا يقع خلاصة في المحل
 المزبور ❹ سكران دعا امرأته الى الفراش فابت عنه فقال ان امتثلت أمرى وساعدتني
 والأفانت طالق ثلاثا ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يحنث وان لم تساعدني حنث فقد
 الفتاوى في السادس من كتاب الطلاق ❶ الوكيل بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا
 قال (ث) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا التوكيل بطلاق تعليق طلاق بلفظ الوكيل
 ومن قال لا آخر لو قلت لامرأتى أنت طالق فهي طالق ثم سكر ذلك الآخر فقال لها أنت طالق
 يقع كذا هنا (قلت) ينبغي أن يكون على التفصيل لو وكله بان يطلقها مطلقا يقع ولو قال لو
 رأيت مصلحة أو نحوه فطلقها وكالة والا فلا ينبغي أن لا يقع لو سكران لما مر أنه لا يقف على
 المصالح وغرض موكله ذلك (ط) وكله بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكله وهو سكران يقع اذا
 رضى بعبارته ولو وكله وهو صاحب لا يقع اذ رضى بعبارة الصاحب لا السكران هذا يجانس ما قلت
 جامع النصولين في أحكام السكرارى من الفصل الرابع والثلاثين ❷ (في الابلاء) الالفاظ التي يقع

(مبحث طلاق السكران
 واسلامه وردته)

(مبحث طلاق الوكيل
 السكران)

بها الايلاء صريح وكناية فالصريح شق وقوله والله لا أقربك لأجامعك لأطوئك لأباصعك
 لا أغتسل منك من جنبه أما الكناية فكقوله لا أمسك ولا آتسك ولا أغشاك لأجمع
 رأسي ورأسك ولا أضاجعك ولا أقرب فراشك فلا يكون ايلاء بلانية كذا ذكره في فتاوى
 الظهيرية وفي المنتقى لأنام معك ايلاء بلانية وكذا والله لا يس فرجى فرجك كذا في معراج
 الدرية وإذا قال وعزة الله وعظمة الله يكون موليا وكل لفظ ينعقد به اليقين يكون به موليا
 وما لا فلا ولو قال والله لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدجال لا يكون
 موليا قياسا لانه يرجي وجوده ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لانه يستعمل للتأييد
 عادة وكذا إذا قال والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجمل في سم الخياط يكون موليا
 كذا في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوقاية في الايلاء (في الخلع) خلع (١) الفصولي
 إذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق إلا أن ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع
 الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وإن لم تجز لا يقع ويبقى الصداق في ذمة الزوج في صلح
 الفصولي من الفصل الرابع والعشرين من فصول العمدى § الفصولي إذا خلع مع الزوج
 بغير إذن المرأة أن أضاف الفصولي الخلع الى ماله أو ضمن بدله نفذ الخلع على الفصولي وإن لم
 يصف ولم يضمن يوقف الخلع على إجازة المرأة لأنه يؤدي الفصولي البدل من مال نفسه قبل
 أن تطل المرأة الخلع من الفصل المزبور § ولو اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة الولد
 سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولده سنة زبد
 الفتاوى في مسائل الخلع (واقعة) أمهرها ثلثمائة ووهبت المائة وخالع قبل دخوله على المهر
 المسمى وهو ثلثمائة وما قبضت المهر هل يرجع عليها بمائة قيل لا يعلم الزوج بالهبة يرجع عليها
 لا لو علم جامع الفصولين في الفصل الثاني والعشرين § ذكر في الفتاوى الصغرى لو قال لامرأته
 خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة عن المهر إن كان عليه مهر وإن لم يكن عليه
 مهر إن كان دفعه اليها يجب عليه إردا مساوق اليها من المهر إن كان المال مذكور عرفا بذكر الخلع
 ثم في لفظ الخلع هل تقع البراءة على دين سوى المهر في ظاهر الرواية لا تقع وعن أبي حنيفة
 أنها تقع وكذا المباشرة في الفصل الثاني والعشرين من الفصول الاستروشنية § إذا خلع
 الأب على ابنه الصغير لا يصح لانه تعليق للطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف
 خلع الصغير على إجازة الأب قاضيان في آخر باب الخلع § وإذا تزوج امرأة على مهر مسمى
 ثم طلقها بآئنا ثم تزوجها ثانيا على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يرأ عن المهر
 الثاني دون الاول لان الخلع وقع في هذا النكاح فينصرف الى تسمية هذا النكاح مضمرات في
 الخلع § ولو خالعتها بكل حق لها عليه لها نفقة العدة بزانية في الخلع § امرأة اختلفت من
 زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان النفقة لم تكن حقا لها عند الخلع
 قاضيان في باب الخلع § وانما يصح الخلع على امسالة الولد إذا بين المدة وان لم يبين لا يصح
 سواء كان الولد رضيعا أو قطيعا وفي المنتقى أن كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع
 حولين خلاصة في آخر الخلع من كتاب الطلاق § امرأة اختلفت على انها ربية من
 النفقة والسكنى تم الخلع ويرأ عن النفقة ولا يبطل السكنى وإن اختلفت على ان مؤنة السكنى
 عليها كان عليها ان تكترى بيتا من زوجها أو من غيره فتعقد فيه قاضيان قبل فصل في الخلع
 بلفظ البسح § وذكر صدر الاسلام إذا خلع ابنته الكبيرة على صداقها وضمن فإن كان باذن

(مبحث الخلع وخلع الفصولي)
 (١) مسئله وفي المحيط قال
 علما ونارجهم الله الخلع
 طلاق بائن ينقص به عدد
 الطلاق وبه ورد الاثر عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وعن عمرو بن عبد
 مسعود رضي الله عنهم وقال
 الشافعي لا ينقص به عدد
 الطلاق وهو قول ابن عباس
 رضى الله عنهما اه خلاصة
 في الثالث من الطلاق

المرأة أو لم يكن باذنها لكن بلغها الخبر وأجازت فالخلع جائز ويبرأ الزوج من المهر سواء كان قبل
 الدخول أو بعده وإن لم تأذن بذلك ولا أجازت بعدما بلغها فالخلع جائز والطلاق واقع لأنه معلق
 لقبوله وترجع المرأة على الزوج بنصف المهر إن كان قبل الدخول وبالكامل إن كان بعده والزوج
 يرجع بذلك على الأب بحكم الضمان وكذا الجواب لو كان مكان الأب أجنبي لأنه ليس للأب
 ولاية الخلع في مكان كالأجنبي وكذلك لو خالع الأب أو الأجنبي مع الزوج على نفقتها وهي صغيرة
 أو كبيرت ولكن لم تأذن لذلك ولا أجازت بعد الخلع فالخلع جائز والطلاق واقع وتجب النفقة
 على الزوج ثم يرجع هو على الأب وعلى الأجنبي لو كان المخالع هو بسبب الضمان في الفصل
 الثاني والعشرين من العمادية ❦ ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفاً أو على ألف إن
 قبلت في المجلس يقع والافدين في ذمتها وإن لم تقبل في المجلس لم يقع لأن كلمة على تذكّر
 للإيجاب والاستيجاب فاقضت وجوب الألف كما لو قال بعثك على أن تعطيني ألفاً فقد علق
 الطلاق بوجوب الألف عليها فصار كأنه قال أنت طالق بألف فاقضى القبول في المجلس لأنه
 جواب خطاب المعاوضة ولو قال أنت طالق إن جئتني أو أعطيتني بألف إن أتت في المجلس يقع
 والأفلا لأن كلمة شرط لاتم الأوقات فيكون تملكها ومعاوضة معنى لأن الطلاق لا يقع إلا بمال
 وهذا هو حد المعاوضة فيقتصر جوابها على المجلس من المحيط للسرخصي في باب الطلاق
 على مال ❦ الوكيل بالطلاق لو خالعها على مهرها أو طلقها على مال فالصحيح أنه إن كان مدخولاً
 بها لا يجوز وإن لم يكن جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع لو طلق مطلقاً يجوز وذكر القدوري
 أن الوكيل بالخلع لو خلعها بغير عوض لا يجوز والأصح أنه يجوز لأن الخلع بعوض كما هو متعارف
 وبغير عوض أيضاً متعارف فيصير وكيلها بها وإن باع منها طلاقها فالصحيح أن هذا والخلع
 سواء وجيز في باب الخلع من كتاب الطلاق (تب) خالعها بشرط أن تمسك هي هذين الولدين
 عشر سنين بنفقتها وكسوتهما فتزوجت وذهبت إلى قرية أخرى فانفق أبوهما عليهما يرجع
 عليها بقيمة ما أنفق في تلك المدة لا بما أنفق (ط) مثله قنية في باب الخلع ❦ (نح) ولو اختلعت
 نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولداها عشر سنين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولداها فلها أن
 تطالب الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدليل أنها عليها كما
 إذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد عنه قال رضي الله عنه وعليه
 الاعتماد لا على ما أجاب به سائر المفتين أن تسقط قنية في باب الخلع من الطلاق ❦ إن خالع
 امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وإن ذكر البديل في الخلع
 فقال خالعك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره أنه لا يصدق قضاء إذا أخذ على
 الخلع جعلاً أو أراد أخذ الجعل ذكر البديل في الخلع لا حقيقة الأخذ ولا يصدق القاضي فيما
 ذكرنا لا تصدقه المرأة فاضحان في آخر باب التعليق من كتاب الطلاق ❦ وفي الفتاوى
 الصغرى إذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء خلاصة في السادس من كتاب الطلاق ❦ رجل
 خلع ابنته من زوجها إن كانت الابنة كبيرة وضمن الأب بدل الخلع ثم خلع لأن الأجنبي لو فعل
 ذلك يتم الخلع فالأب أولى فإن خالع الأب على صداقها وضمن ثم خلع أيضاً ثم ينظر إن أجازته المرأة
 تصح أجازتها ويسقط المهر وإن لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الأب بذلك بحكم
 الضمان كأن الأب قال له خالع على صداقها إن أجازته وإن لم تجز فعلى مقدار ذلك وإن كانت
 الابنة صغيرة فإن ضمن الأب ثم خلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على

ولو قال (٩) بازن خلع كرم
أو خر يدو فروخت كرم
والمرأة منكرة يقع الطلاق
بأقرار الزوج وهذا إذا لم يكن
سبق خلع أصلاً فلو سبق
خلع فاسد فقال هو بناء
على أن الخلع صحيح قال
الامام الأستاذ لا يقع وقال
الامام النسفي يقع ولو أضاف
إلى ذلك الخلع فقال بان
خلع لا يقع عند الكل اه
خلاصة في الثالث من
كتاب الطلاق
(٩) خالعت مع زوجتي أو
علمت معها البيع والشراء

- (١) هل خالعت مع الزوجة
(٢) أنت على حرام بذلك
الخلع
(مبحث طلاق المريض)

الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لاعلى الاب ولا على الصغيرة كالمو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق
ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ
في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح أنه يقع لان لسان الاب كسانها وان كان الخلع بين
الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها وضمنت يتم الخلع كالمو كان الخلع من
الاجنبي وان لم تضاف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع
وان كان العاقد أجنبياً ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل
العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف فاضحان في باب الخلع وفي
فتاوى القاضى ظهير الدين قال لغيره طلق امرأتى فخالعها على مال أو طلقها على مال فالصحيح أنها
ان كانت مدخولاً بها لا يجوز لانه وكاه بطلاق لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق يرفع النكاح وان لم
تكن مدخولاً بها جاز قال فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقاً ينبغي أن يجوز لانه خالف الى خبر
وذكر القدوري أن الوكيل بالخلع اذا خالعهها بغير عوض لا يجوز وقبل الاصح أنه يجوز لان الخلع
بعوض وبغير عوض متعارف فصبر وكيلاهما مجبعا وذكر ظهير الدين المرغيناني انه لا يصح
الخلع سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن لان الخلع تصرف آخر غير الطلاق في الفصل الثاني
والعشرين من العمادية هشام عن محمد اذا وكل الرجل رجلاً ان يخلع امرأته ان تركت مهرها
فترك مهرها فقال الوكيل طلقته ثلاثاً لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحن نرى أنه يقع
واحدة بجميع المهر بتاريخية في آخر الفصل السادس عشر من كتاب الطلاق ولو اختلفت
الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وكلت
الصغيرة وكيلاً بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل
كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من
الاجنبي فاضحان في الخلع (فص) بأنها خالعهها على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهذا
الخلع شيء وكذا لو ارتدت خالعهها (فصل) نكحها فاسد فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط
اذا خلع يجعل كناية عن الإبراء لان الخلع وضع لهذا وقبل لا يسقط اذا خلع لغالانه انما يصح في
النكاح القائم وكذا لو بأنها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الفصل الثاني والعشرين
من الفصولين (فصين) ارتدت خالعهها لم يجز فله بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح من
الحل المزبور (فص) تكاهت فقال هذا كفر وحرمت به على فتبين أن ذلك لا ينظليس بكفر فعن
النسفي أنها لا تحرم (ذ) خلعها فاسد فأسأله رجل (١) بازن جد ابني كريد فقال نعم فهذا اقرار
بالحرمة وهو حجة عليه (فقط) سئل النسفي عن خالعهما ثم تزوجها ثم قال (٢) تو بر من حرامى بدان
خلع قال تحرم لانه أخبرنا الا أن حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسمى
في هذا النكاح بالغاماً بلع لانه لا يصدق في حقها في الفصل الثاني والعشرين من الفصولين
(في طلاق المريض) اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقاً بائناً فماتت وهي في العدة
ورثت منه وكذا اذا طلقها ثلاثاً وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا ترث
في الوجهين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة أنها لا ترث الا في قول ابن أبي ليلى ومالك
فأنها ترث عندهما ما لم تتزوج والمراد اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك
وهي في العدة أما اذا سأله الطلاق فطلقها بائناً وثلاثاً أو خالعهها وقال لها اختارى فاختارت
نفسها ماتت وهي في العدة لم ترث لانها رضيت بابطال حقها وانما ذكر البائن لان الرجعي لا يحرم

الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بغير سؤال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح حدادي
في كتاب الطلاق وفيه تفصيل فليراجع ❊ رجل طلق امرأته رجعيًا ثم ماتت وهي في العدة ورثت
كل الطلاق في الصحة أو في المرض وكذلك الومات المرأة في العدة ورثها زوجها قاضخان في أول
فصل في المعتدة التي ترث ❊ مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر إلى ثلاثة أشياء إلى
ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث ما لها فيجب أقلها لا الزيادة كذا (شعبي) وفي (خل) في هذه
الصورة لولم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث فصح
من الثلث فلو دخل بها وماتت بعد مضي العدة فكل المهر وصية فتصح من الثلث إذا اختلعت
تبرع ولو ماتت في العدة فكذلك عند أبي يوسف ومحمد إذا الزوج لم يبق وارثا لرضاه بالفرقة وعند أبي
حنيفة يعطى الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث إذا اتفقا في حق سائر الورثة ولم يتفهما
في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسؤالها في مرض الموت وحاصل التفاوت بين مضي
العدة وعدم مضيا أنه بعد مضيا لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وإنما ينظر إلى الثلث فيسلم
للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من ميراثه وقبل مضيا لا ينظر إلى الثلث وإنما ينظر إلى
ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر جامع الفصولين في أحكام
المرضى من الفصل الرابع والثلاثين وفيه تفصيل فليراجع ❊ فلو اختلعت صحيحة والزوج
مريض فخلع جائز بالمسمى قل أو أكثر ولا يرث بينهما ماتت في العدة أو بعدها من المحل المزبور
(في التعليق) ❊ والطلاق المضاف إلى وقتين ينزل عنداً ولهما والمعلق بالفعلين ينزل عنداً آخرهما
والمضاف إلى أحد الوقتين كقوله غداً أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند
أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزيادات أن وجد الفعل أو لا يقع ولا ينتظر
وجود الوقت وأن وجد الوقت أو لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الإمام الثاني إذا وجد الفعل
أولاً لا يقع حتى يوجد الوقت أيضاً برأيه في الفصل الثالث من كتاب الإيمان ❊ وذكر في أواخر
باب تعليق الطلاق في فتاوى القاضي الإمام فخر الدين صبي قال إن شربت فكل امرأة
أتزوجها فهي طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره أن الطلاق واقع فقال هذا
البالغ (١) آرى حرامست برمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم
لا تحرم امرأته وهو الصحيح لانه ما أقر بالحرمه ابتداء وإنما أقر بالسبب الذي تصادف عليه وذلك
السبب باطل من أحكام الصغار للاستروشن في مسائل الطلاق ❊ قال (٢) شوى كفت
أكرمن زن خواهم حلال برمن حرام زن ديكر خواست زن أول طلاق شو دزن دومنى قاعدية
في الطلاق ❊ كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طلقت فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج
❊ أنت طالق وفلانة أن تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة ❊ أى امرأة أتزوجها فهي
طالق وعمرة وعمرة امرأة فتزوج امرأة طلقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طلقت هي لا عمرة
ولا يتكرر الحنف في عمرة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة ❊ أن دخلت هذه الدار
فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا
دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج برأيه في نوع عطف الخاص على العام من سادس الطلاق
❊ رجل طلق امرأته واحدة ثم قال إن راجعتها فهي طالق ثلاثا فانقضت عدتها فتزوجها
لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق لان في الوجه الاول المحل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت
اليه ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فانصرفت الى الرجعة مجازا وهو النكاح واقعات

(مبحث تعليق الطلاق)

(١) نعم حرام على

(٢) قال الزوج أن تزوجت

فالحلال على حرام فتزوج

امرأة تطلق زوجته الاولى
دون الثانية

في باب الطلاق بعلامة النون من كتاب الطلاق ❶ ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كملت فلانا طلقت واحدة ❷ ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان كملت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزءا للدخول حتى لو كملت قبل الدخول ثم دخلت الدار لا يقع شيء قاضيان في أو آخر باب التعليق من كتاب الطلاق ❸ رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البخني لا يقع شيء ولو قال شئت أربعا فكذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث اذا قال شئت أربعا من أوائل الباب المزبور ❹ ولو قال أنت طالق واحدة ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان الساعة وواحدة اذا دخلت الدار ولم يقل واحدة ولكن قال أنت طالق ان دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان اذا دخلت الدار مرة واحدة قاضيان في أوائل الباب المزبور ❺ ان قال لها أنت طالق طالق طالق ان كملت فلانا فان كان دخل بها تطلق ثنتين في الحال والثالثة تعلقت بالكلام وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال ويلغو ما سواها لانه ما عطف التطلقات بعضها على بعض ولو قال ان كملت فلانا فانت طالق طالق طالق فان كان دخل بها تعلقت الاولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال وان كان لم يدخل بها تعلقت الاولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو من المبسوط للسرخسي في أو آخر باب الطلاق من كتاب الطلاق ❻ ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا ينصرف الثلاث الى الطلاق الا ان ينوي الدخول ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار عشرة افهذه ا على الدخول عشرة مرات لا الى الطلاق قاضيان في أوائل باب التعليق من كتاب الطلاق ❼ امرأة قد فهار رجل بالزنا فقال له زوجها ان لم تثبت زناها اليوم فهي طالق ثلاثا فهي كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا واثبات ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود قاضيان في باب التعليق ❽ رجل قال لامرأته ان لم تحبيني غدا اجماع كذا فانت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده وصول عين المتاع اليه لا يحنث وان كان غرضه ان تحمل بنفسها يحنث في نوع في الخروج من ايمان الذخيرة ❾ والقاصد في الميّن والمكره والناسي سوا حتى تجب الكفارة ومن فعل المحلوف عليه مكرها أو ناسيا سوا أو كذا اذا فعله وهو مغمى عليه أو مجنون لتحقيق الشرط حقيقة خزانة الفتاوى في فصل الميّن في الدخول (١) مردى زن را كفت ان غبت عندك شهرا فأمر لك بذلك فأسره الكفار هل يصير الامر بيدها ❷ أجاب (٢) نى وأفتى بعضهم ان أجبروه على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط اذا اتيان بالشرط مكرها وناسيا وعامدا في الحنث سواء (أقول) لو حلف لا يخرج فهدد فخرج بنفسه حنث قيل لا وقيل ان أمكنه الامتناع حنث والا فلا فينبغي أن تكون مسئلتنا على هذا الخلاف في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين ❶ جعل أمرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلعت نفسها ثم وجد الشرط الآخر لا تتمكن من الايقاع مرة أخرى بزانية في الرابع من كتاب الطلاق في التفويض وفي الاصل اذا جعل أمر امرأته بيدها ان ينوي الطلاق أو كان الحال حال هذا كره الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق أو لم ينو فسمعت أو كانت غائبة فعلمت فقالت في المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تناول يوما أو أكثر اخترت نفسي يقع الطلاق ويكون واحدة اذا نوى واحدة أو اثنتين أو لم يكن له نية وان أراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج أن يرجع ولا أن ينهى المفوض اليها

(بحث طلاق القاصد
والمكره والناسي)

(١) قال رجل لامرأته

(٢) لا يصير

عن الايقاع وفي المنتقى لو جعل أمرها يسداً بينها فقال أبوها قبلتها طلقت وكذا لو جعل أمرها
بيدها فقالت قبلت نفسي طلقت وفي التجريد لا يصدق الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق إذا كان
في حالة الغضب أو ماذا كره الطلاق أمافي غير هذا كره الطلاق وغير حالة الغضب إذا لم يرد الزوج
بالامر باليد طلاقاً فليس بشيء ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو ماذا كره الطلاق
وأنكر الزوج فالقول قوله مع يمينه وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب أو ماذا كره الطلاق
ولا تقبل بينتها في نية الطلاق إلا أن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك خلاصة في الفصل
الرابع من الطلاق ١٠ ولو قال لها اختارى فهو بمنزلة الامر في جميع الاحكام الا في خصلة
واحدة وهي أنه إذا نوى بالامر باليد ثلاثاً نصح وفي التخيير لا يصح ولا تقع الا واحدة وان نوى
الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية ١١ ولو قال لها اختارى ثم اختارى
ثم اختارى ينوى به الطلاق فاختارت نفسها يعني في المجلس فهي ثلاث تطليقات أمالوا اختارت
نفسها بالاولى قبل أن يتكلم بالثانية بابت بالاولى بواحدة ولم يقع الثاني والثالث ولو قال
لها اختارى اختارى اختارى فاختارت نفسها فقال الزوج نويت الطلاق بالاولى وبالاخرى
التكرار لم يصدق في القضاء وبانت بثلاث خرافة الاكمل في الخيار من كتاب الطلاق قال
أمرك بذلك إذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان
بيدها وكذا لو قال أمرك بذلك في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول ثم تزوجها فيها
كان يسدها عند الامام ١٢ جعل أمرها بيدها أو أجنبى ثم جن مطبقاً لا يزول الامر بخلاف
الوكيل بعد جنون الموكل بزازية في النوع الثاني من الفصل الرابع من كتاب الطلاق ١٣ (في
العدة) وخلاصة الرقعة لم تصح ووجب العدة لوطلقها منية المفتى في أو اخر كتاب النكاح
١٤ وأقل المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة
وثلاثون يوماً وفي الامة عندهما في احد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الاصل الذي
خرجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حيضاً خلاصة في الثاني
من كتاب الطلاق ١٥ المطلقة إذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين الطلاق الاول
والزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهران فصاعد الا تصدق وصح
النكاح اه من الفصل الثالث في النكاح الفاسد من الخلاصة ١٦ عدة الحرة للطلاق أو الفسخ
ثلاثة قروء أي حبض وكذا من وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد وفرقت أو مات عنها وأم ولد عقت
أو مات مولاهوا ولا يحسب حبض طلقت فيه ملتي الابحر في العدة ١٧ وعدة المنكوحه نكاحاً
فاسداً والموطوءة بشبهة وأم الولد الحيض للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حبض ووضع الحمل
ان كانت حاملاً والاشهران كانت آيسة قيد بام الولد لان المدبرة والامة اذا عقت أو مات سيدها
لا عدة عليها بالاجماع كذا ذكر الاسييجاني من البحر الرائق لمخصاف باب العدة (جو) ١٨ امرأة
وجبت عليها العدة وهي مرضعة وقد قيل ان المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حبض
يقبل قولها وقد انقضت العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع فقد الفتاوى في العدة ١٩ وفي
الخاتمة قال القدوري في كتاب المطلقة ثلاثاً وأرجعاً أو بئناً وسائر وجوه الفرقة التي توجب
العدة في النكاح الصحيح والفاسد سواء بعنى في حق حرمة الخروج عن بينتها في العدة فهذه
المسئلة تنصيص على أن المنكوحه نكاحاً فاسداً تعتد في بيت الزوج وحكى فتوى شمس
الاسلام الاوزجندى أنها لا تعتد في منزل الزوج تتارخانية في الثامن والعشرين من كتاب

(مبحث العدة)

الطلاق ❶ وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتمد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل العدتان تنقضان بعدة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بآخر ودخل بها ثم فارقتها خاضت ثلاث حيض انقضت العدتان فان حاضت من الاولى حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حيضتان فللثاني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فان كان طلاق الاول رجعي فراجعها في الحيضتين الاولين صحت الرجعة ولكن لا يقربها حتى تنقضي عدتها ولو راجعها في الحيضة الثالثة لا يصح هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بائنا ليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الاخر كالمسألة الاولى لا يصح حتى تنقضي عدتها من الاخر كالمسألة الاولى لا يصح حتى تنقضي عدتها من الاخر كالمسألة الاولى كانت العدتان بالشهور خلاصة في الفصل الثامن من الطلاق ❷ وفي المحط اذا وجبت العدتان من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما وأمن جنسين كالموتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تداخلت واعتدت بما رآته من المحض وقال الشافعي رحمه الله لا تدخل العدتان من اثنين والصحيح قولنا مضمرات في العدة وفي الثانية وصورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما خاضت حيضتين بعد التفريق ❸ كان لهذا الزوج أن يتزوجها لانقضاء العدة الاولى وليس لغيره أن يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثانية في حق غيره وان كان طلاق الاول رجعي كان للاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني لانها في عدة الاول ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثانية وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا ❹ وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الاشهر وفي السراجية المطلقة عقيب الولادة اذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما تارخانية في الفصل الثامن والعشرين من كتاب الطلاق ❺ (ص) تزوج بامرأة غيره جاهلا به ودخل بها تجب العدة لاولعالم بالنكاح الغير حتى لا يحرم على الزوج ووطئها وبه يفتي (ح) تزوج امرأه غيره ووطئها لا يحسد أي حنيفة ولو لم يدع الحل في الفصل العشرين من الفصولين ❻ رجل تزوج بمنكوحه الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوحه الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم أنها منكوحه الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال قاضيان في فصل نفقة المعتدة ❷ المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر قاضيان في فصل انتقال العدة ❸ امرأه الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعيا أن تعد وتزوج هذا المبورخا فان أرحا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدت ما أولى من المحل المزبور في النفقة (قع حم) كل نفقة يعتبر فيها عسار من تجب له الا الزوجة قنية في باب نفقة الاقارب فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة الاولاد وأمرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فبات الاب قبل ان يؤدي اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذكرا الخصاص في نفقاته أنه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بامر القاضي

(مبحث ما اذا بلغها طلاق زوجها الغائب وما اذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته)

وللقاضي ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدان الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هنا هذا اذا استدان باهر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يامرها بالاستدانة فاستدان ثم مات الزوج قبل أن يؤدي ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا بالاتفاق من الذخيرة البرهانية في الفصل الثالث من كتاب النفقات

❦ قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أي يوم مرني حتى أبتدين عليه فعله القاضي فاذا استدان عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذه من تركته في الصحيح بزانية في النفقات ❦ حريان دخلادار الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقة ما على ولدهما ويجب على المسلم نفقة أبويه الذمين وكذا نفقة الولد المسلم على الاب الكافر فاضحان في نفقة الوالدين وذوي الارحام ❦ رجل مات وترك ولدا صغيرا وأبا كانت نفقة الصغير على جسده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام ثلاثا في ظاهروا رواية اعتبار الميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير على الجد كالمعدومة من المحل المزبور (قا) رجل صالح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحض لم يحز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيز في شهرين وقد لا تحيض في عشرة أشهر نقد الفتاوى في الباب الثالث من الصلح ❦ صالحت على أكثر من النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن فيه الناس يصح وان زائد اقل زيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يطل القضاء وكذا لو فرض لها النفقة لرخص بالاقل من الدراهم فغلا لها أن تطالب الزيادة وفي الاصل صالحت على قدر لا يكفيها لها أن ترجع ولو على الزيادة المنع بزانية في النفقات وفيه تفصيل فليراجع (قا) لو صالحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المبانة زوجها من سكاها على دراهم لا يجوز لان السكني حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان أو بعرض نقد الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الصلح ❦ المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها وانها اذا مضى من الوقت مقدارا ما واستعملتها معتادا تخرق الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج مجمع الفتاوى قبيل فصل مسائل الغدر من الاجارات ❦ صغير له أم موسرة وله أخوان موسران أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاب وأم أسداسا السدس على الام وخسة الاسداس على الاخ لاب وأم اعتبارا بالميراث فاضحان في نفقة الوالدين وذوي الارحام (بج شط) له عم وجد أب الام موسران فنفقة على أب الام وان كان الميراث للم (بج) ولو كان له أم وأب الام موسران فعلى الام وفيه اشكال قوى لانه ذكر في الكتاب اذا كان له أم وعم موسران فالنفقة عليهما ثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أب الام اقرب من العم ولزم منه أن تكون النفقة على أب الام مع الام ومع هذا وجبها على الام ويتفرع من هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب الام وسنرون يحتمل أن يجب على الام لا غير لان اب الام لما كان أولى من العم والام أولى من أب الام كانت الام أولى من العم لكن ترك جواب الكتاب ويحتمل أن يكون على الام والعم اثلاثا قنية في باب نفقة الاقارب ❦ ولو

(مبحث الصلح عن النفقة
والكسوة والسكنى)

الطلاق ❶ وفي مختصر القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتمد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل العدتان تنقضان بعدة واحدة حتى ان المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بآخر ودخل بها ثم فارقتها خاضت ثلاث حيض انقضت العدتان فان حاضت من الاولى حيضة اعتدت ثلاث حيض فاذا مضت حيضتان فالثاني ان يتزوجها وليس لغيره ان يتزوجها فان كان طلاق الاول رجعي فراجعها في الحيضين الاولين صحت الرجعة ولكن لا يقربها حتى تنقضي عدتها ولو راجعها في الحيضة الثالثة لا يصح هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بائنا ليس له ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الاخر كما ليس للاخر ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الاول وعلى هذا لو كانت العدتان بالشهور خلاصة في الفصل الثامن من الطلاق ❷ وفي المحيط اذا وجبت العدتان من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تداخلت واعتدت بعمارتها من المحض وقال الشافعي رحمه الله لا تدخل العدتان من اثنين والصحيح قولنا مضمرات في العدة وفي الثانية وصورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما خاضت حيضتين بعد التقريب ❸ كان لهذا الزوج ان يتزوجها لانقضاء العدة الاولى وليس لغيره ان يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التقريب لقيام عدة الثانية في حق غيره وان كان طلاق الاول رجعي كان للاول ان يراجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد تقريبي الثاني لانها في عدة الاول ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثانية وان حاضت ثلاث حيض من وقت تنريق الثاني تنقضي العدتان جميعا ❹ وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الاشهر وفي السراجية المطلقة عقيب الولادة اذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما تتأخر في الفصل الثامن والعشرين من كتاب الطلاق ❺ (ص) تزوج بامرأة غيره جاهلا به ودخل بها تجب العدة لاولها بالنكاح الغدير حتى لا يحرم على الزوج ووطئها وبه يفتي (ح) تزوج امرأته غيره ووطئها لا يجد عند أي حنيفة ولو لم يدع الحل في الفصل العشرين من الفصولين ❻ رجل تزوج بمنكوحة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم أنها منكوحة الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم أنها منكوحة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود اذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال قاضيان في فصل نفقة المعتدة ❷ المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا من وقت الخبر قاضيان في فصل انتقال العدة ❸ امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعد وتزوج هذا اذا لم يورخا فان أورخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى من المحل المزبور في النفقة (قع حم) كل نفقة يعتبر فيها اعسار من تجب له الا الزوجية قنية في باب نفقة الاقارب فان كان القاضي بعد ما فرض لها نفقة الاولاد وأمرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فأتى الاب قبل ان يؤدي البها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذكر الحصاص في نفقاته أنه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بامر القاضي

(مبحث ما اذا بلغها طلاق زوجها الغائب وما اذا أخبرها رجل بموته ورجلان بحياته)

وللقاضي ولاية كاملة بمنزلة استدان الزوج بنفسه ولو استدان الزوج بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين كذا هنا هذا اذا استدانت بامر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدي ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق من الذخيرة البرهانية في الفصل الثالث من كتاب النفقات

❦ قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه ومروني حتى أستدين عليه فعله القاضي فاذا استدانت عليه وأيسر رجعت عليه فان لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذه من تركته في الصحيح بزانية في النفقات ❦ حريان دخل ادارا لاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقة ما على ولدهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذمين وكذا نفقة الولد المسلم على الاب الكافر فاضحان في نفقة الوالدين وذوي الارحام ❦ رجل مات وترك ولدا صغيرا وأبا كانت نفقة الصغير على جسده فان كان للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير على الجد كماله كان مكان الجد فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجعل الام كالمعدومة من المحل المزبور (قا) رجل صالح امرأته المطلقة من نفقة على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدتها بالحض لم يجز لان الحيض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة أشهر نقد الفتاوى في الباب الثالث من الصلح ❦ صالحت على أكثر من النفقة والكسوة ان كان قدر ما يتغابن فيه الناس يصح وان زائدا فالزيادة مردودة وتلزم نفقة المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يسلط القضاء وكذا لو فرض لها النفقة لرخص بالاكل من الدراهم فغلا لها أن تطالب الزيادة وفي الاصل صالحت على قدر لا يكفيها لها أن ترجع ولو على الزيادة المنع بزانية في النفقات وفيه تفصيل فليراجع (قا) لو صالحت المرأة زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المبانة زوجها من سكاها على دراهم لا يجوز لان السكني حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع بعوض كان أو بعرض نقد الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الصلح ❦ المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها وانها اذا مضى من الوقت مقدار ما لو استعملتها معتادا فخرق الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج مجمع الفتاوى قبيل فصل مسائل القدر من الاجارات ❦ صغير له أم موسرة وله أخوان موسران أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الام والاخ لاب وأم أسداسا السدس على الام وخسة الاسداس على الاخ لاب وأم اعتبارا بالميراث فاضحان في نفقة الوالدين وذوي الارحام (بخ شط) له عم وجد أب الام موسران فنفقة على أب الام وان كان الميراث للم (بخ) ولو كان له أم وأب الام موسران فعلى الام وفيه اشكال قوى لانه ذكر في الكتاب اذا كان له أم وعم موسران فالنفقة عليهما اثلاثا فلم يجعل الام اقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أب الام اقرب من العم ولم منه أن تكون النفقة على أب الام مع هذا وأوجبها على الام وتفرع من هذه الجملة فرع اشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأب الام وسرون يحتمل ان تجب على الام لا غير لان اب الام لما كان أولى من العم والام أولى من أب الام كانت الام أولى من العم لكن ترك جواب الكتاب ويحتمل أن يكون على الام والعم اثلاثا فنية في باب نفقة الاقارب ❦ ولو

(مبحث الصلح عن النفقة
والكسوة والسكني)

أنفق من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج لأن النفقة صارت ديناً عليه
وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته بأذن القاضي أو بغيره فإنه غير أنها إن كانت
بغير إذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استدان وإن
كانت بأذن القاضي لها أن تحبل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هو فائدة إذن القاضي
بالاستدانة بدائع في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من كتاب النفقات وعند الاستواء في
المحرمة يرجح من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له عم وخال فالنفقة على العم خلاصة
في النفقات ❊ تزوج عبد أو مدبر أو مكاتب امرأة أذن المولى فولدت أو ولد لا يجبر على نفقة
الولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو مدبرة أو أم وولد أو مكاتب لأن نفقة الولد صلة محضة ولا
تستحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لأنها عوض من وجه فخرج على هذا فقال إذا لم يجب
على الأب نفقة الأولاد فعلى من يجب فصيماً إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها لأن الولد
تابع للام في كتابتها فكان كالمملوك لها ألا يرى أن كسبه لها وأرض الجناية عليه لها وميراثه لها
فتكون نفقتها عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أم وولد أو مكاتبه أو أم وولد أو
فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبه أو أم وولد أو
الأولاد على مولى الأمة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للام مال وإن لم
يكن لها مال فنفقتهم على من يرثهم الأقرب فالأقرب وكذا حر تزوج أمة أو مكاتبه أو أم وولد أو
مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب مجمع الفتاوى في مسائل نفقة الأقارب
ولا نفقة في النكاح الفاسد وفي النكاح بلا شهود تلزم بزانية في النفقات وفي الأصل امرأة
لها زوج ولها ابن من غيره وهو موسر والزوجان معسران قال أبو يوسف لا فرض على ابن نفقة
الأم وقال محمد أفرض وتكون ديناً على الزوج والبت إذا تزوجت سقطت نفقتها عن الأب فإن
طلقت وانقضت عدتها عادت النفقة على الأب خلاصة الفتاوى في النفقات ❊ ونفقة البنت
بالغة وابن زمن على الأب خاصة به يبقى وقيل على الأب ثلثاها وعلى الأم ثلثها ملحق الأبجر
❊ ولو قالت الأم للقاضي افرض النفقة لهذا الصبي على أبيه وهرني أن أستدين على الأب فإن
القاضي يفعل ذلك فإذا أيسر رجعت عليه بما استدان فإن لم ترجع حتى مات ليس لها أن تأخذه
من تركته وهو الصحيح وإن أنفقت من مالها أو من المسئلة من الناس لا ترجع على الأب وكذا في
نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الأصل وفي أدب القاضي بناء على أن نفقة ذوى الأرحام هل تنصير
ديناً بالفرض فيه روايتان في رواية لا كما ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير نصير ديناً وفي الأب
مع الابن إذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقة وقال الأب أنا معسر ذكر في
المنتقى أن القول قول الابن واليمنة يئنة الأب خلاصة الفتاوى في النفقات ❊ لانفقة
للصغيرة التي لا تجامع سواء كانت في بيت الزوج أو بيت الأب فإن كانت لا تصلح للجماع وتصلح
للخدمة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى
لو كانت بنت تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان
اختلف المشايخ فيه خلاصة في المحل المزبور ❊ (فش) للصغير دين على أبيه فأنفق عليه
لا يبرأ قضاء إلا إذا شهد فقال شريته لولدي لا قضى من دين له على إذا المدينون لم يصدق في
الاداء وكذا لو ألبسه من ثوبه أو أطعمه من خبزه واحتسبه من دين له عليه في الفصل الثامن
والعشرين من الفصولين ❊ (فو) ولو ترك طعاماً أو ثوباً فاطم الكبر الصغير وألبسه الثوب

(مبحث نفقة الابن على أمه)
المتزوجة بغير أبيه إذا كان
الزوجان معسرين

(١) وفي القضية للزاهدي
وللوصي خلط النفقة
المقروضة بمال نفسه وان لم
يأذن الحاكم له وكذا لو خلط
نفقة بعض الايتام ببعض
وأنفقها عليهم جلة واحدة
اتحد مورثهم أو تعدد
ولكن اذا كان الخلط فيها
خيرا لليتيم ٥١

وليس بوصي له (١) لم يضمن الكبير استحسانا بخلاف اتفاق النقد جامع الفصولين من المجل
المزبور ٥٥ قال ولو كان للوصي أم مطلقة وقد خرجت من العدة فاحتاجت الى أن تنفق عليها من
كسب ولدها فلها ذلك لأن الأب متى احتساج اليه فلان ياخذ منه قدر حاجته كذا الام في باب
نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي ٥٦ تزوجت معتدة عن طلاق بائن ودخل بها الثاني
وفرق القاضي بينهما سقطت نفقتها عن الزوج الاول لانها ناشئة بهذا التزوج قاعدة في كتاب
الطلاق ٥٧ قال الفخاكي اذا لم يكن للوصي أو للأب مال أجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح
لانها ذات يسار في اللبن فصار هذا قايما ما ذكرنا أن الأب اذا غاب وليس له مال وترك امرأته
وصغيرا ولهما مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع عليه بذلك فكذا ههنا قال فان
طلبت من القاضي أن يفرض لها نفقة الرضاع حتى اذا أيسر رجعت عليه فعل ذلك لانها
أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضي ٥٨ قال وان أبت
المرأة أن تهول مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج أن يفرجها الى بلد من البلدان فامتنعت من
ذلك فلا نفقة لهما ان كان قد أعطاهما مهرها لانها مبطلة في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت
أن يجيبه الى ما أراد فلها عليه النفقة لانها محقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بها الزوج فان
دخل بها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لهما في الوجهين جميعا ويدخل
على هذه المسئلة قول أبي القاسم الصفار وقد مرّت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من
مختصر شرح أدب القاضي للخصاف ٥٩ وقال أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا
لا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها لان في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي
زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرينها لا يمكنه ظلمها ومتى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي
لا تقدر على الاستغاثة باحد في باب المطالبة بالمهر من مختصر شرح أدب القاضي ٦٠ ولو كان
الزوج ساكنا معها في منزلها فبعت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشئة الا اذا منعت ليحولها
الى منزله أو يكرى لها منزلا فينتد لا تكون ناشئة ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء
لا تكون ناشئة فاضحان في باب النفقة من كتاب السكاح ٦١ واذا مات الزوج بعد ما قضى
عليه بالنفقة ومضت شهر سقطت النفقة وكذا اذا ماتت الزوجة لان النفقة صلة والصلات
تطل بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصدق بنا قبل القضاء ولا تسقط
بالموت لانها عوض عنه وما يسقط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم نعم وهو
الاظهر كذا في الفتاوى ٦٢ ولو أبرأت زوجها من نفقتها في الاوقات المستقبله لم تصح البراءة لانها
براءة عما سيجب فلا يجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم تقبضها حتى انقضت عدتها هل تسقط
فيه اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وأنفقت من مالها فلها الرجوع
في مال الزوج مادام احين ويسقط بموت أحدهما الآن يكون ما أنفقته دينا امر القاضي فانه
لا يسقط حدادي في النفقة ٦٣ (بط) يجبر الأب على نفقة امرأته ابنة الغائب وعلى نفقة ولدها
(فك) ولا يجبر الاخوة والاعمام على ذلك فمن غاب وانقطع خبره زاهدي في كتاب النفقات
٦٤ رجل غاب فادعت امرأته أن في يدي أبيه ودعيته وطالبته بالنفقة فهذا على وجهين (٢) اما أن
كان الأب منكرا أو مقرا فان كان منكرا فلا خصومة بينهما أصلا وان كان مقرا فهذا على
قسمين اما أن كانت الودعيه غير الدراهم والدنانير ما لا تصلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة
أو كانت دراهم أو دنانير أو ما تصلح في نفقة الأزواج ففي القسم الاول لا خصومة بينهما وفي

(مبحث ابراء الزوجة زوجها
من النفقة)
(٢) قوله اما أن كان الخ كذا
في جميع النسخ التي بأيدينا
وفيه وضع الماضي موضع
المضارع وكثيرا ما يستعمله
٥١ معجمه

القسم الثاني لها أن تخصم لكن برفع الامر الى الحاكم حتى يأمره الحاكم بالدفع اليها لانه من جنس حقها وليس للاب أن يدفع اليها غير أمر الحاكم واقعات حسامية في باب الوديعة بعلامته الباء **§** رجل معسر من وله عيال هل يجبر من عليه نفقة على نفقة عياله ان كان من عليه نفقته انما يجبر على نفقة زوجة أبيه وان كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة الابن لان زوجة الاب تخدم الاب وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن **§** امرأة معسرة ولها منزل تسكنه ولها أخ موسر هل يجبر الاخ على نفقتها ذكر في هذا الكتاب أنه لا يجبر وذكر الخصاص في كتاب النفقات انه يجبر الا اذا كان في المنزل فضل لا يحتاج اليه للسكنى شرح النقاية لقطاوبغا في فصل النفقة قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فاضخان في نفقة ذوى الارحام (شط) ويجبر الاب على نفقة امرأته ابنة الغائب وولدها وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب وكذا الابن على نفقة الام ليرجع بها على زوج أمه وكذا الاخ على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب قسبة في أول باب نفقة الاقارب **§** وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره أنفق على فأنتق رجع على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهذا اختاره الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال مجرد الامر بالاتفاق يوجب الرجوع خلاصة في الفصل الثالث من كتاب القضاء وقوله أنفق على ولدى أو على أهلى أو فى بناء دارى وقوله أنفق على سواء بزاوية في الثالث من أدب القاضى **§** وفي غاية البيان اذا تزوج مدبرته أو أم ولده ووجدت التبوة تلزم النفقة على الزوج والا فلا لان النفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد لكن هذا في غير المكتبة لان المكتبة لها السكنى والنفقة وان لم يوجد التبوة وبه صرح في شرح كتاب النفقات للخصاص والفرق بينها وبين الاممة والمدبرة وأم الولد ان المولى لا يملك استخدام المكتبة فلا يحتاج الى تبوة المولى بخلافهن فان للمولى استخدامهن بيان الرواية شرح الوقاية من باب نكاح الرقيق **§** ان كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا لانهم ظفروا بجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بمقدار حقوقهم وان كان عند غيرهم فاعطاهم بأمر القاضى حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان أعطاهم بغير أمر القاضى كان ضامنا له لان صاحب اليد مأمر بالحفظ ودفعه الى غيره لينفق على نفسه ليس من الحفظ في شئ فيصير به مضافا ضامنا له ذخيرة الفتاوى في الفصل الثالث من كتاب النفقات **§** (في نفقة المطلقة) ذكر عن ابراهيم في الرجل يطلق امرأته وهو غائب فلا يعطيها نفقة أن تستعدي على ماله قال تعدى عليه فينفق عليها فان لم تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كفى حال قيام النكاح وأما اذا فرض القاضى لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب أنه هل يقاس على الموت حتى تسقط أم لا قال الشيخ الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني في شرح هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضوع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب القاضى **§** المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض لها القاضى شيأ حتى انقضت العدة فلا نفقة لها لان النفقة في حالة العدة وان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الاول ثم رجع وقال لا يقضى عليه كفى نفقة النكاح وأما لو فرض القاضى لها النفقة في حالة العدة وقد

(مبحث يجبر الاب على نفقة امرأته ابنة الغائب وولدها)

(مطلب قال لغيره أنفق على أهلى أو فى بناء دارى)

(مطلب نفقة المطلقة)

استدانت على الزوج أولم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شأن الزوج فان استدانت
بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي والقاضي
ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه. وأما إذا استدانت بغير أمر القاضي أولم تستدن
أصلا هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه
كلام قال الشيخ الاجل الامام الشهيد والظاهر عندي أن لا تسقط وأشار شمس الأئمة
السرخسي الى أنه تسقط حيث علل فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة والمستحق
بهذا السبب في حكم الصلة فلا يدم من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا يرى أن الذي إذا سلم
وعليه خراج رأيه لم يطالب بشئ منه فكذا هنا وهو الصحيح ذخيرة الفتاوى في الفصل الثاني من
كتاب النفقات ❀ ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق ذلك حال قيام العدة أما
إذا كانت العدة عن طلاق رجعي فانها تستحق بالاتفاق لان النكاح قائم وان كانت العدة عن
طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر في الكتاب حديث ابراهيم وهو يدل على
مذهبنا فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ولم يفصل بين طلاق رجعي وبين طلاق بائن
وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى
ان كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح
القاسد والناشئة والامة اذ لم يبيتها المولى بيتا فان لم تطالب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت
عدتها أو ماتت سقطت نفقتها لانها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية بقوت من له الحق
يسقط الحق كن له العطاء اذ مات قبل أن يأخذ في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح
أدب القاضي ❀ ذكر عن الضحالك أنه قال اذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان
العدة ما دامت باقية كان النكاح باقيا من وجه ولو نشزت حال قيام النكاح من كل وجه لم
تسكن لها النفقة والسكنى فكذا اذا نشزت حال قيام النكاح من وجه من المزبور في باب نفقة
المرأة ❀ رجل تزوج بامرأة وأوفاهامهرها إلا أن الزوج يسكن في أرض الغصب أو في دار
الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان لها النفقة لانها محقة وليست بناشزة
فاضحان في باب النفقة ❀ وان طالبت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة
وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع البين
وان أقام الزوج البينة على اقرارها بانه قضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة (١) على
المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد
وقالت كنت أظن اني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد في ذلك
لان هذا مما يشبه فكان لها النفقة الى أن تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة فنقض عدتها
بالاشهر فاضحان في فصل في نفقة المعتدة عن الطلاق من كتاب النكاح ❀ النفقة المفروضة
نسقط بالموت ولو أعطاها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل مضي المدة لا تسترد ما بقي عند أبي حنيفة
وأبي يوسف وعند محمد تسترد بقدره وفي نفقة المحارم لا تسترد بالاجماع وجيز في كتاب النفقات
❀ لا تسترد معجلة مدة مات أحدهما قبلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بحسب لها نفقة
ما مضى وما بقي للزوج فترده وكذا ترد قيمة المستهلك ولا ترد قيمة الهالك بالاتفاق قال في الحنفية
وشرح الاسيحاوي الصحيح قولهما شرح النفاية لقطو بغيا في باب النفقة (في الحضانه) ❀ يخرج الام
أحق بالصغيرة وان كانت سيئة السيرة معروفة بالخجور أو كانت مطربة مالم تعقل ذلك وإذا افتقر

(١) لان نفقة للمتوفى عنها
زوجها سواء كانت حاملا او
حائلا الا اذا كانت أم ولد
وهي حامل فلها النفقة من
جميع المال اهد من نفقات
حدادي

(مبحث الحضانه)

وتزوج كل واحد منهما حفصة الصغيرة للاب اذ لم يكن لهما من تكون لها الحضانة ولو تزوجت
الام بزواج آخر وتمسك الصغيرة معها أم الام في بيت الراب فلا باب أن يأخذها منها قنينة
الحضانة ❊ الام والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وخدمو يشرب وخدمو يستحي وخدمو وقدره
الخصاف بسبع سنين وهما أحق بالجارية حتى تحيض ومن سواهما أحق بها حتى يبلغ حدا
تنشئ ولا خيار للغلام والجارية عندنا وقال الشافعي لهما الخيار اذا كانا عاقلين لانه صلى الله
عليه وسلم خير بهنهما قلنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهده فوفق للنظر ببركة دعائه
❊ واذا أراد الزوج أن يخرج بولده الصغير من المصير ليس له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا واذا
أرادت المرأة أن تخرج بولدها منه ليس لها ذلك أيضا لمافيه من الاضرار بالاب الا ان تخرج
الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه لانه التزم المقام فيه عرفا واذا أرادت الخروج الى غير
مصرها وقد كان الزوج فيه فقد اختلفت الرواية فيه والاصح أنها لا تخرج هذا اذا كان بين
المصريين تفاوت أما اذا اتفقوا بالبحث يمكن للاب ان يطالع ولده ويبعث في يته فلا بأس به وكذلك
الجواب بين القرينتين ولو انتقلت من قرية الى المصير فلا بأس به لان فيه نظر للصغير حيث
يتخلق باخلاق أهل المصير وفي عكسه لا يجوز لان فيه ضرر للصغير محتارات في الحضانة ❊ فاذا
ماتت الام فصار الولد الى جدته من الام أو بعض من يجب له أخذه من النساء فأرادت ان تخرج
الولد من المصير الذي فيه الاب الى مصر آخر لم يكن لها ذلك وان كان ذلك المصير هو المصير الذي
كانت وقعت فيه عقدة تكاح أم الصبي انما هذا الحق للام خاصة لان الام انما كان لها أن تخرج
بالولد الى ذلك المصير بحكم العقد الذي جرى بينهما في ذلك المصير وعقد النكاح جرى بين الزوج
وبين الام خاصة قال وليس لام الولد اذا اعتقها مولاها أن تخرج بالولد من المصير الذي فيه
أبوه الى غيره لان ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الامام شمس الأئمة
الحلواني ينبغي أن يحفظها تان المسئلان مسئلة أم الولد ومسئلة الجد لانهما استنفدتا من
صاحب الكتاب لا يوجدان في المبسوط وهما من خواص هذا الكتاب والله أعلم بالصواب في
باب المرأة يطلقها زوجها ولها منه ولد من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف ❊ ثم الام
انما تكون أولى بالولد قبل ان تزوج مالم ترتد فان ارتدت والعيان بالله كان الاب أولى لانها
تحبس فلو حبس الولد معها ربما يرض الولد فان أسلمت رداً للولد عليها لان المانع قد زال من
المحل المزبور في باب الولد من أولى به ❊ وان قالت انه ابن ست وقال الزوج ابن سبع لا يختلف
القاضي أحد الا يمكن نظر ان كان الولد استغنى دفع الى الاب والاف عند الام بزيارة في الحضانة
❊ قال في الخلاصة وغيرها (١) صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد
بمالها مجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تأني ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه
والصحيح أن يقال للام اما أن تمسكه بغير أجر واما أن تدفعه الى العمة انتهى ورأيت منقولاً
عن المنية اذا تزوجت أم الصغير المتوفى أبوه بزواج آخر وأرادت ان تربي الصغير من غير تقدير
نفقة له من ماله الموروث من أبيه وأراد وصيه ان يربي به بالنفقة المقدرة يدفع هو اليها لانه
انتهى وله وجه وجبه والله تعالى أعلم من الغفار شرح تنوير الابصار في الحضانة ❊ الحضانة
للأم بلا جبر أي بلا اكراه للام على أخذه اذا أبت طلقا كما ذكره البقال وفي الكرماني
انها لا تجبر الا اذا لم يكن له نور حرم محرم فاجبرت حينئذ وفيه اشارة الى أنها أولى من المحرم
وان طلبت أجر او المحرم لم يطلبه والاصح أن يقال لها ان تمسكه أو ادفعه الى المحرم كافي العمة

(مبحث الحضانة للام مالم
تزوج أو ترتد الخ)
(١) لم أر من صرح بان
الاجنبية كالعمة في ان
الصغير يدفع اليها اذا كانت
متبرعة والام تريد الاجر على
الحضانة ولا تقاس على العمة
لانها حاضنة في الجملة وقد
كثر السؤال عن هذه المسئلة
في ذماتنا وهو أن الاب يأتي
بأجنبية متبرعة بالحضانة
فهل يقال للام ما يقال لو
تبرعت العمة وظاهر المتون
ان الام تأخذ أجر المثل ولا
تكون الاجنبية أولى
بخلاف العمة على الصحيح
الآن يوجد نقل أن الاجنبية
كالعمة والظاهر ان العمة
ليست قيда بل كل حاضنة
كذلك بل الخالة أولى لانها
من قرابة الام كذا في نفقة
البحر الرائق

والى انه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للحضانة فهستأني
 في أوائل الحضانة ❊ وذكر الخصاص في النفقات فان كان للصغير جدة الام من قبل أيها وهي أم
 أب أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل أب
 الام فليس بمنزلة قرابة الام من قبل أمها انتهى وفي الولو الجدية جدة الام من قبل الاب وهي أم
 أب الام لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الام لان هذا الحق لقرابة الام انتهى قال مولانا في بحره
 بعد نقله لما قدمناه وظاهره تأخير أم أب الام عن أم الاب بل عن الحالة أيضا وقد صارت حادثة
 الفتوى في زماننا والله أعلم من الغفار شرح تنوير الابصار في الحضانة ❊ الام أحق بحضانة ولدها
 قبل الفرقة وبعدها ثم أمها وان علت ثم أم الاب ثم أخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك
 ثم عمته كذلك وبنات الاخت أولى من بنات الاخ وهن أولى من العمات ومن نكحت غير محرمه
 سقط حقها لامن نكحت محرمه كأم نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح
 سقطبه والقول قولها في نفي الزوج ملحق في الابحار في الحضانة ❊ ماتت الام وليست من النساء ذات
 رحم محرم منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم تكن عصبة فالى دوى الارحام على الترتيب منية
 المفتى في الحضانة من كتاب النكاح ❊ لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كولى العتاقة وابن العم فبدفع
 اليهم الغلام ولا فاسق ماجن أى ولا تدفع الصبية الى محرم فاسق ماجن أى لا يبالي ما صنع وكذا
 الصبي واذا اجتمع مستحق الحضانة في درجة واحدة فاصالحهم أولى وان تساوا وافاسنهم واذا لم
 يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لام ثم الى الخال لاب وأم ثم لاب ثم لام
 لان لهؤلاء ولاية في النكاح عند أبي حنيفة وفي الفتاوى الصغرى فان لم تكن عصبة فالى دوى
 الارحام ثبت على الترتيب شرح النقاية لقطر لوبغا في الحضانة وكذا في فتح القدير ❊ سئل اذا
 اخذ الرجل ولده من مطلقة لتزوجه فاشتاق الى رؤيته ولدها هل يلزم بارسال الولد اليها أجا
 اذا سقطت حضانة الام واخذ الولد الاب لا يجبر على ان يرسله اليها بل هي اذا أرادت أن تراه لا تمنع
 من ذلك ويمكنها الاب من رؤيته قارئ الهداية ❊ وفي الجمع لا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء
 انتهى وعلمه في الشرح بأنه لما فيه من الاضرار بالام باطال حقها في الحضانة وهو يدل على ان
 حضانتها اذا سقطت جاز له السفر فيه وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من
 حاضنته لتزوجه اهل له ان يسافر فيه فأجاب له ان يسافر فيه الى أن يعود حق امه انتهى وهو صريح
 فيما قلناه وهي حادثة الفتوى في زماننا من البحر الرائق في آخر الحضانة ❊ واذا اجتمع النساء
 ولهن أزواج يضعه القاضي حيث شاء لانه لاحق لهن بمنزلة من لا قرابة له خزانه المقتبين في
 الحضانة ❊ وهذا الذي ذكرنا ثبت حق الحضانة لذوات الرحم المحرم اذ لم يكن لهن أزواج فاما
 ان كان لهما زوج فلاحق لهما الا اذا كان زوجها اذ رحم محرم من الصغير لانه يلحقه الجفام والمذلة
 من زوج الام اذا كان أجنبيا ويضعه القاضي حيث يشاء مضمرة في النفقات ❊ طلقت
 وهي أم ولدا أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل الكتابة لا حضانة لها ومولاهن بالولد الرقيق أولى لا الحر ولو
 ولدت بعد الكتابة فهي أولى منية المفتى في الحضانة من كتاب النكاح لم يذكر المصنف بعد العمات
 أحد من النساء والمذكور في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما أن بعد العمات حالة الام
 لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن حالة الاب لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم بعدهن عمات الامهات
 والآباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضا بنات الاخ وفي التبيين أن بنات الاخ أولى من
 العمات ولم يذكر أيضا أولاد الخالة والعمة لانه لاحق لبنات العمه والخالة في الحضانة لانهن

(مطلب لا تدفع صبية الى
 عصبة غير محرم ولا الى
 فاسق ماجن الخ)

غير محرم وكذلك بنات الاعمال والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان
والعمة أحق من ولد الخالة وهو توسع لانه لاحق لولد الخالة أصلاً كما نقلناه من البحر الرائق في
الحضانة ❊ وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فالأقرب
فاضحيان في الحضانة (في العنين) * الزوج لم يصل الى المرأة فهي تقول وجدته عينا وتطلب
من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته ارتقاء وأما صحيح قال يربها النساء أو امرأة عدلة فإن
قلن ليست برتقاء أجله وإن قلن رتقاء تركهما قال (١) مردى زن خود را بقاضی آورد و دعوی
کرد که رتقا است وزن منکرست قاضی مر او را بر زنان غمایدانی قال اگر دعوی عنت می کند و از
قاضی طلب حکم عنت می کند غماید او کرنی) لانه لاحقکم للرتق المجر حتى يسي لاثباته
بل يقول له القاضي فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان قاعدة في النكاح ❊ قال
(٢) دختر نارسید در بدر بشوی بالغ داده است و شوی عین امد بدر را حق طلب تأجیل
و تفریق بودیانی اجاب فی) علل محمود قال لانی لا ادري لعلها سترضى بزوجه اذ بلغت وليس فی
ابقاء النكاح عليها الى وقت بلوغها ضرر لانها لا تحتاج الى الوطء ولا يخاف فوت حقها في هذه
المدة قاعدة في النكاح

(*) كتاب العتاق

والجل يعتق بعنق أمه وصح اعتاقه وحده ولا تعتق أمه به والولد يتبع أمه في الملك والرق
والحرية والتدبير والاستيلاء والكتابة ❊ وولد الأمة من سيدها حر ٣ ومن زوجها ملك السيدها
وولد المغرور حر بقيته ملتقى الاجبر ❊ رجل أعتق عبده وله مال فآله المولاه الانوبيا وارى
العبد أى ثوب شاء المولى فاضحيان قبيل فصل فيما لا يقع به العتق اذ المينو ❊ فان زوجها
أى أم ولده فجاءت بولد فهو في حكم أمه لان حق الحرية يسرى الى الولد كالتدبير ألا ترى أن
ولد الحرة حر وولد القنعة في النسب ثبت من الزوج لان الفراش له وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح في حق الأحكام ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه لانه ثابت النسب
من غيره ويعتق الولد وتصير أمه أم ولده لا قراره هداية في الاستيلاء ❊ ولو قال جل جاري
هذه منى أو قال ما في بطنها من ولد فهو منى فأسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه نصير
أم ولده وان لم يستن لاتصير أم ولده عندنا فاضحيان في الاستيلاء ❊ ان كان العتق في
المرض وعليه دين فان كان مستغرا فآل قيمته ولا مال له سوى العبد أو له مال آخر لكن الدين
مستغرق لماله فأعتق يسعى في جميع قيمته للغريم رد الوصية لان الدين مقدم على الوصية
الا ان العتق لا يمحتمل النقض فتجب السعاية بدائع في فصل بيان حكم العتاق من كتاب العتاق
❊ وفي مجموع النوازل قال اعبدته أنت حر بعد موتى ان لم تشرب الخمر فقام شهرا ثم شرب الخمر
قبل أن يموت بطل عتقه وان رفع الامر الى القاضي بعد موت المولى قبل ان يشرب الخمر
وأضى فيه العتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرتق الرق ولو قال لعبده أنت حر على ان
لا تشرب الخمر فهو حر شرب الخمر أو لم يشرب تنازع في الفصل الثالث من كتاب العتاق
❊ رجل قال لغيره جاري هذه لك على ان تعتق عني عبدا فلا نا قبل فلان ذلك وقبض
الجارية لم تكن الجارية ملكا له حتى يعتق العبد عن الامر لانه ملك الجارية بازاء تمليك العبد
منه في ضمن الاعتاق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الابتصايل ذلك الفعل ومالم

(١) جاء رجل بامرأته الى
القاضي وادعى انها رتقاء
والمرأة منكرة هل للقاضي
ان يربها النساء أم لا قال ان
ادعت الزوجة عنة الزوج
وطلبت من القاضي حكم
العنة فالقاضي يربها النساء
والافلا

(٢) زوج الاب بنته الصغيرة
بالغا وظهر انه عنين هل
للاب حق طلب التأجيل
والتفريق أم لا
٣ وهذا اذا جاءت به لسته
أشهر من النكاح فاذا جاءت
به لقل فهو ابن السيد
والنكاح فاسد كما في فتح
القدير اه منه

يوجد عليك العبد لا يتم تملك الجارية فاضحان في فصل الاعتاق عن الغير § عبد أخذ
 مولاه في موضع خال فقال له أن أنت أعتقتني والقتلك فلعنته مخافة القتل فإنه يعتق ويسعى
 في قيمته لمولاه لان المولى كان بمنزلة المكره من عبده والمكره يرجع على المكره فاضحان في أواخر
 الفصل الاول من كتاب العتاق § ولوبعث غلامه الى بلده وقال له اذا استقبلك أحد فقل
 أنا حر فاستقبله رجل وقال العبد أنا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرا فاذا استقبلك
 أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا وانما
 قال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا
 حر لا يعتق كما لو قال لعبده قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل لغلامي انك حر أو قال
 انه حر عتق الحال ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك فاضحان
 في الفصل الاول من كتاب العتاق § رجل قال لغيره أليس هذا حرا وأشار الى عبده نفسه عتق في
 القضاء § رجل قال عبدي أحراروهم عشرة عتق عبده وان كانوا مائة من المحل المزبور § رجل
 قال كل مالي حر وله عبد فقال لم أؤلف العتق لا يعتق عبده في فصل فيما لا يقع به العتق من الحانية
 § ولو قال اسم عبدي حر (١) ثم دعاه يحر لا يعتق ولودعاه بالفارسية (٢) يا آزاد يعتق وجيز من
 أوائل كتاب العتاق § رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا آزاد يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو
 سماه بالفارسية آزاد ثم دعاه يحر يعتق فاضحان في العتاق § ولو اختلف المولى والمدير في ولدها
 فقال المولى ولدتيه قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي بل ولدته بعد التدبير فهو مدبر فالقول
 قول المولى مع عينه على علمه والبيئة بينة المدبرة لان المدبرة تدعى سرية التدبير الى الولد والمولى
 ينكر فكان القول قوله مع عينه ويحلف على علمه لان الولادة ليست فعله والبيئة بينة المدبرة لان
 فيها اثبات التدبير ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى للمعتقة ولدتيه قبل العتق وهو
 رقيق وقالت بل ولدته بعد العتق وهو حر حكم فيه الحال ان كان الولد في يدها فالقول قولها وان
 كان في يد المولى فالقول قوله لانه اذا كان في يدها كان الظاهر شاهدا لها واذا كان في يده كان
 الظاهر شاهدا له بخلاف المدبرة لانها في يد المولى فكذا ولدها فكان الظاهر شاهدا له على كل
 حال فكان القول قوله بدائع في فصل في حكم التدبير من كتاب التدبير § دبره ثم جن لا يطل
 التدبير بخلاف ما اذا أوصى به لانسان ثم جن حيث تبطل الوصية لان التدبير فيه معنى التعليق
 حتى لم يطل بالاكره وجاز بخلاف الوصية والجنون لا يطل المعلق بزانية من كتاب العتاق
 § واذا تزوج الرجل أمة رجل فولدت له ثم اشتراها أو ملكها بسبب آخر صارت أم ولد له لانه
 ملك جارية وله منها ولد ثابت النسب فتصير أم ولده قياسا على ما اذا استولدها في ملكه ولو لولجبة
 في الفصل السادس من كتاب الدعوى § رجل فجر بامة فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولده
 استحسانا وان اشترى الولد لكان الجزئية والبعضية ظهيرة في أواخر الفصل الثالث
 من العتاق § (ولو اعتق شريك حظه اعتق الآخر) أدخ فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فان
 للشريك الساكت أن يتصرف فيه بهذه التصرفات (أو استسعاها أو ضمن المعتق موسرا) أي حال
 كون المعتق موسرا (قيمة حظه لا معسرا) والولاء لهما ان أعتق أو استسعى وللمعتق ان ضمنه
 ورجع به على العبد وقال له ضمانه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق من الاصلاح والايضاح
 ولومات أحدهم قبل أن يختار الشريك شيئا فلا يخلو اما أن مات العبد أو المعتق أو الساكت فان

- (١) قال لعبده هذا ابني أو
 قال هذا أبني أو قال لجاريته
 هذه ابنتي أو هذه أمي ثم قال
 أو همت لا يصح رجوعه
 ويعتق هـ من سرقة الفتاوى
 نقلا عن خزائن الفقه
 (٢) آزاد معناه الحر

مات العبد ضمن المعتق في ظاهر الر واية لانه ضمان اقلاف شرع لجبر الفاتئ فلا يسقط بهلاك محل التلف كمالو هلك المصوب وفي رواية لا يضمن المعتق لانه ضمان وجب لاجل نقل الملك ولذلك لا يتم الا بالتراضي أو القضاء عند عدمه وقد تعدد النقل الى الضامن فلم يجب الضمان وعندهما الضمان واجب حتما لانه يتملكه بالضمان مقتضى الاعتاق سابقا عليه فان كان للعبد كسب رجع بما ضمن المعتق فيه لانه تملك نصيب الساكت بازاء الضمان من وقت العتق فصار مكاتبه من وقت العتق فكان أخذ السعاية بعد موت العبد استيفاء لبذل الكتابة لا انشاء لعقد الكتابة فخازله وصار كالو كان العبد كله له فاعتق نصفه ومات وهل الساكت أن ياخذ من تركه العبد قيمة نصيبه اذ لم يضمن المعتق قبل له ذلك لان يعتق البعض صار نصيبه مكاتباً وأخذ السعاية بمنزلة استيفاء بدل الكتابة واستيفاء بدل الكتابة من تركه المكاتب جائز وقال عامة مشايخنا ليس له ذلك وظاهر اطلاق محمد يدل على هذا فانه قال المعتق ضامن لنصف قيمته ولا سعاية له على العبد ولم يفصل بين ما اذا ترك كسباً ولم يترك وأما اذا مات المعتق والعتق في صحته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق في مرضه فعندهما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو رواية عن أبي يوسف وأما اذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو السعاية لانهم قائمون مقام مورثهم فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة ليس لهم الا الاجتماع على أحدهما لان المستسعى بمنزلة المكاتب عنده ولو كاتب عبداً ثم مات ليس للورثة الا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان وكالو كان المورث حيا ليس له الا اختيار أحدهما فكذا ورثته وجه ظاهر الر واية أن ملك كل واحد من الورثة تميز عن ملك الآخر فتعين أحدهم لا يلزم الباقي لانه اذا تفرق الملك صار كعبد بين جماعة اعتق أحدهم نصيبه وصار كالغاصب وغاصب الغاصب ليس للمالك أن يضمن كل واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك فكذا هذا من المحيط للسرخسي في باب عتق المملوك بين الشركاء ملخصا وتعتبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لانه السبب كافي الغصب وكذا حال المعتق في اليسار والاعسار حتى لو كان موهنا مذكراً اعتق يضمن ولم يسقط بالعسر الطارئ وان كان معسرا حينئذ فالعتق ليس بسبب الضمان فلا يجب من بعد كافي في باب عتق بعض العبد ثم اعتبر اليسار اليسر وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار الغنى لان به يقتدل النظر من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من القرية وايصال بدل حق الساكت اليه هداية في باب العبد يعتق بعضه وذكر في العيون وهو المختار أن الموسر في ضمان العتق من يملك ما يساوي نصف العبد المعتق سوى المنزل والخادم ومتاع البيت وقيام الجسد كافي في باب عتق بعض العبد قال عتق أم الولد يتكرر بشكر الملك كعتق المحارم يتكرر بشكر الملك يسانه أم الولد اذا ارتدت ولحققت بدار الحرب بعدما اعتقها المولى ثم سببت واشتراها المولى فانها تعود أم ولده وكذلك لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها عتقت عليه من القاعدة في كتاب العتاق ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره تصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعها وله أن يبيع البنت وان زوج الجارية رجلا فولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لانها ولدت البنت بعدما صارت أم ولده بعد الشراء فاضحان في الاستيلاء (في عتق المريض) قال ان مات من مرضى فانت حر فقتل لا يعتق ولو قال ان مات من مرضى يعتق كذا (فصط) فصولين في عتق المريض (جمع) مريض حر نفسه ورثي به الورثة

(مبحث عتق المريض)

(مبحث الاستيلاء)

قبل موته فالقن لا يسعي في شيء ❦ كاتب في مرضه ولا مال فاقرب بقبض بدل الكتابة جاز من الثلث
ويسعي في ثلثي قيمته بخلاف ما باعه من أجنبي ثم أقر بقبض غنمه حيث يصح من كل ماله كذا
(ص) وفي (ج) مثله إلا أنه قال في البيع لو أقر بقبض غنمه صدق لولادين عليه ويأتى جنسه في
بيع المريض واقاره من المحل المزبور ❦ رجل مات وترك عبداً عليه دين محبط برقبته
فأعتقه الوارث لا ينفذ فإن بيع في الدين يطل عتقه وإن أبرأ الغرماء المبت من الدين أو تبرع
أجنبي بقضاء دينه ينفذ عتقه خزنة الفقه لا يثبت في العتاق (في الاستيلاء) وإذا
أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فأنها تصير أم ولد له ويكون عتقها من جميع المال سواء كان
معها ولداً ولم يكن وإن أقر بذلك في مرضه أن كان معها ولد فكذلك الجواب وتصور الجارية أم
ولد له وتعتق من جميع المال وإن لم يكن معها ولد لم يصح الإقرار بالاستيلاء بل تعتبر وصية حتى
تعتق من ثلث المال من الذخيرة البرهانية في مسائل أم الولد من كتاب العتاق ❦ ولو أقر أن أمته
حبلت منه ثم جاءت بولد لستة أشهر ثبت نسبته منه لأن الدعوة صادفت ولداً موجوداً في البطن
وإن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لم يلزمه النسب لأننا لم نمتنع بوجوده وقت الدعوة لاحتمال
حدوثه بعدها فلا تصح الدعوة بالشك ولو حرم عليه وطء أم ولده بان وطئها أبوه وأبنة أو وطئ هو
أمها أو أبنتها فجاءت به لستة أشهر لا يثبت النسب إلا بالدعوة لأن الفرائش قد انقطع بالحرمة
المؤبدة ولم يوجب العدة فصار كفراش المنكوح لا يبقى مع الحرمة المؤبدة ففراشها أولى
والنسب بدون الفرائش لا يثبت إلا بالدعوة ❦ ولومات سيدها أو أعتقها يثبت نسب ولدها إلى
سنتين من يوم الفراق لأنها معتدة والفرائش يمتنع ما بقيت العدة ولا يمكنه نفقه لأنه تأكد فراشها
بالحرمة بدليل أنه لا يملك نقله إلى غيره بالتزويج فالحق بفراش المنكوح في الوكادة والقوة ولا
كذلك قبل العتق والنسب متفرع من الفراش متفرع عنه فيتأكد كده ويضعف بضعفه
فلا يملك نفقه بعد تأكده كما لا يملك قطع فراشه ولو حرمت بالحيض والنفس أو الأحرام والصوم
يثبت النسب من المولى لأنه لم يحرم المحل وإنما حرم الفعل فيه فلا ينتفى به الفرائش كما في النكاح
من المحيط للسرخصي في باب أم الولد ❦ باع الحامل فولدت عند المشتري لأقل من نصف عام
وكانت عند البائع غلاماً أميناً صحته دعوة البائع وبطل البيع وبعد اعتاق الولد لا تصح الدعوة
وتصح بعد اعتاق الأم لأن الولد هو الأصل وكان ابنه ويرد حصه الولد من الثمن إلى المشتري وإنما
فرضنا ولادتها عند المشتري لأقل من نصف حول ويكونها عند البائع أكثر من عامين لحصل
القطع بكون العلوق عند البائع وإن أشكل بان جاءت عند المشتري لا أكثر من نصف عام وأقل من
عامين من وقت البيع لا يثبت الاتصديق المشتري وإن لا أكثر من عامين لا تصح أن كنبه المشتري
وإن صدقه تصح الدعوة ولا يبطل البيع جلا على الاستيلاء بالنكاح بزانية في دعوى النسب
من كتاب الدعوى ❦ كل مملوكة ثبت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن
ثبت نسب ولدها منه وكذا الجارية إذا ولدت ولداً من غير المولى بنكاح أو وطء بشبهة ثم
ملكها من ثبت نسب ولدها منه تصير أم ولد له عندنا وإن ملكها منه عتق عليه وإن ملك ولداً
لهامن غيره يكون ملكاً له أنه يبيعه قاضيان في فصل في الاستيلاء ❦ وفي القنينة
وطئ جارية أيسه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الواطئ الشبهة أو لآله ولد له
فيعتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد
يعتق عليه وإن لم يثبت نسبته منه من البحر الرائق في نكاح الرقيق ❦ زنى بجارية أيسه أو أمه

(مبحث تعريف أم الولد)

أوجدته أو وجدته فولدت ولدا فهو حر منية المفتى في العتاق ❦ ولو زني بجارية فجاءت بولد
ثم اشتراها لا تصير أم ولده لان أمية الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما اذا
وطئها ثم ملكها ثم جاءت بولد مختارات النوازل في الاستيلاء ❦ رجل زوج أمته من عبده
فجاءت بولد ثم ادعاه المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق باقراره بالنسب والولد ولد الزوج لان
له فراشا مختارات النوازل في الاستيلاء ❦ زني بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه
وان لم يثبت النسب برأية في العتاق ❦ الاب اذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه يثبت
نسبه منه لان الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لانه ليس بحاجة أصلية
هذا اذا كان الاب حراما ❦ وان كان الاب ميتا يثبت من الجدة ايضا وكفر الاب ورقه بمنزلة
موته مختارات النوازل في الاستيلاء (ط) أفر قبل موته بشهر أن جاريته حامل منه فاسقطت
بعد موته بأربعة أشهر سقطا مستبين الخلق بكلمة (١) صارت أم ولده قنية في باب الاستيلاء
من العتاق ❦ رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وان كانت جارية قليست مني
فولدت ولدا لقل من ستة أشهر ذكرك عصام أنه يثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لان الانسان
لا يعلم ما في بطن الحامل قاضحان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من كتاب الدعوى
❦ ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأته فهي أم ولده وقاية
في ثبوت النسب ❦ ذكر في الكافي ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت
وشهدت قابله على الولادة يثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا اذا ولدت لقل من ستة أشهر
من وقت الاقرار فان ولدت لسته أشهر فصاعد الا يلزمه لاحتمال أنها حبلت بعد قول المولى فلم
يكن المولى مدعيها هذا الولد نقل من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهير بقرّة كال في ثبوت
النسب ❦ قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأته على الولادة لقل من ستة
أشهر منذ أفر فهي أم ولده غرر في باب ثبوت النسب ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال
ان كان في بطنك ولدا أو قال ان كان بها حبل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني
يلزمه الولدان جاءت به لا كثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في
كتاب العتاق غاية البيان في أواخر باب ثبوت النسب من كتاب الطلاق ❦ لومات رجل
عن أم ولد فجاءت بولدها بينا وبين سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة
ولم يرث الاب شهادة شاهدين الا أن يكون حلا ظاهرا فتقبل فيه شهادة امرأته ولو أقربه الورثة
يثبت نسبه منه وورثه وعندهما تقبل في جميع ذلك شهادة امرأته مسلمة فان كان المولى كافرا
قبلت في ذلك شهادة امرأته كائيه وان كان المولى مسلما وأم الولد كائيه لم تقبل فيه الشهادة
امرأته مسلمة خزائن الاكل في نقي النسب من كتاب الدعوى (في المكاتب) رجل قال
لمكاتبه وهبت مالي عليك لك فقال المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لان هبة الدين ممن عليه
الدين تصح من غير قبول فترتها الرد ولكن لم يظهر الرد في حق العتق لانه لا يقبله ويظهر في حق
بدل الكتابة ملتقطات من كتاب الهبة ❦ واذا استحق بدل الكتابة او كان زوفا فتردها لم يطل
العتق خزائن المفتين في المكاتب ❦ ولو وجد المولى البديل ستوقه أو رصا صام يعتق
بخلاف الزبوف والمستحق فان كان القاضي قضى بعتقه في الستوقه عتق ويرجع المولى عليه
بالدراهم من المحل المزبور ❦ المكاتب كلما أذن في جميع التصرفات وينع من التبرعات الا

(١) أقول هذا اذا جاءت
بالولد لسته أشهر فصاعدا أو ما
اذا جاءت به لقل من ستة
أشهر من وقت النكاح
فيثبت نسبه من المولى اذا
ادعاه ويحكم بفساد النكاح كما
صرح به في كثير من الكتب
المعتبرة خواهر زاده

(مبحث المكاتب)

ما جرت به العادة وله أن يسافر وإن شرط المولى أن لا يخرج من البلد ويرزق الامة بخلاف
العبد فإنه لا يزوجه ويكتب عبده من المحل المزبور ❀ للمكاتب ان يبيع ويشتري لانه صار
مأذونا في التجارة والبيع والشراء من باب التجارة وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس
كان وبالتقد والتسبئة في قول أى خنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله
بالدراهم والدنانير والتقد لا بالنسبة كالوكيل بالبيع المطلق وهى في مسائل كتاب الوكالة وله أن
يبيع ويشترى من مولاه لان المكاتب فيما يرجع الى مكاسبه ومنافعه كالخرف كان فيها بمنزلة
الاجنبى فيجوز بيعه من مولاه وشراؤه منه كما يجوز ذلك من الاجنبى الا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولاه مر ابحة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشتري منه لان بيع المراجعة بيع أمانة
فيجب صيانتها عن الخيانة وشبهة الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب مال المولى من وجهه فيجب
أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لانه يعقد الكتابة صار
أحق بمكاسبه فصار كالاجنبى في المعاوضة المطلقة وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما بيناه بدائع في
فصل ما يملك المكاتب ❀ واذا كاتب مدبره جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد فان مات المولى ولا
مال له غيرها كانت بالخيار بين ان تسمى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أى خنيفة
رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف تسمى في الاقل بلا خيار وقال محمد تسمى في الاقل من ثلثي
قيمتها وثلثي الكتابة والعجيج قول أبى خنيفة لان بالتدبير عتق الثلث منها من غير سعاية والكتابة
وقعت بعد التدبير فتتناول ما لم يتناوله التدبير واذا مات المولى وهى تخرج من الثلث عتقت
وسقطت عنها السعاية بالاجماع لاستحقاقها الحرية بالتدبير والمستسعى اذا استحق الحرية من
جهة أخرى بطلت عنه السعاية مضمرات في شرح القدرورى في آخر المكاتب ❀ ومن قال
لعبد أنت حر على ان تخدمنى أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فان مات
المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أى خنيفة
وأبى يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدم سنة
ثم مات المولى فعلى قوله ما عليه ثلاثة ارباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث
سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا يقضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه في قولهما وفى قول محمد
يقضى بقيمة الخدمة شرح الطحاوى للإسيجاني في أوائل كتاب العتاق ❀ واذا قال له اخدم
أولادى سنة فأنت حر فمات بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عتاق
البدائع ❀ ولو قال الرجل لعبد أنت حر بعد موتى على ألف درهم يعتبر قبوله بعد الموت في
ظاهر الرواية واذا قبل العبد بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الوارث ولو قال أنت حر على ألف
درهم بعد موتى يعتبر القبول للحال واذا قبل بصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك
المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا فاضحان في فصل التعليق والاضافة من كتاب العتاق
(في المدبر) دبرقه فذهب عقله فالتدبير على حاله ولو فى التدبير معنى الوصية بخلاف ما لو أوصى
برقبته لرجل فمات بطل الوصية والفرق ان التدبير يحتمل معنى التعليق والتعليق لا يبطل
بموت من وكذا لا يبطل برجوع بخلاف الوصية ولذا جاز تدبير المكروه لوصيته جامع الفصولين
في كتاب العتاق من أحكام المرضى ❀ والمقيد كما اذا قال ان مت من مرضى هذا أو سقرى هذا
فأنت حر وكذلك ان قلت فأنت حر أو ان غرقت فأنت حر واذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق

(مطلب التدبير)

واذا مات منه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته غاية البيان في أول التدبير ﴿طاجك﴾ ولو قال أنت حر قبل موتي بشهر فليس بمدبر وإن كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه ما عند أبي حنيفة فظاهر لأنه أضاف العتق إلى وقت وهو شهر قبل موته وأنه لا يمنع البيع وعندهما ليس بمدبر مطلق فجاز بيعه ثم إذا مضى شهر قبل لا يجوز بيعه لأنه صار مدبراً مطلقاً وأكثر المشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الأصح (سط) ثم إذا مات المولى بعده بشهر فعند أبي حنيفة ومن تابعه يستند عتقه إلى ذلك الوقت فيعتبر حاله فيه فإن كان صحيحاً في ذلك الوقت يعتق من جميع المال والاثنى الثالث وعندهما يعتق من ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي إذا مضى شهر بعد البين عتق في الحال ولومات المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع زاهدي في التدبير ﴿المدبر إذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يؤمر أن يشتري عبداً آخر فيدبره وينقل حكم العبد الأول إلى بدله فاضحان في مسائل شرط الوقف من كتاب الوقف ذكره على طريق التظهير

* (كتاب الولاء) *

(الظهيرية) وولاء العتاقة للمعتق أول عصبته ولا يكون لعصبة عصبته بيانه امرأه اعتقت عبداً ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولاء العبد لابن لأنه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد إلى أبيه لأنه عصبته لا عصبته تتارخية في آخر الفصل الثالث من كتاب الولاء ﴿ولو مات رجل واختصم رجلان في ميراثه وأقام كل واحد يئنه أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره ولم يؤت البيئتان وقتاً قضى بالميراث بينهما لأنهما استويا في الدعوى والحجة ولم يتيقن القاضي بكذب إحدى البيئتين لجواز أن كل واحد من الفريقين عاين شيئاً يطلق له أداه الشهادة وهو التصرف في العبد واعتاق العبد بعد ذلك والمشهود به مما يحتمل الاشتراك فقضى بينهما نصفان كما في الاملاك هذا إذا لم يؤت البيئتان فان وقتاً وقتاً وقتاً واحداًهما أسبق قضى لاسبقهما وقتاً اعتباراً للثابت بالبيئتين بالثابت عياناً ولو كان جاء أحد المدعين أولاً وأقام البيئته أنه أعتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي ببيئته ثم جاء المدعي الآخر وادعى وأقام البيئته أنه أعتق الميت فالقاضي لا يقضي للثاني ولو جاء معاً وادعيا وأقاما البيئته على دعواهما قضى بالولاء بينهما من المحيط البرهاني في الولاء ﴿المعتقة أن تزوجت نفسها من معتق قوم ففي هذا الوجه الولاء للمولى الأب لأنه استوى الجانبان في الولاء لأن في كل جانب ولا عتاقة والأب هو الأصل في الولاء فكان الأثبات من جانب الأب أولى شرح المنظومة لابن الشحنة ﴿لو أعتق مسلم ذمياً أو ذمى مسلماً فولاء المعتق منهما للمعتق لما قلنا إلا أنه لا يرثه لانه عدم شرط الارث وهو اتحاد الملة قال عليه الصلاة والسلام لا يتوارث أهل ملتين شتى وقال عليه الصلاة والسلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز أن يكون الولاء ثابتاً للانسان ولا يرث به لانه عدم شرط الارث به على ما ذكر حتى لو أسلم الذي منهما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به لتحقيق الشرط وكذا لو كان للذمي الذي هو معتق العبد المسلم عصبته من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فانه يرث بالولاء لأن الذي يجعل بمنزلة الميت وإن لم يكن له عصبته من المسلمين يرث إلى بيت المال ﴿ولو كان عبد مسلم بين مسلم وذمى فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولأنه للمسلم لأن المسلم يرث المسلم والنصف الآخر لأقرب عصبته الذي من المسلمين إن كان له عصبته مسلم وإن لم يكن يرث إلى بيت المال بدائع في الولاء في أوائل كتاب الولاء

(مبحث حديث لا يتوارث
أهل ملتين)

• (كتاب الايمان) •

(قال) من حلف رجلا بالطلاق والعناق فالنية الحالف سواء كان ظالمًا أو مظلومًا وان حلفه بالله فالنية الحالف قال في الاصل روى بشير عن أبي يوسف قال كل يمين حلف بها رجل رجلا والحالف مظلوم فالنية نية الحالف وان كان ظالمًا فالنية التي استحلها اذا كانت اليمين بالله قاعدية في الايمان ❦ قال ولو قال بالله وسكن الهاء ونصبها أو رفعها يكون يمينًا والخطأ في الاعتراب لا يمنع صحة اليمين من المحل المزبور ❦ وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو صوم شهر رمضان فالكل يمين هو المختار فيض كركي في نوع ألفاظ اليمين من كتاب الايمان ❦ ولو قال هو يهودي أو نصراني ان فعلت كذا وحنث لزمته الكفارة وفي كفره اختلاف المشايخ وقال شمس الائمة السرخسي ان اعتقده يمينًا يكون يمينًا وان اعتقده كفرًا يكون كفرًا ولو قال أنا مشرك من الجوسى ان فعلت كذا فهو يمين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان فعلت كذا فيض كركي من المحل المزبور ❦ ان فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأه فتزوج ثم فعل لا تطلق بزانية في المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب الايمان ❦ ولو قال كل امرأه أملكها فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيمك لانه حقيقة الحال لما مر فاذا وجد الشرط طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال صدق في التعليق فتطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سيمك باقراره كافي في باب اليمين في العتق والطلاق من كتاب الايمان ❦ قال (١) اكره دستورى توازن شهر بروم) فانت طالق ثم استأذنها فقالت (٢) دستورى دادم كه بروى دهر روز ز يادتني) فذهب ولم يجزى أكثر من عشرة أيام لا تطلق لان المحلوف عليه هو الذهاب بغير اذن والذهاب ههنا كان باذن فأما الملك ههنا أكثر من عشرة أيام فليس بدخل في اليمين قاعدية في كتاب الطلاق ❦ قال (٣) اكره شهر زروم جنين) البر فيها ان يخرج من البلدة قاصدا الى وطن آخر وذكري عتاق النوازل مسئلة تدل على أن الخروج من البلدة يكتفى قال اذا تشاجر الزوجان فقال (٤) اكره من از شهر زروم تا تو از غم برهى بنده من آزاد) فخرج من البلدة ثم رجع لا يعتق قاعدية في الايمان ❦ رجل حلف وقال (٥) اندرين ده نباشم) فخرج باهله ومناعه ثم عاد وسكن كان حاثًا وكذلك كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر قاضيان في فصل المساكنة من الايمان ❦ رجل قال لا تمنع فلانا من دخول دارى فغعه مرة برى يمينه وان رآه مرة ثانية ولم يمنع لاشئ عليه قاضيان في فصل الدخول من الايمان ❦ (في الحلف في النكاح والطلاق) قال (٦) اجنبه را كفت) ان تزوجت عليك امرأه فهي طالق أو قال فانت طالق فتزوجها ثم تزوج عليها امرأه لا تطلق لاهذه ولا تلك لان التعليق لم يصح لانه ليس تعليقًا بالملك ولا بسبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق قلنا لانه انما يتعلق ما لولا التعليق لتجزل ان التعليق منع المنجز عن التجزى أصله تعليق القنديل بالحبل قبل الشرط ههنا الزوج عليها والزوج عليها لا يكون الا بعد تزوجها وكان تعليقًا بتزوجها ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة لا مدخل له في الشرط ألا ترى انه لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق لا يصح التعليق ولا يصح بمعنى ان تزوجتك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بدله من سبق النكاح لما قلنا كذا ههنا

(١) ان سافرت من البلدة

من غير اذنك

(٢) أجزت على ان تذهب

عشرة أيام فقط

(٣) ان لم أذهب من البلدة

فكذا

(٤) ان لم أذهب من البلدة

كي تخلصى من الغم فعبدى

حر

(٥) لا أكون في هذه القرية

(مطلب الحلف في النكاح

والطلاق)

(٦) قال لاجنبية

قاعدية في الايمان وكذا في طلاقها ❦ قال لاجنبية ان طلقك فعبدى حريصم ويصير كاته
قال ان تزوجتك وطلقك ولو قال لها ان طلقك فأنت طالق ثلاثا لا يصح ولو قال لمتك وحنه
نكاحا فاسدا ان طلقك فعبدى حريصم على الطلاق باللسان بزانية في نوع في تعليقه
بالمك من كتاب الطلاق ❦ رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري أنه
كان بالغاً وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالشك
تتارخانيه في الفصل السابع عشر من كتاب الطلاق ❦ قال لي حلف أو قال لي حلف بالطلاق ان
لا افعل كذا ثم فعل طلق وحنث وان كان كاذباً وأدب المفتي ان لا يقول يصدق ديانته لانه تعليم بل
ادبه ان يقول لا يصدق بزانية فيما يكون عينا وما لا يكون من كتاب الايمان (في حلف الفعل)
ولو قال أشهدك اللهم أو أشهدك أن لا افعل كذا ففعل يستغفر الله ولا يلزمه الكفارة
بخلاف أشهد بالله أو أشهد (١ مسلماني نكر دم) ان فعل كذا وفعل لا يجب عليه شيء الا اذا نوى
أن ماداه من المفروضات لم يكن حقا كان قال ان فعل كذا فهو كافر بزانية فيما يكون عينا من
كتاب الايمان ❦ حلف لا يدخل دار فلان يراد به نسبة السكنى بدلالة العادة وهي أن الدار
لا تعادى ولا تهجر لذاتها بل لبغض ساكنها الا ان السكنى قد تكون حقيقة وهو ظاهر وقد
تكون دلالة بان تكون الدار ملكا له فيتمسك من السكنى فيها فيحنث بالدخول في دار تكون
ملكاً لفلان فلا يكون هو ساكناً فيها سواء كان غيره ساكناً فيها أو لا قيام دليل السكنى التقديرى
وهو الملك صرح به في الخانية والظهيرية لكن ذكر شمس الأئمة أن غيره لو كان ساكناً فيها لا يحنث
لانقطاع النسبة بفعل غيره درر غرق في باب حلف الفعل ❦ ان دخلت داراً فحنث ففسكن
الاخ داراً أخرى ودخلت الحديثة ان كان الحامل غمظا لحقه من الدار لا يحنث وان غمظا من
الاخ يحنث وان لم يتعين واحد حنث عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت للاخ
عند اليمين وهي في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث لان خرجت عن ملكه بعد الحلف به
أو غيرها وان مات الاخ وتحول ميراثا ان بعد القسمة لا يحنث وان قبلها فكذلك في الاصح
وان كان على الاخ الميت دين مستغرق يحنث في الخامس والعشرين من أيمان البرازية
❦ قال (٢) ان كبرجخانه زعم اندر آيم جنين زن خانه بديكرى فروخت حالف اجارت كرفت واندر
آمد قال في الواقع ان كانت الكراهية من المرأة سقطت يمينه بالبيع وان كان الحامل
على اليمين من البيت حنث وتكون الاضافة الى المرأة للتعريف قاعدية في الايمان ❦ قال
ذكر في النوازل لو قال لابنه ان سرق من مالى شيئا فملك طالق فسرق منه أجرة ان كان الحالف
يجعل عنه بهذا المقدار يحنث والا فلا روى أن محمداً سئل عن هذا فلم يجب سئل أبو يوسف فاجاب
بهذا الجواب فاخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف
قاعدية في الايمان ❦ رجل قال لامرأته (٣) ان كرتان درهم يا بدهم ترا طلاق فالحية له في
ذلك أن يعطى الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بالخبز الى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة
من غير ان يعطى اليها جواهر الفتاوى في أوائل الايمان ❦ مدون قال الرب الدين ان لم ادفع
اليك حنثك يوم الجمعة فعبدى حريصم الذي له الدين قبل الجمعة لا يحنث الحالف في قول أبي
حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه برهان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنث
فاضيخان في اليمين الموقفة ❦ وفي الخانية حلفه السلطان أن لا يخاصمه في المال الذي أخذ
منه قال ابن مقاتل خاصم عنه غيره بغير أمره ويتقدم هو مع انسان الى الحاك فيقول انه قد

(١) انى ما عملت الاسلامية

(٢) ان دخلت دار زوجتى
فكذبا وباعت الزوجة الدار
من آخر استأجرها الحالف
ودخلها

(٣) ان أعطيتك خبزاً أو ماء
فأنت طالق

حلفني بكذا وكذا حتى يعلم الحاكم أن غيري لماذا يخصه وهو لا يخصه بنفسه فإمره برد المال عليه تنازحاً في الفصل الثاني من كتاب الإيمان ﴿ان لبست من غزلك فاشترى من غزلها ونسجه ولبسه لا يحنث وقيل ان كان الحلف لمعنى في الغزل يحنث والا فلا كما اذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل ان كان لمعنى في الدار يحنث والا فلا لا يلبس من ثوبها فاشترى ولبس لا لا تقطاع النسبة الا اذا نوى من غزلها بزازية في الرابع عشر من كتاب الإيمان ﴿وفي الفتاوى رجل قال ان أدخلت فلان بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلان بيتي فامرأته طالق فقوله ان أدخلت على ان يدخل بإمره وقوله ان دخل على نفس الدخول أمر الخالف أولاً ولم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول بعلم الخالف لان شرط الحنث الترتب للدخول ففي علم ولم يمنع فقد تركه حتى دخل خلاصة في آخر فصل في اليمين في الدخول ﴿اليمين فلا نغداً فأنام ولم يأذن له لا يحنث وان أنام ولم يستأذنه أو لم يجده في بيته حنث بزازية في آخر الفصل السابع عشر من كتاب الإيمان ﴿قال (١) مدعى عليه سو كند خور دكه فردا با خصم ييش قاضي بيايم فردا حالف آمد وخصم شني وروز كذشت لا يحنث قاعدية في آخر الإيمان ﴿كفل بنفسه على أنه ان لم يوفه غدا فعليه الالف فجاءه فتواري المكفول له (٢) أو حلف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاءه المال فتواري الدائن ان علم القاضي تعنته وقصده الى الاضرار نصب وكيلاً يسلم له ولا يكون كفيلاً بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم قصده لا ينصب ولو نصب وكيلاً مع هذا وسيله اليه تثبت الأحكام المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهداً فيه بزازية قبيل الفصل الثالث من كتاب الاجارة ﴿بتقع قال لها في الخصومة الخلال على حرام ان لم تخرجي وقال ما أردت به الخروج للعال ثم خرجت بعد ساعات يحنث ان كانت الخصومة في الخروج والا فلا قنية في باب اليمين يكون على الفور ﴿رجل قال لا اخرجن مع فلان العام الى مكة اذا خرج معه فجاوز البيوت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برأ وان بدله أن يرجع رجع ولو قال والله لا اخرج من بغداد اخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فهو حانث قاضيان في آخر فصل في الخروج من كتاب الإيمان ﴿مديون قال لصاحب دينه والله لا أقضيه دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع الفجر من يوم الخميس حنث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غايه والغايه لا تدخل تحت المضروب له الغايه اذ لم تكن غايه اخراج ولو قال لا أقضيه دينك الى خمسة أيام لا يحنث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت اليمين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصارك أنه قال لا أقضيه دينك قبل مضي خمسة أيام قاضيان في فصل في اليمين الموقته من كتاب الإيمان ﴿ولو قال ان لم ادفع لك الدين في وقت كذا فامرأته طالق فقضاء قبل ذلك الوقت لا يحنث قنية في باب اليمين التي تجرى بين رب الدين وغريمه ﴿حلف أن لا يجامع امرأته فيما دون الفرج فلا يجامع مس ذكره احدى فخذيهما أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيهما أو ازل لا يحنث في يمينه ويكون يمينه على المباشعة قاضيان في باب التعليق من كتاب الطلاق ﴿امرأه اتهمت زوجها بغلام فحلفته ان لا يأتي حراماً قبل غلامه أو مسه بشهوة لا يحنث وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنث وان لم ينزل لانه هو المراد عرفاً ﴿رجل قال ان أنيت حراماً فامرأته طالق فأتى بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الخالف رستاقياً من الجهال يعيش خلف الدواب قاضيان في التعليق من كتاب الطلاق

- (١) حلف المدعى عليه بانى
اذهب غدا عند القاضي مع
خصمي في الغد اذهب ولم
يات خصمه وفات اليوم
(٢) مسئلة لتوفينه حقه
اليوم فغاب الدائن يرفع
الامر الى الحاكم ويعطيه
وان لم يكن ثم حاكم يحنث
وبه يقضى ٥٨ من إيمان
البرازية

(ق) دفع الى قصارنو باثم بحده القصار فقال ان لم اكن دفعت ثوبي اليك فامر أنه طالق ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار وتليذه لا يحنث اذا كان في عيال القصار الا اذا نوى نقص القصار فحينئذ يحنث فقد الفتاوى في الخامس من الايمان **§** جعل امرها يدها ان ضربها فامر غيره فضر بها فهذه مسئلة الحلف على أن يضربها فامر غيره فضر بها اقبل يحنث كما لو حلف لا يضرب قنه فامر غيره وقيل لا يحنث كما لو حلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو قرضها أو مد شعرها أو عضها أو خنقها فامرها يصير الامر يدها اذا ضرب فعل يتصل بالحي ويحصل له الالم قالوا هذا لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيها من احال يصير الامر يسدها وان المها وكذا لو اصاب رأسه أنفها حالة المزاح فادماها لا يحنث هو الصحيح لانه لا يعتد ضربا عرفيا وبعضهم قالوا لو حلف بالفارسية لا يحنث به هذه الافاعيل لانها بلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط) أقول وكذا التركية وهذا هو الحق عندى (جف) حلف لا يضربها فامر غيره فضرها أو عضها أو خنقها حنث في عرفهم لا في عرفنا (أقول) وكذا لا يحنث في عرف أهل الروم (فقط) لو نفض ثوبه فأصاب وجهها لا يحنث لانه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بيمينه (ند) لورماها بحجارة أو نصابة أو نحوها لا يحنث لانه رعى لا ضرب وكذا لو دفعها فاعلم بوجهها لا يحنث ولو تعمد غيرها بالضرب فأصابها اقبل يحنث وقيل لا في الفصل الثالث والعشرين من الفصولين **§** ولو حلف لا يقذف أو لا يشتم أو لا ينفذ أو لا يشتم ميتا حنث لانه قذف وشتم (في عناق) ن قال لعبدته ان شمتك فأنت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعتق لان هذا ليس بشتم بل انما هذا ادعاء عليه من الفتاوى الكبرى في الفصل العاشر من الباب الخامس من كتاب الطلاق قال لا سحر كمالا فقدت عندك فامر أنه طالق فتعده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على كل ما يستدام يمتد بغيره الانشاء برأية في الفصل الثالث من كتاب الايمان **§** ولو حلف ان لا يدع فلا يداخل هذه الدار فان كانت الدار للعالم فمعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في يمينه ويكون شرطه بالمنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للعالم فمعه بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حاشا ولو حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلا يامر على هذه القنطرة فمعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركتك تعمل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغ لا يقدر على منعه بالفعل فمعه بالقول يكون بارا وان كان الابن صغيرا كان شرطه بالمنع بالقول والفعل جميعا خزانه المفتين في اليمين على الترتل من كتاب الايمان **§** ولو حلف ان لا يدخل فجاء الى بابها وهو يشتد في المشي فعمثر رجله أو زلق رجله فوقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنث وان دفعته الرياح وأوقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح انه لا يحنث اذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على دابة فادخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها حنث والا فلا وان أدخله انسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتارا اختلفوا فيه والصحيح أنه يحنث قاضيان في فصل في الدخول من كتاب الايمان **§** المنتقى عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فأراد ان يخرج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وان أقام على ذلك أياما بخلاف ما لو قال ان لم أخرج من هذه الدار فامر أنه طالق فمعه ومنع من الخروج يحنث ولو قال ان بت في هذه البلدة الليلة فامر أنه طالق فأصابته الحصى وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حنث بخلاف ما اذا قيد وجيز في باب السكنى من كتاب الايمان **§** وفي الفتاوى لو حلف

لا يساكن فلانا فدخل فلان داره غصبا ان لم يأخذ هو في النقلة حنث وفي الاصل لو دخل عليه زائرا أو ضيفا فاقام فيه يوما أو يومين لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه ولو سافر الخالف وسكن المخاوف عليه مع أهل الخالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالأهل والمتاع وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المتنق لو سافر الخالف أقل من مدة السفر يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فعليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبية لم يحنث خاصه إلى السلطان أو لم يخاصم وكذا لو منعوه وأوثقوه لانه مسكن وليس بساكن من آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة ﴿ امرأته كذا ان خرجت الاباذنى أو برضاي أو على فهذا على كل مرة وان قال أردت مرة صدق قضاء عندهما وان قال أذنت لك أبدا أو الدهر أو كلما أردت أو شئت فهو أذن لها في كل مرة وان قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فقد أذنت لا يكون اذا ان خرجت من الدار بغير اذنى فأذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حنث ان خرجت حتى آذن تنتهي اليمين بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الا حتى دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليظ والاوّل تخفيف بزانية في التاسع من كتاب الايمان

(كتاب الحدود والتعزير)

خصمان تشتما بين يدي القاضي فلم ينتهيا بالنهي فالرأي إلى القاضي يحبسهما أو يعزرها وان عصا حسن خزانة الفتاوى في فصل فيما يفعل القاضي من كتاب آداب القاضي ﴿ ولو سقى ابنه الصغير خرايع عزز نقاية لقاضيخان في الحدود ومن موجبات التعزير الزهد البارد وفي الواقت روى أن رجلا قد وجد قرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأخذها وقال من فقد هذه القرة وهو يكرر كلامه ويعزرها ومراة من هذا الكلام اظهار زهده وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراة فقال كل يا بارد فانه وورع يغضه الله تعالى وضربه بالدرّة تارة ثانية في التعزير من كتاب الحدود وعن أبي بكر الاسكاف رجل له عبدا أساء الأدب لا ينبغي له أن يضربه ولكن يرفع الامر إلى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوك وله أن يعزرها وكذا الزوج يضرب المرأة قاضيخان في التعزير ﴿ رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشهوة يعزروا وكذا لو جامعها فمادون الفرج فانه يعزرها قاضيخان في التعزير ﴿ ذكر الطحاوي تعزير أشراف الاشراف كالفقهاء والعلماء أن يقول له الخا كم بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف كالأهانة الاعلام والجر إلى باب الخا كم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجر إلى باب الخا كم والضرب وتعزير الخسائس الاعلام والجر والحبس والضرب بعده والتعزير بأخذ المال ان رأى المصلحة فيه جائز قال مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين الوائجاني الخوارزمي معناه ان يأخذ ماله ويودعه فاذا تاب يرتد عليه كما عرف في خيول البغاة وسلاحهم وصوبه الامام ظهير الدين والتمرتاشي الخوارزمي رحمه الله ومن جلته من لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال بزانية في الحدود ﴿ ولو قال لامرأة (يا روسي) يحد بخلاف ما لو قال يا حبة فانه يعزرها ابن الهمام قبيل فصل التعزير وفي قبول شهادة النساء مع

الرجال في التعزير روايتان عن أبي حنيفة خزانة الاكل قبيل كتاب السرقة بورقتين تخميننا
 ❦ وان شتم اثنين أو ثلاثة زيد في التعزير على قدر ما يراه الامام خزانة الاكل في التعزير من
 الحدود ❦ الحر والعبد والمسلم والذمي في التعزير سواء خزانة الاكل من المحل المزبور ❦ ويقام على
 الذمي سائر الحدود الا حد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد لا يقام
 عليه حد ما الا حد القذف قاضيان في آخر فصل حد الشرب من كتاب الاشربة ولا حد على
 الذمي في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر أدب وعن الحسن انه يحد اذا سكر كالمسلم اذا سكر
 مما يحل شرب قليله من الخمر في القديسي في باب حد الشرب (عت. بح. قع) وجد سكران
 ووجد منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر باقل من أربعين سوطا (عت) ولو وجد منه رائحة
 الخمر دون السكر يعزر (بح) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل آنية الخمر فيها
 خمر يعزر والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء المجاناة والفسق
 فيعزرون بناء على الظاهر قسمة في أول باب التعزير (بح) ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا فانهما يعززان ويبدأ بأقامة التعزير بالبادئ منهما لانه أعظم والوجوب عليه أسبق قسمة في
 آخر باب التعزير (مت) وفي مشكل الآثار واقامة التعزير يرى الامام عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله والعقوبات أيضا قال الطحاوي وعندى ان العقوبات للذي
 جنى عليه لا للامام قال رضى الله عنه ولعل ما قالوه من ان العقوبات الى الامام فذلك في التعزير
 الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجنى على انسان
 وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان قسمة في التعزير (ظلم) رأى غيره على فاحشة موجبة
 للتعزير فعززه بغير اذن المحتسب فلم يحتسب ان يعزر المعززان عزره بعد الفراغ منها قال رضى
 الله عنه قوله ان عزره بعد الفراغ منها اشارة الى انه لو عزره حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك
 وانه حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل أحد ما موره و بعد الفراغ ليس ينهى لان النهي
 عامضى لا يتصور فيتمحض تعزير او ذلك الى الامام قسمة في التعزير ❦ ولو قال أنا لا اعمل بفتوى
 الفقهاء أو ليس كما قال العلماء فانه يعزروا لا يكفر قاضيان في فصل التسييع من الحظر والاباحة
 ❦ شهد أربع من النصارى على نصراني بالزنا فقصى عليه بالحد ثم اسلم لا يحد لان الطارئ في
 الحدود على القضاء كالمقارن له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء فكذا اذا طرأ على
 الشهادة يبطلها ولان الاسلام يجب ويقطع ما قبله بالنص من المحيط للسرخصى في باب الحد
 على الذمي ❦ لو زنى ثم اسلم وكان زناه ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا سقط أشباهه في
 أحكام الذمي ❦ شهد أربعة من أهل الذمة على ذمي أنه زنى بمسلة لا يحد وحد الشهود لان
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهما وهو الوطء والتكليم منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق
 المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحيط للسرخصى في باب الحد على
 الذمي ❦ ولو قال يا ولد الحرام لا يجب التعزير قاضيان في التعزير (١) ولو قال حرام زاده) يعزروا ولا
 يحدوكذالوقال لابنه برازية قبيل كتاب السرقة وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في وال
 عزرمائة سوط فبات الرجل قال لأضمنه وفي الذخيرة ان زاده على المائة في التعزير فبات
 فنصف الدية في بيت المال لانه خطأ من الوالى فان جاء من ذلك ما يعلم أنه تعمد وليس بخطأ فهو على
 عاقلته تتأخر خيانه في التعزير من كتاب الحدود ❦ رجل خدع امرأة انسان وأخر جهاوز وجها

(١) ولد الزنا

(مبحث لا يضمن الوالى من
 مات بتعزيره)

من غيره أو صغيره يحبس الى أن تظهر قوته أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد من حدود
الاشياء نقلا عن الولوالجية ❦ من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزلته يحبس الى أن
يأتي بها أو يعلم موتها من نكاح الاشياء وفي شرح الطحاوي ووطي بهيمة يعزرفان كانت له تذبح
ولا تتوكل وعن الفاروق رضي الله عنه أنها تحرق وفي الصغرى أنها تتوكل عند الامام ولا
تحرق وعند الثاني لا تتوكل وتحرق كمالو كانت مما لا تتوكل والتي لا تتوكل تحرق ولا تحرق قبل
الذبح ويضمن الفاعل ان لغيره قيمتها قال الصدروا الاعتماد على رواية شرح الطحاوي وذكري
اللهم أنه المختار والاحراق لقطع التحدث بزانية في الفصل الثاني من كتاب الحدود ❦ ولو قال
لرجل يا ابن الزنا أو يا ولد الزنا كان قاذفاً ما ان كانت محصنة حد قاضيان في الالفاظ التي توجب
الحكم من الحدود ❦ وإذا قال لغيره يا ولد الزنا يحسد القاذف ان كانت أمه محصنة وفي تجنب
الناصرى قال محمد رحمه الله تعالى يا ابن الزنا كقوله يا ولد الزنا وفي المنتقى روى الحسن عن أبي
حنيفة في قوله يا ولد الزنا ان هذا ليس بقذف ولا حد عليه تارة خائية في السادس من كتاب الحدود
❦ ولو قال لرجل يا زاني فقال الا سحر (راست كفتي) يجب الحد على الاول دون الثاني ولو قال
(راست كفتيش) يجب الحد عليه ما خزانة المفتين في آخر اقرار المريض ❦ اذا وطئ جارية بكرة
لإنسان ولم يجب المهر ينظر الى العسر ونقصان البكارة فيجب الاكثر منهما بزانية في أو آخر
الحدود ❦ ولو وطئ جارية إنسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
ينظر الى مهر مثلها غير بكر الى نقصان البكارة أيهما كان اكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في
الاكثر قاضيان في آخر فصل في القتل الذي يوجب الديمة من كتاب الجنائيات ❦ ومن تزوج
امراً لا يحل له نكاحها فوطئها لا يجب عليه الحد وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى
لكن يجب عليه مهر المثل كذا في الخلاصة وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله ان علم
الوطئ أنها حرام فعليه الحد في كل وطئ حرام على التأييد وان كان لا يعلم فلا حد عليه وفيما
ليس به حرام على التأييد فلا حد عليه كالنكاح بغير ولي وبغير شهود وقال الحاكم الشهيد
في الكافي تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها فدخل بها قال لا حد عليه وان فعله على علم لم يحد
أيضا وبوجه عقوبة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد اذا علم بذلك فعليه الحد في
نوان المحارم منه انتهى أراد نكاح من لا يحل له نكاحها نكاح المحارم والمطلقة الثلاث
ومن كوحه الغير ومعتدة الغير ونكاح الخامسة وأخت المرأة في عدتها والمجوسية
والامة على الحرية ونكاح العبد أو الامة بغير اذن المولى والنكاح بغير شهود في كل هذا لا يجب
الحد عنده وان قال علمت أنها على حرام وعندهم (٣) يجب الحد اذا علم بالتحريم والا فلا ولكنهما
قالا فيما ليس به حرام على التأييد لا يجب الحد كالنكاح بغير شهود غاية البيان في باب الوطئ
الذي يوجب الحد ❦ رجل تزوج بمحرمة منه ودخل بها فعلى قوله ما يجب الحد ولا مهر عليه وعند
أبي حنيفة رحمه الله عليه المهر دون الحد والفتوى على قولهما في الفصل الثاني من حدود
الخلاصة (فا) ولو طلق امرأته ثلاثاً ثم وطئها في العدة ان كان طلقها ثلاثاً بجملة لا حد عليه
نقد الفتاوى في الباب الاول من الحدود ❦ وبالبلغة العاقلة اذا دعت صبيها فوطئها لا حد عليها
علمت بالحرمة أو لم تعلم وعليها العدة ولا مهر لها والبالغ الصحيح اذا زنى بصبيبة أو بمجنونة أو نائمة فعليه
الحد ولا حد عليها ❦ ولو أكرهت المرأة على الزنا لا حد عليها عند الكل والرجل اذا أكره على الزنا

(١) قلت صححها

(٢) قلت له صححها

(٣) أي عندهما والشافعي

اه من هامش الاصل

(مبحث الاكراه على الزنا)

قال أبو حنيفة رحمه الله آخر أو هو قول صاحبيه لا حد عليه وكان يقول أتولا وهو قول زفر عليه
الحسد قاضيان في الحدود رجل زني بصغيرة لا تحتمل الجماع فافضاها لا حد عليه في قولهم
ثم انه ينظر في الافضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه المهر بالوطء وثلاث الدية بالافضاء وان
كانت لا تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله عليه الدية والمهر أيضا ولا تحرم عليه أمها وأبنتها بهذا الوطء
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تحرم من المحل المزبور وفي المضمرات وإذا أرادوا
الرجم لا يجوز للاب والام والجد والولد والولد وكل ذى رحم محرم منه أن يبرجوه فان فعلوا
ذلك لم يحرموا من الميراث تتارخانية في الرابع من كتاب الحدود ولا حد على من وطئ جارية
ولده أو ولد ولده وان قال علمت أنها على حرام لان الشبهة حكمية لانم انشأت عن دليل وهو قوله
عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك والابوة قائمة في حق الجد وثبت النسب منه وعليه
قيمة الجارية هداية في باب الوطء الذي يوجب الحد

(مجهول جارية الولد)

(كتاب السرقة)

ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى
بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال
ولا تقبل الشهادة عن غيبة المولى (١) ولو شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه
حاضر لانه لا يقضى بالقطع بهذه السنة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقة مع بخود
السارق لا تسمع قاضيان في أو آخر كتاب المأذون

(كتاب الجنائيات)

وجب القصاص لانسان فوات من له القصاص فوثر القاتل القصاص سقط القصاص بدائع
في فصل بيان ما يسقط القصاص من كتاب الجنائيات رجل قتل عبدا فعفا بعض ورثته عن
القاتل ثم قتل باقى الورثة ان علموا أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا
بهذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو من الخائفة في فصل من يقتل قصاصا ومن لا يقتل
ويورث دم المقتول كسائر أمواله ويستحقه من يرث ماله ويحرم منه من يحرم ارث ماله ويدخل
فيه الزوجان خلافا لما لك ولا يدخل فيه الموصى له لان ما يستحقه من ماله انما هو بطريق الصدقة
لأب الارث حدادى شرح القودورى في أوائل الجنائيات إذا قتل انسانا معصوما بالجر العظيم
أو الخشب الكبير الذى لا تطبق البنية احتماله لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وهو قول زفر
وعندهما والساقى يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح الحجر أو الخشب فان القصاص يجب
بالاتفاق وفي الحد يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوى عن أبي
حنيفة رحمه الله اذا قتله جرحا يجب القود باى آلة كانت وان لم يجرح لا يجب القود باى آلة كانت
كشف البرزوى في باب معرفة وجوه الوقوف على احكام النظم رجل شجر رجلا موصغة بالعصا
عند ايجاب القصاص بالموصغة فان مات منها لا يجب القصاص ولو شجر رجلا بالحديد لا يجب
القصاص في الهاشمية فان مات منها لا يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلا بالخشب فوات
لا يجب القصاص ولو شجر رجلا موصغة بالحديد يجب القصاص وان مات منها يقتل به قاضيان
في آخر فصل فممن يقتل قصاصا وفمن لا يقتل وان ضربه بالمسلة فوات منها قتل وان ضربه بآبرة

(١) قال في الطهريه واذا
أقر بالهرقه مكرها فآقراره
باطل ومن المتأخرين من
أنفى هجمته وسئل الحسن بن
زياد أي محل ضرب السارق
حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم
ولم يشن العظم ولم يزد على
هذا اه من صرة الفتاوى

(مجهول جرح بالخشب فوات
لا يجب القصاص)

متمم أو ما يشبه البرة فقات لا يجب القصاص **✽** ذكر في الاصل اذا ضرب به مجدي لا حد له كسبحة
 الميزان والعمود يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجب
 القصاص اذا لم يجرح كما لو ضرب به بالعصا الكبيرة أو بجرح مدور ولم يجرح لا يجب القصاص في
 قول أبي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط
 الجرح لوجوب القصاص قاضيان في فصل فمين يقتل قصاصا وفمين لا يقتل **✽** ولو كان القاتل
 اثنين فعفا الولي عن أحدهما فله أن يقتل الآخر فامالو قال عفوت عن بعض دم المقتول سقط
 عنهما عتابة في أول الفصل الثاني من الجنابة (قع) عفا الولي عن نصف القصاص يسقط الكل
 ولا ينقلب الباقي مالا قسبة في باب أمر الغير بالجنابة من كتاب الجنابات **✽** ولو صالح أحد الورثة أو
 مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله **✽** ولو قتل رجلا رجلا
 فعفا الولي عن أحدهما **✽** كان له أن يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد ولي
 المقتولين فالولي الآخر أن يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد ولده وان سفل بطل
 القصاص وتجب الدية قاضيان في فصل فمين يستوفي القصاص من الجنابات (بح) **✽** سئل
 عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها عوت وقال
 واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئها فشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل
 يضمن فتأمل مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرسم
 فقبل له انما أذنوا بناء على أنه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو
 كان قال هذا الجراح ان مات فأناضا من هل يضمن قال لا قسبة القتلى في باب ضمان المداوى
 من الجنابات **✽** أصاب الوكر عينه وجرحها فداواه طبيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضمن
 لانه فصل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف برازية في الثالث في الاطراف من كتاب الجنابات
✽ أخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا ثم قتل الآخر الام عمدا فالاول يقتل الثاني قصاصا
 بالام ويسقط القصاص عن الاول ويغرم لورثة الثاني سبعة أثمان الدية ولو ألجى في الفصل الاول
 من كتاب النيات **✽** أخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عمدا والآخر أمهما روى عن أبي يوسف
 أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قليلة في ثلاث سنين اذا لم يكن للمقتولين
 وارث سواهما قاضيان في الفصل الاول من باب القصاص **✽** رجل رأى رجلا يزني بأمراته
 أو بأمرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يتسرع عن الزنا فقتله لاشئ عليه وكذا اذا رأى رجلا
 يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط غيره وهو معروف بالسرقة
 فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل فاطع الطريق لاشئ عليه وكذا لو قتل المسلم مرتدا أو مرتدة لاشئ
 عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكيت الشهود فحس ليرجم عند افضله
 رجل لاشئ عليه من ضمانات الغانم في الفصل الاول من باب الجنابات **✽** وذو بكر أشهد المجروح
 أن فلانا لم يجرحه ومات المجروح منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشهاداه
 وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه
 ومات منه لا تقبل لان القصاص حق الميت ولهذا يجري فيه سهام الارث ودية قضى ديونه
 والمورث أكذب شهوده ونظيره ما اذا قال المذوف لم يذفني فلان ان لم يكن ذفني فلان معروفا
 يسمع اقراره والا لا **✽** وعفا الاولياء قبل موت المجروح يصح كما يصح عفو المجروح لوجود السبب

(مبحث في ورثة المقتول ولد
 القاتل وان سفل لا يقتل به)

(مبحث عفو الاولياء قبل
 موت المجروح يصح)

وصحة الإبراء تعتمد وجود السبب بزانية قبيل نوع في الشجاج من الفصل الثالث من الجنايات
 وفي المنتقى رجل جرح فقال فلان قتلني ثم مات وأقام وارث الميت بينة على رجل آخر أنه قتله
 لا تقبل بينته تتارخانية في أوائل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات رجلان اجتماعاً في
 قتل رجل عدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالاجنبى إذا شارك الأب في قتل ابنه لا يجب
 القصاص على الشريك وكذا الصحيح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير وشريك الحية
 والسبع والاجنبى إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها والخطأ مع العامد قاضخان
 في باب القصاص رجلان اشتركا في قتل رجل أحدهما بعصا والآخر بمجديد لا قصاص على كل
 واحد منهما ويجب الدية عليهما نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا
 وكذا الوقت لا بسلاح وأحدهما صبي أو معتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخطأ مع
 العامد قاضخان في آخر المعاقل رجل نهشته حية في يده وضربه عقرب في رجله وجرحه أسد
 في ظهره وشجبه انسان ثم مات من كله فعلى الانسان نصف الدية (١) والباقي هدر خزانه الاكل
 من المجرورح في كتاب الديات لو دخل رجل دار رجل بامرءه فغتر بجمرة فكسرها لم يضمن
 أمالو عثر بصبي فقتله ضمن العاثر من المزبور في المعاقل من الديات رجل غصب صبياً حراً فغاب
 الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم أنه مات ولو غصب صبياً وقتله الى
 المهالك فهلك كان عليه دية ان كان حراً صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء
 قال بعضهم لا شيء على الوالدين لانه من يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سناً قالوا
 يكون على الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على
 الوالدين شيء الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يده فحينئذ كان عليه الكفارة
 قاضخان في فصل اتلاف الجنيين من كتاب الجنايات لو أن رجلاً أمسك رجلاً حتى قتله آخر قتل
 الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وعوقب وكذا الوقت وقال له اقتل فقتله خزانه
 المفتين في أوائل كتاب الجنايات رجل فطر رجلاً فطره فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية
 ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو لوط صبياً فالقاه في الشمس أو في يوم
 بارد حتى مات على عاقلته الدية خزانه الفتاوى في كتاب الجنايات ولو ألقاه من جبل أو سطح
 لا قصاص عليه عنده خلافاً لهما بزانية في النوع الاول من الجنايات وفي الفصولين عن
 أبي الفضل الكرماني سكران جرح به فرسه فصدم انساناً مات قال لو كان لا يقدر على
 منعه فليس بمسيرة فلا يضمن اذ لا يضاف اليه سيره وكذا غير السكران لو عاجزاً عن منعه
 من الضمانات للغائم في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر انتقلت فأس من قصاب كان
 يكسر العظم فأتلف عضو انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقله للعجم امرأة
 غطت قدراً أخرى تغلى فانصب منه شيء من شدة غليانه وأحرق رجل صبي تضمن المغطية من
 ضمانات الغائم في الفصل الاول من باب الجنايات (فا) ولولى أم الولد والمدرور ولدهما
 استيفاء القصاص كما في القن (فا) لو قتل المكاتب ان لم يكن وفاء فملاؤه ولاية استيفاء القصاص
 (فا) ومعتق البعض اذا قتل عاجزاً ذكر في المنتقى انه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة رحمه الله
 واذا قتل المكاتب وترك وفاء وورثه آخر سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفى فان
 اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل أيضاً وان قتل المكاتب وترك وفاء وليس له
 وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد رحمه الله

(١) لان فضل الحية
 والعقرب والاسد من جنس
 واحد اه من الاصل

لا يستوفي المولى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله فقد الفتاوى في الباب الخامس من الجنايات (خ) ان ضيمان العين على مراتب ثلاث احداها أن يكون في احدها نصف بدل الذات وهو الا دعى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية أن يكون في احدها ما ربع بدل الذات كالبهائم التي يحمله عليها ويركب فهو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة أن يكون الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب والسنور وغير ذلك كذا في (قا) فقد الفتاوى في الثالث من الجنايات ﴿ رجل قطع لسان انسان ذكرفى الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فخنع الكلام تجب فيه ادية وان منع بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر ما فات من الحروف فاضحان في أوائل كتاب الجنايات ﴿ لطم رجلا فكسر بعض أسنانه يقتص من الضارب ذلك القدر لكون المماثلة مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغير أو كبير ابل على قدر ما كسرت من السن ان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً فكذلك ان الكسر مستويا يستطاع الاقتصاص يقتص بالمبرد وان كسر امثلياً غير مستويا لا قصاص فيه وعليه الارش بزيادة في الثالث من الجنايات ﴿ وعن الثاني أنه لا يؤجل في سن البالغ انما ذلك في سن الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السن وان تحرك بالضرب ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزوائد الى أنه يؤجل وذكر السرخسي يستأنى حولا في الكبير الذي لا يرجح نباته في الكسر والقلع وبالأول يبقى بانه لا يؤجل من المحلل المزبور ﴿ لا يقطع سن القاطع ولكن يرد الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جازوا لابراد احتياط لئلا يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كم الذاهب فيبرد منها ذلك القدر وان اضطربت السن بالضرب ان حمر الاشئ فيه وان عبيد الحكومة فان انتظر حولا ثم هذه اجتزأت وأسودت فبكال الدية وان اصفرت اختلفت فوافيه واختار الوجوب كالاسوداد وان لم تتغير لكن تحركت وقطعها آخر تجب على كل واحد منهم ما حكومة عدل فان اخضرت أو اسودت أو اخضرت تجب الدية اذا فأت منفعة المضع فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى تجب الدية لغوث الجبال وان لم يفت المضع والجبال تجب الدية في رواية ولا تجب في اخرى والصحيح عدم الوجوب وان كانت السن المكسورة خضراء أو سوداء فحكومة عدل قال القاضي الامام رحمه الله وفي كسر بعض السن انما يبرد بالمبرد اذا كسرت عن عرض أمالو كسرت عن طول ففيه الحكومة وان كسر بعض سنه فأسود الباقي يجب الارش لا القصاص لان هذا شئ واحد من المحلل المزبور ﴿ قطع الاذن كلها يقتص وان قطع نصفها اقتص منه بقدره ان استطاع وعرف القدر فالمماثلة في الاطراف في مقدار المقطوع شرط فانه روى عن الامام فممن قطع نصف الاذن وكان يقدر على ان يقتص منه ذلك القدر يقتص منه وفي الاجناس اذا كان اذن القاطع أصغر من اذن المقطوع فلم يقطع أن يقتص أو يأخذ نصف الدية بزيادة في نوع في الشجاج من النصل الثالث من الجنايات ﴿ ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجهة والدفقة وفي المستقي ضرب رجلا بعمد سيف فانقطع الغمد وقتله تجب الدية لا القصاص وان بارة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المقتل وكذا الوعضه حتى مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الزكاة في البهائم يتعلق به وجوب

(١) قيل بالزنا لان الزوج اذا
أفصى زوجته أو أماتهم من
جماعه لا ضمان عليه بل
عليه المهر فقط كما في الحلبي
محنى الدر من كتاب الطهارة

القصاص وما لا يتعلق به الزكاة لا يتعلق به القصاص كذا ذكره الناطقي في الاجناس برزاية
في النوع الاول من كتاب الجنائيات **§** رجل (١) زنى بامرأة فافضاها فان كانت تستمسك البول
فعله الحد وثلاث الدية وان كانت لا تستمسك البول ففعله الحد وتام الدية أحكام ناطقي في
أحكام المرأة **§** رجل زنى بامرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل وفي الجامع
الصغير يكون على العاقلة ولو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها ولو دفع
أجنبية بكر فاسقطت وذبحت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه التعزير أيضا
كانت المرأة كبيرة أو صغيرة فاضحيان في فصل في القتل الذي يوجب الدية من كتاب الجنائيات
§ رجل ففأعين رجل عمدا قال محمد رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله يقول لا قصاص في العين
الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا
تعمد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب وقد النار على المرأة حتى تلتهم ثم تقرب
من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خارقة فاذا سالت ناظرته تم
القصاص وتكف عنه فاضحيان من كتاب الجنائيات وعن الحسن رحمه الله اذا ففأعين
اليمنى من رجل واليسرى من الفاقئ ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتصر له من عينه اليمنى ويترك
أعشى وعن الحسن اذا ففأعين رجل كان عينه حولا الا ان ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص منه
شيأ ففأها انسان عمدا يقتصر منه وان كان الحول شديدا يضرب بصره ففقت كان فيها حكومة
عمد ولو كان عين الفاقئ شديدا الحول يضرب بصره ففأعين اليسى بها حول كان المجنى عليه
بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله فاضحيان في المحل
المزبور **§** شلت اليد بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية برزاية في الثالث من الجنائيات
§ وان سقاه السم ومات ان دفع اليه وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قال له كله فانه طيب
ولكن يحبس ويعزر وان أوجره ومات منه فالدية على عاقله برزاية في نوع من الفصل الثاني
من الجنائيات **§** والخناق والساحر يقتل ان اذا أخذ السعيهما في الارض بالفساد فان تاب قبل
الظفر قبلت التوبة وبعد الاخذ لا يقتلان وكذا الزنديق المعروف والداعي الى الالحاد والاباحي
ولا تقبل توبته كذا أفى الامام عز الدين الكندي وقبل الخاقان ابراهيم بن محمد فتواهم وقلهم
برزاية في الفصل الاول من الجنائيات **§** والساحر يقتل اذا علم أنه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل
قوله اني أترك السحر وأتوب بل اذا قرأه ساحر فقد حل دمه وكذا ان شهد الشهود به ولو قرأه
كان مدة ساحر او قد ترك منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود ظهري
فما يعارض فيه ما يوجب التكفير ووجه واحد يمنع من كتاب السير ولو خنق رجلا ومات فهو
شبه العمد لا قصاص فيه الا ان يكون معروفا بذلك فيقتل وعندهما ان دام على خنقه أو مقدار
ما يموت الانسان منه حتى مات يجب القصاص والافلا وجيز في اوائل كتاب القصاص (ص)
خنق رجلا فمات فلا قود فيه عند أبي حنيفة لكنه اذا اعتاده يقتله الامام سياسة وان تاب
قبل ان يقع في يد الامام لا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته كالساحر وعندهما فيه
القود اذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فان كان خنقه مقدارا يموت الانسان منه غالب فافسه
القصاص والافلا زاهد في الجنائيات وفي المحيط اذا أدخل انسانا في بيت حتى مات جوعا أو
عطشا لا يضمن شيأ عند أبي حنيفة وعندهما يجب الدية وفي الكبرى اذا أطبق عليه الباب فمات

جوعاً أو عطشاً لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله وقال عليه الدية وفي الخانية قال محمد رحمه الله يعاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقيده وجبسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد رحمه الله أو جعته عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله في أنه لا شيء عليه تتارخانية في الفصل الثاني من كتاب الجنائيات وفي الظهيرية ولو قطعه فالقاء في الثلج أو جرده وجهه على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغلظة وكذلك لو ألقاه مقطافاً في بحر فرسب ثم طفا ميتاً أو غمس في شحورات مران حتى مات ولو ألقاه في البحر فرسب حين الطرح ولم يدر خر وجهه ولا موته لا يلزم شيء حتى يعلم أنه مات وكذا لا شيء عليه لو انغمس مراراً وبه حياة ولم يدر حاله ولم يقدر عليه وفي المنتقى قذفه في يَمٍّ أو في دجلة فرسب كما وقع ومات فعلى عاقلة الدية المغلظة وإن ارتفع ساعة ثم غرق فمات فلا شيء عليه لأنه غرق المجزء ذكره العتابي وفي المحيط وكذلك لو كان جسيماً السباحة فسبح ساعة وفتر فغرق لم يضمن لإضافة الغرق إلى سببه لا تقطاع فوره بعمله ذكره الكردي وفي الأجناس للإمام خواهر زاده رحمه الله غرقه فمات أن كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غالباً أو كان يربح منه النجاة غالباً أو كان يمكنه النجاة منه بالسباحة وهو يحسنها ويقدر عليها بان لم يكن مشدوداً ولا مثقلاً فهو شبه عمد وفاو لو لم يمكنه النجاة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام رضي الله عنه وقال هو عمد ضمانات الجمالي في الضمان في أصناف القتل من ضمانات الجنائيات ولو وقع من حفر الأجراء الأربعة على واحد منهم وقتله ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهدر ربع الدم كالأستاجر أجراً لهدم حائط فسقط على واحد منهم وقتله وجيز في باب الجنابة بالحفر (في جنابة الصبي وعليه) أبو بكر صيدان يرمون لعباً فأصاب سهم أحدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له مال فنظرة إلى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب الدية في مال الصبي لأنه لا يرى للعجم عاقلة قال وأما إذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء قنية في باب جنابة الصبيان ❀ صبي قتل أباه عمد لا يجب عليه القصاص وتجب الدية على عاقلة ويرث الصبي منه وكذا المجنون قاضيان في باب الشهادة في الجنائيات ❀ رجل ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال أبو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب به المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال أبو يوسف قاضيان في القتل الذي يوجب الدية وذلك هذه المسئلة مفصلاً في آخر فصل في البقار والراعي من كتاب الإجارة منه أيضاً ❀ رجل قتل ولده عمداً لا يجب عليه القصاص وتجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمد لا يوجب الكفارة وكذلك الأجداد وإن علوا وإن كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلة وعليه الكفارة قاضيان في المعاقل (في جنابة الرقيق وعليه) ولو أن رجلاً قتل رجلاً إلى الحياكم فادعى أن غلامه قد استهلكه ماله أو جنى عليه جنابة فيما دون النفس أو ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جنابة في النفس أو فيما دونها أو ادعى أنه قتل ولياً له خطأ وعمداً أو أراد استخلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين إن ادعى جنابة موجبة للمال فله أن يحلف المولى وليس له أن يحلف العبد لأن شرعية اليمين لرجاء النكول الذي هو بذل أو إقرار وإقرار المولى بالمال على عبده صحيح فإما إقرار العبد بالجنابة الموجهة للمال فإنه لا يصح

(مبحث جنابة الصبي وعليه)

(مبحث جنابة الرقيق وعليه)

ولهذا لا يؤخذ به لافي الحال ولا في ثاني الحال بعد العتق بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان
 المين يتوجه على العبد لان اقرار العبد على نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا أنه لا يستوفي في
 الحال لحق المولى بدليل أنه اذا سقط حق المولى بالعتق يطالب العبد بذلك بخلاف الجناية الموجبة
 للمال على ما ذكرناه (١) فاما اذا ادعى جناية موجبة للقصاص فان المين على العبد دون المولى
 لان اقرار العبد على نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى عليه ليس بصحيح الا في هذا الوجه
 يستخلف العبد على البتات لانه يستخلف على فعل نفسه وفي الوجه الاول يستخلف المولى على
 العلم لانه يستخلف على فعل غيره من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في باب المين على العلم
 ولا يقاد بمملوكه أي لا يقتل المولى ولكن يعزربقتل من ومدر ومكاتب وأم ولله قهستاني
 في الجنائيات (ن) عصب قنفا عورته عنده ثم رده وضمن الارش فباعه مولاه فانجلى البياض عند
 مشربه رجع القاصب بالارش على البائع فصول في الثالث والثلاثين (فان وهبه السيد بعد
 الجناية أو باعه بيعا صحيحا) فانه بالفساد لم يصبر مختار للفداء الا اذا سلم كافي الهداية (أو اعتقه
 أو دبره أو كاتبه أو استولدها) أي الجارية الجانية (و) الحال أنه (لم يعلم) السيد (بها) أي بالجناية
 عنده هذه التصرفات (ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان تصرف) السيد واحدة من هذه
 التصرفات (وقد علم) السيد (بها) غرم وضمن الارش) لان كلامنا دليل اختيار الارش وفي
 الاكتفاء اشعار بان له لوزوجها أو ووطئها أو أجرها أو رهنها لم يكن مختارا للارش وعن أبي يوسف
 ان في كل منها سوى الاول اختيار له كافي الذخيرة قهستاني في جناية المملوك المختص (ان جنى
 مدر أو أم ولد خطأ ضمن السيد الاقل من قيمته) أي قيمة كل منهما بوصف التدبير والاستيلاء يوم
 الجناية وتما في الكفاية (ومن الارش) فيجب أقلهما قهستاني من المحل المزبور (في جناية
 الدابة وعليها) ومن ضرب بطن بهيمة فالقت جنيينا ميتا فانه لا يضمن في الجنين شيئا ويضمن
 نقصان الولادة ان نقصتها الولادة تتارخانية في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الجنائيات
 (يج) له كلب يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما
 يضمن اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب
 العقور فيضمن اذا لم يحفظ ولم يهدم النفس والاموال تبعا لها قية في باب ما يستهلك البهائم من
 الجنائيات (يج) وضع يده على ظهر فرس وعادته نفعه بذنبه أو برجله فنفخ وأتلف لم يضمن بخلاف
 النخس لان الاضطراب لازم بالنخس دون وضع اليد من المحل المزبور قطع احدى قوائم الدابة
 يضمن كل قيمتها هذا اذا كانت لا تؤكل فان ما كولا يخر اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد سلمه
 وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من الجاني النقصان وفي العيون استهلك جمار الغير أو بغله بقطع يده
 أو بذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته أو حبسه ولا يضمنه شيئا بزازية في الجنائيات على غير بنى آدم
 عن العمادية اذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان واذا استهلك جمار غيره أو
 بغله بقطع يدا ورجل أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء أمسكه ولا يضمنه شيئا وعليه
 الفتوى ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجا فهو كالقطع انتهى في جناية البهائم والجنائيات
 عليها من ضمانات غانم البغدادي وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله اذا وجد في زرعه
 دابة فقد ارمها بخرجهما عن ملكه لا يكون مضمونا عليه فاذا ساقها وراء ذلك القدر يصير مضمونا
 بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدبوسي الا أنه قال ان ساقها في موضع يامن فيها لا يكون
 مضمونا وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه فاخرجهما فقتلها سابع كان مضمونا لانه لا ينبغي

(١) وهذا كله فيما اذا ادعى
 من جناية العبد ما يوجب
 المال أو ما يوجب القصاص
 فاما في استهلاك المال فانه
 يخلف كل واحد منهما ان
 شاء المولى وان شاء العبد
 لان كل واحد منهما لو أقر
 بذلك صح اقراره والله أعلم
 اه مختصر شرح أدب
 القاضي

(يجب جناية الدابة وعليها)

له أن يخرجها ولكن ينبغي له أن يستعدي على صاحبها حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله
القاضي الامام على السغدري أن له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعد
ما أخرجهما عن ملكه يصير غاصبا ضامنا وان ساقها البرذها على صاحبها فعطبت في الطريق
واخسرت رجلها كان ضامنا قاضيان في باب جنابة البهائم (بت) § أدخل ثوراني
السوق خائفا فهرب منه واستهلك صبيلا يضمن (بم) ربط كبشا على طريق العامة فاشهد عليه
فلم ينقله حتى نطح صبيلا وكسرت نتيته يضمن (بم قب) § حل من القمد ثوراني اصطبل غيره
لصاحبه ونطح ثوره الآخر لا يضمن قنية في باب ما يستهلك البهائم من كآب الجنابات

(كتاب الديات)

رجل ضرب سن رجل فتحرك واضطرب ان كان حرا لشيء عليه وان كان عبدا فقهه حكمومة
عدل مجمع الفتاوى في أوائل الجنابات § وفي دعوى السن لابد من ذكر انهاء يضاء أو سوداء
اذ لا يجب تمام الدية في السوداء من الخلل المزبور § استأجر حجاما ليقطع له سنا فقلع فقال
صاحب السن ما أمرتك بقطع هذا السن كان القول قوله ويضمن القالع أرض السن قاضيان
في أوخر فصل في البقار والراعى من كآب الاجارة § ولوقلع ما أمره فانقلع سن آخر متصل بهذا
السن لا يضمن ذكره في الخلاصة من الضمانات للغنم في ضمان الفصاد (ق) لو أمر رجلا
بنزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فاذا
خلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة نقصد الفتاوى في الثالث من الجنابات
§ عبد قال للبحام اقلع سني فقلع بغير إذن المولى ضمن وأمره لا يصح تناخانية من متفرقات
الجنابة § سئل (صط) عن فصاد جاء اليه غلام وقال افصدني فقصده فصدامعتا ديات
به قال يضمن قيمة القن ويكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب ديته على عاقلة
الفصاد وسئل عن فصدنا ثم امتزكه حتى مات بسبيلانه قال يقاد في ضمان الفصاد من
ضمانات الفصولين § اذا قتل الصبي أحدا فلا قصاص عليه وكذا اذا قتل المجنون أحدا فلا
قصاص عليه في ذلك وفيهما الدية على عاقلتهما تنفي في كآب القصاص § غصب صبيلا ومات
في يد غاصبه فآء أو بحمي لاضمان عليه وان مات بصاعقة أو نهنش حية يضمن عاقلة ديته لانه
تسبب في اتلافه بالنقل الى مكان الصواعق والحيات والسباع (١) وقالوا الوجه للصبي الى
مكان يكتر فيه الحي أو الوابيان كان المكان مخصوصا بذلك يضمن أيضا لاسبب العدوى
لان القول به باطل بل لان الهواء بخلق الله تعالى مؤثر في ابن آدم وغيره كالغذاء برازية في
الجنابة على الصبي من كآب الجنابات § روى أن أبا حنيفة رحمه الله كان في مجلس مع ابن أبي
لبى وسفيان الثوري وشريك بن عبد الله فقال رجل ما تقولون في قوم جلوس صعدت حية
على رجل منهم فدفعوها عن نفسه فسقطت على آخر ودفعوها الثاني عن نفسه فسقطت على
الثالث ثم دفعها الثالث عن نفسه حتى سقطت على الرابع فلدغته ومات على من تجب الدية
فاتفقوا جميعا على جواب أبي حنيفة فقال أبو حنيفة لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني
وكذا الثاني لا يضمن وأما الثالث ان لدغت الحية الرابع بعد السقوط من غير لبث فالثالث
ضامن وان مكثت ساعة بعد السقوط ثم لدغته لا يضمن الثالث أيضا فاستصوبوه جميعا مجمع
الفتاوى في فصل في الطريق والقضاء من الجنابات § ولوروى رجلا فاصاب ثامنا ثم رجع

(١) قوله والسباع لم يتقدم
في اول العبارة ذكرها اه
مصححه

بحث ضمان البراغ والفصاد
والجمام

(بحث القسامة)

فأصابه فهو خطأ خلاصة في النأى من الجنایات ❀ اذا أقر القاتل أنه قتل خطأ وادعى ولى
القتيل العمد كانت الدية في مال القاتل لورثة المقتول ولو أقر القاتل بالعمد وادعى ولى القاتل
الخطأ لأشئ لورثة المقتول وروى زفر عن أئ حنیفة رحمه الله وجوب الدية في الوجهين جميعا
قاضيان في فصل في القتل الذى یوجب الدية من كتاب الجنایات ❀ وليس على البراغ والفصاد
والجمام ضمان السراية اذا لم يبق طعوا زيادة على ما أذن لهم فان قطع الختان الجلدة وبعض
الحششفة ان لم یبت من ذلك كان عليه في بعض الحششفة حكومة عدل وان قطع الحششفة كلها
فان لم یبت كان عليه كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء
الععمل الصحيح دون الساری لا یصح شرطه ولو شرط على القصاص العمل على وجه لا یخرق صح
شرطه لان ذلك مقدور له قاضيان قبیل فصل في القصاص من كتاب الاجارة ❀ وان عني عن
القطع او الجراحة أو الشجة أو الجنایة ثم مات أو لافان كن عمدا فالجروح لا یخلو اما أن یقول
عفوت عن القطع أو الجراحة أو الشجة أو الضربة واما ان یقول عفوت عن الجنایة والاول
لا یخلو اما أن ذکر معه وما یحدث منها واما أن لم یذكر وحال الجروح لا یخلو اما أن برئ وصح
واما أن مات من ذلك فان برئ من ذلك صح العفو في الفصول كلها وان سرى الى النفس ومات
فان كان العفو بلفظ الجنایة أو بلفظ الجراحة وما یحدث منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل
وان كان بلفظ الجراحة ولم یذكر وما یحدث منها لم یصح العفو في قول أئ حنیفة رحمه الله
والقياس أن یجب القصاص وفي الاستحسان یسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال
القاتل لانه عمد وعند أئ یوسف ومحمد رحمه الله یصح العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا كان
القتل عمدا فاما اذا كان خطأ فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء
كان بلفظ الجنایة أو الجراحة و ذکر وما یحدث منها أو لم یذكر وان سرى الى النفس فان
كان العفو بلفظ الجنایة أو الجراحة وما یحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة
الجروح بان كان یذهب ویجى ولم یصر صاحب فراش یعتبر من جمیع ماله وان كان في حال
المرض بان صار صاحب فراش یعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في
مرض الموت یعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية یتخرج من الثلث سقط ذلك القدر عن
العاقلة وان كان لا یخرج كله من الثلث فنلته یسقط عن العاقلة وثلثاه یؤخذ منهم وان كان
بلفظ الجراحة ولم یذكر وما یحدث منها لم یصح العفو والدية على العاقلة عند أئ حنیفة رحمه
الله وعندهما یصح العفو وهذا قوله عفوت عن الجنایة أو عن الجراحة وما یحدث منها سواء
وقد بینا حکمه والله أعلم بدائع في فصل ما یسقط القصاص بعد وجوبه لمخصا (في القسامة)
(فا) ولو وجد الحرقبلا في دار أبیه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فیه القسامة والدية على
العاقلة ولا یحرم عن المیراث نقصد الفتاوى في القسامة ❀ واذا جرح الرجل في قبيلة
أو أصابه الحجر ولا یدرى من رماه فشجبه ولم یزل صاحب فراش حتى مات فعلى الذین أصیب فیهم
الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على عواقلهم وان لم یصر صاحب
فراش فان كان صحیحاً یتبرع ویجى ثم مات فلا شئ علیه على أهل المحلة التي جرح فیها و ذکر المستلثة
في المستفی وزاد فیها الخمّل الى أهله و ذکر أنه على قول أئ حنیفة اذا لم یزل منها صاحب فراش حتى
مات فعلى أهل المحلة والدية والقسامة وان كان یجى ویذهب یتخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة
وقال أبو یوسف رحمه الله لا شئ علیه اذا حمل الى أهله حیاً وهو قول ابن أبی لیلی وفيه أيضاً رجل

معه جرح وبه رمق حله رجل الى أهله فكث جريحاً يوماً ويومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله هو ضمان تشاركه في القسامة وإذا وجد قتيلاً بين القريتين أو السكتين قال أيهما أقرب كان عليها القسامة والدية ثم قال إنما تجب الدية والقسامة على أقرب القريتين إذا كان بحال يسمع الصوت منه وأما إذا كان بحال لا يسمع الصوت منه فإنه لا تجب القسامة والدية على واحدة من القريتين وإنما يراعى (١) حال المكان الذي وجد فيه القتيلاً تشاركه في القسامة قال محمد في الجامع الصغير إذا نصفها الرجل وعشرها الآخر ولا تخرم باقي فوجد فيها قتيلاً فهو على رأس الرجل دون تفاوت الملك حتى أن القتيلاً لو وجد في دار بين اثنين أثلاً فالدية تجب بينهما نصفين تشاركه في القسامة ولو جرح في محلة أو قبيلة تحمل تجرحوا ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي ليلى لا شيء على أهل المحلتين والصحيح قولنا لأن القتل حقيقة وجد في المحلة الأولى دون الأخرى لأن الموت اتصل بذلك الجرح لأن أنزهاق الروح من متولدات فعله وفعله هو الجرح فصارت قتلًا ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله وإذا كان صاحب فراش استند اليه من المحيط للامام السرخسي في باب القسامة ولو ادعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم تصح دعواهم فإن أقاموا البينة على ذلك الرجل يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ وان وافقهم الأولياء في الدعوى على ذلك الرجل وان لم يوافقوه في الدعوى لا يجب عليه شيء لأن الأولياء قد أبرؤوه حيث أنكروا وجود القتل منه ولا يجب على أهل المحلة أيضاً شيء لأنهم أثبتوا القتل على غيرهم وان لم يكن لهم البينة وحلف ذلك الرجل يجب القسامة على أهل المحلة بدائع في فصل ما يكون إبراء عن القسامة والدية وفي نوادر هشام قال سمعت محمدًا يقول إذا وجد قتيلاً في محلة وادعى أولياءه عليهم وأقام أهل المحلة بينة أنه قتله فلان لرجل من غير محلته أو جاء جريحاً حتى سقط في محلته ومات قال يبرؤون من الدية فإن ادعى أولياءه الدم قبل رجل بعينه وأقاموا البينة على ذلك وأقام المدعى عليه البينة أن فلان قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة هذا كله إذا وجد القتيلاً وبه أثر القتل فهو الجرح والضرب أما إذا وجد ميتاً ولم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره لا شيء عليه تشاركه في أو أواخر القسامة وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف وإذا وجد القتيلاً في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وإن كانوا ينتقلون إلى أهلهم بالليل مثل الخياط والصباغ يكونون بالنهار في موضع وينصرفون إلى أهلهم بالليل فلا شيء عليهم تشاركه في القسامة الملائكة هم أصحاب الرقبة والسكان هم المستأجرون والمستعبرون والمودعون والمرتهنون من المحل المزبور تنقل عن النبايع وإذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلاً فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف إن كان نازلاً في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وإن كان مختلطاً فعليه الدية والقسامة من المحل المزبور تنقل عن مجموع النوازل ولو أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحاً قال أبو يوسف أضمن الآخر الدية وقال محمد لا أضمنه لأنه لا يمكن أن القتل قتل نفسه ويحتمل أن يكون قتله الآخر فلا أضمنه بالشك لا ييوسف أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطاً كالموجود قتيلاً في محلة لم يلتفت إلى هذا التوهم فكذا هذا وروى عن أبي يوسف رحمه الله إذا كانت الدار مفرغة وهي مغلقة فوجد فيها قتيلاً فالقسامة والدية على عاقله رب الدار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله

(١) ان عملوا كاعلى الملاك
القسامة والدية على عاقلتهم
وان مباحا الا أنه في أيدي
المسلمين فالدية في بيت المال
كذا في قسامة زبدة الفتاوى

(مبحث من وجد قتيلاً في دار
بها سكان وأربابها غيب الخ)

فالوحيفة يعتبر الملك دون السكني فصار وجود السكني وعدمها بمنزلة وأبو يوسف رحمه الله يرجح السكني على الملك عند الاجتماع فان لم يكن ثمة سكني يعتبر الملك من المحيط للامام السرخسي قبيل كتاب الجنائيات ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وان كان النهر صغيرا لقوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات وجحون فهو عظيم ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الاراضي والقرى الى الموضع الذي احتبس فيه القتل اذا كان يصل صوت أهل الاراضي والقرى والافلا قاضيان قبيل فصل الوكالة في الدم من كتاب الجنائيات ﴿ وفي شرح الطحاوي وان كان الشط ملكا فان كان ملكا خاسفا هو كالدراوان كان ملكا عاماف هو كالحلة تارخانية في القسامة

* (كتاب المعادل) *

اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر الجلي وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض فهو الاساكفة والصفارين عمرو ودرب الخشابين وكلاهما بآذربايجان وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يأخذ بقول الفقيه أبي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم العمل عن غيرهم قاضيان ملخصا في أول المعادل ذكر عصام روى محمد عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلا خطأ فان دية القتل تكون في مال الجاني من الخانية في محل المزبور ومن لا عاقلة له فعقله على بيت المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الزيادات من خزنة المفتين قبيل كتاب الوصايا

* (كتاب الا بقاء) *

(وان ابق منه) أي العبد من الذي أخذه (فلا عليه) أي لا شيء للمولى عليه من التضمين لان الا بقاء كان في يده أمانة على تقدير أخذه بالاشهاد وفي القنية راد الا بقاء اذا استعمله في الطريق في حاجة نفسه ثم ابق منه يضمن (ولاله) أي لا جعل للآخذ على المولى لانه في معنى البائع من المولى وله ذلك ان لا آخذ ان يجبس الا بقاء من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالمبيع الهالك في يد البائع شرح الجمع لابن الملك من كتاب الا بقاء ﴿ ابق من المشتري الى بيت البائع فجاء البائع ليخبر به المشتري فابق من منزله أيضا ان كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لا يضمن من ابقى البرازية

* (كتاب المفقود) *

(قح) عن أبي حنيفة رحمه الله ان مدة الفقد مفوض الى رأي القاضي فيحكم بما أدى اليه اجتهاده فيقسم ماله (١) حيث ذبن الاحياء من ورثته (مت) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه أمر محتمل فام ينضم اليه القضاء لا يكون حجة قنية في المفقود والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه وقيل تسعون سنة وبه يبقى منية المفتي في المفقود ولا يأخذ القاضي ماله الذي في يد مودعه ومضاربه ليحفظ لان يدهما يد نيابة عنه في الحفظ فكان محفوظا

(١) غريب مات في بيت رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقهره أن يتصدق به لنفسه كذا في مسائل الا بقاء من منية المفتي

يحفظه معنى فلا حاجة الى حفظ القاضي بدائع في المفقود قنية للقاضي بيع مال المفقود
والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له بيعها النفقة عيالهما ومتى
باعها خوفا الضماع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها للنفقة
وان فعل نفذ ولو باعها القضاء دينه جاز وكذا الوعد حياته لكنه لا يرجع مذسني في الفصل
الخامس من الفصولين

*(كتاب القبط) *

أمرأة ادعت على رجل لقيط في يده أنه أخوها وهو يدعي أنه عبده تقبل بينة المرأة ويقضى به
لها لانها تريد به حق الحضنة خلاصة في أوائل دعوى النسب من كتاب الدعوى § (م) اذا
أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك منطوع وان أنفق
بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان للملتقط
حق الرجوع على الأب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي أمره
بالاتفاق عليه ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شيخ الاسلام أن في المسئلة روايةين وذكر شمس
الأمسة السرخسي أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي عن أصحابنا ان له
حق الرجوع والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ اللقيط وصدقه فيما ادعى من الاتفاق
عليه رجع بذلك وان كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملتقط البينة تتارخانية في الفصل
الثالث من كتاب القبط

*(كتاب اللقطة) *

قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له ان يتصدق بها على نفسه وان كان فقيراً لانه في حكم
الغاصب ولكنه يتصدق بها على الفقراء مجمع الفتاوى في اللقطة

*(كتاب الوقف) *

ولو أراقم المسجدان بيني حوانيت في حرم المسجد وفنائيه قال الفقيه أبو البت لا يجوز له أن
يجعل شيئاً في المسجد سكناً ومستغلاً من الاسعاف في باب بناء المسجد والرباط § ولو وقف
أرض غيره فاجازه المالك جاز الوقف عندنا خلافاً للشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي
موقفاً عندنا وبطلانه عنده اسعاف فيما يطل من الوقف § ولو استحق نصف ما وقفه
وقضى به المستحق يستمر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً للحمد رحمه الله اسعاف في وقف المشاع
وان وقف المرهون فافتكه يجوز * فلو مات عن غيرني لا يغير

من الوهبانية (ذ) مات الواقف ثم مات القيم فلو وصى الواقف الى غيره فوصيه بمنزله ولو لم يوص
الى غيره فولاية نصب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من أولاد الواقف
وأهل بيته من يصلح لذلك ولو أقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجوز الا اذا فوض اليه على
سبيل العموم وفي محل آخر للقاضي عزل قيم نصبه الواقف لو خير الوقف وذكر (ش) القاضي
لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء وصي الميت وقيمة الاعند ظهور الخيانة منهما في الفصل الثالث
عشر من الفصولين قلت أرايت اذا قال أرضي صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدي وفيهم
الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلاً وان شاء أقام الكبار مقامه كفاية

السائل من أنفع الوسائل في مسئلة الولاية في الوقف ❦ مسجد انهم قد اجتمع من غلته
ما يحصل به البناء قال الخصاص لا ينطق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرته ولم يامر بان
يبنى هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بتلك الغلة قاضيان في باب الرجل يجعل داره
مسجداً من كتاب الوقف ❦ سئل اذا وقف الراهن العين المرهونة هل يصح هذا الوقف أم لا
أجاب نعم اذا افتكه فهو وقف صحيح وان لم يفتكه فهو باق على الرهنسة وليس له ان يبيعه من
فتاوى قارئ الهداية ❦ وفي وصايا النوازل وقف عليه بغلة داره لم يكن له سكاها وان وقف
عليه السكنى فليس له الاستغلال من وقف الكرماسى في الباب العشرين ❦ ولو اجر
المتولى الوقف من الموقوف عليه أو فقير وقف الفقراء باجر وترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز
الأمر ان من له حق في بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه جاز فكذا هذا وحيز
في باب تصرف المتولى والموقوف عليهم ❦ في منية الفتى وقف منزلا على ولديه وأولادهما أبداً
ما تناسلا وليس لهم ما أن يسكنانه لان حقهما في الغلة وفي التجنيس في الفتاوى رجل وقف
منزلا على ولديه وعلى أولادهما أبداً ما تناسلا فاذا اراد السكنى ليس لهما حق السكنى من وقف
الكرماسى في الباب العشرين ❦ ليس للقيم ان يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير
أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما
اذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لاصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف
قاضيان في باب الرجل يجعل داره مسجداً من كتاب الوقف ❦ رجل وقف بستاً بامه عليه
من البقر والغنم والريق فانه يجوز قاضيان في فصل في وقف المنقول ❦ قاضيان لا يجوز
وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي ظهر الدين وقف الكردار بدون
وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون الأرض والكردار تراب يكبس في الأرض
ثم يغرس فيها الاشجار ويبني عليه الابنية في الذخيرة وفي الوقعات ذكر هلال النصرى رحمه
الله في وقفه وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز وهو الصحيح وكذا وقف الكردار من غير وقف
الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارف من الكرماسى في آخر الباب
الرابع ❦ رجل وقف بناء لأرض له قال هلال لا يجوز ذلك وقيل ان كان البناء في أرض وقف جاز
وعن زفر رحمه الله اذا وقف الدراهم أو الطعام (١) أو ما يكال أو ما يوزن يجوز قاضيان في
فصل في وقف المنقول سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الأرض أجاب الفتوى على
صحة ذلك قارئ الهداية ❦ ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده ولا
لمن بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقاً
للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقاً للمستأجر وهو
لم يشترط له فلا يجوز وهو نظير الوصية بمجدة العمد في عدم جواز ايجاره اسعاف في فصل
وقف داره على سكنى أولاده ❦ (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا شهادة
الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صحابه اذا الشاهد ربما يكون سنه عشرين سنة
وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسماع فاذا افرق بين سكوت وافصاح
بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فانهم لو صحوا أنهم ما شهد بسماع لا تقبل ولو شهد
بوقف على نفسه أو على واحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به
على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لاني حقه ولا في حق الأجنبي ولو شهد أحدهما أنه وقفه على زيد

(مبحث تعريف الكردار
وحكم وقفه)

(١) في فتاوى الناطقي عن
محمد بن عبد الله الانصاري
من أصحاب زفر أنه يجوز وقف
الدراهم والطعام والمكيل
والموزون فقبل له وكيف
يصنع بالدراهم قال يدفعها
مضاربة ويتصدق بالفضل
وكذا يبيع المكيل والموزون
بالدراهم أو الدنانير وتدفع
مضاربة ويتصدق بالفضل
كذا في باب ما يجوز وقفه من
الاسعاف اهـ

وشهد الآخر انه وقفه على عمر وتقبل وبصرف غلته الى الفقراء لانهما اتفقا أنه وقف ولو شهد
أنه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تتقبل اذا الجوار ليس باهر لازم وكذا لو شهدا
أنه وقف على فقراء مسجد وهما من فقراءه تتقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة تتقبل
ولو وقف رجل كرامة على مسجد اقراء القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد
على وقف الكرامة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل
الحلة على وقف تلك الحلة والمشايع فصلوا فيها فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف
من ذلك الوقف لا تتقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون تتقبل وكذا في أهل الحلة وكذا الشهادة
على وقف مكتب وللشاهد صبي فيه لا تتقبل وقيل في هذه المسائل كلها تتقبل وهو الصحيح لان
كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس بلازم بل ينتقل وشهادة أهل المسجد تتقبل
لانهم لم يجزوا لانفسهم بهذه الشهادة نفعا في الفصل الثالث عشر من الفصولين ❦ شهد
بعض أهل القرية على باقهم بزيادة الخراج لا تتقبل وان كان خراج كل أرض معيناً ولا خراج
للشاهد تتقبل وفي فتاوى النسق أهل القرية وأهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض
انها من قريتهم أو من سكنتهم لا تتقبل وان نافذة ان ادعى لنفسه حقاً لا تتقبل وان قال لا اخذ شيئاً
تقبل وكذا وقف في المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تتقبل مطلقاً بزيادة في نوع في
الشهادة على فعل نفسه من كتاب الشهادة ❦ في الخلاصة مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم
ان يخلط غلته وان خرب منها حائوت لا بأس بعمارة من غلة حائوت آخر سواء كان الواقف واحداً
أو كثيراً مختلفاً ❦ في الكبرى مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب
حائوت منها فلا بأس بعمارة من غلة حائوت آخر لان الكل للمسجد سواء كان الواقف واحداً
أو مختلفاً لان المعنى يجمعها من وقف الكرماسي في الباب الثاني عشر ❦ ولا بالتسامع الا في
النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى وأصله الوقف ❦ فان الشهادة بالتسامع
جائزة فيها اذا أخبر بها رجلان أو رجل واحد وان عدولا وانما قال أصل الوقف لانه يبقى الى
انقراض القرون دون شرائطه لان أصل الوقف يشتهر اما شرائطه التي شرطها الواقف فلا
تشتهر قال الشيخ الامام طهر الدين المرعشي لا بد من بيان الجهة بان يشهدوا أن هذا وقف
على المسجد أو المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تتقبل شهادتهم وتأويل
قولهم لا تتقبل شهادتهم على شرائط الوقف ان بعد ما ذكروا أن هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم
ان يشهدوا انه يبدأ من غلته فيصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تتقبل شهادتهم كذا
في الكافي درر غرر في كتاب الشهادة ملخصاً ❦ اذا شهدوا أن هذه الضمة وقف ولم يذكروا
الجهة لا يجوز ولا تتقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا ابن الهمام قبيل باب من تتقبل شهادته
ومن لا تتقبل ❦ (قا) اذا شهدا أحدهما انه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الآخر انه
وقفه على عمرو صدقة موقوفة فانه تتقبل شهادتهما على ما اتفقا عليه وهو أصل الوقف فيكون
الفقراء نقد الفتاوى في السابع من الوقف ❦ رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق
بالناس بمرمته وعمارته وبسط البوارى والحصير وتعليق القناديل والاذان والاقامة والامامة ان
كان أهل ذلك وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه قاضيان في فصل في المسجد من كتاب الصلاة ❦ ولو
وقف داراً يجمع ما فيها وفيها حمامات يطرن أو يتأوفيه كقوارات غسل يدخل الحمام والنحل
تعالل الدار والعسل كالوقف ضيعة وذكروا فيها من العبيد والالب والآن الحرائث فانها تصير

(مبحث جواز خلط غلته
الأوقاف المختلفة لمسجد
واحد الخ)

(مبحث الواقف أحق بمرمة
المسجد الذي وقفه وعمارته
وبسط البوارى والحصير
فيه الخ)

(مبحث استخلاف الامام
من يوم في المسجد)

وقفاً تعالىها وان لم يجز اصاله كالماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي والعبيد ونفقته من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف اسعاف في فصل ما يدخل في الوقف ❀ ولو وقف المريض داره وعليه دين محيط بماله لا يصح وان لم يكن محيطاً ببيع بعد قضاء الدين في ثلثه خزانة الاكل في الوقف من مسائل الروضة ❀ ولا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكناه فيها أكثر مما في داره وأكثر ثقله فيها ولا يصح أخذ غلته لمن قرأ فيها كل يوم سبعا وسكن داره حاوي القنية في الوقف ❀ (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئاً ان كان الامام أم أكثر السنة قنية في باب ما يحل للمدرس من كتاب الوقف ❀ قال في الكافي ولو شرط الغلة لأمائه أو لعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف من الاسعاف في باب الوقف على أمهات الاولاد ❀ في مجموع النوازل اذا أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو أجره من عبده أو مكاتبه لا يجوز من وقف الكرماسي في الباب الثالث عشر ❀ واذا أجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو أجره من عبده أو مكاتبه لا يجوز كالأجر من نفسه قيل انما لا يجوز اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصي اذا باع مال الصبي من نفسه ان كان فيه منفعة الوقف يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما وان أجره من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز ظهرياً في تصرفات القوام من كتاب الوقف ❀ فان وقف على أم ولد زيد ومديره ومكاتبه جاز وما وجب لمديره وأم ولد قبل عتقه ما يكون للمولى وما يجب بعد عتقه ما يكون لهما وما يجب للمكاتب وهو الثلث يكون له فان عتق كان له وان عجز فهو لمولاه من أوقاف الناصبي قبل الوقف على الجيران ❀ قال الفقيه أبو الليث من يأخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لادرس فيه أرجو أن يكون جائزاً وفي الحاوي اذا كان مشغولاً بالكتابة والتدريس تتارخاينة في الثامن عشر من كتاب الوقف ❀ (فش) الدعوى في الوقف على المتولى يجوز اما القاضي لو أمر رجلاً بان يورث دار الوقف مشاهرة فهو ليس بخصم لانه وكيل القاضي بالاستغلال وليس بمأذون في الخصومة فلم يجز خصومته الا اذا أذنه القاضي بخصومته والمأذون بالاستغلال ليس بمتول والمتولى من يلى التصرف في الوقف في الفصل الثالث عشر من الفصولين ❀ فان ادعى احداهن من القرابة ان الواقف حيا فهو الخصم لان الوقف والغلة في يده والمدعى يدعي عليه حقاً فان مات نخصمه الوصي الذي الوقف في يده وان له وصياناً فادعى على أحدهما جاز ولا يكون الوارث ولا أرباب الوقف خصماً كالمرتهن لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على المتولى بانه قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسب مالهوم كالاخوة لابوين أو لاب أو لام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثاً آخر أعطاه فان لم يقولوا ذلك تأتى زماناً ثم يدفع اليه ويأخذ كفيلاً عندهما كما في الميراث بزازية في السادس من كتاب الوقف ❀ بناء المنارة من غلة المسجد هل يجوز ذكر أنه يجوز مطلقاً والمسئلة على وجهين اما ان يكون في البناء مصلحة المسجد أو لم يكن ففي الوجه الاول لا بأس به لانه من جملة البناء وتفسير المصلحة ان يكون أسمع للقوم وفي الوجه الثاني لا تفسير لعدم المصلحة ان يكون المسجد في موضع يسمع كل أهل المسجد الاذان بغير المنارة من التجنيس والمزيد في باب اتخاذ المسجد والتصرف في رقبته وبنائه من

(مبحث بناء المنارة للمسجد
من غلته)

كتاب الوقف وكذا في وقف الواقعات بعلامه النون عن وقف الناصحي **ع** إذا أجزر الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو القاضي أو أمينه ثم قال قبض الغلة فضاءت أو فرقت على الموقوف عليهم وأنكروا فالقول قوله مع يمينه من الكرماسي في الباب التاسع عشر **ع** وفي الحاوي إذا قال في صحته جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولي وولد ولي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإنه يدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبدا ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقطت حصته ومن مات بعده استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والأسفل في ذلك على السوية في الباب الحادي والعشرين من وقف الكرماسي **ع** في الذخيرة إذا جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وإن سمي جماعة قيمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم فإن مات أحدهم صارت حصته للفقراء والباقي لمن بقي منهم ولو قال على ولد عبد الله فلان وفلان فأت أحدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على زيد وعمرو وزيد الثلث كان لعمر والثلثان وكذلك إذا سمي ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا إذا سمي جماعة وذ كر بعضهم أرضا معلومة فإنه يعطى ماسي والباقي لمن لم يسم ولو قال لزيد النصف ولعمر والثلث وسكت يعطى لكل واحد ماسي والباقي بينهم نصفان وكذلك إن سمي لكل واحد منهما شيا فان زادت الغلة على ماسي كانت الزيادة بينهما على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لعبد الله من غلاتها مائة درهم ولزيدا تسنان فزادت الغلة فالغلة الزائدة تكون للفقراء ولا تكون بينهما بخلاف المسئلة الأولى في الحادي والعشرين من وقف الكرماسي **ع** رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد أولاده أداما تناسلوا وله أولاد وأولادهم على السوية ولا يفضل الذكور على الإناث من المحل المزبور وفي القنية عن (مح) قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه إلا في غلة المستقبل دون ماضى (١) وغلات تلك السنين معدومة كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح بغير ولي في الوطات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة تستحق أولاد البنات حصتهم منها وعن (عج) وغيره أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكات في الكبرى أخوان عليها دار موقوفة غاب أحدهم ما قبض الآخر غلتها ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فاراد الغائب أن يرجع بنصيبه في تركته فإن كان الحاضر قريبا كان له أن يرجع لأنه إذا استغل كانت الغلة لهما وإن لم يكن قريبا لم يكن له أن يرجع لأنه إن استغل فالغلة له وإن استغل القيم كان نصيبه على المستأجر من المحل المزبور **ع** وإن كان الواقف قال في أصل الوقف على أن أبيعها بمبادي من الثمن من قليل أو كثير أو قال على أن أبيعها وأشتري بثمنها عبدا أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك قال هلال هذا الشرط فاسد ينسده الوقف لأن هذا شرط ولاية إبطال الوقف كأنه قال على أن أبطلها وإنما لا يبطل الوقف إذا شرط الاستبدال بمرض أخرى لأن ذلك نقل وتحويل وأجمعوا على أن الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويمك الاستبدال أما استبدال الوقف بدون الشرط أشار في السير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا رأى المصلحة في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن أبيعها وأشتري بثمنها أرضا أخرى ولم

(١) قيل له أليس يستند هذا الحكم إلى وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم كذا في القنية اهـ

يزد على ذلك في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر اقامة أرض أخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت للوقف فيكون ثمنها قائما مقامها في الحكم او كالمواشترى الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الاولى قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الوقف بشروطه في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لانسان اذا قتل خطأ وأخذت قيمته واشترى بها عبد آخر ثبت حق الموصى لما لخدمته فيه من غير تجديد وكذا المدبر اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يؤمر أن يشتري عبداً آخر فيدبره وينقل حكم الاول الى بدله فكذلك ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشروط والشروط وجدت في الاولى دون الثانية فاضحان في مسائل الشروط في الوقف من كتاب الوقف قلنا قلنا فاذ شرط أن يبيعها ويستبدل بها فباعها ثم قال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قال لانها عادت على غير الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول فكأنه باع الوقف واشترى بثمنه أرضاً فوقفها فليس له أن يبيع البديل لانه لم يشترطه فلوردت عليه بعيب بعد البيع بقضاء قاض له أن يبيعها ويستبدل بها لانها قد عادت على الملك الاول ولوردت عليه بغير قضاء قاض فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاقالة ولم يعد على الملك الاول قلت أرايت لو باعها على ان المشتري بالخيار أو البائع بالخيار فابطل الذي له الخيار البيع قال فقد عادت على الملك الاول وله أن يبيعها قلت وكذلك لوردت عليه بخيار رؤية بقضاء أو بغيره قال نعم قلت فلو باعها واشترى بثمنها أرضاً فوقفها ثم ردت اليه الارض الاولى بعيب بقضاء قال فقد عادت الى الوقف وأما الارض التي اشتراها ووقفها فهي للواقف يصنع بها ما بدا له كفاية السائل من أنفع الوسائل في مسئلة الاستبدال بالاقواف الوقف الذي تقدم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين اما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمدة عليها أو لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع التنازع فيه اجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل موقوفة فن أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل ههنا أصلا فتعذر القضاء أصلا هذا كله اذا لم يبق ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان أقروا بشي يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفة الى قيام الدليل من الواقعات الحسامية في الوقف بعلاوة الواو (و) رجل وقف ضبعة له وأخرجهما من يده الى القيم ثم أراد أن يأخذ منه ان شرط لنفسه العزل والاخراج من يد القيم له ذلك لان شرط الوقف مراعى وان لم يشترط على قول محمد ليس له ذلك وبه يفتى وعلى قول أبي يوسف له ذلك نقد الفتاوى في الباب الرابع من كتاب الوقف ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصره الى مستحقه قال يتظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فيني على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا أيضا ظاهر لا خفاء فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله أعلم خواهر زاده انفع الوسائل في مسئلة اشتباه مصارف الوقف قال محمد رحمه الله اذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز وليس له أن يرجع فيها بعد

مبحث الوقف الذي تقدم
أمره ومات وارثه الخ

تمامها وتماها أن يقبر فيها انسان واحد باذنه أو أكثر من ذلك وهل يتم بالتسليم الى المتولى فلا رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك اذا جعلها خاتنا للمارة من المسلمين وخلي بينهم وبينها فاذا انزلها باذنه واحداً أو أكثر فلا سبيل له بعد ذلك عليها وان مات لم يكن شيء من ذلك مبرأنا وإذا سلمها الى المتولى يتم بالقبض ذكره تجمد رحمه الله في الاصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم الى المتولى يحتاج الى الفرق بين المقبرة والحنان والفرق أن المقبرة لا يكون لها متولى في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف الحنان وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فيسقون ويشربون ويتوضؤون فشرب منها انسان أو سلمها الى المتولى فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الحوض والبرير يجعله في أرضه من المحيط البرهاني في الفصل الثاني والعشرين من كتاب الوقف **أهل المسجد** ولو باعوا غلة المسجد ونقصه بغير إذن القاضي لا يصح وهو الاصح **مسجد عتيق** لا يعرف بانيه خرب فاتخذ بجنبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبعوه ويستعينوا بثمنه في مسجد آخر لانه على قول أي يوسف هو مسجد أبداً وبه يفتى **استبدال الوقف** جائز ما لم يكن مسجداً منية المفتي في الوقف **المسجد** اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك الى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجد آخر جاز قاضيخان قبيل وقف المريض من كتاب الوقف **وفي الصغرى** شهدوا أن هذا المحدث وقف على كذا ولم يذكروا الواقف تقبل اذا كان قديماً وان ذكروا الواقف لا المصرف تقبل ان كان قديماً ويصرف الى الفقراء ولو شهدوا على اقرار الواقف بالوقف لا تقبل الا اذا قالوا أقر بالوقف وهو يملكه بزازية في الثاني من كتاب الشهادة في نوع في التناقض **مسجد بنى على سور المدينة** قالوا الا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فقحت عنوة وبني مسجد باذن الامام جازت الصلاة فيه لان للامام ان يجعل الطريق مسجداً فهذا أولى قاضيخان في فصل المسجد من كتاب الصلاة **رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه** قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف لان هذه قرية وقعت لغير المعين وذلك المؤذن أو الامام قديماً كان غنيين فلا يجوز وان كان المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقت هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك الى فقراء المسلمين فيجوز أما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز مجمع الفتاوى في كتاب الوقف **ولا تجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتجج اليها بعد عقود متفرقة** فيكتب استأجر فلان بن فلان كذا ثلاثين عقدة كل عقدة على سنة فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي لانه مضاف بزازية في نوع في العقود من الفصل الثالث من الوقف وبعض المشايخ يزعمون هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة انما تجز على الوقف كيلا يؤدي الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف المالك حتى انكر المستأجر الوقف تشبهه الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود والعقد الواحد قال أبو جعفر رضي الله عنه الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة في الباب التاسع عشر من وقف الكرماسي نقلاً عن الذخيرة **آجر المتولى الوقف سنة** ان كان الواقف شرط ان لا يؤاجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث وقال الامام أبو حفص الكبير في الضياع كذلك وفي غيرها لا أكثر من سنة وقال القاضي أبو علي لا ينبغي ان يفعل ولو فعل صحت فان اراد ان يصح بالاجماع يرفعه بعد الاجارة أكثر من ثلاث

(مبحث وقف أرض على مؤذن
أو امام مسجد بعينه الخ)

(مبحث لا تجوز اجارة
الوقف الطويلة)

(مبحث أجر الوقف بدون
أجر المثل)

(مبحث تزويج عبد الوقف
وجاريته)

(مبحث للوقف متول ومشرف
لا يتصرف الا المتولى)

سنيين الى الحيا كم فيحكم بجوازه كما علم فيجوز على قول الكل ان وجدت شرائط الحكم برأية
في نوع في اجارة الوقف في الفصل الثاني من كتاب الاجارات (فص) متولى الوقف أجر الوقف
بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الاب لو أجر منزل الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر
مثله اذ ليس لكل منهما ولاية الخط نقد الفتاوى في الخامس من الوقف لو كان في يد القيم من
مال المسجد خسون دينار اذا اشترى بهامستغلا لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة
تحصل الخمسة وزيادة ليس له ذلك كرماسي في الباب الثالث عشر ذكرها في القنية في باب
تصرفات القيم لو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز وجناية عبد الوقف في مال الوقف
والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز وجناية عبد الوقف في مال الوقف
برأية في نوع في وقف المنقول من الفصل الثالث من كتاب الوقف ولو قال جعلت أرضي
صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحذفه النصف والباقي
للفقراء عمدة في الوقف وذكر القاضى وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء فبات بعضهم يصرف
الوقف الى الباقي فاذا ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولده ولده ولو وقف على أولاده وسماهم فلان
وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فبات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف
المسئلة الاولى برأية في الخامس من كتاب الوقف ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نسلي
أو على ذريتي يدخل فيه من كان من ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف أو انخلق بعده لان النسل اسم عام
يقع على البطون كلها كذا في المحيط وان كان في نسله أولاد البنات لا يدخلون فيه ولو قال أرضي
هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل فيه من كان مخلوقا يوم الوقف ومن انخلق
بعده ولو قال على ولدي ونسلهم يدخل فيه المخلوقون من ولده ونسلهم وجيز في باب الرجل يقف
على ولده وولد ولده من كتاب الوقف النسل الولد وولد الولد أبدا ما نسلوا ذكورا كانوا أو إناثا
والعقب الولد وولد الولد من الذكور اسعاف في باب ذكر الوقف على أولاده ولو قال على
الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من نسلي يكون على الذكور من ولده نسله وعلى أولادهم
من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور أو ولد الإناث ولا يدخل
فيه الا نثى الصلبة اسعاف من المحل المزبور رجل وقف وقفا على أمهات أولاده الا من
تروج فانه لاشئ لها فتروجت واحدة منهن ثم طلقها زوجها لا يكون لها شئ الا اذا شرط
الواقف في الوقف أن من تزوجت وطلقها زوجها فلها أيضا فحينئذ يكون لها شئ كمن وقف
على بنى فلان الا من خرج من هذا البلد فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين وكذا لو
وقف على بنى فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين يعني لاشئ الا
أن يشترط الواقف أنه لو عاد فلها أيضا خزائنه المفتين قبيل الوقف على أهل البيت من كتاب الوقف
وان كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في الغلة الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ
المال لا غير اسعاف في آخر باب الولاية على الوقف ولو أجر القيم ثم عزل ونصب آخر فقيل أخذ
الاجر للمعزول والاصح أنه للمعزول لان المعزول أجرها للوقف لان نفسه قنينة في باب
تصرفات القيم في الاوقاف وغلتها من كتاب الوقف متولى الوقف اذا تقبل ارض الوقف
لنفسه من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبلها من القاضى لنفسه فيتم
العقد بائنين في فصل اجارة الاوقاف من وقف الخانية ولو شرط للمستحقين خبز او لجامعينا كل
يوم فلقيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة اشباه في

أوائل كتاب الوقف إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فما قطع لا يبقى لهم دين على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وفي الذخيرة ما ينفد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم أم للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه والله سبحانه أعلم وإذا قلنا بتضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم عما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أو لا لم أره صريحاً لكن نقلا في باب النفقة أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير إذنه واذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم إلا ما ضمن تبيين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعدي كافي الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب إن المضمونات يملكها الضامن مستنداً إلى وقت التعدي أشباه في أواخر كتاب الوقف متولى المسجد إذا اشترى بمال المسجد حائوتاً أو داراً ثم باعها جازان كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى المسجد إذا اشترى من غلته داراً أو حائوتاً فهذه الدار وهذه الحائوت هل يتحقق بالخوانيت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقتنا اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يلحق ولكنه يصير مستغلاً المسجد وهذا لأن شرائط التي تتعلق به الزوم الوقف وصحته حتى لا يجوز فسخه ولا يسهل له بوجده شيء من ذلك ههنا فلم يصير وقفاً فيجوز بيعه ذخيرة من الفصل التاسع عشر من كتاب الوقف كب نبح دفع الإمام واحدة من دوره الموقوفة إلى وجهه إلى رجل مجاناً فسكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور إليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل قنية في باب سكنى الوقف والأجارة من كتاب الوقف رجل أجر منزلاً كان والده وقفه على أولاده أبدأ ما تناسلوا فأجره هذا الرجل أجارة طويلة وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف إن لم يكن متولياً يكون المؤجر غاصباً وكان له على المستأجر الإجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الإجر ولا على غيره لأنه كان متطوعاً وإن كان المؤجر متولياً كان على المستأجر الإجر المسمى إن كان ذلك مقدار أجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة فاضحياناً في فصل أجارة الوقف ومال اليتيم من كتاب الاجارات أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكة قالوا تقبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتحرير لا يرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعهما ماصفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعهما ماصفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الغير فكذلك في الوقف فاضحياناً في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى رجل حر الأصل وقف على مواله فالوقف جائز والغلة لمن أعقبهم ولمن يعق من قبله بعد الوقف ولمن يعق بموته من أمهات أولاده ومدبره ولمن أعق بعد موته بوصيته مؤمناً كان المولى أو كافراً ذكرنا أن أئمتنا ويدخل فيه أولاد مواله لأنه لا مولى لهم غير الواقف فإذا أعق عبد الله ولد من امرأة حرة

(مبحث اتفاق المودع مال
المودع الغائب على أبويه)

(مبحث لمتولى المسجد أن
يشترى بمال المسجد حائوتاً
أو داراً إذا كانت له ولاية
الشراء)

دخل الولد في الوقف من أوقاف الناصحي في أول باب الوقف على المولى قد ذكرنا أنه لو وقف على مواله دخل فيه أمهات اولاده ومديره ولو أوصى لمواله لم يدخلوا في الوصية لان الوصية تجب لمن كان مولى يوم مات الموصي وهؤلاء حدث ولأولهم بعدهم والوقف يجب لمن كان مولى يوم تخلق الغلة وقد كان الأثرى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب لولده يوم يموت الموصي دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله يوم تخلق الغلة وكذلك لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أمهات أولاده ومديره ولا يشبه الوصية من المحل المزبور في المحل المذكور ولو قال على مولى وله موال ومولات دخلوا فيه كما لو قال على اخوتي فإنه تدخل فيه الاخوة والاخوات من المزبور في الباب المذكور ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على مولى فإنه يعطى من الوقف لأمهات أولاده ومديره لانه أضاف الوقف الى ما بعد الموت وهم أحرار بعد موته فاذ يخان في أواخر فصل في الوقف على القرابات من كتاب الوقف قلت فان قال تجري غلة هذا الوقف على فقراء قرابتي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف لكل من كان فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا ينظر في ذلك الى من كان فقيرا يوم وقف هذا الوقف قال لا وانما تنقسم الغلة على فقراءهم يوم تقع القسمة الأثرى انه لو كان له قرابة فقراء وقرابة أغنياء فافتقر بعض الاغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجي الغلة ثم جاءت الغلة انما يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل انما أنظر الى من كان فقيرا من قرابته يوم وقف هذا الوقف وأعطيهم تلك الغلة قيل له فان استغنى أولئك الذين كانوا فقراء وافتقر الاغنياء ففي قولك يجب ان تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا وتمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه المسلمون من وقف الخصاص في باب ذكر القرابة ولو وقف أرضه على فقراء قرابته فمن أثبت قرابته وفقره يستحق والا فلا فان أقام البينة على قرابته لا تقبل ما لم يفسر الشهود جهة قرابته وان أقام البينة على فقره ينبغي ان يفسر الشهود أنه فقير مع عدم لانعم له مالا ولا أحدا يلزمه نفقته وكل من له مؤنة من مال الغير وعك استغناءها بغير فرض القاضي فلا حظ له في هذا الوقف كاولاد الغنى اذا كانوا فقراء صغارا أو كبارا انا لا ارا واج لهن أو ذكور ارضه في أو مجانين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك استغناءها لا بقرض القاضي فله حظ في هذا الوقف كذرى رحم محرم منه وجيز للسرخسي في باب الوقف على فقراء قرابته من كتاب الوقف رجل وقف موضعا في صحته وأخرجه من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط الاول فقبل له أليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب جاحدا و ليس للواقف بينة يصير مستهلكا والشئ المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كالفرس المسبل اذا قتل فاذ يخان في فصل وقف المنقول من كتاب الوقف وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى وبجز المتولى عن الاسترداد وأراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة أو يصلحها على شئ ثم يشتري بالماخوذ منه أرضا أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا جحد الغصب يصير بمنزلة المستهلك يجوز أخذ القيمة فاذ يخان في اواخر فصل في اجارة الوقف من كتاب الوقف ادعى أرضا وقف ولا يئنه له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز ويطيب له اذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح من البراءة في آخر الصلح قلت ارأيت اذا قال أرضي هذه صدقة

(مبحث تدخل المولات في الموالى والاخوات في الاخوة)

(مبحث وقف وقف في حال صحته واعتصب أخذ من الغاصب قيمته الخ)

(مبحث تعريف العقب في
عبارة الواقف)

(مطلب الكلام على استبدال
الوقف)

موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلبة لعقب زيد أبدأ ما تواتر الدوا
قلت ومن عقب زيد قال ولده مولد له ولد له ولد من الذكور دون الاناث الآن يكون
أزواج الاناث من ولد ولد زيد فكل من يرجع نسبه بآبائه الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان
أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد أنفع الوسائل في مسئلة هل يدخل اولاد البنات في انظر
الاولاد والنسل والعقب ❀ قلت رأيت اذا قال على أن لي أن يبيعها وأستبدل بثمنها فليبيعها
حتى مات الذي أوصى اليه ان يبيعها ويستبدل بثمنها قال لا يكون له وانما هذا شرط له خاصة
قلت رأيت ان شرط ذلك لوصيه من بعده قال فلو صبه ان يبيعها ويستبدل بها قلت ان شرط
ان لكل من ولي هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال به قلت رأيت
ان جعل الاستبدال لرجل آخر سواء قال فالشرط جائز وللواقف ان يبيعها ويستبدل بها قلت
وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم اذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك جائزا وله
من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لانه كالوكيل فما كان للوكيل ان يفعله فلاموكل ان يفعله
قلت رأيت ان قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجتكم مما جعلت
اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له ان يبيع هذه الصدقة بعد ذلك قلت فلو باع
الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فبيع الواقف أولى من يبعه ولو باعها الرجل
ثم باعها الواقف كان بيع الواقف باطلا وانما ينظر الى أول البيعين من المزبور في مسئلة
استبدال الوقف ❀ ولو شرط في وقفه أن يربي في وظيفة من يرى زيادته وأن ينقص من وظيفة من
يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل معهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من يرى اخراجه
جاز ثم اذا زاد أحد منهم شيئا ونقصه مرة وأدخل أحدا وأخرج أحدا ليس له أن يغيره بعد
ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وأمضاه فقد انتهت ما رآه وان أراد أن يكون له ذلك
دائما مادام حيا يقول على أن فلان بن فلان أن يربي في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من
مرتب من يرى نقصانه وأن ينقص من زاده ويريد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى
ادخاله ويخرج منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى رأيا بعد رأي ومشئته بعد مشئته
مادام حيا ثم اذا حدث فيه شيئا مما شرط لنفسه أو مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة
التي كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعدة شيء من ذلك الا أن يشترط له في أصل الوقف واذا
شرط هذه الامور أو بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها مادام حيا لان
شرطها الغير بشرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولى فعل ما شرط له ولو شرط هذه الامور
للمتولى مادام حيا جاز له وللمتولى ذلك مادام حيا ولو شرط لنفسه في أصل الوقف استبدال
والزيادة والنقصان ولم يرد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو شيئا منه للمتولى وانما ذلك له خاصة
لاقتصاره بالشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له أن يفعل الا ما شرطه وقت العقد
وسأني لهذا الفصل من زيد بيان في فصل التخصيص من الاسعاف في فصل اشتراط الزيادة
(خبر) وقفه على أنه بالخيار بطل الوقف ولو جعل أرضه مسجدا على أنه بالخيار بطل الخيار
لا المسجد فصولين في أواخر الفصل الخامس والعشرين ❀ وفي الظهيرة فان كان المشروط له
السكنى رم حيطان الدار الموقوفة بالآجر وجصصها أو أدخل فيها أجذا عائمات ولا يمكن نزع
شيء من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ شيء من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى
بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولك السكنى فان أبي أو جرت الدار وصرفت الغلة الى ورثة الميت

(مبحث شرط الخيار في
الوقف مبطل له ويلغو شرطه
في وقف المسجد)

بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلته بقيمة البناء أعيد السكنى الى من له السكنى وليس لصاحب السكنى
 أن يرضى بقطع ذلك وهدمه وان كان مارم الأول مثل تجبص الحيطان أو تطمين السطوح أو
 ما أشبه ذلك ثم مات الأول فليس للورثة أن يرجعوا بشئ من ذلك ألا يرى أن رجلا لو اشترى دارا
 وجصصها وطين سطوحها ثم استحققت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الجص
 والطين وانما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن ينقصه ويسلم نقضه اليه اهـ من الجرار اثنى في
 شرح قوله ولودار افعماره على من له السكنى من كتاب الوقف ❀ استأجر حائونا موقوفا على
 الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتنفع بها من غير أن يزيد في أجره الحائون على قدر
 ما استأجر فانه لا يطلق له البناء الآن يزيد في أجره فحينئذ يبنى على مقدار ما لا يخاف على البناء
 القديم من الضرر وان كان هذا حائونا يكون معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب فيه المستأجر
 لأجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر لان فيه مصلحة الوقف ذخيرة في آخر
 كتاب الوقف (فرع مهم) وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين ان الواقف اذا جعل لنفسه
 التبديل والتغيير والاخراج والادخال والزيادة والنقصان ثم فسر التبديل باستبدال الوقف
 هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون له ولاية الاستبدال فاقبت فيها والشيخ الامام والدرجته الله
 بصحة ذلك وان يكون له ولاية الاستبدال لان الكلام ما أمكن جملة على التأسيس لا يحمل على
 التأكيد ولفظ التبديل محتمل للمعنى المذكور وجملة على معنى يغيره فيه ما بعده أولى من جملة
 مؤكداً به وبلغنى موافقة بعض أصحابنا من الحنفية على ذلك ومخالفة بعضهم شرح المنظومة
 لابن الشحنة من الوقف (نج) وقف أرض على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم بعدهم على
 أولادهم وأولاد أولادهم ما توالدوا بطنا بعد بطن فلو مات واحد منهم عن أولاد فلا شئ لهم
 مادام من البطن الاول حتى تنسب في باب ما يتعلق بالوقف على أولاده (جو) ❀ أهل مسجد
 اختلفوا وتدعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبين يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن
 يباع الخشب باذن القاضى ويسك الثمن ويصرفه الى بعض المساجد أو الى هذا المسجد قال قد
 وقع هذه المسئلة في زمن سيدى الامام أبى شجاع فى رباط خرب وهو فى بعض الطرق ولا ينتفع به
 المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك
 انتفاع المارة ويحصل ذلك فى الثانى نقد الفتاوى فى الباب الخامس من كتاب الوقف ❀ ولو قال
 أرضى صدقة موقوفة على بنى وله ابنا أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت
 وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال رحمه الله
 كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن أبى جنيقة رحمه الله فى
 رواية تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول وهو كما لو قال أرضى موقوفة على اخوى وله
 اخوة واخوات اشتركو جميعا قاضيجان فى فصل فى الوقف على الاولاد من كتاب الوقف
 ❀ وفى الفتاوى رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد أولاده ما توالدوا آخره للفقراء وله
 أولاد ولا تقسم بينهم على السوية لا يفضل الذكر على الاناث وكذا لو لم يوقف على شرط الواقف
 والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية خلاصة فى الوقف على نفسه والاولاد
 ❀ قلت فان قال على بنى وليس له بنون وله بنات قال فالغلة للمساكين قلت فان قال على بناتى
 ولم يكن له بنات وله بنون قال فلا شئ للبنين من الغلة وهى للمساكين خصافى فى باب الزجل
 يقف الارض على بنيه أو على بنى زيد ❀ (عده) الاستدانة لضرورة مصالح الوقف تجوز لو أمر

(مبىح الاستدانة لضرورة
 الوقف تجوز)

(مبحث حكم بناء الساكن
في حانوت الوقف بلا إذن
المولى)

(مبحث حانوت وقف احترق
وصار لا ينتفع به خرج من
الوقفية)

(مبحث وقف المريض)

الواقف والا فاختار ان يرفع الى القاضي ليأمر بها (فظ) الاحوط ان يرفع اليه الا اذا عذر
الحضور بل بعده فيستدين بنفسه قبل يصح بل ارفع ولو أمكن (شئ) ينبغي أن يكون الوصي في
الاستدانة على الصبي كمتول في السابع والعشرين من النصولين (ضف) حانوت وقف بني
فيه ساكنه بلا إذن متوليه وقال أنفق كذا وكذا ولم يضرب رفعه ببناءه القديم رفعه وهو
للساكن وما يضرب رفعه فهو الذي ضيع ماله فليترص الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه
ولا يكون بنا المستاجر فيه مانعاً من صحة الاجارة من غيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك
رفعها ولو اطلحوا على أن يجعل ذلك الوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين منزوعاً ومبنيافيه صح ولو
بني بامر مولى على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما أنفق فصولين في أحكام
العمارة في الاوقاف من الفصل الرابع والثلاثين (عك) اجتمع من مال المسجد شئ فليس
للقيم أن يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن (ث) محمد بن سلمة أفتى بأنه يجوز
(ث) وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز وينبغي ان يشتري ويبيع بامر الحاكم ولو اشترى
بالغلة حانوتاً يستغل ويبيع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز قنية في باب تصرفات القيم من
كتاب الوقف حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا
يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير
ميراً ناو من هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل وصار بحال
لا ينتفع به فخر رجل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة
الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسمين فخر ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية
لا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه مضمرات في مسائل الوصية من كتاب الوقف
انهدم الوقف وليس له من الغلة ما يعاديه بناؤه دفع النقض الى الواقف أو وارثه احترق
حانوت الوقف والسوق وصار بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفاً وعاد الى الواقف أو وارثه وكذا
حوض القرية أو المحلة فخر بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وان كان لا يعرف
واقفه فهو كالقطعة يتصدق به على فقير ثم يشتري منه وينتفع به بزازية قبيل الفصل الخامس
من كتاب الوقف قلت فان اشترى أرضاً بشراء صحيح وقبضها فوقفها وقفاً صحيحاً وجعل
آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فاخذها ورجع الواقف بالثمن على البائع وأخذها هل عليه ان
يتناع بمنها أرضاً فقفها قال ليس عليه ذلك من قبل أنه وقف مالا يملك قلت فان استحق نصفها
مشاعاً أو معلوماً فاخذ المستحق ما استحق منها قال فباقي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي
يوسف من وقف الخصاص في باب الرجل يقف الأرض من أرض الخراج (في وقف
المريض) فقط وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال فثلث الأرض وقف على ولده
أجازة الورثة أو لا وتلناها بين ولد الصلب وبين ولد الولد التسوية لو أجازوا والا فهم مالك الورثة
وقفها في مرضه ويخرج من الثلث فثلث ماله قبل موته فأت ولا مال له سواها فثلثها وقف
لا تملكها وكذا الوتلف قبل ان يصل الى الورثة بعدموته جاز في ثلثها وقفها في مرضه على بعض
ورثته فلو أجاز جاز كوصيته لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرج من الثلث فهي وقف والا فقدر
ما يخرج منه وقف ثم يقسم جميع غلة الأرض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله تعالى
مادام الموقوف عليهم أو واحد منهم في الأحياء فلو مات كلهم تصرف حصه الوقف من الغلة الى

الفقر المولم بوص لا حد بعد ورثته فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالميت في حق قسمة الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الأحياء يجعل كأنه حي فيسهم له ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لا حصة لهم من الوقف وقفها في مرضه وأوصى بوصاها قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم وما أصاب قيمة الأرض أخرج من الأرض بذلك القدر فيصير وقفاً على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فإنه يقدم على عامة الوصايا جامع الفصولين في كتاب الوقف من أحكام المرضى في مرض وقف دار أو عليه دين محيط بماله ينقض الوقف ويبيع كالوشري دار أو وقفها ثم جاء الشفيع فله أخذها بشفعة وأبطال الوقف جامع الفصولين من المحل المزبور وإذا جعل المريض لله صدقة موقوفة لله تعالى أبد على ولده وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع الورثة على سهام الميراث حتى أنه إذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثمن ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدسان ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا إذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد إلا ولدان كان معهم أولاد الأولاد وبقي المسئلة بحالها فإنه يقسم الغلة على عدد رؤس الأولاد لصلبه وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد فما أصاب أولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله تعالى على نحو ما بينا وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسله ولا يكون له زوجة ولا ابنة من ذلك شيء وإن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فإن أجازت الورثة الوقف جازو يكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الأنثى وإن لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصار ثلث الرقبة وقفاً للفقر أو تقسم الغلة بين جملة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الأعمش والفقيه أبي بكر الاسكاف من المحيط البرهاني في وقف المرضى من كتاب الوقف قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه إما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرطاً للصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس بشرط لصحته لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه الله أن الوقف المنفذ في المرض كالضاف إلى ما بعد الموت لأن تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع الإرث في قول أبي حنيفة ولا يتعلق به اللزوم كالعارية إلا أن يقول في حياته وبعد وفاته فينشد يكون لازماً إذا كان مؤبداً وبصراً لا بد فيه كعمر الموصي له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت فاضحيان في وقف المريض (في وقف الذي) نصراني وقف ضبعة له على أولاده أبداً ما تناسلوا وآخره للقراء كما هو الرسم فاسلم بعض أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد وهذا الاسم يتأق بعد الإسلام نصراني وقف ضبعة له على أولاده وأولاد أولاده فاذا انقضى فاعلى فقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لأن هذا

(مطلب الكلام على أحوال الوقف)

(مبحث وقف الذي)

وقف على فقراء المسلمين وكذلك لو قال فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فاذا انقرضوا صرف الى فقراء المسلمين لان حق فقراء المسلمين اقوى لشرف الاسلام فيتعينون عند الاطلاق ولو قال فاذا انقرضوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز اما عند أى حنيفة فلا نعدم الاضافة الى ما بعد الموت واما عندهما فلا نهدا عصية في حقنا من وقف الكرماء في مسئلة وقف الصبي والكافر ﴿ واذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرانيا كان أو يهوديا أو مجوسيا أرضه أو دارا أو عقارا على ولده وولده ونسله وعقبه أبدا متناسلا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لاء المساكين من هم قال من يسميهم الواقف قلت فان لم يسميهم قال فإى المساكين فرق ذلك فيهم فهو جائز قلت فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل الذمة والواقف نصراني قال الوقف جائز ويفرق غلة الوقف في مساكين أهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك من وقف الخصاص في باب وقوف أهل الذمة ﴿ قلت أرأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته أو على قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفها على ما وقفه على ما شرط من ذلك خصاف في الباب المزبور ﴿ سئل اذا وقف الذمي وقفا على الكنيسة أو البيعة هل يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقسيسين وان وقف على فقراء النصارى جاز قارى الهداية

(كتاب البيوع)

ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدر من نفسه ويضمن المكاتب والمدر بالغصب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن بالغصب والبيع الفاسد عند أى حنيفة رجه الله تعالى قاضيا في البيع الباطل من البيوع ﴿ سئل عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت المقفول هل يصح أجاب البيع جائز لان الجهالة بسيرة فلا تمنع صحة البيع وللمشتري الخيار اذا رأى ما في البيت ان شاء مرضى وان شاء رد ولا خيار للبائع قارى الهداية ﴿ ولو باع شيئا تسارع اليه الفساد بيعا باطلا ولم يقبضه المشتري ولم يتقد الثمن حتى غاب كان البائع ان يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم بذلك قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع ﴿ اشترى لحما فذهب ليأتى بالثمن فابطأ فباع البائع لثلا يفسد يحل للعالم بالقصة شراؤه فان باع باز يد تصدقه وان باع ناقص فالنقصان موضوع وأصله مسئلة الجامع الصغير اشترى عبد أو غاب قبل قبضه الخ بزازية في نوع في المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب البيوع ﴿ ولو باع عبدا فغاب المشتري قبل ثمة الثمن ولا يدري مكانه فاقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويقضى دين الغائب من ثمنه فان فضل ثمن وضع على يدى عدل خزانة الفتاوى في فصل القضاء على الغائب من كتاب أدب القاضي ﴿ ويكره بيع الامرء من رجل فاسق يعلم أنه يعصى به لانه اعانة على المعصية قاضيان في فصل فيما يخرج به عن الضمان من كتاب البيوع ﴿ اذا غر البائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فأنه يرد به بغيره وكذا اذا غر المشتري

(مبحث يكره بيع الامرء
من رجل فاسق)

البائع ويرده المشتري بغرور الدلال أشباه في الكفالة ﴿ لو قال جميع ما في يتي بعته من فلان جاز البيع ولو قال جميع ما أملكه بعته من فلان كان البيع فاسدا قاضيان فيما يكون اقرارا من كتاب الاقرار ﴿ ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يبقية الثمن أو قال تركته ودبعة عندك لا يكون ذلك قبضا قاضيان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع ﴿ (ط) شرط جواز البيع كون المبيع قائما معلوما مقدورا التسليم وقيام المنفعة وامكان الاتفاع للحال ليس بشرط وفي الاجارة شرط حتى جازي بيع المهر والحش والطفل والسبعة ولم تجز اجارتها قنية في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع ﴿ اعلم أن البائع حق حبس المبيع الى أن يستوفي الثمن اذا كان الثمن حالا ولا يسلمه الا اذا سلم المشتري الثمن لان قضية العقد المساواة بين العاقلين وحق المشتري متعين في المبيع فيبغى أن يتعين حق البائع أيضا في الثمن ولا يتعين الثمن الا بالقبض لان الدراهم والدنانير لا يتعينان في عقود المعاوضات عندنا في حق الاستحقاق وان عرفت وانما يتعينان في حق الحبس والقدر والصفة بخلاف ما اذا كان الثمن مؤجلا اذ ليس للبائع حق حبس المبيع لانه بالتأجيل أسقط حقه في الحبس وكذا لو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حق حبس المبيع الى استيفاء الحال ولو سلم المشتري جميع الثمن الحال الادرهما فله حق حبس جميع المبيع لان حق الحبس لا يتجزأ قال في التحفة ولودفع المشتري الى البائع بالثمن رهنا وتكفل به كفيل لا يسقط حق الحبس لان هذا وثيقة بالثمن فلا يسقط حقه عن حبس المبيع لاستيفاء الثمن ولو أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وقبل سقط حق الحبس وكذا اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية ان أحال البائع رجلا على المشتري سقط حق الحبس واذا أحال المشتري البائع على رجل لم يسقط حق الحبس وهي مسألة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن أولا على المشتري فيما اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان قبيل باب خيار الشرط ﴿ رجل قال لغيره بعته عندك هذا الثوب بعشرة على أن تعطيني كل يوم درهما وكل يومين درهمين فانه يعطى العشرة في ستة أيام ودرهما في اليوم الاول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس ودرهما في اليوم السادس قاضيان في فصل في الاجل من كتاب البيوع ﴿ رجل اكتب مال من حرام ثم اشترى به شيئا وهذا على خمسة أوجه اما أن دفع تلك الدراهم الى البائع أولا ثم اشترى منه بتلك الدراهم أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى مطلقا ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم آخر ودفع تلك الدراهم قال أبو النصر يطيب له ولا يجب عليه ان يتصدق الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا غصب ألفا فاشترى بها جارية وباعها بالقيين يتصدق بالربح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الوجه الثاني لا يطيب ويتصدق وفي الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه التصدق في الوجوه كلها لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للحرج عن الناس تنازعنا في فصل في الشراء بمال حرام من كتاب البيوع ﴿ (زح) مريض عليه دين محيط بماله لوباع ميسر من ماله من اجني بفسين يسير لم تجز المحابة وفاقا لجازت الورثة أولا فالمشتري

(مبحث شروط جواز البيع)

(مبحث للبائع حق حبس المبيع حتى يستوفي الثمن الخ)

(مبحث اكتب مال من حرام ثم اشترى به شيئا فهو على خمسة أوجه الخ)

يتم القيمة أو يفسخ البيع ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث ۞ وصى المديون لوباع تركته لديه
 بفن يسير صم وهذا من عجيب المسائل أن النائب ملك ما يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث
 لم يجز عند أبي حنيفة أصلاً الأبرضا ورثته ولو بمثل قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخ واتمام
 لوفيه غن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لوباع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا
 وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجز عند أبي حنيفة ولو بقيته
 وعندهما يجوز (فش) غن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أما لو شراها من
 وارثه لم يجز (ضف) نفس البيع أي بيع المريض من وارثه لم يجز بلا إجازة بقية الورثة وكذا
 المحاباة معه لم تجز إلا بها وذكر على وجه الاستنباه ألا يرى أن مريضاً لو شري شيئاً من وارثه
 بعمارة الشهود وأعطاه ثمنه جاز لولا محاباة فيه كسراؤه من أجنبي والوارث يخالف الأجنبي في
 الإقرار أما فيما يثبت عيانه فافهم ما سواه ولم يذكر خلاف فهو إذا دل على جواز شراء المريض من
 الوارث عند الكل (ص) المحاباة مع الوارث لم يجز أجزاً جازت الورثة أولاً ويتم القيمة وهذا مشكل
 إلا إذا حمل على مريض مديون فصولين من يبيع أحكام المرضى ۞ ومن الموقوف إذا
 باع المريض مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله أن صم جاز يبعه وإن مات من ذلك
 المرض ولم يجز الورثة بطل البيع قاضيان في البيع الموقوف ۞ مريض باع عينا من
 أعيان ماله من وارثه بمثل القيمة لا يجوز عند أبي حنيفة وكذا لو باع الصحيح من مورثه المريض
 قاضيان في البيع الفاسد ۞ باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً أو أنه كسر المشتري لا يبرأ
 المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الإقرار من البائع إبراء له عن الثمن فتأخر خاتمة في الفصل
 الخامس والعشرين من كتاب الإقرار ۞ لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده
 وأعطاه هدية عظيمة لأبوجه البيع والشراء لا بأس به فيض كركي في نوع في بيع الكلام من
 البيوع ۞ (خ) فضولي باعه ورثته حاضر ساكت لم يكن سكوتها إجازة ولو باعه فقال
 مالكة أحسنت أو أصبت أو وفت أو كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزاك الله خيراً لم يكن
 إجازة لأنه يذكر للاسئداء الآن محمداً قال قوله أحسنت وأصبت إجازة استحسنانا أقول ينبغي
 أن يفصل فإن قاله جدي فهو إجازة لا لوقاله استنزه ويعرف بالقرائن ولو لم يوجد ينبغي أن يكون
 إجازة إذا لاصل هو الجدل قال وهبة الثمن للمشتري أو التصديق به عليه إجازة فصولين في الرابع
 والعشرين ۞ (قح) اشترى داراً في إجازة إنسان فقال أخ المشتري للمستأجر إن أخى اشترى
 الدار التي في إجازتك فقال (١) مبارك بادف هذا إجازة قنية في البيع الموقوف من كتاب البيوع
 ۞ ولو باع جارية زوجته فقالت ليس دفع لنا المشتري الثمن جيد فهو إجازة من محل المزبور
 ۞ رجل استام من رجل شيئاً بثلث المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وإنما يفعل ذلك ليرغب
 المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو التجسس المنهي عنه وإن كان الذي استام يطلب الشراء
 بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو مأجور في
 ذلك قاضيان في أو آخر فصل فيما يخرج منه عن الضمان من كتاب البيوع ۞ البائع حبس المبيع
 إلى قبض الثمن لكنه يحضر المبيع إلى مجلس القضاء ولا يحضر البنت في النكاح إن المنع للصدوق
 وإن بقي من الثمن قليل له حبس كل المبيع وإن بعضه مؤجل له حبس الكل لاستيفاء الحال وإن
 كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا إن أحال به البائع إلى غيره وعند الثاني
 يسقط بالحالة وإن سلمه قبل الاستيفاء أو بأذنه لفظاً أو كان يراه ولم يمنع لا يملك استرداده وإن بغير

(١) ليبارك

اذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يحتمل النقص كالبيع والهبة لا العتق وفروعه وان دفع
 الثمن وقبض بلا اذنه ووجد البائع الدراهم زيوفاً ومستحقة أو ستوقفة لنقض قبضه وان باذنه
 لافي الزيف واسترد في الرصاص والمستحقة والمستحقة وان تصرف فيه بعد قبضه بها وهبة ثم
 وجد الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان
 كان قبضه بعد نقد الثمن بلا اذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات
 ما يحتمل النقص وان علم البائع قبضه بلا اذنه ورضى به فهو كالاذن ابتداء برأية في الثالث
 عشر من البيوع ❊ والاعيان التي ليست بمثلية والعدديات المتفاوتة مبيعة أبدأ الا ان ياب اذا
 وصفت وضرب لها أجل تصير لنا حتى لو اشترى عبد اثوب موصوف في الذمة ولم يضرب له أجلاً
 لم يجز وان ضرب له أجلاً جاز (١) ولو اقر قاقيل قبض العبد لا يبطل البيع وجيز في باب معرفة
 المبيع من الثمن من كتاب البيوع ❊ اذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وهلك بأفة
 سماوية نظران كان النقصان نقصان قدر بان كان مكياً أو موزوناً ومعدوداً ينفسخ العقد
 بقدر الهالك وتسقط حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيقاله شيء من
 الثمن وهلاك كل المعقود عليه يوجب انفساخ البيع في الكل فيسقط كل الثمن فهلاك بعضه
 يوجب انفساخ البيع في قدره وسقوط الثمن بقدره والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء أخذ
 بحصته من الثمن وان شاء ترك لان الصفقة قد تفرقت عليه وان كان النقصان نقصان وصف وهو
 كل ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء في الارض وأطراف الحيوان والجودة في
 المكيل والموزون لا ينفسخ البيع أصلاً ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لان الاوصاف
 لاحصة لها من الثمن الا اذا ورد عليه القبض أو الجناية لانها تصير مقصودة بالقبض والجناية
 والمشتري بالخيار ان شاء أخذ به بجميع الثمن وان شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض من
 البدائع في فصل حكم البيع من كتاب البيوع ❊ (خ) لو باع داراً وهي غائبة وقال البائع سلمتها
 اليك وقال المشتري قبضتها لم يكن قابضاً (ح) لو باع داراً غائبة عن حضرته ما فقال البائع سلمتها
 اليك وقال المشتري قبضتها ذكر هشام في نوادره ان كان بحال يقدر على دخولها واغلاقها يكون
 قبضاً والا فلا لان التخلية انما يقيم مقام القبض متى تصور القبض فاذا لم يتصور لا يقيم التخلية
 مقامه وكذلك الهبة والصدقة (ح) لو اشترى داراً من انسان ببلدة أخرى فله ان يتنعم عن أداء
 الثمن للحال لان البائع غير قادر على تسليم المبيع للحال فيؤمر البائع أن يخرج مع المشتري الى
 تلك البلدة أو يبعث وكيله ويسلمها اليه ويقبض الثمن هناك فقد القناوى في الباب الرابع
 عشر من كتاب البيوع ❊ قال أبو حنيفة رحمه الله التخلية بين المشتري وبين المبيع يكون قبضاً
 بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول البائع خليت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري
 قد قبضت والثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى أخذه من غير مانع
 والثالث أن يكون المبيع مفراً غير مشغول بحق الغير وان كان شاغلاً بحق الغير كالحنطة في
 جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله في
 التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا يكون تخلية وقال محمد يكون تخلية ومن ذلك رجل باع
 خادماً فقال البائع خليت بينك وبين الخادم فاقبضها والخادم في منزل البائع بحضرة ما يصل الى
 قبضها فقال المشتري دعها الى الغد وأبى ان يقبض فهلكت الخادم فأنه اتت من مال المشتري
 عند محمد ومن مال البائع في قول أبي يوسف قاضيان في قبض المبيع من كتاب البيوع ❊ ولو

(١) أي لان هذا العقد
 اعتبر سلباً في حق الثوب
 يباع في حق العبد فيجوز ان
 يعتبر في عقد واحد حكم
 عقدين كالهبة بشرط
 العوض هبة لفظاً بيع
 معنى كذا في المحيط

(مبحث بيع الغائب)

(مبحث تخلية المبيع
 تكون قبضاً)

خلى البائع بين المبيع والمشتري في داره لا يكون تخلية عند أبي يوسف حتى لو هلك فيها هلك
 من مال البائع وعند محمد يكون تخلية ويملك من مال المشتري وعليه الفتوى زبدة الفتاوى
 في فصل فيما يكون قبضاً من البيوع ومن مسائل التخلية أيضاً رجل له رمل في حظيرة فباع منها
 واحدة بعينها الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خليت بذلك ويدنها
 فدخل ليقبضها فعالجها فانفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذبحت قال محمد رحمه الله ان سلم
 الرمكة الى المشتري في موضع بقدر على أخذها بوهق ومعه وهق والرمكة لا تقدر على الخروج
 من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على ان تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض
 وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير وهق وليس معه وهق أو كان يقدر
 على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانفلتت لا يكون
 ذلك قبضاً وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير رجل ولا عون خلى البائع بينه وبينها فانفلتت
 كان المشتري قابضاً قاضحاً في قبض المبيع من كتاب البيوع وفي الفتاوى الزرع اذا كان
 كله لواحد أو كان مشتركين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قسطة بالأرض ان كان مدركا
 جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز زفان لم يفسخ حتى أدرك عادجا نزال والمانع وهو لزوم الضرر
 بمطالبة المشتري بتفريغ الأرض كجذع من سقف (القاضي) شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه
 من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع
 منهما جله يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهما
 جاز برزية في نوع في الزرع والثمار من الفصل الثالث من كتاب البيوع (في الخيارات) أما بيان
 وقت ثبوت خيار الرؤية فمقول وقت ثبوت الخيار عند رؤية المشتري لاقبلها حتى لو أجاز
 البيع قبل الرؤية لا يلزم البيع ولا يسقط الخيار وهل يملك الفسخ قبل الرؤية لا رواية في هذا
 واختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يملك لأنه لا يملك الا جازة قبل الرؤية فلا يملك الفسخ لان
 الخيار لم يثبت وبعضهم قالوا يملك الفسخ لاسبب الخيار لانه غير ثابت ولكن شراء ما لم يره
 المشتري غير لازم والعقد الذي ليس بلازم يجوز فسخه كالعارية والوديعة كذا في التحفة رد كفي
 شرح الطحاوي مطلقا بقوله ويجوز الرد قبل الرؤية لان الرد بخيار الرؤية فسخ وقبل الرؤية
 أقرب الى الفسخ نهاية في خيار الرؤية اشتري عبدا على انه خصي فاذا هو خلع قال أبو حنيفة
 لا يرد وبالعكس يرد خزائن المفتين في الشروط المفسدة من البيوع وكذا في آخر فصل في
 الشروط المفسدة من الخيانة وفي فصل في العيوب أيضا (فقط) شري أمة على انها صغيرة السن
 فاذا هي كبيرة السن ليس له الرد اذا المقصود هو الخدمة والكبيرة أقدر عليها أقول ينبغي ان يكون
 له الرد لو وجدها كبيرة بحيث ضعفت قواها في الخامس والعشرين من الفصولين والزنا في
 الجارية عيب لافي الغلام لانه يفسد الفراش وقد يقصد الفراش في الاماء بخلاف الغلام الا اذا
 فحش وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيبا فيه أيضا لانه يوجب تعطيل منافعه على المولى وكذا
 اذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب وقال بعض مشايخ بل الزنا يكون عيبا في الغلام أيضا لانه
 لا يؤتمن على أهل البيت فلا يستخدم وهذا ليس بسديد لان الغلام الكبير لا يشتري للاستخدام
 في البيت بل للأعمال الخارجية بدائع في تفسير العيب الذي يوجب الخيار من كتاب البيوع
 وكذا في كتاب الاجارات يشترط المعلوذة في يد المشتري في جميع العيوب الا في الزنا قال وهذه

(مبحث الخيار)

(مبحث عيوب البيوع
 التي توجب الخيار)

(مطلب بيع اللؤلؤ في
الصف)

رواية محمد قال وفي الاملاء قال أبو يوسف وكذا الجنون وكما ان الزنا في الجارية عيب فكذلك ولد الزنا في الجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع ﴿١﴾ (بم) اشترى غزلا منافوزته بعد أيام فنقص بان كان رطباً فيفسد فيه الردان صدقه البائع في الرطوبة فان اختلفا فالقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه وقد مر (ن) أبو بكر باع منه ابريسما كذا منافوزته عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان أقر بقبضه كذا منافلا شيء له ولا يسترد خصه النقصان من الثمن اذا لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت الوزنين فنية في المسائل المتفرقة في العيوب من البيوع ﴿٢﴾ فرع اذا باع لؤلؤا في صف قال أبو يوسف يجوز البيع وله الخيار اذا رأى وقال محمد لا يجوز وعليه الفتوى قاله القاضي وقال في الخلاصة البيع باطل تصحیح مختصر القدوري لقطلو بغا في باب خيار الرؤية من كتاب البيوع ﴿٣﴾ ولو اشترى كرم فوجده في الكرم ميتونا كثيرة للخل فهو عيب ظاهرة في العيوب والتل اذا كان فاحشا في الكرم عيب وكذا اذا كان فيه ميت التل كثيرة وكذا اذا كان الكرم عمر الغيرا ومسبل ماء الغير ولو وجد هامة رقعة لا يصل الماء اليها الا بالسكر عيب خزانة الفتاوى في فصل فيما يكون عيبا من البيوع ﴿٤﴾ (خ) لو استخدم الخادم مرة أو ليس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة لم يطل خياره ولو فعله مرتين بطل (فصط) شري قنا بخيار فراه يحجم الناس بأجر فسكت فهو رضا لولو بلا أجر لانه كاستخدام ألا ترى أنه لو قال له احجمني فجمه لم يكن رضا ﴿٥﴾ شري أمة فأمرها بارضاع ولله لم يكن رضا لانه استخدام في الخامس والعشرين من الفصولين ﴿٦﴾ (ح) شري جرابا هرويا فوجد عيبا بالثياب وقد تلف الجراب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي أن يكون الجواب في القن والامة كذلك اذا وجد عيبا عابدا ما تلف ثوبها فله رد بكل الثمن ﴿٧﴾ شري شاة أو بقرة مع ولدها فعمل بعيب فارتفع منها ولدها فله ردها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسله هو عليها أو احتلب المشتري من ابنها شيئا فشر به الولد أو أطعمه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقرة فشر من لبنها فوجد عيبا لا يرجع بنقصه (شمخ) لا يردضى به البائع أولا ولكن يرجع بنقصه وكذا لو أثمر الشجر فأكله ولو أكل غله القن والدار فله الرد (قد) شري أمة فأرضعت ولد المشتري فوجد عيبا فله الرد وممرانه استخدام جامع الفصولين في أواخر الفصل الخامس والعشرين ﴿٨﴾ ولو اشترى أرضا على انها حرة من النوايب الديوانية وهي ليست بحرة فالبيع فاسد وقال قاضيان لا يفسد ولكنه يخبر بين الرد والامضاء وعلى هذا لو اشترى على أن قانونه كذا فاذا هو أكثر فيض كركي في البيع بالشرط ﴿٩﴾ (ق) رجل قال بعث منك نصيبي من هذه الدار بكذا اذا علم المشتري بنصيبه من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري لا يجوز عند الامام ومحمد رحمه الله علم البائع أو لم يعلم نقد الفتاوى في الثاني من البيوع ﴿١٠﴾ اشترى شيئا بدارهم نقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان لا ير وج في السوق فسد البيع وان كان ير وج لكنه انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلوس فكسدت قبل القبض بطل البيع عند أبي حنيفة وعندهما لا يطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمتها يوم العقد وعند محمد تعتبر قيمتها آخر ما تركه الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع ﴿١١﴾ ولو اشترى شيئا بدارهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تر وج في التجارات فسد البيع

وهو بمنزلة مالواش - ترى شيئاً بالقولس الرائجة فكسدت قبل القبض وقدمه قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغيرت روج في التجارات الا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف أن له ان يفسخ البيع في نقصان القيمة أيضاً وان انتقصت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى وكذا لو اشترى بالقولس شيئاً فكسدت فسد البيع عند أبي حنيفة وان غلت أو رخصت لا يفسد قاضيان في فصل قبض الثمن من كتاب البيوع **وقع البيع بالعدالي أو القولس وكسدا قبل قبضهما فسد البيع** وان غللاً أو رخص لا بلا خيار لاحدهما - برازية في الثالث عشر من البيوع **اشترى شيئاً بمن إلى أجل سنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة فالأجل السنة المستقبلة عند أبي حنيفة** وكذا لو كان في البيع خيار يعتبر الأجل من وقت سقوط الخيار عنده وفي الصغرى من له دراهم على غيره فوجد نائره بمديده وبأخذه وفي شرح الطحاوي لا يأخذه **اشترى عبد الله سنة فأتى البائع لا يبطل الأجل ولومات المشتري حل الأجل خزائن الفتاوى** في فصل التأجيل من كتاب البيوع (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع ينقض البيع ويلزم على المشتري قيمته ولولمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع (شئ) هلك المبيع قبل قبضه يعايباً أو بخياراً بآفة سماوية أو بفعل البائع أو بفعل المبيع يبطل البيع وان هلك بفعل أجنبي يخير المشتري ان شاء ففسخ البيع وان شاء أجاز وضمن المستهلك في الفصل الخامس والعشرين من الفصولين (خل) لو كان الخيار للمشتري ينقذ البيع باجازه قولاً أو فعلاً بتصرفه وبموته وبمضى المدة وبصيرورة المبيع بحال لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسيراً أو فاحشاً بفعل المشتري أو بفعل البائع أو الأجنبي أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية وقال أبو يوسف رحمه الله آخر أو قيل هو قول محمد رحمه الله أيضاً لو نقص في يد المشتري بفعل البائع لا يبطل خيار المشتري من المحل الزبور وأما اذا كان الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يبطل خياره لانه يمكنه اجازة العقد في القائم وان تعيب في يده بآفة سماوية أو بفعل البائع أو غيره لم يلزم البيع عندهما وعند محمد لا يلزم بجنابة البائع لانه لو لم يلزم بجنابته لسلطناه على الزام العقد فتفوت فائدة الخيار للمشتري لهما أنه لم يلزم البيع في الجزء الذي تلف في ضمان المشتري وتقرر عليه حصته من الثمن فتعذر عليه رد الباقي لما فيه من تفريق الصفقة على البائع قبل التمام في حق الرد فلزم العقد ضرورة ويرجع على البائع بالارش لان البيع تم فيه باول جزء نقص فيه ولو حرم العبد المبيع فاقلت الحى في مدة الخيار له الرد لان الخيار لم يبطل بالحى الا انه يحجز عن الرد لفقد شرطه وهو الرد كما قبض فاذا زال الحى عاشر شرط الرد والخيار باق فامسكه الرد من المحيط للسرخسى في الفصل الثاني من باب خيار الشرط (في خيار العيب) قال رحمه الله اشترى داراً ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله الرد وان شاء امسكه وارجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدار كنيف شارع في الطريق أو ظلة شارعاً فامر القاضي برفعه بخسومة أهله لم يراد الدار لانه ليس من حقوقها الواجبة ولو كان لها باب في الطريق الاعظم وباب في سكة غير نافذة **فامسك أهلها بينة أنهم أعاروا البائع هذا الطريق فامر القاضي بسده** يخير المشتري ان شاء رده وان شاء رجع بنقصان ذلك الطريق والتخيير هنا بخلاف سائر العيوب قنية في باب العيوب من البيوع (ح) شري على أنه بذرب طيح شتوى

(مبحث خيار العيب)

(١) بذر البطيخ والعشب
الغيز المستويين أو نوع
آخر من الاجناس المختلفة

(٢) اذا علم ان عدم الظهور
بسبب العيب ياخذ المشتري
الثمن

(٣) انه كان فاسدا

(٤) اذا علم ان عدم الظهور
من فساد البذر يرجع بالثمن
اذا لم يصلح لشيء آخر بعد
الفساد

فزرعه فوجده صفيًا بطل البيع فياخذ المشتري ثمنه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا (١) تخم
خربزه بلاق ناكشته وسبب خط ناكده سوهاني ياديكرونوع اجناس مختلفة وهذا أصح ولو
شري بذرا الزوين فزرعه في أرضه ولم ينبت يرجع على بائعه بكل ثمنه ان كان النقصان فيه وكذا
لو شري بذر البطيخ فزرعه فنبت القثاء أو شري بذر القثاء فوجده بذر القثاء البطني بطل البيع
جمله (فصل) وفي (فد) شري بذر فزرعه ولم ينبت (٢) أو كرم معلوم شود كه بر نأ آمدن از عيب
تخم است بها باز كيرد (عده) شري بذر البصل وبذره ولم ينبت ان ثبت (٣) كد پوسيده بوده است
برجع بتمنه (فطه) شري حب القطن فزرعه ولم ينبت قيل يرجع بنقص عيبه وقيل لا يرجع
لانه أهلك المبيع (شئ) شري بذر الخيار فبذره ولم ينبت (٤) أو كرم معلوم شود كه بر نامدن از فساد
تخمست ثمن باز كيرد اگر چيز ديكر را صالح ني بود بعد از فساد ويثبت فساد بهينه أنه فاسد أو
بتحليف بائعه ونظيره ما مر أنه لو شري امة فوجدها لا تحيض (فد) طريق اثباته اقرار البائع
أو نكوله (خ) شري بذر بطيخ فظهر أنه بذر القثاء بر ذالمشتري مثله وياخذ ثمنه لاختلاف الجنس
فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بتمنه في الخامس والعشرين من الفصولين ❀ اذا اشتري
عبدًا بجارية وتقباضا ثم وجد بالعبد عيبا ومات عنده فانه يرجع بحصة العيب من الجارية فيقوم
العبد صحيفا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك بنقصه العشر يرجع بعشر الجارية لان بدل العبد
الجارية من المبسوط للسرخسي في أواسط باب العيوب من البيوع ❀ وكلها أي كل من الأبقار
والبول في الفراش والسرقة يختلف بالصغر والكبر فان شيئا من هذه الأشياء اذا وجد من صغير غير
مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا يكون عيبا ويرى بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا حادثا
فيكونان مختلفين لاختلاف سببهما فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد
المشتري على البائع بناء على أنه عيب قديم درر غرر في باب خيار العيب وفي القوائد الظهريّة
وهنا مسئله تجسّية وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يرد وان لم
يتكّن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بنقصان العيب فلورجع بنقصان
العيب ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية لهذه
المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله عنه كان والذي رجحه الله يقول ينبغي ان يسترده استدلالا
بمسئلتين ❀ احدهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردّها فان
تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم ابانها زوجها كان للبائع ان يسترد
النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه ❀ والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له
ان يردّه فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى من مرضه هل للبائع ان يسترد
النقصان قالوا ان كان البر من المداواة لم يكن له ان يسترده والا فله ذلك والبلوغ هنا لا بالمداواة
فكان له ان يسترده كفاية في باب خيار العيب (ذ) العيب الحادث اذا زال فالقديم يوجب الرد يعني
اذا اشترى شيئا فحدث عنده عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يردّه لان حدوث العيب عنده مانع
الرد واذا زال جاز الرد لعود الممنوع بزوال المانع نقد الفتاوى في السادس من البيوع ❀ ومن
العيوب ما يكون باطنا في الحيوان والجوارى والعلمان فالسبيل في ذلك الرجوع الى أهل البصرة
ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد بذلك عدلان وشهد أنه
قديم كان عند البائع رد على البائع وما كان باطنا في الجوارى يعرفها النساء ولا يتطرق اليه الرجال
كالقرن والرتق اذا أخبرت امرأة واحدة بذلك ثبت العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر

الرواية نقد الفتاوى في السادس من البيوع (ج) اختلفا في كون القرحة قديمة فشهد
البصر من الأطباء انها لا يحدث مثلها في المدة التي قبضها المشتري منه تقبل شهادتهم ويرد
قنية في باب الخصومة في العيب من كتاب البيوع (ب) اشترى حمارا ذكر ايعالوه الجرو وياتوته
في دبره قال وقت هذه بخارى فلم يستقر فيها جواب الائمة وقال عبد الملك النسفي ان طالع
فعبب والا فلا وقيل عيب (ق) سمعت بعضهم لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان
مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيفما كان
لانه يفسد الفرائش قنية في باب العيوب من البيوع رجل اشترى عبدا فابق من يده وقد
كان ابق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا ابقا في قول أبي
حنيفة رحمه الله وكذا لو اشترى دابة فسرقت منه ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب
فاضيحان في خيار العيب ابق العبد ليس له الرجوع بالنقص الا أن يموت العبد أو يعود
لان له ان يقول اقبله كذلك برازية في نوع ما يمنع الرد وما لا يمنع من خيار العيب (ج)
دهليز مشترك بينهما في أحدهما فوق سطحه حجرة باذن شريكه ثم باع الاذن نصيبه من الدهليز
ليس للمشتري أن يأمره برفع الحجرة عن سطحه والمسئلة بحالها مذكورة أنه اذا استعار من آخر
جدارا للوضع جذوعه عليه ووضعها ثم باعها للمعبر ليس للمشتري أن يأمر المستعير برفع جذوعه
لان المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الجدارا لا مشغولا لا بمجنوع المستعير
فكان حقه فيه ناقصا فلا يتمكن من رفعه قال استاذنا هذا وان كان حسن الكفى عثرت على
مسئلة الاستشهاد في أمالي (ح) وقتاوى أبي الليث على خلافه رجل آذن لجاره في وضع
الجذوع على حائطه أو حفروا داب تحت داره ثم باع داره فللمشتري رفع الجذوع والسر داب
الاذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يكون له ذلك قنية في الحيثان في آخر كتاب الدعوى
واذا اشترى ناقة مسلكت فخرج المسلك منها لم يكن له أن يرد بخيار الرؤية والعيب لانه عيب
بالاخراج حتى لو لم يخرج المسلك كان له أن يرد بخيار الرؤية والعيب قاضيان في خيار الرؤية
لو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار
فان تعذر الرد يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل
ولو شرط الثيابة فوجدها بكر الاخير له فان كان الاختلاف بعد قبض الثن فالقول قول المشتري
لم أجدها بكر افعال البائع بعثا وسلمتها وهي بكر فذهبت البكارة عندها فالحق قول البائع مع
يمينه بالله لقد بعثتها وسلمتها وهي بكر ولم يذكرا أنه يريها النساء وذكرا في كتاب الاستحسان انه يريها
النساء لان وضع المسئلة هناك ان البائع يدعي انها بكر في الحال فيريها النساء فان قلن هي بكر
يلزم المشتري من غير عيب البائع وان قلن ثيب يخاف البائع ان حلف لزم المشتري أيضا وان نكل
ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول هي ثيب يريها النساء
والامتحان بيض الحمام أو الديك هل يسمع أم لا قال رضى الله عنه سمعت من ثقة أن الامتحان
بييض الحمامة المقشرة فان كان القاضي ليس بحضوره من النساء من يثق بها لزم الجارية
المشتري من غير عيب البائع حتى يحضر من النساء من يثق بها الكل في الجامع الكبير خلاصة
في الخامس من البيوع والامتحان بييض الحمامة أو الديك لكن يتحقق بييض الحمامة المقشرة
برازية في الخامس من البيوع اذا اشترى جارية قد ولدت عند البائع لأمن البائع أو عند
آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد هل له أن يرد فيه روايتان على رواية البيوع لا يرد اذا لم

(مبحث نفس الولادة عيب
في بني آدم وفي البهائم لا الخ)

يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر وعلى رواية المضاربة يرد لان على تلك الرواية الولادة عيب
لازم لان التكسر الذي يحصل بسبب الولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى ﴿ نفس الولادة عيب
في بني آدم وفي البهائم لا الا انه يوجب نقصاناً فيما دون الكبير نحو اهرزاده وبه يفتى من فتاوى
الخاص في مسائل العيب من البيوع ﴾ عيب الحبل ثبت بقول النساء لكنه لا يرد بقولهن
في آخريات اليمين من شرح أدب القاضي للخصاف من المحل المزبور ﴿ رجل اشترى جارية كان
بها حبل ولم يعلم به فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لاشئ على البائع قاضيان
في فصل فيما يرجع بنقصان العيب من كتاب البيوع ﴾ وعن خواهرزاده رجل اشترى
جارية امتد طهرها لا يرد ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء وبالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء
ويشترط اثنان وفي الحبل الى النساء ويكتفي بالواحدة وارتفاع الحيض لا باحد هذين السببين
ليس بهيب فلو ادعى بسبب الحبل عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية
اربعة أشهر وعشرة أيام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام
وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في الباب أقصى ما ينتهي اليه ابتداء حيض النساء في العادة
وذلك سبع عشرة سنة عند أي حنيفة رحمه الله فاذا بلغت هذا المبلغ يحكم بتلوغها وان لم ترشياً
واختلفت الروايات عنه في الغلام في رواية سبع عشرة سنة وفي رواية ثمانى عشرة سنة وفي
رواية تسع عشرة سنة وفي التجريد وفي مختصر التندوري اعتمد على ثمانى عشرة سنة وعندهما
في الجارية والغلام خمس عشرة سنة وانما يعرف هذا اذا أشكل أو وقعت المنازعة بقول الامة
ولكنه في حق سماع الدعوى وتوجه اليمين لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلو ادعى أنها مرتفعة
الحيض عند البائع يسمع في الحال ولو أقام البينة انها مرتفعة الحيض عند البائع لا تقبل لان
انقطاع الحيض لا يوقف عليه ولو أقام البينة انها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان عجز
عن اقامة البينة يحلف وكيفية التحليف كما تقدم ولو أخبرت امرأة أنها حبلى وامرأة أو أكثر أنه
لا حبل بهما صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست
لها بصارة فالقاضي يحتمل من لها بصارة فيض كركى فيما يمنع الرد وما لا يمنع من خيار العيوب
﴿ اشترى أمة حبل فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصومة فان ماتت في يد المشتري
في نفاسها يرجع بالنقصان لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحبل عند الشراء بزارة في الفصل السادس
من كتاب البيوع ﴾ اشترى حنطة فوجد فيها تراباً ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الحنطة مثل ذلك ويعده الناس عيباً انه أن يرد الحنطة كلها ولو
أراد ان يميز التراب ويرده على البائع ويحبس الحنطة ليس له ذلك ﴿ اشترى مسكافوج فيه
رصاصاً يميز الرصاص ويرد على البائع بحصته من الثمن قل أوكثر خزائن الفتاوى في فصل
فيما يكون عيباً من كتاب البيوع ﴾ ولو اشترى مسكافوج فيه رصاصاً كان له ان يميز الرصاص
ويرده على البائع بحصته جعل أبو يوسف رحمه الله الجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يسامح في
قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في
قليله فميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية قاضيان في العيوب من البيوع ﴿ اشترى
جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خاصمها فقال له البائع
لم أسكتكم اطول المدة بعد ما اطلعت على عيب فقال المشتري انما أسكتكم الا تظهره ليزول

العيب قال الشيخ الامام رحمه الله ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها على
البائع من محل المزبور § قال السرخسي الصحيح ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية
رضا ونزاهة الرجل لا عن شهوة ولا امر بالطبخ والخبر يسيرا ولو فوق العادة رضا وبسط الثوب
وانزاله من السطح ورفعه لا فاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكنى رضا
لادوامه بزارية في نوع فيما يمنع الردم الفصل السادس من كتاب البيوع § (قف) اشترى
غلاما بركبته ورم فقال انه حديث أصابه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له رده
بخلاف ما لو اشتراه وبه حتى فقال البائع انها غيب فاذا هي ربع أو على العكس فانه رده (ط ظم)
اشترى فرسا ظهر برجله قرحة هي أثر الخنام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتراه على ذلك
ثم ظهر انه كان أثر الخنام ليس له الرد كسئلة الورم وقدم أمثالها (ن) محمد بن سلمة اشترى
جارية بها قرحة فظفر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم فله الرد (ط) والصحيح أنه اذا كان عيبا بينا
لا يخفى على الناس لا يكون له الرد ولا الفلّه الرد (سج) للزيادات قبض المبيع وهو معيب ورآه
لم يطل حقه من الرد والرجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك الصفة وكذلك ينظر الى مكان العيب
ويراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سمنا أو ورم ولا يعرف من أي نوع هو أو يظن انه أمر
يسرخى ينه عليه فلا يطل حقه حتى يعرف حقيقة العيب ويرضى به فنية في فصل فيما يمنع
الرد بالعيب من البيوع § رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري الثاني بها
عيبا يحدث فاراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأقام المشتري الثاني
البينة ان هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها للقاضي على المشتري الاول كان للمشتري
الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله وقيل هو قول أبي حنيفة ولا
يرد في قول محمد فاضحان في العيوب من البيوع § رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره
ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان
العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الاول لان البيع
الثاني لم ينسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الاول
فاضحان فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع § اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره
فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا
يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّها
على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني
لو أقام البينة على ان هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت بينته ويرد على البائع الاول
فاضحان في آخر فصل في الرد بالعيب من كتاب البيوع § (فيما ينقذ من التصرفات باجازه
لاحقة ومالا) شحى باع ملكا غيره فشره من مالكه وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد
وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن الغاصب لو باع المغصوب ثم ضمنه المالك جاز
بيعه أما لو شره الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا ينقذه قبله (ش) غصب
شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع فصولين في
آخر الفصل الرابع والعشرين § (فش) باع فضولي فبرهن المالك على الاجازة وأراد
أخذ ثمنه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكله بقبض ثمنه من الفصل المزبور
§ باع مال أبيه بلا ذنه ثم ورثه لا ينقذ بلا تجديد وكذا زوج أخته برضاها حال حياة الاب بلا

(مبحث قبض المبيع المعيب
ورآه لم يطل حقه من الرد)

(مطلب ما ينقذ من
التصرفات باجازه لاحقة
ومالا)

(مبحث البيع الفاسد)

اذنه ثم انتقل الى الاخ والولاية جازبا جازته بعدا تنقل الولاية لا بالسكوت والفرق أن النكاح ولاية فينفذ بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا بزازية في العاشر من البيوع ﴿ في البيع الفاسد ﴾ ولو اشترى سم سما على أن فيه كذا كذا ذهنا أو حنطة على أن فيها كذا كذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخامس من البيوع ﴿ وفي المشتق لو اشترى حنطة شراء فاسدا وأمر البائع بطحنها فالدقيق للبائع من المزبور في أحكام البيوع الفاسدة ﴾ ﴿ (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع أو لا يهب أو لا يتصدق فالبيع فاسد نقد الفتاوى في البيع الفاسد ﴾ يبيع الكلا الذي نبت في أرضه بغير انبائه باطل لانه ليس بمملوك وكذا يبيع الماء في الخوض أو في البئر قاضيان في البيع الباطل ﴿ باع عبدا على أن يبيعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبيعه جاز قاضيان في الشروط المفسدة من البيوع ﴾ شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز لشبهة الربا ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم باقل أو على العكس لا يجوز لانهم ما جنس واحد في حق الثمن ولو باعه بدنانير ثم اشتراه بدينار الفضة باقل جاز لان التبريتعين وإذا اشتراه بالفلوس باقل قيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لانه عن عنده وعلى قياس قولهما يجوز لانه سلعة عندهما ولو قبض بعض الثمن ثم اشتراه باقل لا يجوز وان بقي درهم فهذا وما لم يقبض شيئا سواء ولو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجز عناية في فصل يبيع المشاع ﴿ وفي الاصل في آخر باب العيوب شراء ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بالف نسبة سنة ثم اشتراه بنسبة سنتين فاسد عندنا ولو باع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز استحسانا وإذا انتقل الملك الى الآخر ببيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشتراه بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولورخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتراه بأقل مما باع لم يجز ولا عبرة للسعر ولو كان وكيل بالبيع فاشتراه لنفسه لم يجز خلاصة في الرابع من البيوع ﴿ ولو باعه المشتري فعاد اليه بملك مستأنف جاز للبائع ان يشتري منه باقل لان الأثر انما ورد بالتحریم قبل تبدل الملك وتجدد السبب فيقتصر حكمه على مورد النص ﴿ ولا يجوز شراء من لا تقبل شهادته له عند أي حنفية رحمه الله وعندهما يجوز الا المكاتب والعبد لانه ليس للبائع في المشتري حقيقة ملك ولا حق ملك فكان كالاجنبي بخلاف العبد والمكاتب لان للمولى في كسبهما حقيقة ملك أو حق ملك فيصير شراءهما بمنزلة شرائه من وجه له أن شراءه هو لا بمنزلة شرائه من وجه معنى لاتصال الاملاك فيما بينهم في حق المنافع فالتحق بالشرا من كل وجه احتياط المحرمة من المحبط للسرخسي في باب شراء ما باع باقل مما باع من كتاب البيوع ﴿ ولو جعل النحر والخنزير ثمن مال متقوم كان فاسدا ولو باع النحر والخنزير كان باطلا باعها من مسلم أو مسلم قاضيان في أوائل البيع الباطل ﴿ قال الشيخ الامام علاء الدين عالم العلماء السمرقندي من باع مكرها ثم زال الاكراه ثبت له خيار الفسخ فان مات يورث حق الفسخ وهذا بمنزلة البيع الفاسد اذ امانات البائع يثبت للورثة حق الفسخ كما في حق المورث جواهر الفتاوى في الباب السادس من البيوع ﴿ اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله الشراء جائز كالأشترى على أنها جازية وبالفارسية (١) دايكرأ قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع ﴿ ومن باع عبدا على أنه خباز أو كاتب وكان بخلافه فالمشتري بالخيار

(مبحث بيع المكره وما يتعلق به)

(١) تربية الأولاد وارضاعهم

ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء تركه لان هذا وصف مرغوب فيه فيستحق في العقد بالشرط ثم فواته يوجب التخيير لانه ما رضى به بدوره وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلة التفاوت في الاغراض فلا يفسد العقد بعده بمنزلة الذكورة والانوثة في الحيوانات فصار كفوات وصف السلامة واذا أخذه أخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن لكونها تابعة في العقد هداية في آخرباب خيار الشرط ❀ وفي المنتقى اشترى جارية على انها مولودة الكوفة فاذا هي مولودة البصرة يردها لان مولودة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركيا أو جارية تركية أو على انها تركية فاذا هي هندية يردها فان تعذر يرجع بالنقصان وان كانت هالكة لا يرجع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من البيوع ❀ ولو اشترى جارية على أنها مغنية فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وكذا روى عن محمد رحمه الله ولو باع على أنها مغنية على وجه التبزير من العيب يجوز خلاصة في الفصل المزبور ❀ ولو اشترى جارية على انها ذات لبن فهذا وما لو اشترى شاة على انها لبون سواء فن قال بفساد البيع ثمة بقول بفساد البيع هنا ووجه ذلك أن المشروط وان كان من أوصاف المبيع الآن هذا وصف لا يدري وجوده وقت البيع فكان في البيع غرر فيكون فاسدا ولو باع شاة على انها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات لان المشروط ليس بصفة في هذه الصورة فانه لم يقل على انها تحلب وانما قال على انها تحلب كذا وكذا فيكون اشتراط اللبن المحلوب وانه مجهول على خطر الوجود فاشترطه يوجب غررا في العقد فيوجب الفساد وكذا لو اشترى على انها تضع بعد شهر فالعقد فاسد ذخيرة في الفصل السابع من كتاب البيوع ❀ اشترى عبدا على انه خباز او طباح يحسن ذلك فوجده لم يشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع قاضيان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب ❀ ولو باع على ان يحبل البائع رجلا بالثمن على المشتري ففسد البيع ولو باع على ان يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن ففسد قياسا وازا استحسانا في الشروط المفسدة من خزانة المفتين ❀ رجل باع سفلا داره على أن يكون له حق قرار العلو عليه جازد كره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في القسمة وكذا لو باع رجل رقبة الطريق على أن يكون للبائع حق المرور فيه جاز قاضيان في أواخر الشروط المفسدة من البيوع ❀ الشجرة اذا كانت مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو كانت هي بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحدهما نصيبه لا يجوز ولو باع منهما يجوز تارخانية في أواخر الفصل السابع من كتاب البيوع ❀ لا يجوز بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والدهن في السمسم والعصير في العنب والسمن في اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب في سنا بلها لان بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون ونحو ذلك بيع المعلوم لانه لا دقيق في الحنطة ولا زيت في الزيتون لان الحنطة اسم للمركب والدقيق اسم للمتفرق فلا دقيق في حال كونه حنطة ولا زيت في حال كونه زيتون فكان هذا بيع المعلوم فلا ينعقد بدائع في فصل وأما الذي يرجع الى المعقود عليه من كتاب البيوع ❀ المبيع فاسد ايضمن قيمته يوم قبضه لو قيميا ومثله لو مثليا في الفصل الثلاثين من الفصولين ❀ اشترى لبنا على ان يحمله البائع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يفرق بين الحمل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحمل بمنزلة شرط الايفاء ولو حمله فراه المشتري ليس له

(مطلب شراء الجارية على
أنها ذات لبن)

(مطلب باع سفلا داره على
ان له حق قرار العلو عليه)

(مطلب لا يجوز بيع الدقيق
في الحنطة ولا الزيتون في
الزيتون الخ)

خيار الرؤية كذا اختاره الفقيه أبو الليث خلاصة في الخامس من البيوع ﴿ قال المشتري انه يخسر وقال البائع يعه فان خسره فعلي فباع فخر لا يلزمه شيء من اقالة الزاوية ﴾ رجل اشترى شيئاً شراء فاسداً وقبضه ثم رده على البائع فساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة فاضحان في الشروط المفسدة من البيوع ﴿ باع أرضاً على ان فيها كذا كذا انخله فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخسر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تعافلاً يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع داراً على ان فيها كذا كذا يتافو جدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخسر على هذا الوجه ولو باع أرضاً على ان فيها كذا كذا انخله عليها عمارها فباع الكل بمسارها وكان فيها انخله غير مثمرة فساد البيع لان الثمر له قسط من الثمن فاذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصة الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء العقد في الباقي بمن مجهول فيفسد البيع كولو باع شاة مذبوحة فاذا رجليها من الفخذ مقطوعة فساد البيع لان الفخذ له قسط من الثمن فاذا لم يجب حصة الفخذ من الثمن صار غن الباقي مجهولاً فيفسد البيع فاضحان في الشروط المفسدة من البيوع ﴿ (خ) قال لا خربعت منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر العنب معلوماً عندهم والعنب جنس واحد ينبغي ان يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الكل عندهما وجعلوا هذه المسئلة فرفع مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم أجناساً قالوا ينبغي ان لا يجوز البيع في شيء عندهما أبي حنيفة رحمه الله ويجوز عندهما في الكل ويفتي بقولهما تسيراً على الناس (فقط) شري عنب كرم على انه ألف من فاذا هو تسعمائة من فله المشتري أخذ البائع بحصة مائة من من الثمن قالوا وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يفسد البيع في الباقي وروى هذا عن أبي حنيفة وبه أفتى (مح) وقال (شم) صح العقد فيما وجد (شي) (١) هزار من انكورا زين رز بتوفر وختم جاز لوم نوع واحد كببيع كرم برقي يتسوله بر من نوع واحد ولو كان البر من نوعين لم يحجز (قت) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على انه خمسمائة من جاز ولو جده كذلك (فقط) جاز وجده بذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أواخر الفصل الثاني والثلاثين من الفصولين ﴿ (مق) انما يجوز شراء العنب من الكرم لولم يشترط كذا كؤارة وانما يذ كرا الكؤارة وينظر المقومون لتقدير القيمة فلو شرط كذا كؤارة وبين وزن الكؤارة جاز ولو اجتمع شرائط السلم والالايجوز ويضمن المشتري ما أنفق له ولا شيء عليه من غن الباقي واذا كان الحائز ما لا يشترط فيه ذ كرا الكؤارة وعددها فلو وجد ناقصاً أو زائداً فلا شيء لأحدهما على الآخر اشترى نصف هذه الجملة من غير تقدير من المحل المزبور ﴿ الفساد اذا تعلق به حق عبد لم يورثه الفساد الا في مسائل آجر فاسداً آجره المستأجر صحياً فلا يلزمه نقضها المشتري من المكروه لو باع صحياً فله المكره بنقضه المشتري فاسداً اذا آجر فالبائع نقضه وكذا اذا زوج أشباه في البيوع ﴿ ولو باع مكرهاً فقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود فالبائع ان يفسخ فان آجر واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده فاضحان في الاكراه ﴿ مشتري العبد (٢) شراء فاسداً اذا باع العبد من غيره بيعاً صحياً ليس للبائع الاول ان يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له ان يضمن المشتري الاول قيمة العبد ولو أراد ان يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر في المشتري من المكروه اذا باع العبد من غيره وأعتق المشتري الثاني العبد كان للبائع ان يضمن

(۱) بعت لك ألف من عنبا
من هذا الكرم

(٢) مسئله رجل اشترى
أمقشراً فاسداً وقبضها
وزوجها رجلاً ودخل بها
الزوج ثم ان البائع خاصم
المشتري لفساد البيع فإن
القاضي ينقض البيع ويرد
الجارية على البائع ويغرم
المشتري نقصان التزويج
ومهر مثلها والنكاح جائز
على حاله والمهر المسمى
يكون للمشتري على الزوج
فاضيحان في أحكام البيع
الفاسد

المشتري الثاني كماله ان يضمن المشتري الاول فمن مشايخنا من قال على قياس مسئلة الاكراه ينبغي أن يكون للبائع حق تضمين المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة لان الشراء من المكروه فاسد وان نوع من أنواع الاشرية الفاسدة ومنهم من قال ليس للبائع الاول تضمين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمين الاول وهذا القائل فرق بين المكروه وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الاصح ذخيرة في الفصل الثامن من كتاب البيوع والزوائد لا تمنع الفسخ في البيع الفاسد الا متصلة غير متولدة كالصبغ والخياطة والمتولدة كالكبر والسمن وان منفصلة متولدة كالكسب والولد لا تمنع ولا يضمن الزائد ان هلك ويضمن ان استهلك وان هلك المبيع لا الزوائد أخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرد هاهما مع المبيع ولا يطيب له الزوائد وان هلكت أو استهلك الزوائد لا يضمن خلافا لهما في الاستهلاك وعلى الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد فائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه برزانية في نوع في بيع الشيء في الشيء من الفصل الرابع من كتاب البيوع (في التلجئة) صورة التلجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكروه لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما فاضحيان في فصل أحكام البيع الفاسد رجل أقر رجل بدين ثم مات فقال وارث الميت كان اقراره تلجئة قالوا يحلف المقر له لقد أقرت لك بهذا المال اقرارا صحيحا فاضحيان قبيل فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو يشيئين من كتاب الاقرار وان اختلفا فادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول من يدعى التلجئة الا يبينه ويستخلف الآخر فاضحيان في فصل أحكام البيع الفاسد (في البيع بالوفاء) باع أرضا وفاء ثم أجره من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل انهم مقصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به برزانية في نوع فيما يتصل بالبيع الفاسد من الفصل الرابع من كتاب البيوع (في الاقالة) (جنط) الزيادة المتصلة لا تمنع الاقالة قبل القبض وبعده والمنفصلة لا تمنع بعده لاقاله الوكيل في السلم تجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله كالأبراء وكذا الاقالة الوكيل بالبيع عندهما واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجماعا وفسخ الموكل مع المشتري جائز (جت) اقالة الوارث جائزة وروى أنها بيع وأطلق في الجامع جواز اقالة الوصى زاهدى في الاقالة فان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا تصح الاقالة الا بطريق الفسخ وانما قيدنا بالقيد لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت أو منفصلة لا تمنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المتصلة بعد القبض شرح الجمع لابن الملك في الاقالة الوصى أو المتولى (١) اذا باع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال لا تصح خلاصة في الثاني من كتاب البيوع تقايلا البيع ثم تنافى الاقالة فانه ترتفع الاقالة ويعود حكم ذلك البيع من اقرار المحيط بجمع الفتاوى في الاقالة ولو اشترى عبدا بقرعة أو بمصوغ وتقابضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة فائمة في يد البائع صححت الاقالة لان كل واحد منهما مامع لتعيينه بالتعيين فكان معقودا عليه فبقي البيع بقاء أحد هاهما وعلى البائع رد عين الفضة وتسترد من المشتري قيمة

(مبحث التلجئة وصورتها)

(مبحث الاقالة)

(١) المتولى يملك الاقالة
لو خير اللوقف والوكيل
بالبيع لو أقال أو احتال
أو أبرأ أو حط أو وهب صح
عندهما اذا لم يقبض الثمن
وضمن لموكله لا عند أبي
يوسف والوكيل لو قبض
الثمن لا يملك الاقالة اجماعا
كذا في السابع والعشرين
من الفصولين

العبد لکن ذهباً لفضة لان الاقالة وردت على قيمة العبد فلو استرد قيمته فضة والقيمة تختلف
فتزداد أو تنقص فيؤدي الى الربا ولو كان العبد قائماً وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع
أن يرد الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء ذهاباً وان شاء فضة لان الاقالة هنا وردت على عين العبد ثم
وجبت القيمة على المشتري بدلاً للعبد ولا يباين العبد وقيمه وما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وكذا
اذا هلكت الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استملكها أجنبي شرح التقاية لفظاً ولو بغا في الاقالة
❦ وان تغيرت الجارية الى النقصان بان تعيبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة
سماوية وتقايلاً بمثل الثمن الاول أو سكتاً عن ذكر الثمن الاقول تجعل الاقالة فسخاً عنده غير أن
البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم
بالعيب فلا خيار له فتارة خاتبة في الحادى والعشرين من البيوع ❦ وفي المضمرات ولا تصح
الاقالة الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع للمشتري بعنى ما شريت منى بكذا وقال المشتري بعث
وقبل البائع فهو بيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع تارة خاتبة في الاقالة من البيوع
❦ وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض يجب على البائع رد عين ما قبضه من الثمن وفي
الاقالة ونحوه مثل ما قبض مجمع الفتاوى في فصل قبض المبيع من كتاب البيوع ❦ (ح)
تقايلاً فهو على الثمن الاول وان سمي أكثر من الثمن الاول أو أقل أو جنساً آخر عند أبي حنيفة
رجحه الله لان الاقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ونقصان الا اذا حدث بالمبيع
عيب فيجوز باقل ولو حدث من المبيع زيادة بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ
بسبب الزيادة وعند أبي يوسف رجحه الله الاقالة بما سمي جائزة كالبيع الجديد والزيادة الحادثة
بعد القبض لا تمنع صحة الاقالة وعند محمد رجحه الله أن الاقالة بالثمن الاول أو أقل منه حالاً أو
مؤجلاً أو لم يذ كر شيئاً فهو فسخ على الثمن الاول وان تقايلاً كثيراً وبخلاف جنسه أو حدثت
الزيادة من المبيع فهو بيع جديد لتعذر الفسخ فقد الفتاوى في الاقالة ❦ (خ) باع كرماً
وسلمه الى المشتري فاكل المشتري زلته سنة ثم تقايلاً لا تصح وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة أو
المنفصلة أو استملكها الأجنبي من المحل المزبور ❦ (في بيع الاب والوصى مال الصغير)
بيع الاب مال طفله من الاجنبى على ثلاثة أوجه فان الاب اما عدل أو مستور الحال أو فاسد
لجأ في الاولين فليس له نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
وكان هذا البيع نظراً وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا
كان خبراً بان باع بضعف قيمته اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظراً وبيع
منقوله جاز في رواية ويوضع ثمنه بيد عدل لافي رواية لولا خير بضعف قيمته وبه يقتضى كذا في (خ)
وفيه الوصى في بيع العقار كلاب المفسد جاز لو باع بضعف القيمة والا فلا وفيه صح في الوجهين
الاولين بيع عقاره ينسب الغبن في الفصل السابع والعشرين من الفصولين ❦ اذ مات الرجل
ولم يوص الى أحد كان لايه وهو الجديع العروض والشراء الا ان وصى الاب لوباع العروض أو
العقار لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية جاز والجدة اذا باع التركة لقضاء الدين أو تنفيذ الوصية ذكر
الخصافى أنه لا يجوز قاضيهان في بيع الوصى وشرائه من البيوع ❦ رجل مات وترك أولاداً
صغاراً وأباً ولم يوص الى أحد يملك الاب ما يملك الوصى فان كان الميت أوصى كان للاب ان ينفذ
الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضاء الدين فتراهين الجد والوصى فان لوصى الاب بيع

(مبحث بيع الاب والوصى
مال الصغير)

التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد رحمه الله الجدم مقام الاب فقال
 اذا ترك وصيا وأبا فالوصى أولى وان لم يكن وصى فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصى الجد أولى
 ثم وصى القاضي منية المفتى في تصرف الاب والوصى من كتاب الوصايا ﴿ وفي أدب القاضي
 الخصاص الوصى الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك قالوا في عامة
 الكتب انه يجب ان يحفظ هذه المسئلة من الخصاص فان محمد رحمه الله لم يبينها في المبسوط بل
 أقام فيه الجدم مقام الاب عند عدمه والخصاص بينها كما ذكرنا قالوا وبقول الخصاص يفتى أدب
 الاوصياء في البيع ﴿ الاب والوصى اذا باع عقار الصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى
 القاضي نقض البيع خير للصغير كان له نقضه الصى اذا باع أو اشترى ثم بلغ فاجاز ذلك جاز ولو طلق
 أو اعتق ثم أجاز بعد البلوغ لم يجز لانه لا يجز للطلاق والعناق حال وقوعه فلم يتوقف والبيع
 والشراء محيز حال وقوعه اذا كان البيع بمثل القيمة أو بغين يسير فيستوقف ذلك على اجازة من له
 حق المباشرة وهو الاب أو الوصى أو القاضي أما اذا كان بغين فاحش فهو والطلاق والعناق
 سواء فاضحان في بيع الوالدين من كتاب البيوع ﴿ وفي الخانية لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم
 من نفسه ولا بيع ماله من اليتيم قال بخلاف شرائه مال اليتيم من الوصى وبيعه ماله من اليتيم ثم
 الوصى يقبله حيث يجوز وان كان الوصى وصيا من جهته أدب الاوصياء في البيوع ﴿ وفي
 بيوع الخلاصة عن نظم الزندوسى جواز بيع الوصى ماله من اليتيم وجواز شرائه مال اليتيم انما
 هو في وصى الاب أو الوصى القاضي فلا يملك ذلك لانه وكيل محض والوكيل لا يملك البيع من نفسه
 ولا الشراء لنفسه فكذا من يقوم مقامه أدب الاوصياء في البيوع ﴿ وفي الخلاصة والحافضة
 لا يملك وصى القاضي البيوع من لا تقبل شهادته لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم أدب
 الاوصياء في البيوع ﴿ (خل) للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغبن لا بفاحشه ولم يجز للوصى
 ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافاً لمحمد رحمه الله (شحي) الجد كالاب في ذلك (ص) جاز للوصى
 ذلك لو خيرا وفسره ان ياخذ بخمسة عشر ما يساوى عشرة أو يبيع منه بعشرة ما يساوى خمسة
 عشر وبه يفتى وصح له بيع عقار اليتيم بمثل القيمة وبقى بانه لا يجوز الا بضعف القيمة أو اضرورة
 ومن جلتها ان يزيد مؤنة العقار على غلته وصح للاب بيع ماله من ابنه ولو لم يضره في السابغ
 والعشرين من الفصولين ﴿ (عت) مات عن زوجة وأولاد صغار فلها بيع شئ من منقولات
 التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه في نفقات (صغر) قنينة في باب تصرف
 الاب والام والوصى من كتاب الوصايا ﴿ رجل اشترى لولده الصغير ثوباً وأخذاً ونقد الثمن من
 مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الآن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى
 مات يؤخذ الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت
 لم يشهد أنه اشتراه لولده فاضحان في بيع الوالدين من كتاب البيوع ﴿ اشترى خادماً لابنه
 الصغير لا يرجع عليه بالثمن وكذا ان مات قبل الاداء يؤخذ من تركته كدينه الا اذا أشهدانه
 أخذه لابنه ليرجع بثمنه على ابنه وبعتبر الاشهاد وقت الشراء وقبل وقت نقد الثمن وفي الوصى
 يرجع أشهداً لا وعن محمد رحمه الله اذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء ونقد على
 هذه النية يسهل الرجوع بديانة بزازية في الثامن من البيوع ﴿ (في السلم) ولا يبطل
 الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا فاضحان في باب
 السلم من كتاب البيوع ﴿ (نط) مات وعليه سلم أو دين آخر مؤجل صار حالاً وموت من عليه

(مبعت السلم)

الدين يبطل الاجل لانه حقه وموت من له الدين لا يبطل الاجل قنية في باب ما يتعلق بالاجل من كتاب المداينات ﴿ ولا يجوز ﴾ للمسلم اليه (التصرف في رأس المال) بالشركة بان يدخل فيه بعد العقد شريكا أو بالبيع أو الاستبدال أو التولية أو نحوها (ولا يجوز لرب السلم) (التصرف في المسلم فيه) بشئ مما ذكرنا (قبل قبضه) أى رأس المال ﴿ أو المسلم فيه قهستانى في السلم

(كتاب الصرف)

ولو استقرض الفلوس الرائجة أو العدالي فكسدت قال أبو حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال أبو يوسف عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائجة وعليه الفتوى قاضيان في الصرف ﴿ ولو أن رجلا استقرض الدراهم المكسرة على أن يؤدي صحاحا كان باطلا وعليه مثل ما قبض من المحل المزبور ﴿ ويبع السيف المحلى بالفضة بفضة خالصة ويبع المنطقة المفضضة بالدراهم أو بالتبر لا يجوز إلا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر وكذا الوباغ حليا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بضر فباعه بذهب لا يجوز إلا أن يكون الثمن أكثر مما في المحلى من الذهب قاضيان في باب بيع مال الربا من كتاب البيوع ﴿ اذا باعها بالف وفي عنقها طوق قدر مائة وتفرقا قبل قبض شئ من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق وفاقا ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وفاقا وصح في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الامام ﴿ اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شئ غيرها ان لم يكن لهذا الغير قيمة ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة الزائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوى قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كفلسة أو جوزة يجوز بالكرهه قبل لمحمد رجه الله كيف تجده في قلبك قال مثل الجبل برازية في الصرف ﴿ بيع المزركش والمصوغ من الذهب والفضة والمحلى ﴾ اعلم ان الاولى ان يباع المفضض بالذهب وكذا المزركش بالفضة ولو بيع بالفضة يعنى الدراهم المضروبة أو غيرها من الفضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدراهم لا يجوز وان كانت أقل من الدراهم التي هي الثمن فيجوز وان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف زفر رجه الله فصاري صورة واحدة يجوز وهي أن تكون الفضة التي في المبيع أقل من الثمن الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل والاكثر لكن لا بد من قبض العوض كما في الاول أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز والمصوغ من الذهب أو المزركش منه أيضا بمنزلة المصوغ من الفضة أو المزركش منها في جميع ما تقدم والضابط في هذا وأشكاله أن عند اتحاد جنس الثمن والمبيع يعتبر التساوى في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر التساوى بل التقابض وحده كفاية السائل من انفع الوسائل

(كتاب الشفعة)

قال محمد رجه الله في الجامع رجل ادعى شفعة في دار في يدرجل وقال للذي في يديه الدار اشتريتها من فلان بكذا أو ناشفعتها وصديق البائع الشفعة في ذلك وكذبه الذي في يديه الدار وقال الدار دارى ورثتها من أبى وأقام الشفعة بينه ان الدار كانت للبائع ولم يقيم بينة على البيع من صاحب اليد فالقاضي يقبل بينته لان الشفعة يدعى لنفسه حق في الدار لا يتوصل الى اثبات ذلك

(مبحث بيع المزركش والمصوغ من الذهب والفضة والمحلى)

الحق لنفسه الا بعد اثبات ملك البائع في الدار فينتصب خصما في اثبات الملك للبائع في الدار
وهذا أصل كبير في الشرع ان من ادعى لنفسه شيئا لا يتوصل الى اثبات ذلك الا باثبات شيء آخر
فينتصب خصما في اثبات ذلك الشيء الاخر فكانت ينته على اثبات الملك للبائع قائمة عن هو
خصم فلها قبلت بينته واذا قبلت بينة الشفيع على ملك البائع يثبت ملك البائع فيكون التملك
عليه بالجهة التي أقربها وقد أقربا التملك عليه بجهة البيع وبشروط حق الشفعة للشفيع واقراره
في ملك نفسه صحيح فيصح اقراره بالبيع وأنه سبب لثبوت حق الشفعة للشفيع ثم يقال للمشتري
ان شئت فصدق الشفيع والبائع فيما ادعى من البيع منك وثبوت حق الشفعة للشفيع
وخذا الثمن من الشفيع وسلم الدار الى الشفيع والعهد عليك وان شئت فسلم الدار الى البائع
فياخذ الشفيع الدار من البائع فتكون العهدة على البائع فان صدق المشتري البائع والشفيع
في ذلك سلم الدار الى الشفيع وأخذ الثمن والعهدة على المشتري فان أبى ان يصدقهما يؤمر برد
الدار على البائع وكان للشفيع أن يأخذها من البائع بالشفعة بحكم اقراره ويكون العهدة على
البائع وكان على البائع ان يرد على المشتري الثمن الذي أقرانه اقبضه من المشتري ذخيرة في
الفصل السابع عشر من كتاب الشفعة لمخصا ولوزاد المشتري في الثمن زيادة بعد القبض فالشفيع
يأخذ الدار بالثمن الاول ولا يظهر الزيادة في حق الشفيع وقرق بين الزيادة وبين الخط فان الخط
يظهر في حق الشفيع والفرق ان الزيادة تتضمن ابطال حق الشفيع فانه ثبت للشفيع حق الاخذ
بالثمن الاول ولو صحت الزيادة في حق الشفيع لا يتمكن من الاخذ بالثمن الاول فلم تصح الزيادة
في حقه صيانة لحقه أما الخط فلا يتضمن ابطال حق الشفيع بل فيه منفعة للشفيع لان بالخط
خرج بعض الثمن عن العقد فلم هذا افتقرا ذخيرة من المحل المزبور صلح عن دار على مائة عن
انكار لا شفعة فيها ولو اقام الشفيع البينة انها للذي ادعاه فله الشفعة رجالان لكل منهما
دار وهما متلازمان فتبايعا بالدارين تشفع كل واحد من الدارين أحق بهما من المشتري منية
المفتي في كتاب الشفعة (قب) سمع في طريق مكة يبيع دار جاره فطلبها طالب موثبة يوكل احدا
لطلب الاشهاد فان لم يجد من يوكله يكتب بالتوكيل في بلده لطلب الاشهاد فان لم يوكل ولم يكتب
ومضى بطلت شفيعته فنية في كتاب الشفعة وكيل باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفيع
البائع ياخذها بالشفعة لم تصح منية المفتي من كتاب الشفعة علم بالبيع في نصف الليل ولم يقدر
على الخروج للاشهاد فاشهد حين أصبح صح من المحل المزبور قال المشتري بلغك الخبر فلم تطلب
وقال الشفيع طلعت حين علمت فالتقول للشفيع ولو قال علمت يوم كذا ووقت كذا وطلبت وقال
المشتري لم تطلب فالتقول للمشتري وتطير هذا البكر منية في الشفعة والقاضي اذا قضى بالشفعة
للشفيع باكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز قاضيان في باب صلح
العمال من كتاب الصلح ولو اصطالحا على ان ياخذ الشفيع الدار باكثر من الثمن الذي اشتراه
المشتري جازو يكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبتدأ يلزمه جميع ما قبل قاضيان في أوائل باب
الصلح عن العقار الوكيل بطلب الشفعة سلم الشفعة للمشتري جاز عندهما خلافا للمجدرجه الله
وكذا الخلاف في تسليم الاب والجد شفعة الصغير فنية فيما يبطل به حق الشفعة ولو أن الدار
يبيع ولها شفيعان جاران جوارا أحدهما بثلاثة أرباع الدار وجوارا الاخر بربعها أو جوار
أحدهما بقدر شبر من الدار فطلب جميعا الشفعة قضى بينهما نصفان من شرح الطحاوي
للاسيحاني في كتاب الشفعة ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل ان يأخذها الشفيع

(مبحث سمع في طريق مكة
يبيع دار جاره فطلبها طالب
موثبة يوكل أحد الطلب
الاشهاد الخ)

(مبحث لاشفعة في الوقف
للقيم ولاله ووقوف عليه)

بان وهما الانسان وسلم أو تصدق بها أو آجرها أو جعلها مسجداً وصلى فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقفها وقفاً مسجداً لا يبطل شفعة الشفيع وله أن ينقض تصرف المشتري وإن باعها المشتري من غيره كان الشفيع بالخيار أن شاء أخذها بالبيع الأول وإن شاء أخذها بالبيع الثاني فاضحان في فصل في طلب الشفعة (فا) لاشفعة في الوقف للقيم ولاله ووقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو الذي يكون في الأرض التي هي على نهر الوالي لأن الكرد ارتقى ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الأرض التي حازها الامام ليت المال نقد الفتاوى في الثاني من الشفعة رجل له أرض هي وقف عليه فاشتري رجل أرضاً أخرى بجنبها ليس لصاحب الأرض الموقوفة شفعة لأن الشفعة بحق الملك ولا ملك له من المحل المزبور ولو باع السفل كان لصاحب العلوان يأخذ من الشفعة بحق الجوار حتى يشاركه سائر الجيران فيه من الذخيرة في الفصل السادس من كتاب الحيطان والتفصيل في البدائع

وشفعة أوساط لعال وسافل * جميعاً إذا الأبواب للدرب تنشر

من منظومة ابن وهبان ليس التقيد بكون الباب إلى الطريق لنفي الشفعة إذا لم يكن الباب إلى الطريق بل إذا كان الباب والطريق في السفل يكون استحقاق الشفعة باعتبار الشرية في الحقوق شرح المنظومة للمصنف ولو ثبت للبكر خيار الباع والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ بالاختيار وقبل بالشفعة وقبل طلب الشفعة وتبكي صراحاً فيصير هذا البكاء رد النكاح على قول من يجعل هذا البكاء رد النكاح في الخامس والعشرين من الفصولين والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفيع طليين ثم مات قبل الأخذ بقضاء أو بتسليم المشتري اليه وأرادت الورثة أخذه ليس لهم ذلك ولو كان ملكها بالقضاء أو الأخذ بالتسليم اليه تكون ميراثاً لورثته خزنة المقتنين في الشفعة

(مبحث لا تورث الشفعة)

(كتاب الهبة)

وللواهب أن يرجع في بعض الهبة أن شاء وكذلك لو وهب عبد الرجلين أو جعله لأحدهما صدقة وكذلك لو وهب رجلان لرجل هبة وقبضها الموهوب له ثم أراد أحدهما أن يرجع في هبته فله ذلك وفي الثانية لو وهب عبد الرجلين كان له أن يرجع في حصة أحدهما أن شاء وكذلك لو وهب نصف العبد لأحدهما وتصدق بالنصف على الآخر كان له أن يرجع في الهبة دون الصدقة ولو وهب داراً فهدم الموهوب له بناءها كان للواهب أن يرجع في أرضه وكذلك في غير الدار إذا استهلك البعض بهدم أو بيع كان له أن يرجع في الباقي وإذا وهب داراً فرجع في بعضها لا يبطل الهبة في الباقي تتارخانيه في الخامس من كتاب الهبة وان وهب لآخر أرضاً بيضاء فأنبت في ناحية منها نخلاً أو بني بيتاً أو دكاناً أو آباراً وكان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها لأن هذه زيادة متصلة وقوله وكان ذلك زيادة فيها لأن الدكان قد يكون صغيراً حقيراً لا يعد زيادة أصلاً وقد تكون الأرض عظيمة يعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غيرها وإن باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي لأن الامتناع بقدر المانع وإن لم يبع شيئاً منها له أن يرجع في نصفها لأن له أن يرجع في كلها فكذلك في نصفها بالطريق الأولى هداية في باب الرجوع من كتاب الهبة ولو كانت الزيادة بناءً فانهدم يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة المالية في العين كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والنقصان في الهبة بفعل الموهوب له أولاً بفعله لا يمنع الرجوع

(مبحث المانع من الرجوع
في الهبة)

تتارخانية في الخامس من الهبة **§** اذا وهب الدين من المديون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط
 بالهبة فلا يحتمل العود فاضحيان في آخر فصل الرجوع من كتاب الهبة **§** رجل وهب الدين
 نمن عليه الدين ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله انها لاتصح من غير قبول المديون عندها
 خلافا لفر وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث وفي اكثر الكتب انها تصح من غير قبول وهكذا ذكر
 شمس الائمة الحلواني رحمه الله انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن أبي يوسف رحمه
 الله انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة السرخسي فاضحيان قبيل هبة المشاع من
 كتاب الهبة **§** ولو أبرأ الكفيل صح الابرأ قبل أو لم يقبل ولا يرجع الكفيل على الاصيل ولو وهب
 الدين من الكفيل أو تصدق به عليه يحتاج الى القبول فان قبل رجوع الكفيل به على الاصيل
 تتارخانية في العاشر من الكفالة وكذا في كفالة الدرر **§** واماهة الدين من الكفيل وابرأوه
 عن الدين فالهبة منه لاتتم من غير قبول وترتد بالرد وابرأوه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان
 وهب الدين للذي عليه الاصل أو ابرأه مات قبل الرد فهو برى لان البراءة تتم من غير قبول
 وانما يرتد بالرد وكذلك لو كان ميتا فابرأه منه وجعله في حل منه فهو جائز لان البراءة تتم من غير
 قبول فان رد الوارث هذا الابرأ يعمل رده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وقال
 محمد لا يعمل رده وانبراء ماضية على حالها **§** ولو وهب الغريم الدين للوارث صح بلا خلاف وكذا
 لو أبرأ الوارث عن الدين صح بلا خلاف ولو وهب الغريم الدين لبعض الورثة فالهبة لهم كلهم
 في أول وصايا المحيط ذخيرة في التاسع من الهبة ملخصا **§** رجل وهب دينه على رجل من
 رجل وأمره بقبضه جاز استخسانا وان لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز
 ولو باعه من المديون أو وهبه منه جاز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض صح
 خلاصة في الجنس الثاني من كتاب الهبة **§** رجل قال لامرأته هي لي مهرك وأنا أعطيك
 فرفسافقت المرأة وهبت لك والزوج لم يعط ما سمي لها حتى ماتت فالهبة باطلة والمهر على حاله من
 صغير مشتمل الاحكام في المهر **§** وفي الفتاوى رجل قال لامرأته هي مهرك مني حتى أتزوجك ثانيا
 أو أعطيك كذا فوهبت مهرها منه ثم أن الزوج لم يتزوجها ثانيا ولم يف بذلك الشرط عاد المهر
 ثانيا كما كان تتارخانية في آخر الفصل السابع عشر من كتاب النكاح **§** ولو تصدقت المرأة بمهرها
 على زوجها على ان لا يتسرى عليها صح ولا رجوع لها بعده خزانة الاكل في كتاب الهبة
 قبيل المسائل المنقولة من المجرى **§** وفي الوالدية رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جازت
 لان قبول المديون ليس بشرط تتارخانية قبيل الثامن عشر من كتاب النكاح **§** (قععت)
 خاصم زوجته وأذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة
 قنية في كتاب الاكراه **§** ولو أكره على الهبة فوهب لا يصح فاضحيان في هبة المرأة بمهرها من
 كتاب الهبة وفيما لا يقسم كالعبد والذابة والثوب والحمام ونحوه تجوز هبة المشاع من
 الشريك وغيره في قولهم جميعا فاضحيان في هبة المشاع **§** ولو وهب لعبد أخيه أو لآخيه
 وهو عبد لا يجزي رجوع فيه ما عدا أبي حنيفة وقال لا يرجع في الاولى وفي الثانية يرجع لان الملك
 يقع للمولى فكان المعتبر هو المولى وله أن الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد من
 وجه وهو ملك اليد لا ترى انه أحق به مالم يفضل عن حاجته فباعتبار أحد الجانبين يلزم
 فيهما وباعتبار الجانب الآخر لا يلزم فيهما فلا يلزم بالشك زيلعي في باب الرجوع من الهبة
§ وفيما وهب للمعجور القبض اليه لانه فيما لا يشغل رقبتة مبقى على أصل الحرية واذا قبض

ثبت الملك للمولى بزازية في الجنس الثالث من كتاب الهبة § (قح سس) للسرا الكبير
 الرشوة لا تملك (عك) وغيره قاض أو غيره دفع اليه شيء لإصلاح المهم فاصح ثم ندم برده مادفع
 اليه (نج) المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها
 وللدافع استردادها وفي خلاصة الغزى خطب امرأته في بيت أخيها فأبى أن يدفعها حتى يدفع
 اليه دراهم فدفعت وزوجها يرجع بمادفع لانها رشوة قنية في باب الاباحة من الهبة § (شج)
 قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو ملك لولدي هذا الصغير فهو كرامة لا تملك بخلاف مالو
 عنه فقال حانوتي الذي أملكه أو دارى لابنى الصغير فهي هبة وتم بكونها في يد الاب قنية في
 باب الالفاظ التي تنعقد بها الهبة من كتاب الهبة § ولو هب زرع بدون الارض أو غراب دون
 النخل وأمر بالحصاد والجذا ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة بأذن
 الواهب صح قبضه في المجلس وبعده (١) وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق
 جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينهه وان قام الواهب وخرج
 قبل قبض الموهوب له ثم قبض ان كان باهر الواهب صح والافلا وان كان الموهوب غائبا عن
 حضرة الموهوب له فان قبضه باهر الواهب صح والافلا قاضيان في هبة المشاع § والتخيلة
 في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل كما في البيع الفاسد وفي الهبة الجائزة التخيلة قبض
 عند محمد رحمه الله والموهوب لو كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فلقبض فيها ان
 يأمر بالقبض وعند أبي يوسف انه لا يكون قبضا فيما قل حتى يزله عن مكانه والتخيلة ان
 يحثي بين الهبة والموهوب له ويقول له اقبضه قاضيان في هبة المشاع § وتم الهبة بالقبض
 ولو شاغل الملك الواهب لا مشغولا به في محو ومقسوم ومشاع لا يقسم لافيا يقسم ولولشر يكة فان
 قسمه وسله صح ولو سلمه شاتعا لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه كالبيع وشحوه ويكون مضمونا عليه
 وينفذ تصرف الواهب ذكره قاضيان § وفي النصول العمادية وهبة المشاع اذا فسدت
 لا تفيد الملك وان قبض الجمله يروى ذلك عن أبي يوسف وهو الصحيح § وفي الخلاصة الهبة
 الفاسدة مضمونة بالقبض وأما أن لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض فهو المختار وفي جامع
 الفصولين والبرازية ان الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتي فقد اختلف التعحيح لكن لنظ
 الفتوى أكد من لفظيج التعحيح كما أفاده في بعض المعتمرات والله أعلم من الغفار شرح تنوير
 الابصار للمصنف في الهبة وفي فتاوى أبي الليث ولو وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة
 فيها ولها أمتعة والزوج معها ساكن فيها تصح لان المرأة مع ما فيها من الدار والمتاع في يد الزوج
 فكانت الدار في يد الموهوب له معنى فصحت الهبة ذخيرة الفتاوى في الفصل الثاني من الهبة
 § أقرت المريضة انها وهبت مهرها لزوجها في صحته هل يصح ينبغي ان لا يصح لانه وصية للوارث
 فلا تصح إلا أن تصدقها الورثة عمادية في اقرار المريض § وفي الوصايا الهبة لام الولد والاقرار
 بالدين باطل بخلاف الوصية لها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بزازية في الخامس
 من كتاب الوصايا § المريضة اذا وهبت مهرها من زوجها وأجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت
 لا تصح الهبة لان المعتر انما هو الاجازة بعد الموت لا قبله عمادية في هبة المريض § وهب
 شيئا لانه وبنه معا ينصفه أبو يوسف وعند محمد للذكر مثل حظ الانثيين من التسهيل شرح
 الاشارات قبيل فصل الرجوع § رجل أراد ان يهب نصف داره مشاعا فالحيلة فيه ان يبيع
 نصف الدار منه بثمن معلوم ثم يبرئه عن الثمن قاضيان في آخر فصل فيما يـكون فرارا عن

(مبحث قال الاب جميع
 ما أملك لولدي فهو كرامة
 لا تملك)

(١) والحاصل انه اذا أذن
 بالقبض سريحا يصح قبضه
 في المجلس وبعده يملكه
 قياسا واستحسانا ولو نهى
 عن القبض بعد الهبة لا يصح
 القبض لافي المجلس ولا بعده
 ولا يملكه قياسا ولو لم يأذن
 له بالقبض ولم ينه عنه ان
 قبض في المجلس صح القبض
 استحسانا لا قياسا وان قبض
 بعد المجلس لا يصح القبض
 قياسا واستحسانا كذا في
 جامع الرموز المعروف
 بالقهستاني اه

(مبحث التخيلة في الهبة
 الفاسدة والصحيحة)

(مبحث لا يفيد القبض في
 الهبة الفاسدة)

(مطلب وهب شيئا لابنه
 وبنه ينصفه أبو يوسف
 الخ)

الروية من كتاب البيوع

ومن دون أرض في البناء صحيحة * وحق رجوع تركه لا يغير

الضمير في قوله صحيحة للهبة وفي تركه لحق الرجوع وفي البيت مسئلتان أولاًهما من الذخيرة والمنية والتمة وهي ان هبة البناء بدون الارض جائزة الثانية من الغيرة رجل وهب لا خريشاً ثم قال الواهب أسقطت حق في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يؤثر عوض لا يغير لكان أحسن والله تعالى أعلم من شرح المنظومة الوهبانية لابن الشحنة في كتاب الهبة * وهب البناء لا الارض يجوز برازية في مسائل الشيوخ من الهبة * وهب أرضاً فيها زرع أو نخيل أو نخلا عليها عمراً وهب الزرع بدون الارض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون النخل لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة برازية من المحل المزبور * وهب زرعاً في أرض أو عمراً في نخيل أو حلية على سيف وأذن له في قبضه وحصاده فقبضه جازت الهبة استحساناً لما ينافي بالمسوط وان لم يأمره بالقبض فقبض في المجلس بحضرته لم يجوز ويضمن ما أفسد لان الحداد والحصاد تصرف في شيء آخر غير الموهوب فلا يصح الا باذن الواهب وانابه وإيجاب الهبة لا يقتضي الاذن في تصرف ليس منها وهو تصرف في غير الموهوب فيضمن اذا باشره بدون رضاه بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب وهو من شرائط الهبة وتساها فيكون إيجاب الهبة اذا ناله بالقبض دلالة مالم ينفذ عنه صريحاً من المحط للسرخسي في باب هبة ما هو متصل أو مشغول بغير الموهوب له من كتاب الهبة * هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة وان لم يأمره بالقبض لا يجوز والبيت لو وهبت مهرها من أيها ان أمرته بالقبض جاز وفي بعض كتب النخبة الموقوف عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا تصح الا بالقبض في الفصل الثالث والثلاثين من العمادية * رجل وهب لرجل عبد بشرط ان يعوضه ثوبان تقابضاً جازوا لم يتقابضاً لم يجوز قاضيان في آخر فصل في العوض * وذكر الحاكم وهب دار الابن له (١) أحدهما كبير والاخر صغير ان قبض الكبير جازت وذكر بعده انه باطل وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب بمقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتفكك الشيوخ والحيلة فيما ان يسلم الدار الى الكبير ويهبها من برازية في الجنس الثالث من الفصل الاول من كتاب الهبة * ولو وهب داره لامراً أنه ولم يفي بطنها أو تصدق عليهما لم يجوز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي ولو قال تصدقت عليك وعلى نفسي أو غلامي أو على الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن لم يجوز ولو قال على بنى الثلاثة الصغار فاذا بعضهم ميت فان كان يعلم جاز الجميع للاحياء * ولو وهب داره لاولاده وفيهم كبير لم يجوز لان القبول شرط في حق الكبير وروى ان قبض الكبير والحيلة ان يسلم الدار الى الكبير ثم تصدق بها عليهم عتاقية في الفصل الاول من كتاب الهبة * (ث) مريض وهب شيئاً لا يخرج من الثلث رد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخلافه في البيع * تبطل هبته بموته قبل تسليمها اذا الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد * وهب قننه ولا مال فأت وقد باعه الموهوب له لا يفسخ بيعه بل يضمن قيمة ثلثي القن للورثة فصولين في أول كتاب الهبة من أحكام المرضى * تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملائماً بأن

(١) ولو وهب لولده الصغير صح مطلقاً سواء كان في شيء يقسم أو لا يقسم ولا يشترط قبوله ولا قبضه اذا كان الموهوب معلوماً ولو دارا سكنها الاب ومتاعه فيها وعليه الفتوى كما في البرازية

اه

(مبحث تعليق الهبة بالشرط باطل الخ)

قال وهبتك هذا على ان تعوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفا لصحت الهبة وبطل الشرط خلاصة في البيع بشرط من كتاب البيوع ﴿ رجل أقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض قاضيان في كتاب الهبة ﴿ (جت) ويجوز قبض الصغير الموهوب بنفسه ان كان يعقل استحسانا ويبيعه الحاكم حتى لا يرجع قال رضى الله عنه فهذه انصر ان ولاية الرجوع تثبت في الهبة للصغير (ط) مثله في الموضوعين قنية في آخر باب الهبة للصغير ﴿ وفي فتاوى ظهر الدين والخانية وهب للصغير شيء ليس لوصيه ان يعوضه من مال الصغير ولو عوضه منه لم يجوز ويكون للواهب حق الرجوع بعده كما يكون قبله ومثله الاب (قلت) لان التعويض هبة وليس لهما ولاية هبة ماله أدب الاوصياء في الهبة ﴿ قال الكرخي في مختصره ولو وهب دارا لرجلين أو كرت عام أو ألف درهم أو شيئا مما يكال أو يوزن أو يقسم لرجلين وأقبضهما ذلك لم تجز الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله وهي جائزة عند أبي يوسف ومحمد ولو قسم ذلك قبل القبض وسلم الى كل واحد منهما حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا أو ثوبا لرجلين أو شيئا مما لا يقسم جاز ذلك في قولهم جميعا غاية البيان قبيل باب الرجوع من كتاب الهبة ﴿ وفي متفرقات أبي الليث وهب نصف داره لم يجز الا ان يقسمه ويجوز له ويسلمه اليه وكذا الوهب نصف بيته الآن يكون البيت صغيرا لا يستطاع القسمة فان هبة نصفه جائزة ولو وهب نصف داره لم يجز حتى ينزهاها وسلم وفي المشتق وهب نصف بيته لابنه الصغير لم يجز ما لم يقسمه ويبين ما وهب له تمر ناشئ في آخر كتاب الهبة ﴿ ولو وهب لابنه الصغير أرضا فيها زرع للاب أو وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة وعن أبي حنيفة في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن أو له فيها متاع أو فيها قوم يسكنون بغير أجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطلة قاضيان في هبة المشاع من كتاب الهبة ﴿ وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الاب ساكن فيها يجوز وعليه الفتوى بزيادة في الفصل الاول من كتاب الهبة ﴿ امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض قاضيان في هبة الوالد لولده ﴿ (قع عج) وهب أحد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصالح قال رضى الله عنه وهبة حصته من العين لو ارث أو لغيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها قنية في باب هبة الدين من كتاب الهبة ﴿ رجل عليه دين فبات قبل القضاء فوهب صاحب الدين الدين لو ارث المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة أو لم تكن فلو ارث الوارث رد الهبة صح رده في قول أبي يوسف وبطل الهبة وقال محمد لا يصح وقيل لا خلاف بينهما يصح رده عندهما انما الخلاف بينهما فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند أبي يوسف يصح رده وعند محمد لا يصح قاضيان قبيل فصل في الرجوع من الهبة ﴿ رجل وهب لأخا أرضا على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصغار رحمه الله ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله لان في التمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب

فحبوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط والقاسدة وفي الارض القراح شرط على
الموهوب له عوضا مجعولا ولا لان الخارج من الارض غناه ملكه فيكون له فكان به مفسد الهبة
فاضيحان قبيل فصل هبة المشاع من كتاب الهبة § فان استحق العوض رجوع في الهبة وان
استحققت الهبة رجوع في العوض وان هلك العوض يرجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد
ازدادت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف
العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي من العوض ويسترد الهبة خلاصة في الثاني من
الهبة § اذا اودع عند رجل عبدا ثم ان المودع وهب العبد للمستودع والعبد ليس بمحاضر
قبيله المستودع جازي نوب قبض الوديعة عن قبض الهبة لان كل واحد منهما قبض أمانة ويصير
الموهوب له قابضا للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبضا يهلك من
مال الموهوب له حتى كان الكف عن الهبة فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمنه الموهوب له
وان شاء ضمنه المودع فان ضمنه الموهوب له هل يرجع على المودع ينظر ان كان الموهوب له قد جدد
فيه قبضا قبل ان يضمه المستحق لا يرجع عما ضمن على المودع وان لم يجدد رجوع هكذا ذكر المسئلة
في كتاب العلل قالوا وهذا التفصيل من خصائص كتاب العلل والفرق ان الموهوب له اذا لم يجدد
قبضا لا ينتقض قبض الوديعة بقبض الهبة وبقيت العبرة لقبض الهبة والموهوب له في قبض
الهبة عامل لنفسه فيكون قرار الضمان عليه ذخيرة في الفصل الثالث عشر من كتاب الوديعة
§ الزيادة المنفصلة كالتولد نكاحا وسفاحا لا يمنع الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولد والحبل ان زاد
خيرا يمنع الرجوع وان نقص لا يزانية في الرجوع من كتاب الهبة § ولو استولدها الموهوب له
فأقامت الحارية بينة ان الواهب كان دبرها أخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حرة بالقيمة
عناية في أواخر كتاب الهبة § (ويعني) أي الرجوع عن الهبة (خروجها) أي الهبة بالبيع
والهبة والاعتاق والتدبير ونحوها (عن ملك الموهوب له) لانه كتب بدل العين فلو خشي بالشاة
الموهوبة لم يرجع عند أبي يوسف خلا للطرفين كما في المغني فهستان في الهبة § (عن) حل
الى خطيئته أمتعة من جنس ما يحمل اليهن في العادة ودفع أهل الخطيئة اليه مثل ما حل اليهم
فلا رجوع لهم فيه اذا افرقوا والمساهلة في مثل هذا عزيمة فيما بينهم قنية في باب الاموال التي
تدفع في المصاهرات من كتاب النكاح § (شم) بعث اليها شيئا معينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم يحل
بها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عتوضه (متضح) له طلب
المبعوث (قع) له طلب العوض ان لم يعتضوه من المحل المزبور § رجل قال لا آخذ هذا
المال واغزى في سبيل الله يكون قرضا لان اللفظ يحتمل القرض ويحتمل الهبة والقرض أدناهما
فيحمل عليه ولان الاخذ المطلق سبب للضمان في الشرع ولودفع اليه دراهم فقال أنفقها ففعل
فهو قرض وهو كما لو قال اصرفها في حوائجك ولودفع اليه ثوبا وقال اكس به نفسك ففعل يكون
هبة لان قرض الثوب باطل فاذا اعتذر الرجل على القرض يجعل هبة تحميها التصرف فاضحان
في أوائل الهبة § قال (١) زن برشوى رابا ره باره از جهاز خود داده است وكفته كه بكيرو بفروش
ودر كخداي خرج كن شوي فروخته است ودر كخداي خرج كرده اكون بهاء آن كالهها
باقيمت از شوي ميخواهد توانديني آجاب تواند لانها تجعل موكاة له يبيع المتاع ثم معبره
الثن واعارة المتاع اقراض فان قبل هلا تجعل واهبة له المتاع أو غن المتاع قلنا أما المتاع فلان
قولها بع هذا لا ينبي عن الهبة والتبليك لا وضعا ولا شرعا وأما في الثمن فلانها أذنت له بصرفه

(١) أعطت امرأته زوجها
أقشة من جهازها وقالت
خذها وبعها وانفق في
مؤنة العائلة فباعها الزوج
وأنفق فيما يلزم للعائلة
وطلبت المرأة قيمة الأقشة
من الزوج هل تجاب أم لا
أجاب نعم

(١) وأصل هذه المسئلة في كتاب المزارعة

(٢) جعلتك في حل
(٣) جعلت كل غريم في حل

الى حوائج نفسه ولا يملك ذلك الا بالملك فيثبت له الملك في الثمن بغير بدل والملك بغير بدل قد يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض اقلهما لانه يتضمن الزوال صورة لامعنى لانه زوال بيدل بخلاف الهبة وما يثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ومتى أمكن دفع الضرورة بجعل هذا الدفع اقراضا لا يصار الى جعله هبة (١) واصل ابن مسنله در كتاب مزارعها است قاعديه في النكاح ❀ قال حلفي من كل حق هولك على تفنعل وأبراه برئ عند الثاني فيما علم وفيما لم يعلم وعليه الفتوى اذا الابرء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا بعوض أو بدونه ❀ قال جعلتك في حل الساعة أو في الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين ❀ قال لا خير لأحاصمك ولا أطلب منك شيئا مما لي قبلك فهذا ليس بشيء قال (٢) تراجل كردم وله عليه دين يبرأ ولو قال (٣) همه غريمي را بجل كردم يبرأ غرماؤه ولا يدخل تحته الاجارة الطويلة بزانية في الثالث من كتاب الهبة ❀ رجل قال لمدوني انه لم تقض مالي عليك حتى تموت فأنت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتسمل التعليق ولو قال رب الدين اذا مت فأنت في حل فهو جائز لان هذه وصية ولو قالت لزوجها المريض ان مت من مرضك هذا فأنت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدونه اذا مت فأنت برئ من الدين الذي لي عليك جازو يكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فأنا برئ من ذلك الدين لا يبرأ اذ هو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فأنت برئ مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو قالت فأنت في حل من مهرى فأنت من ذلك المرض كان مهرها على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح قاضيخان في آخرهبة المرأة مهرها من كتاب الهبة ❀ رجل اتخذ ولية للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوها بين يديه قالوا ان كانت الهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئا يستعمله الصبيان فهي للصبي لان مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية دراهم أو دنائير أو غير ذلك يرجع الى المهدى فان قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه يتظر ان كان المهدى من معارف الاب أو أقرابه فهي للاب وان كان من قرابة الام أو من معارفها فهي للام وكذا اذا اتخذ ولية لرفاق البنت الى بيت زوجها فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من قرابة الاب أو من قرابة الام وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو أقرابه أو من معارف المرأة أو أقرابها الا اذا بين المهدى وقال أهديت لهذا أو لهذا فيكون القول قوله وقدل بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد لان الوالد اتخذ الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء أهديت للوالد لان الوالد صاحب الولية اذا كان رجلا عظيما يحترما يقول المهدى هذا لخدمتكم والاعتماد على ما قلنا أولا قاضيخان في أوائل كتاب الهبة

* (باب التعويض في الهبة) ❀ شمس وهب دارا من رجلين بشرط عوض ألف درهم تنقلب بيعا جائزا بعد التقابض ولو بعث الى غيره صقراط هدية ثمان انه من بقرة ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراطا وكذا لو عوضه المهدى اليه لان عوض هبة استدام وله الرجوع فيه فنية في باب التعويض من كتاب الهبة ❀ واذا وهب للصغير هبة فعوض الاب أو الوصى من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع واذا بطل التعويض كان للوهاب ان يرجع في هبته قاضيخان في التعويض من كتاب الهبة ❀ وان استحق الهبة كان للمعوض

ان يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع في نصف العوض لانه انما عوضه لتسلم له الهبة * رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان الواهب ان يرجع في هبته وقال زفر يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها من المحل المزبور

* (باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر) * يخرج ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر (كص) الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق (ط) ولا تدخل الاثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق فسدت الهبة لانه يمنع التسليم (قج) قال هلال لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لشيوعها وفي الفتاوى التجارية تصدق بامته وعليها ثياب أو حلي جازوهي للمتصدق وشغلها بها لا يمنع التسليم لانها لا تسلم عربانة بخلاف متاع الواهب في البيت * وهبت هذه الغرارة الحنطة وهذا الرزق السمن لا تدخل الغرارة والرزق في الهبة وكذا على عكسه (قع عس) وهبت لزوجهما جميع أملاكهما لا يدخل المهر فيه قنية في كتاب الهبة

* (كتاب الاجارة) *

* سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار تجب الاجرة وبه يفتى وكذا اذا دخل حماما منية المفتي في أوائل الاجارة * الغبن الفاحش مقدر في الاجرة بدم يارده جواهر الفتاوى في الباب الاول من الاجارة * في اجارة الخلاصة متولى الوقف أجر الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وفي اجارة الوقف ان ازداد أجر مثله كان للمتولى ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يجب المسمى وذ كر في موضع آخر أنه يتظر ان أجره المتولى باجر مثله أو بقدر ما يتغابن الناس فيه فانه لا تفسخ الاجارة وان جاء آخر وزاد في الاجر ودرهمان في عشرة يسير حتى لو أجر بثمانية وأجر مثله عشرة لا يفسخ كرامسى في الباب التاسع عشر * ولو استأجر دارا معدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون أجر المثل أو فوقه مما لا يتغابن فيه ثم سكنها سنين يلزمه أجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى قنية في أوائل كتاب الاجارة * ولو استأجر رجل دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة صحيحة في شهر واحد فان سكن المستأجر فيها يوما واحدا من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فان أعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة ما لزم المستأجر لزم الكفيل ولا تبطل هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان يأخذ المستأجر قبل ان يؤدي فان أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة باجره وكذا الوقف لغيره ما أقر لك فلان فهو على ثمات الكفيل ثم اقر له فلان بشئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالدرك فاضيفان قبيل فصل السفنجة من كتاب الكفالة * الكفالة بالاجرة والحالة جائزة ولا يطالب بشئ منها حتى يجب بالايفاء أو بشرط التجهيل فيجعل كالاضافة الى سبب الوجوب فيطالب بعد الوجوب ايها ما شافوا ان أدى الكفيل قبل الوجوب لا يرجع عليه حتى يجب وليس للكفيل ان يأخذ المستأجر حتى يؤدي فان لزم به لزم هو أيضا برأيه

في الرابع من الاجارة § عجل الاجرة فكفل بها رجل ان لم يوفه المنافع صحت لانه دين مضمون من المحل المزبور § دفع داره على أن يسكنها ويرمها ولا أجر فهي عارية لان نفقة المستعار على المستعير والمرمة من باب النفقة بزانية في الفصل الثاني من الاجارات § (بم) أجرها أحد الشريكين وأخذ الاجرة ثم حضر الآخر فله ان يشاركه فيما أخذه قنية في اجارة غير المالك من كتاب الاجارات § (بم) دار بين اثنين غاب أحدهما وأجرها الاخر وأخذ الاجرة فللغائب ان يشاركه في الاجرة قال رضي الله عنه وهذا اشارة الى أن العاقد لم يملك الاجرة (ص) اشار الى انه يملكها ويتصدق بحصة شريكه للخبث كالغائب قنية في باب الاختلاف بين الشريكين من كتاب الشركة § (نج) أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجر حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكتها أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معه اللاجرة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد انحصار قنية في باب سكنى الوقف § اذا غصب غاصب الدار من يد المستأجر سقط الاجر عنه في مدة الغصب رجل استأجر دارا وسكنها ثم استحققت فالاجر للآخر بدون المستحق ويتصدق به عندهما خلافا لابي يوسف خلاصة في الثالث من الاجارات § سئل قاضيخان عن رجل اشترى دارا وسكنها سنة ثم استحقها مستحق هل يجب على الساكن أجر المثل قال لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط في المحيط قالوا ان في الدار المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة أما اذا سكن بناويل عقدا أو ثاويل ملك كبيت او حانوت بين رجلين وسكنه أحدهما لا يجب الاجر على الساكن وان كان معه الاستغلال مجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من كتاب الاجارات § وفي متفرقات العناية أخذ الدلال الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء لا يسترد منه الدلالة (١) وقال الصدر الشهيد به أفق والدي وفي الذخيرة دفع الى المتنادي ثوبا ببيعته فنأدى ولم يبع قباغ صاحبه بنفسه فللمنادي أجر مثله قياسا وفي الاستحسان لا يجب شيء بحكم العرف تناوالية في فصل المتفرقات من كتاب البيوع § وفي النوازل أجر تك دابتي هذه غدا بدهم ثم أجرها اليوم من آخر بدهم ان اذا غدا فللمستأجر الاول نقض الاجارة في قول نصير وقال أبو الليث ليس له النقض وهو رواية عن علي تناو عليه الفتوى بزانية في الثاني من الاجارات § (نحج) أجر داره من اثنين جاز لتوحد العقد حتى لو تفرد أحدهما بالقبول لم يصح ولو أجر البناء بلا أرض لم يجز وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفا فاجر البناء لم يجز ولو أجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة في غير البيت (كج) لو كان البناء لرجل والعرضه لآخر فاجر رب البناء بناءه من الاجنبي قيل لم يجز ويفق بجوازه ولو أجر من رب العرضه جاز ولو استأجر العرضه بلا بناء جاز والحيلة في جواز اجارة المشاع ان يلحق بها الحكم أو يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض (صل) أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة كالموكل بالموكل في الحادي والثلاثين من الفصولين § ولو أجر البناء دون الارض لم يجز وفي النوادر يجوز به أفق أبو علي النسفي وكذا لو أجر البناء ملكا والعرضه وقف أو ملك الاخر وقيل لم يجز وعليه الفتوى كما في الخلاصة فهستاني في الاجارة الفاسدة § (ن)

(١) لان الدلال في العادة لا يأخذ الاجر بدون البيع وهذا القول بوافق قول أبي يوسف كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية

سئل النسي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجر مثله يومئذ فتبدل المتولى بعد زمان وزاد أجر مثله فإني مالك البناء إلا بالاجرة الأولى والمتولى الجديد لا يرضى إلا باجر المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم (ذ) إذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين باجرة هي أجر مثلهما حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تنفسخ ولو غلت لا تنفسخ في رواية لأن أجر المثل يعتبر وقت العقد وتنفسخ في رواية ويجدد العقد والى وقت الفسخ لزمه المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو أولى من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيها زرع فالى وقت زيادته لزمه المسمى الاول وبعد الزيادة يجب أجر المثل وزيادة الاجرة تعتبر لو اذادت عند الكل حتى لو زادوا واحد تعسلا لا تعتبر هذه الزيادة (جع) لو آجره باجر مثله ثم زاد أجر مثله لا تنفسخ ولو آجره باقل وجب الاقل فلوزاد آخر فله المتولى ان يخرج الاول الا ان يستأجره الاول باجر مثله ❀ بنى المستأجر باذن المتولى فلما مضت المدة زاد في الاجرة للمستقبل فرضى صاحب السكنى بالزيادة فهو أولى (فو) المتولى لو أسكن رجلا دارا للوقف بلا أجر قيل لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغلة أو لاصيانة للوقف عن الظلمة وقطع اللاطماع الفاسدة وبه يفتى وكذا لو سكن دارا للوقف بلا اذن الواقف والقيم يلزمه أجر المثل بالغاما بلغ وكذا قالوا في وقف رهن حتى لم يجز لو سكنه المتهن يجب أجر مثله وكذا قالوا في متول باع وقف فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعدت للغلة أو لا (مق) والابن يذهب أصحابنا أن لا يلزم الاجر في الرهن والبيع ولو أعدت للغلة ❀ آجره القيم باقل من أجر مثله قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز فسكنه المستأجر لزمه أجر مثله بالغاما بلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا لو آجره اجارة فاسدة (لط) لم يضمن منافع الغصب أى في ظاهر الرواية وبقي بضمنان في الوقف ومال اليتيم والمعد للغلة يعنى يجب أجر المثل (خ) غصب وقف فآجره يجب المسمى على المستأجر لمؤجره الغاصب (فظو) المتولى لو آجر بدون أجر مثله يلزمه تمامه وكذا الاب لو آجر منزل الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس لكل منهما ولاية الخط (فصط) شري يفتا فسكنه ثم ظهر انه وقف أو للصغير يجب أجر المثل في الثالث عشر من الفصول ❀ استأجر أرضا ووقوفه وبني فيها حائوتا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحائوتا ينظر ان كان آجره مشاهرة فلقيم فسخ الاجارة عند رأس الشهر ثم رفع البناء ان كان لا يضر بالوقف فلباني رفعه وان كان يضر ليس له رفعه ثم ان رضى المستأجر ان يملكه القيم بقمته مبدأ ومنزوعا اليهما كان أقل ملكه بها والافترك الى أن يتخلص ❀ حائوتا لرجل في أرض وقف فإني صاحبه أن يستأجر الأرض باجر مثلها فان كانت العمارة لورفعت تستأجر باكثر مما يستأجره فانه يؤمر برفع العمارة والا يترك في يده بذلك الاجر منسبة المقتى في كتاب الوقف ❀ (م) وفي القدوري فاذا آجر الرجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر أعققه فعتقه جاز وكان العبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ واذا أجاز لم يكن له ان ينقض بعد ذلك وأجر ماضى للسيد وفي الفتاوى العنانية ان لم يكن عاياه دين (م) وما بقى للعبد وان كان المولى حين آجر العبد استجمل الاجرة ثم أجاز العبد بعد العتق فالاجرة كلها للسيد تناخانية في الحادى عشر من الاجارة ❀ وان باع المستأجر باذن المستأجر له ان ينزعها من يده وقال الصدر لاحتى يؤدى مال الاجارة برأية في الفصل الثانى من الفصل السابع من الاجارات ❀ في الكبرى آجرت دارها من زوجها وسكناها

(مبحث آجر عبده سنة
فاعتقه فعتقه حائوتا ويخبرني
الاجارة)

جميعاً ذكرهنا أنه لا أجر لها وهو بمنزلة استئجارها للطبخ أو ليخبز فيه فنظروا وينبغي أن يجوز قال
القاضي الفتوى على أنه يصح: فصار خائفة قبيل الثامن عشر من كتاب الاجارات ❀ أجر
المستأجر بأكثر مما استأجره لا يطيب إلا أن يزيد في المستأجر شيئاً فتكون الزيادة بمقابلته
بزازية في آخر مسائل تسليم الموقوف عليه من كتاب الاجارات ❀ شرط أن العبد المستأجر
إذا مرض في المدة يقضى قلبه الايام بعدها أو أن يبلغ بالدابة اليوم إلى مكان كذا فلا أجر أو أن
بدله الرجوع من الطريق يعطى الاجر تاماً أو أن سكن الدار وما خرج يؤدي الاجر تاماً
فلا جارة فاسدة في الكل ويلزم أجر المنزل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر وإن لم يعلف حتى
مات لا يضمن لأنه ليس عليه وكذا شرط رد العين الذي له حمل وموئنة على المستأجر لا يصح
وكذا شرط الضمان أن هلك أو تعيب أو شرط أنه إن نابت نأبة فلا أجر بزازية من مسائل
الاجارة على شرط في التاسع من الاجارات ❀ استأجر داراً اجارة فاسدة وقبضها ليس له أن
يؤجرها ولو أجرها له أجر المثل فلا يكون غاصباً وللأول أن ينقض هذه الاجارة بزازية في مسائل
الشيوع من الفصل الثاني من كتاب الاجارات ❀ والمستأجر اجارة فاسدة ولو أجر من
غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع إليه داراً
ليسكنها ويرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من غيره وانهدم الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لأنه
صار غاصباً أجابوا عنه بأن العقد في تلك المسئلة اعارة لا اجارة لأن ذكر المرمة على وجه المشورة
لا الشرط من المحل المزبور ❀ (خ) قيل ليس للمستأجر فاسد أن يؤجره من غيره اجارة صحيحة
استدلالاً بما ذكر دفع بيتاً إلى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فاجره هذا من آخر اجارة صحيحة
نخر من سكنى الثاني ضمن الثاني نقضه ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة
الثانية صحيحة لم يكن بمنزلة الغاصب وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكن لو أجر يستحق الاجر كغاصب
وقيل يملكها بعد قبضه كمن فاسد البسج جائزاً وهو الصحيح الآن للمؤجر الأول نقض الثانية
بخلاف البائع فاسد إذا اجارة تفسخ بعد رلا البسج ولم يملكها في مسئلة المرمة إذا المرمة ثم على
وجه المشورة لا على وجه الشرط فكان عارية والمستهمل لا يملك الاجارة في الفصل الثلاثين
من الفصولين ❀ ولو أظهر المستأجر في الدار شيئاً من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا
والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا الجبر أن يخرجوه من الدار وكذا لو
اتخذ داره مأوى للصوف وان ارتدوا العباد بالله تعالى لا تفسخ الاجارة ولكن يجبر على الاسلام
فإن أي قتل قاضيان فيما ينقض الاجارة من كتاب الاجارات ❀ رجل أظهر الفسق في
داره ينبغي أن يتقدم إليه أولاً لبلاء للعدو فان كلف لم يتعرض له لأنه ترك وإن لم يكف فالامام
بالخيار أن شاء حبسه وإن شاء أدبه بالسياط وإن شاء أزهجه عن داره لأن الكل يصلح تعزيره
من الوقائع الحسامية في الكراهية بعلامة السين ❀ تكرار دابة من بغداد إلى الكوفة
فعلبه نقد بغداد وعلف الدابة على الأجر تكرار دابة بغير عيها إلى موضع فتجبت وضعفت
فعلبه أن يأتي بدابة أخرى وإن كانت الدابة بعينها فليس له أن يطالبه بأخرى وجيز في باب اجارة
البواب ❀ وفي التوازل لو استأجر دابة إلى بلدة ليعمل عليها من هناك حوله فجاء المكاري فقال
ذهبت وما وجدت الحولة أن صدقه المستكرى في ذلك فاجر الذهاب خاليما من غير رجل واجب
وأصل هذا في الجامع الصغير خلاصة في الفصل الرابع من كتاب الاجارات ❀ رهن داراً
لغيره وهي معدة للاجارة فسكنها المهرن لا يلزم الاجر فان السكنى بناويل الملك كبيت سكنه أحد

(مبحث أظهر المستأجر شيئاً
من الفسق في الدار ليس
للمؤجر اخراجه الخ)

الشركاء بلا عقد لا يلزم وان معدة للاستغلال وكذا السكنى بتأويل العقد كعقد الرهن فعلم ان
 ما ذكره وان لفظ العقد مع ذكر الملك غير مكرر كما ظنه البعض بزانية في نوع في المتفرقات من
 الفصل الثاني من كتاب الاجارات § والسكنى بتأويل ملك أو عقد في الوقف لا يمنع لزوم أجر
 المثل وقيل دار اليتيم كالوقف من المحل المزبور § من سكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه
 فاجر المثل على الرجل المتبوع من المحل المزبور § (لط) لم يضمن منافع القصب أي في
 ظاهر الرواية ويبقى بضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد للغلة يعني يجب أجر المثل (١) في الفصل
 الثالث عشر من الفصولين § أهل بلدة نقلت عليهم الميزات فاستأجروا رجلا باجر معلوم
 ليذهب الى السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع تخفيف وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة
 من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان بحال لو ذهب الى بلدة السلطان تهيأ له اصلاح الامر في يوم
 أو يومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان
 وقتوا للاجارة وقتا جازت الاجارة وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل
 على أهل البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال
 قاضيان في أوائل باب الاجارة الفاسدة § نقلت الرتبة الدوائية على مصر فاستأجروا
 من يرفع شكواهم الى السلطان ان ذكروا الوقت جاز وبه يفتى والا لا بزانية في نوع في المتفرقات
 من الفصل الثاني من كتاب الاجارة § اذا كانت لرجل أرض فيها مراعي فآجر مراعيها أو باعها
 كل سنة بشئ مسمى برعى فيها غنما فسماء لم يجوز لو أخذ من هذا شيئا فآجره ثم باعه جاز وكذلك
 مراعي الجبال والبرية ولو أن رجلا زرع قصيلا في أرضه ثم آجره من رجل برعى فيه غنمه أو دابته
 كان باطلا وعليه قيمة ما رعاها غنمه أو دابته من ذلك كافي للحاكم الشهود من كتاب الشرب
 § وتجوز الاجارة بقبض الوديعه بدون ذكر المدة ولا تجوز الاجارة للتقاضي والخصومة الا ببيان
 المدة وجيز في باب الوكالة § استأجر رجلا للبيع والشراء ولم يوقت
 لم يجوز ان وقت جاز ويلزم الاجر حصل البيع أم لا بزانية في الاستبضاع من كتاب الاجارات
 § واجارة العقار قبل القبض قيل على الخلاف وقيل لا يجوز بلا خلاف لان المعقود عليه في
 الاجارة المنفعة ومنفعة العقار يتصور هلاكها قبل القبض بهلاك البناء فيمكن فيه الفرار وما لا
 يجوز بيعه قبل القبض لا تجوز اجارته لانها بيع منفعة فلا يجوز كبيع العين لانه يمكن غرر
 انفساخ العقد في الاجارة بهلاك المستأجر من المحيط للامام السرخسي في باب التصرف في
 المبيع قبل القبض من البيوع § اكثري دار اسنة بالف درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار له
 ان فرغتم اليوم والافهى عليكم كل يوم بالف درهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى يقر بالدار له قال
 محمد يلزمه ما سمي من الاجر قال هشام قلت لمحمد أو لا يجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر
 مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والاجعلتها بعد ذلك بما قال
 كل يوم قاضيان في كتاب الاجارة § قال للمقرض اسكن دارى هذه الى ان أقضيك الدين أو
 اركب حمارى هذا فهو اجارة فاسدة ان قال له وقت الاقراض لا قبله أو بعده ولو ان المقرض سلم
 هذا الحمار الى السرح ففرسه المذنب ضمن المقرض قيمته لانه كان عنده باجارة فاسدة فتكون
 أمانة فتضمن بالدفع الى غيره بزانية في نوع في المتفرقات من الفصل الثاني من الاجارات
 § وفي النوازل استقرض من آخر دراهم وسلم المستقرض الى المقرض حماره ليسكه ويستعمله
 الى شهرين حتى يوفى اليه الدراهم فالجار عند المقرض بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة فان استعمله

(محض من سكن دار الوقف
 أو اليتيم بأهله وأتباعه فاجر
 المثل على المتبوع)
 (١) تقدمت هذه العبارة مع
 عزوها وهي مكررة في جميع
 النسخ التي بأيدينا مصححة

(١) خذ هذه الدراهم وابن
رهصا

(٢) بهذا الدرهم اهدم حائطى

(٣) بهذه العشرة دراهم
ترك دسى هذا

فعلية أجر مثله وكذلك اذا سلم الى المقرض دارا ليسكنها فله اجارة فاسدة ولا يكون رهنا من
الذخيرة البرهانية في اواخر الاجارات قبيل الشفعة ۞ رجل استأجر رجلا ليهدم جداره
اوليبنى حائطه كل ذراع بكذا اوقال (١) دارا من درهمها يك باخير بزن أو استأجر رجلا ليكسر
حطبه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الاصل في جنس هذه المسائل انه اذا
استأجر انسانا بالعمل فان كان عملا لو أراد الاجير ان يأخذ في العمل للحال يقدر عليه صحت
الاجارة ذكر ذلك وقتا ولم يذكر نحو ان يقول استأجرتك لتخبرنى عشرين منامن الخبز بدرهم جاز
ان كان المستأجر في ذلك الوقت تلك آلات الخبز كالذقق ونحو ذلك وان لم يبين مقدار العمل لكنه
ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرنى اليوم الى الليل بدرهم جاز ايضا لانه وان لم يبين مقدار
العمل فقد ذكر الوقت وبذكر الوقت تصير المنفعة معلومة ولو قال (٢) بدى يك درهم اين دو ار من
باز كن جاز ايضا لانه سمي له عملا لو أراد ان يأخذ به للحال يقدر عليه فصحت الاجارة بين ذلك وقتا
اول يبين ولو قال (٣) بدى ده درهم اين خر من من ياد كن ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز لانه استأجره
لعمل لو أراد ان يأخذ به للحال لا يقدر لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب
الريح وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم
بدرهم على ان تذرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان
العمل فلا يتغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تذرى
هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة ولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل
فاذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أى على شرط ان
يجعل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسئله
السهمار رجل أمر سهمسار المشتري له الكرايس أو دلا لا يبيع له هذه الاثواب بدرهم لا يجوز
هذه الاجارة لان البيع لا يتم بالدلال وانما يتم به وبالمشتري ولا يدري متى يبيح المشتري فان ذكر
لذلك وقتا ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تبسعى كذا
أو تشتري جاز وان ذكر الاجرة اولاً ثم الوقت بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تبسعى
كذا أو تشتري لا يجوز وهذا مسئله تذرية الكدس سواء اذا فسدت الاجارة أو على وأتم العمل
كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل ذلك العمل قاضيان في الاجارة الفاسدة ۞ رجل
يبسعى شأفى السوق فاستعان من رجل من أهل السوق فاعانه عليه ثم طلب منه الاجرة المعتبر في
ذلك عادة السوق ان كانوا لا يعينون الا بأجر يجب أجرة المنزل وان كانوا يعينون في مثل ذلك بغير
الاجر لاشئ له ثم في كل موضع يجب اذا أخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري رد المشتري بالعيب
بطريق هو فسخ أو لا يكون فسخا لا يسترد من الدلال ما دفع اليه من الاجر خلاصة في الخامس
من الاجارات ۞ الدلال في البيع اذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من
الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة
كالخياط اذا خاط الثوب ثم فتنقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الخياط بالاجر وكذا صاحب
الدار اذا هدم الدار لا يرجع على البناء بشئ قاضيان في الاجارة الفاسدة ۞ ولو استأجر رجلا
لضرب الطبل للغزو والقافلة يجوز وأما للهو فلا خلاصة في الحظر والباحة من كتاب السر
۞ دفع الى رجل أرضا ايضا سنين معلومة على ان يغرمها فخلا وشجر او كرم على ان ما أخرج الله
تعالى من نخل وكرم وشجر فهو بيننا نصفان وعلى ان تكون الارض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد

فان قبضها وغرسها غراسا من عنده فاخرجت ثرا كثيرا كان جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغراس على رب الارض قيمة غراسه وأجر مثله فيما عمل قاضيهان في باب المعاملة من كتاب المزارعة ﴿ رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها اغراسا على ان ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز من المحل المزبور ﴾ لوقال لرجل اعمل معي في كرمي حتى افعل في حقك كذا وكذا ثم أبى اختلف المشايخ فيه ولو عمل في كرم رجل على طمع ان يزوجه بنته منه فلم يزوجه يرجع باجر المثل شرط التزويج ولا اذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال الاستاذ ظهير الدين خالي لا يرجع لان المنافع انما تقوم عندنا بالعقد خلاصة في آخر الفصل الرابع عشر من كتاب النكاح ﴿ وفي فتاوى الفضلي الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه كان يفتى وغيره من مشايخ زمانه يقتضون بوجوب أجر المثل وبه يفتى لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدمات تكون بالدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع من صاحب المتاع لا الدلال خلاصة في آخر الفصل الثاني من الاجارات ﴿ وفي فتاوى أبي الليث ومن رعى غنم انسان اذا قال الراعي لصاحب الغنم لا أرى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما ولم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنمه معه لزمه كل يوم درهم وترك صاحب الغنم غنمه عنده رضابا قاله وفي الملتقط وكذا في اجارة الدور تنازخانية في الفصل الثامن من الاجارات ﴿ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرى يكتفي في الملك وأما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية ﴿ لانصر الدار معدة للاستغلال باجارتها بل انما تصير معدة له اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري ﴿ الغاصب اذا أبر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيمة أو معدة فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بتاويل عقد سكنى الميراث أشباه في الغصب ﴿ رجل استأجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس للأجر ان يخرجها والحيلة ان يزوجها من آخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفسخ الاجارة الاولى وتنقعد الثانية والآن انه ان يخرجها من الدار هذا في النوازل وفيه امرأة لها دار اجرتها من زوجها ثم سكنت فيها لا يجب الاجر خلاصة في الفصل الثالث من الاجارات ﴿ رجل أجر داره أو حانوته كل شهر بدرهم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج المستأجر قبل تمام الشهر وخلف امرأته ومتاعه فيها لم يكن للأجر ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانها ليست بخصم فان أراد ان يفسخ عند غيبة المستأجر قال بعضهم يوجب الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر تنفسخ الاجارة الاولى وتنقعد الثانية فيخرج المرأة من الدار ويسلم الى الثاني قاضيهان قبيل فصل الاجارة الطويلة ﴿ استعمل حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدا للاجارة من الملتقط للسيد الامام ناصر الدين رحمه الله وفي المحط اذا كان لهذا الحجر أجر معروفه فيما بينهم يجب ذلك ولا يجب أجر المثل جمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارات ﴿ رب الدار اذا امتنع عن تفريغ بيت الخلاء لم يجب بركن للسكنى ان يفسخ الاجارة ولا يجبر على اصلاح

(مبحث استأجر رجل دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس للأجر ان يخرجها الخ)

(مبحث لا يجبر رب الدار على تفريغ بيت الخلاء واصلاح الميزاب وتطيين السطح الخ)

الميزاب وتطمين السطح أيضا منية في مسائل تسليم المعقود عليه من كآب الاجارة ❦ اذا
خرج المستأجر من الدار وفيها تراب ورماد من كآسته فعلى المستأجر ارجاعه وكذا ما أشبه ذلك
مما هو ظاهر على وجه الارض وأما البالوعة واشباهها فليس على المستأجر تنظيفها استحياسا
وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول قول المستأجر انه استأجرها وهو فيها وأما مسيل ماء الحمام
ظاهرا كان أو مسقفا فعلى المستأجر كنسه اذا امتلاء ولو شرط رب الدار على المستأجر اخراج
ما أحدث فيها من تراب أو سرقين جاز خزانه الاكمل في كآب الاجارة ❦ وعمارة الدار وتطمينها
واصلاح ميزانها على الأجر وأما مسيل ماء الحمام وتفريغها على المستأجر في التاسع من اجارة
الخلاصة (بم) أجرة الأديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والا فلي أبيه وأجرة القابلة
على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لانها كالطبيب ولا يجب
أجر الطبيب عليه (نج) وأجرة سجان سجن القاضي لا يجب على المحبوس (ضط) قيل في زماننا
أجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له (عك) سفينة موقرة أمسكت وخاف ركابها الفرق
فخرج بعضهم واستأجر سفينة فنقل بعض الاحمال والركاب حتى خفت وجرت وكلن الركاب
راضين بما فعل فالاجرة على المستأجر والموافقة أولى قيمة في باب من يجب عليه الاجرة ❦ دفع
الى ملاح طعاما بكييل فلما بلغ المقصد قال نقص طعماي وأنكر الملاح فالقول لصاحب الطعام
وعلى الملاح ان يكييله ويأخذ الاجر بحسابه اذ لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع فالقول للملاح
ويقال لصاحب الطعام كله حتى يرد قدر ما نقص من الطعام من الاجر بزانية في النوع الثاني
من الفصل الحادي عشر من كآب الاجارات ❦ استأجر عبد الخدمة مدمعة معلومة وعمل الاجرة
ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان
عليه ويرجع بالاجر فيأخذه وقوله حتى يرد الاجر عليه أي حصة ما بقى من المدة مجمع الفتاوى
في أول الفصل الثاني من كآب الاجارات ❦ رجل استأجر أياه لخدمته فله الاجرة لان خدمته
للان غير مستحقة عليه شرعا بخلاف ما لو استأجره وانما لخدمته لا تجب الاجرة سواء كان في
عياله أو لم يكن لان خدمة الابن لابيّه مستحقة عليه شرعا مختارات التوازل في متفرقات
الاجارة ❦ وفي الخلاصة لو امتنع أب الصغير من أداء الوظيفة الى المعلم يجبر على المراسم (ا) جون
حلوه وبيع شنبكي وعبدى مجمع الفتاوى في فصل الاعمال التي تصح الاجارة بها أولا ❦ ورأيت
في كآب القوائد سئل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار
ولدها الصغير قال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان
سكناها واجب على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنتها بغير
أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب عليها أجر المثل قال يتقران كان للصغير يد قائمة بحيث
يقدر على المنع والتسليم بان كان الولد ولده عشر سنين أو أكثر لا أجر عليه لانه لم يوجد التسليم وان لم
تكن للصغير يد قائمة بان كان الولد صغيرا يجب عليها أجر المثل وهو جواب المشايخ أما على جواب
الكتاب فلا أجر عليها لانها صارت غاصبة والفتوى على جواب المشايخ وقال القاضي الامام
نفر الدين جاز للام ان تسكن دار ولدها الصغير وان كان لها زوج ولا يجب عليها أجر المثل من
أحكام الصغار للاستروشي من مسائل الاجارات ❦ (شموعلا) غصب صياحرا وأجره وعمل
فالأجر للعاقدة (قع) الأجر للصبي قال ركن الأئمة الصباغى هو الصواب لانه ذكر في المنتقى أجر
عبده سنة ثم أقام للعبدينة ان مولاه أعتقه قبل الاجارة فله الأجر لو قال انى حروفسهت الاجارة

(بحث أجرة الأديب والختان
في مال الصبي ان كان له مال
الح)

(١) مثل الحلوان وأجرة المعلم
المسماة بالجنيس والعبيدية

(مبحث يتيم استعمله اقرباؤه
عشر سنين بلا أجر فله بعد
البلوغ ان يطالب باجر مثله)

ولا يئنه له وأجبره المولى على العمل ثم أقام بينة على حريته فلا أجر لاحد ولو كان غير بالغ فالاجر
في الفصلين للغلام لانه كلقيط في حجر رجل قنية في باب اجارة غير المالك ﴿عب عجم كب﴾
وغيرهم يتيم صغير ليس له أب ولا أم ولا عم استعمله اقرباؤه بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر
سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم بأجر مثله فيها قنية في أوائل كتاب الاجارة ﴿يتيم لأب له﴾
ولا أم استعمله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد
البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية ما لا يساوى أجر المثل بزانية في نوع في
المتفرقات من الفصل الثاني من كتاب الاجارة ﴿وفي الولو والحيوة والنصاب اذا أراد الوصى ان
يستأجر دارا لليتيم لنفسه ولا يكون غاصبا يؤجره من زوجته ويهب لها من ماله قدر الاجرة
فتؤدى المرأة الاجرة ويسكن فيه قال وقال القاضي الامام للوصى ان يستأجر دارا لليتيم لانه
يجعل ماليس بمال مالا أدب الأوصياء في الاجارة سئل عن شخص عاقد رب السفينة على ان
يحمل له كذا الى مكان كذا فاسافرت السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيأ من
الاجر واذا استأجر رب السفينة ملاحا فيها بأجرة معلومة ذهبا ويايا فهل يستحق من الاجرة
بقسطها واذا هال البحر عليهم وتحققوا الفرق ان لم يلقوا بضاعتهم فألقوا بعضها في البحر فما
الحكم في ذلك أجاب اذا غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربه الا ضمان عليه ولا أجر له
وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه أجره بحسابه وان شاء في
مكان الخلل ولا أجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها واذا تراضوا على اللقاء فالغرم على
الرؤس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء من فتاوى قارئ الهداية ﴿خ﴾ رجل استأجر ربحى
ماء وينها ومتاعها مدة معلومة بأجر معلوم فانقطع الماء سقط من الاجر بحسابه فان لم تنقض
الاجارة حتى عاد الماء لم يمتد الاجارة فان شرط عليه الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان
اختلفا في قدر الانقطاع فالقول قول المستأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال نقد
الفتاوى في الباب الحادى عشر من الاجارات وكذا في الكركى ﴿استأجر ربحى ماء كل شهر بأجر
مسمى فانقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فالمستأجر انما يراه هكذا ذكر في الاصل وهذا نص
بان الاجارة لا تنسخ بانقطاع ماء الرحى كالعبد المستأجر اذا أبق في مدة الاجارة فان لم تنسخ حتى
عاد الماء لم يمتد الاجارة فيما بقي من الشهر لزوال موجب النسخ ورفع عنه الاجر بحساب ذلك قال
بعضهم معناه بحساب ما انقطع من الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام من الشهر سقط
من الاجر الثلث قال شيخ الاسلام هذا هو الاصح لان ظاهر الرواية يشهد له هذا فانه قال في
الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو
كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى وذكر
القدورى في شرحه ان من استأجر ربحى ماء سنة فانقطع الماء بعد ستة أشهر فأمسك الرحى حتى
مضت السنة عليه الاجر ستة أشهر ولا شيء لما بقي وان كان البيت ينتفع به لغير الطحن فعليه من
الاجر بحصته تارخانية نقلا عن واقعات الناطقى في الفصل الثامن عشر من كتاب الاجارات
ملخصا ﴿استأجر منزلا من دار وفيها سكان فادخله الدار وخلي بينه وبين المنزل ثم قال بعد مدة حال
بني وبين المنزل فلان يحكم الحال ان فيه افلان لا يلزم الاجر وان فيها المستأجر يلزم بشهادة
الظاهر وان خاليا يجب أيضا لوجود التخلية بزانية في الثالث من الاجارات ﴿رجل استأجر
أرض البزرها فزرها فأصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت الارض ولم ينبت فعليه الاجر تاما ولو

غرفت قبل ان يزرعها فلا أجر عليه قال في المحيط والفتوى على انه لا أجر على المستأجر فيما بقي من
 المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادته ماله أو دونه في الضرر بالارض وكذا لو منعها
 غاصب لان في المسئلة الاولى يمكنه ان يزرع آخر فان غرفت قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم
 يزرعها حتى مضت السنة يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها ولم
 يجد الماء ليس فيها فيبس الزرع سقط الاجر عنه سواء استأجرها بشرا أو بغير شر بها كذا
 اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله بمنزلة ماله واستأجر الرحي فانقطع الماء فيض كركي في نوع في
 اجارة العقار والضبياع من كتاب الاجارات ❦ أجرد ارشهر او سكن المالك فيها معه وقال
 المستأجر لا أعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه الاجر بحسب ما في يده لانه استوفى بعض المعقود
 عليه بزانية في الفصل الثالث من كتاب الاجارات ❦ وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
 فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا فان كان لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا خاتمة في فصل
 ما ينقض بها الاجارة من كتاب الاجارات ❦ (ق) أخرج هذه الخطة من الكدس بالذرة كل
 غور بكذا ان قال منه فسد وان أطلق يجوز في غور واحد كالبيع فقد الفتاوى في الاستصناع
 من كتاب الاجارات ❦ استأجر قلم الكتب جازا اذ ادين الوقت أو الكتابة ❦ الاستئجار على كتابة
 المصحف جائز وكذا القبالة ولا يكره استأجر للاخطاب أو للاحتشاش أو للاصطبا دجاز ولتعلم
 الفقه والقرآن لا وقبل لتعليم القرآن جاز ووجب المسمى وبه بقي منية المفتي في مسائل
 الاعمال التي تصح الاجارة فيها ❦ وفي الجامع الصغير واذا استأجر الرجل رجلا ليس ذهب
 الى البصرة ويحيي بعيناه فذهب ووجد بعضهم ميتا وجاء بمن بقي فله من الاجر بحسبه وفي
 الخاتمة قالوا هذا اذا كان عياله معلومين (م) حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال تأويل المسئلة
 اذا كانت المؤنة تقبل بتقصان العدد وأما اذا كانت مؤنة الكل والبعض سواء يجب جميع
 الاجر في الحادى والعشرين من اجارات التارخانية ❦ اذ مات أحد المتعاقدين والزرع بقل
 يترك بالمسمى وان مضت المدة والزرع بقل يترك باجر المثل لان الحاجة هنا الى الانقضاء وفي
 الاولى الى البقاء وعن الثاني مضت مدتها والزرع بقل يترك باجر المثل في الاستحسان ان
 اختصما وان لم يختصما حتى حصده من الاجر بحسب ذلك ولا يتصدق رب الزرع بالفضل
 وان مضت مدتها ولم يخرج الزرع فسخت وردت الارض الى مالكها فان خرج بعد ذلك ردت الى
 صاحب البذر وله الزرع وعليه أجر المثل وكذا لو لم يختصما حتى حصد بزانية في مسائل موت
 أحد المتعاقدين من كتاب الاجارات ❦ مستأجر الكرم دفعه معاملة الى المؤجر ان كان المالك
 باع الاشجار كما هو أحد الطريقين يصح وان دفع الاشجار معاملة كما هو الطريق الآخر لا يجوز
 بزانية في الفصل الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات ❦ وعن الثاني استأجر أرضا
 للزراعة وانقطع الماء وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع غربا ولم يخصم ولم ينقض حتى تمت المدة
 لزم تمام الاجر وان خصمه له نقض الاجارة وينقص من الاجر بحسبه وان لم يصلح ان يزرع غربا
 لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يخصم بزانية في الفصل الاول من الفصل السابع من كتاب
 الاجارات ❦ ولا تجوز اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصورها
 ولو استأجر الشجر مطلقا قال خواهر زاده لقا تل ان يقول بالجواز وينصرف الى شد الثياب عليها
 أو الدابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة من اجارة الاشياء (في اجارة الظئر) لا باس
 أن يستأجر المسلم الظئر الكافرة أو التي قد ولدت من فجور ولا باس ان ترضع المسلمة ولد الكافر

(مبني اجارة الظئر)

منية المتفق قبيل مسائل استخبار الراعي من كتاب الاجارة ❦ وان استأجر لترضع فأرضعت بشدي
 جاريها تستحق ولو شتر عليها أن ترضع بنفسها اختلف المشايخ والوجه ان تستحق منية
 في مسائل تسليم المعقود عليه من كتاب الاجارة ❦ ولودفعت الظئر الصبي الى جاريها لترضعه فلها
 الاجر بخلاف ما اذا أرضعته بلبن البقرة أو الشاة فيض كركي في نوع اجارة الظئر من كتاب
 الاجارات وفي المحيط القياس في اجارة الظئر ان لا تجوز كما اذا استأجر بقره ليشرب لبنها وفي
 الاستحسان تجوز لقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن الآية وهذا العقد لا يرد
 على اللبن بل على التريبة فيدخل اللبن تبعاً كما اذا استأجر وراً قال يكتب له فالجبر يدخل في الاجارة
 تبعاً ولو ضاع الصبي من يد الظئر أو وقع فوات أو سرق شيء من حلي الصبي أو مياجه فلا ضمان على
 الظئر وطعام الظئر وكسوتها عليها اذ لم يشترط ذلك في عقد الاجارة انه على المستأجر وما يضر
 بالصبي نحو الخروج من منزل الصبي زماناً كثيراً وما أشبهه تمنع عنه وما لا يضر لا تمنع عنه ❦ ولو
 حل رجل الدقيق الى منزله واستأجر امرأته لتخبزه ان أراد أن يبيع الخبز لها الاجر وان كان
 لياً كالأجر لها وفي الاصل رجل استأجر ظئراً لترضع ولده بطعامها وكسوتها مدة معلومة
 جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً في الظئر وحدها ولها الوسط وعندها لا يجوز
 ولو بين جنس الثياب وطولها وعرضها وصفتها وبين كيل الطعام وصفته جاز بالاتفاق وترضع
 الولد في بيتها الا أن يشترط الرضاع في منزلهم (١) فان ذكراً لمدة سنتين فوات الولد بعد سنة فلها من
 الاجر بحسب ذلك فيض كركي في نوع في اجارة الظئر من كتاب الاجارات ❦ ولزوج الظئر ان
 يبطل الاجارة ان فعلت بغير اذنه سواء كانت الاجارة تشينه أو لا فلو انقضت مدة الاجارة وقد
 ألفها الصبي بحيث لا يأخذ الصبي ثدي الغبيران كانت معرفة بالظئرة لم يكن لها ان تترك
 الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها ان تأتي والاجنية والمحرم فيه سواء وليس
 لهم ان يخرجوها من غير عذر والعذر ان لا يأخذ الصبي ثديها أو يقي لبنها أو حبلت أو ظهرت
 سارقة أو ظاهرة الفجور أو سيئة الخلق أو بذية اللسان أو أرادوا سفر أو لا تخرج معهم والعذر
 من جهتها ان تعرض أو لم يرض زوجها من المحل المزبور ❦ (في ضمان الاجير المشترك والخاص)
 اختلفت عبارة المشايخ في الحد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر
 بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس وبعض المدة ولا
 يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير
 واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد محيط برهاني في الفصل الثامن والعشرين
 من الاجارات ❦ الاجير الخاص لا يضمن ما هلك في يده بلا صنعه أو هلك من عمله المأذون فيه
 بالاجماع ولا ينقص شيء من أجره والاجير المشترك ضمن ما جنب يده بالاجماع وكذا ما هلك في
 يده بلا صنعه عندهما لو أمكن التحرر عنه والا لا وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وزفر والحسن
 رحمهما الله لا يضمن وهو قياسي سواء هلك بامر يمكن التحرر عنه كسرقة وغصب أو لا يمكن
 كحرق غالب أو غارة غالب وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله قول علي رضي الله عنه وقولهما قول
 عمر رضي الله تعالى عنه ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون القسوي بالصلح على النصف
 جبراً لعملاً بالقولين وقيل يفتى بقول أبي حنيفة وقيل قوله قول عطاء وطاوس وهما من كبار
 التابعين وقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وبه يفتى
 احتشاماً للعمر وعلى وصيانة لأموال الناس في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين ❦ ليس

(١) وان كان العرف فيما
 بين الناس أن الظئر ترضع
 الصبي في منزل الاب لزمها
 ذلك كذا في الخلاصة

للمستأجر ان يضرب الغلام وله ان يضرب الدابة المستأجرة للركوب بزانية في آخر الفصل الثاني من الاجارات ❀ الاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخير وفي قوله الاول وهو قولهما يبرأ في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين ❀ والمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق من وديعة فيض الكركي ❀ اكرى سفينة ليحمل الحنطة المعينة الى موضع فحمل صاحب السفينة تلك الحنطة في سفينة أخرى استحق الاجر المسمى لان بين السفينتين لافاوت في الحمل ذكره الشيخ الامام الكبير البقالى ذخيرة في آخر الفصل الخامس والعشرين من كتاب الاجارات ❀ لو استأجر دابة بعينها أو سفينة بعينها ليحمل عليها طعاما فحمل الملاح في سفينة أخرى أو على دابة أخرى وبلغه محله لزمه الاجر تاما ولا يضمن ما تلف وغرق لقله التفاوت خزانة الاكل قبيل المسائل المنقولة من العيون من كتاب الاجارات

(كتاب العارية)

ولو قال أعزني دابتيك أو ثوبك فان ضاع فأنا ضامن فالشرط لغو فلا يضمن مضمرات في كتاب العارية ❀ استعار قلاية ذهب فقلده صبي فسرقت فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن ضمانات اللغام في النوع الثاني من مسائل العارية ❀ (فقط) استعار دابة الى موضع كذا فله ان يذهب عليها ويحوي ويعيرها من غيره فلو لم يسم موضعها ليس له اخراجها من المصر وفيه للمستعير ان يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف المستأجر (فش) استعارها شهر فهو على المصر وكذا في اعارة الخادم واجارته وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر (ذ) وعن أبي يوسف رحمه الله استعار دابة أو ثوبا حتى وقع على استعماله في المصر ثم خرج به ما عن المصر فان استعملها ضمن وان لم يستعملها ففي الثوب لم يضمن لانه جافظ له خارج المصر كما في المصر وضمن في الدابة لانها مجرد الخروج وتصير عرضة للتلف فيكون اخراجها تضييعا له (١) معنى في ضمان المستعير من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين ❀ وفي المشتق استعار محملا أو فسطاطا وهو في المصر فسافر به لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره للضرب أو عمامة استعارها للتعميم ضمن والفرق ان المحمل كالفسطاط يستعمل خارج المصر عادة فيكون اعارتهما اذا للسفر بهما بخلاف السيف والعمامة لكن على قياس مسئلة اخراج الثوب ينبغي ان لا يضمن بالسفر بهما أيضا وعلى قياس مسئلتهم ما ينبغي ان يلزمه الضمان في الثوب أيضا كما في اخراج دابة العارية قال في الذخيرة ويجوز ان يفرق بينهما وبين مسئلة الثوب بالتأمل فليأمل فيه والله تعالى هو الموفق ضمانات للفضل الجمالي في ضمان العارية ❀ (شي) ان المستأجر أو المستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى في الثالث والثلاثين من الفصولين ❀ استعار دابة الى موضع فسلك بها طريقا ليس بالعادة ضمن ولو عين فسلك طريقا آخر لو كان اسوا لم يضمن ولو ابعدا أو غير مسلول أو مخوفا ضمن (قت) استعارها الى مكان ففي أي طريق ذهب لم يضمن بعد أن كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان اذا لم يعين طريقا ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن ان مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من المحل المزبور ❀ رجل استعار حمارا الى الطاحونة فأدخله المربط الذي يكون ثمة

(١) قوله فيكون اخراجها تضييعا له كذا في النسخ التي بأيدينا وقد سبق ويأتي له كثيرا ان يؤث ضمير المذكر ويذكر ضمير المؤنث فليست به

اه معجمه

وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فيسرق الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع قاضيان فيما يضمن المستعير من كتاب العارية * ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطالبه بالرد فلم يجبه بالضياغ وعده الرد ثم أخبره بالضياغ قال بعضهم ان لم يكن آيسامن وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسامن وجوده يكون ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا يقبل دعوى الضياغ منه لانه مناقض قاضيان في فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

(كتاب الوديعة)

الامين يصدق فيما يدعى من برائة نفسه عن الضمان لانه يكون منكر الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير كالمودع اذا قال دفعت الوديعة الى الرسول وأنكر الرسول ذخيرة في آخر الفصل الخامس من الوكالة * والحاصل ان في كل موضع كان المال أمانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الايقام ولا يكون القول قوله مع اليمين مجمع الفتاوى في مسائل الاستحلاف من كتاب الدعوى نقلا عن فصول الاستروشي * رجل له على آخر ألف درهم فارسل اليه رسولا ليقبضها منه فقبضها ودفعها الى المرسل فانكر ذلك المرسل فالقول قول الرسول مع عيینه لانه مودع * المودع اذا مات فقال ورثته قدر الوديعة في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب في مال الميت فان أقام الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حياته رددت الوديعة تقبل * المودع اذا قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع عيینه خلافا لما لك لانه أمين أخبر عما يتصور فيقبل قوله مع عيینه * المودع اذا قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت ونسيتها فضاغت بضمن ولو قال وضعتها بين يدي في دارى ان كان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرة الذهب والفضة ونحوهما يضمن أيضا والا فلا * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلط استين وأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق بضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة حدادى في آخر كتاب الوديعة * ألقى دراهم الوديعة في الجيب ولم تقع في الجيب وهو ظن انها وقعت في الجيب فضاغت بضمن خلاصة في الفصل الاول من الوديعة * أتلّفهما في عيال المودع ضمن المتلف صغيرا أو كبيرا أو قناحجرا المودع في استعمال الوديعة من الفصل الثالث والسلائين من الفصولين * للمودع دفع الوديعة الى من في عياله كولدته ووالديه وامراته وأجيره مسانمة أو مشاهرة لا مباومة فيمن يضمن المودع بالدفع اليه من الفصل المزبور * ولو نام ووضع الوديعة تحت رأسه أو جنبه يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أما لو نام مضطجعا ضمن في الحضر لافي السفر (عده) يبرأ قاعدا لا واضعا جنبه على الارض وفي السفر كما مر * جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصد الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا فصولين فيما يضمن به المودع من الفصل المزبور * كل أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم سواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوكالة * القول للامين مع اليمين الا اذا كدبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اشباه من كتاب الامانات

قوله لان ذلك القدر الخ
بحاشية الاصل يعنى أن خمسة
أسداس العشرة من الخمسين
وسدسها من العشرة فقط

هـ

وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصفار ضمن
 ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه لخوفه من ضرره وزعارة لم يضمن ضمانات الجمالي في ضمان
 الوديعة ❦ ولو قال أو دعته عند أجنبي ثم ردها على فهلكت عندى وكذبه المودع ضمن الا ان
 يبرهن إذا قتر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيينة وكذا لو قال بعثت بها
 اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وانكر المودع الرسالة ضمن
 وصدق المالك ولم يرجع المودع على الرسول لوصدقه أنه رسوله ولم يضمن له ضمان الدرك الآن
 يكون المدفوع قائما فيرجع فصولين فيما يصدق المودع من الثالث والثلاثين ❦ قال ربها
 سر المودع من أخبرك بعلامة كذا فادفع اليه فاخبره رجل بتلك العلامة فلم يصدقه ولم يدفع اليه
 لم يضمن اذ يتصور أن يأتي غير رسوله بتلك العلامة فصولين في طلب الوديعة وردها من الفصل
 المزبور ❦ في فتاوى أبي الليث رجل أودع رجلا زنبلا فيه الآت النجارين ثم جاء واسترده وادعى
 أنه كان فيه قدوم قلده فذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا أدري ما فيه فلا ضمان على
 المودع ولا يمين عليه أيضا لانه لا يدعى عليه صنعا وكذلك إذا أودع عند رجل دراهم في كيس
 ولم يزن على المودع ثم ادعى انها كانت أكثر من ذلك وقال المودع قد قبضت الكيس ولا أدري
 كم كان فيه فلا ضمان عليه ولا يمين قيل وينبغي ان يحلف فان محمدا رحمه الله تعالى يقول
 القول قول الغاصب والمودع في المقدار مع عيینه من المحيط البرهاني في الرابع من الوديعة
 ❦ في العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند ائها صاحبها عند فقال المودع ضاعت
 الوديعة يسئل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعد اقرارك فان قال قبل اقرارى يلزمه
 الضمان للتناقض لان قوله اطلبها عند اقرار منتهى اقرارها ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا
 وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض المالك اذا قال للمودع اذا جاء أخى اليك
 فادفع الوديعة اليه فجاء أخوه اليه وطلب الوديعة فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال هلك يضمن
 خلاصة في الرابع من الوديعة ❦ قال ربها ادفعها الى فلان فقال المودع دفعته اليه وقال
 ذلك الرجل لم يدفعها الى وقال ربها لم تدفعها اليه فالقول للمودع في حق براءة نفسه لافي حق
 ايجاب الضمان على المدفوع اليه وربها وأمر المودع بصرف الوديعة الى دين ربها فقال المودع
 صرفت وانكر ربها صدق المودع في براءة نفسه لافي حق براءة نفسه لافي حق براءة نفسه لافي حق
 فصولين في طلب الوديعة وردها من الفصل الثالث والثلاثين ❦ تختم بخاتم الوديعة قبل يضمن
 في الخنصر والبنصر لافي غيرهما وبه يفتى وقيل يضمن في الخنصر لافي غيره بماثلة المرتين وتضمن
 المرأة مطلقا لانه استعمال منها في استعمال الوديعة واستعمالها من الفصل المزبور ❦ رجل
 دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل
 ليدفعها الى فلان بالرى فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع
 حيا ضمن المودع لانه وكل الا أن يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه فاضيقان فيما يعتد نصيبا
 من كتاب الوديعة ❦ أو دعه رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره
 ضمن نصيبه ولا يكون بهذا وصيا ولو قال فادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفع اليه في آخر
 الفصل الثامن والعشرين من الفصولين ❦ وفي الذخيرة تدفعها أى المودع الوديعة الى وارث
 ربها وفي التركة دين ضمن للفرع ما بخلاف مودع الغاصب فإنه اذا ردها على الغاصب لا يضمن لرده
 على من أخذ منه ضمانات للفضيل الجمالي في باب دفعها الى الغير من ضمان الوديعة ❦ (ق) وضع

الوديعة مع ثيابه على شط النهر واغتسل ولبس ثيابه ونسي الوديعة ضمن وكذا لو سرق حين انغمس ضمن فيما يضمن به المودع وما لا من الثالث والثلاثين من الفصولين § ولو ادعى الوديعة فانكر فاقام المدعى بينة على الايداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك أو الردان قال في الجواب والانكار ليس لك على شيء يسمع هذا الدفع لا مكان التوفيق ولو قال ماؤدعتني أصلاً لا يسمع لعدم الامكان في الفصل السابع من العمادية § (ص) في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن و (خ) لو مستغرة ضمن وهذا اذا لم يؤتمن والا فله الاخذ وأداء الدين منه في الثامن والعشرين من الفصولين § رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده وديعة فلما رجع طلب فلم يجد فهذا على وجهين اما أن كانت امرأته أمانة او غير أمانة متهمة في الوجه الاول لا يضمن لانه غير مضيع فان له ان يحفظ الوديعة بيد من في عياله وفي الوجه الثاني مضيع واقعات في الوديعة بعلامة النون § (ن) خرج المودع وترك الباب مفتوحاً ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل (عده) دفع خفه الى خفاف ليصلحه وتركه في دكانه ليلاً فسرق برئ لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس والا ضمن (ذ) كان (ط) يفتي بالبراءة مطلقاً وقبل يعتبر العرف لو كان العرف ان يتركوا الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ الا لو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والحانوت مفتوحاً فلو كان عرفهم كذلك يبرأ جامع الفصولين فيما يضمن به المودع من الفصل الثالث والثلاثين § والمودع لو ربط سلسله باب قيطونه بجبل ولم يقفله يعتبر العرف كما هو والقبطون بيت توضع فيه الامتعة فصولين في ضمان المودع من الفصل المزبور § ادعى الرذ أو الهلاك وادعى ربه الاتلاف فالقول للمودع ولو برهنا قيل تقبل بينة المودع أيضاً وقيل تقبل بينة المالك لانها ثبتت الضمان فصولين فيما يصدق فيه المودع من الفصل المزبور § (ح) أو دعى نحو عنب و بطيخ وغاب غبات المودع ثم قدم المودع بعدمدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى لتلك المدة فهو دين في مال المبت اذا لا يعلم حالها ولعل المودع أتلفها فصولين في استعمال الوديعة واستهلاكها من الفصل المزبور § وليس للمودع ان يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فهلكت في يد الثاني ان هلكت قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بخلاف وان هلكت بعد المفارقة فالاول ضامن بخلاف أما الثاني فعلى قول أي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي بلا عذر فان كان بعذر فلا ضمان على المودع عندنا حتى (١) اذا احترق بيت المودع وأخرجهما مع متاعه ووضعها في منزل جاره فلا ضمان عليه استحساناً ذخيرة في أول الوديعة § ولو قال كنت في السفينة فغرقت فناولت الوديعة انساناً لا يصدق الا بينة وكذا لو قال وقع الحريق في بيتي فناولت الوديعة انساناً لا يصدق الا بينة فاضحيان في فصل فيما بعد تضييعاً من كتاب الوديعة § رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبستك شهراً أو ضربتك ضرباً لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامناً وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يديك أو أضربك خمسين سوطاً فدفع اليه لا يكون ضامناً لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضو أو الضرب المتوالي بخاف منه التلف وسياًقى أجناس هذا في كتاب الاكراه من المحل المزبور § (وله حفظها) أي الوديعة (بنفسه أو أمانته) لم يقبل وعياله لان الدفع الى الاعمال انما يجوز بشرط تحقق الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة ولو دفعها الى أمين من أمنائه وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى

(١) وفي المتنني اذا علم ان الحريق وقع في داره فالقول له والافلا برأية في الثالث من كتاب الوديعة وكذا في الخلاصة

من الاصلاح والايضاح في الوديعة (بو) احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر
 يضمن اذا تم من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال رضي الله عنه ويعرف من هذا
 كثير من الوقعات قنسة في الوديعة ﴿ قال محمد بن سلمة رحمه الله في أهل السوق اذا قاموا
 واحد بعد واحد وتركوا السوق فضاع شيء من السوق يضمن الأخير منهم لانهم ائتمنوه فيما
 يجوز للمضارب من مضاربة الخانية ﴿ سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع
 فضاع شيء منها الا ضمان عليه لانه غير مضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظونه لأن يكون هذا
 ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة
 بعلامة النون ﴿ رجل من أهل المجلس اذا قام وترك كتابه فهلك فهم ضامنون وان قاموا واحدا
 بعد واحد فالضمان على آخرهم لان في الوجه الاول السكك حافظون وفي الوجه الثاني تعين الآخر
 حافظا من المزبور في الغصب بعلامة النون

(كتاب الرهن)

(ق) اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنته عندي
 قال قول للمرتهن (م) اختلفا فقال الراهن هلك في يدك وقال المرتهن لا بل في يدك بعد أن قبضته
 بحكم الرهن قال قول للراهن واليمنة بينته وان قال المرتهن هلك في يدك قبل أن أقبضه بحكم
 الرهن قال قول للمرتهن واليمنة بينة الراهن نقد الفتاوى في الباب السادس من الرهن
 ﴿ فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن
 بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من القرومرهون ربع الدين وقد بقي من
 القرومرهون ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه بزازية في الثالث من كتاب الرهن ﴿ وفي المنيصة
 للمرتهن بيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ دينه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته
 بزازية في السادس من الرهن ﴿ ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد باذن القاضي
 ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا اذن القاضي ضمن بزازية في الرهن في نوع في تصرفه ما وكذا في
 الخانية ﴿ اذا غصب الرهن غاصب يخرج عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان
 للمرتهن ان يأخذه من الغاصب فيرده الى الراهن أما اذا آجره الراهن من المرتهن يخرج من
 الرهن فلا يعود أبدا لان الاجارة عقد لازم فالاقدام عليه يكون فسحا للرهن مجمع الفتاوى في
 تصرف الراهن والمرتهن من كتاب الرهن ﴿ (ق) غصب من المرتهن الدار المرهونة فهو
 كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع فغصب منه في حالة الانتفاع فله ان يطالب الراهن
 بالدين نقد الفتاوى في الرابع من الرهن ﴿ (ق) رهنة عند آخر بعد ما سلمه الى المرتهن
 الاول وأخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون
 للثاني حبسه بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن من المزبور في الثالث من
 الرهن ﴿ (جو) رجل رهن بئرا وأباح للمرتهن الانتفاع بها فغصب من المرتهن حتى زاد الماء
 فانه يدفع كذلك الى الراهن عند أداء الدين لان المرتهن اذا عمر المرهون بغير أمر الراهن يكون
 متبرعا من المحل المزبور ﴿ (جو) الراهن اذا أباح للمرتهن أن كل منال البستان المرهون
 أو من لبن الشاة المرهونة اذا لم يكن مشروطا فلا بأس لانه حينئذ لم يكن قرصا فيه منفعة فلا
 يكون ربا بخلاف ما اذا كان مشروطا من المحل المزبور ﴿ ولورهن الابالدينه عبد طقه

جاز وكذا الوصي فان هلك لزمهما مثل ما سقط به من دينهما ولو رهنه الاب من نفسه أو من ابن آخر صغير له أو من عبده تاجر لادين عليه صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي لليتيم في كسوته أو طعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين ملتقى الاجر في باب ما يجوز ائتمانه § اذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضا المرتهن تصرفا يلحقه الفسخ كالبيع والاجارة والكفاية والصدقة والهبة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحس وإذا قضى الراهن الدين بطل حق الحبس ونفذت تصرفات الراهن وفي شرح الطحاوي وان أجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وبطل الرهن والدين على حاله الا في البيع خاصة انه يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذلك لو كان التصرف في الابتداء باذن المرتهن نفذت تصرفاته (م) وان تصرف تصرفا لا يلحقه الفسخ كالعتق نفذ وبطل الرهن عندنا تارخانية في الثامن من الرهن § وصح عتق الراهن الرهن وتدبيره واستيلاده فان كان موسرا طولب بدنيه ان حالا وأخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا مكانه لو مؤجلا وان كان معسرا سعى المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده والمدبر وأم الولد في كل الدين بلا رجوع ملتقى الاجر في باب التصرف في الرهن § بيع المرهون غير نافذ في حق المرتهن وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر وبقي بان بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع أنه فاسد ومغناه انه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين أوتت الاجارة لزم البيع واذا علم المشتري بكونه مرهونا أو مستأجرا عندهما علك النقص وعند الثاني وبه أخذ المشايخ أنه علك النقص اذا لم يكن علما بزازية في المتفرقات من كتاب الصرف § ولو وقف (١) ما اشتراه قبل قبضه أو ما رهنه بعد تسليمه صح ويجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق المرهون لعدم امكان رفعه بعد نزوله وبخلاف الوقف بعد الاجار والتسليم الى المستأجر لعدم تعلق حقه بما ليتها اسعاف في فصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز § اذا رهن عند الانسان ثوبا فقال للمرتهن ان لم أعطك مالك الى كذا وكذا فهو يبيع بما لك على قال محمد لا يجوز ذلك قاضيان فيما يجوز رهنه وما لا يجوز من كتاب الرهن § (جق) رهن قنواغب والقن مقر بانه قن ثم تبين انه حر لا يرجع المرتهن بدنيه على القن فصولين في أو آخر الفصل السادس عشر § ولو أنزل له أي للمرتهن الراهن ان يرهنه فرهنه من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول قاضيان فمين رهن مال الغير من كتاب الرهن § رجل استعار من آخر عينا ليرهنه بدنيه فاعاره صححت الاعارة وللمستعير ان يرهنه بدنيه بقليل أو كثير اذا أطلقه المعير ولم يسم ما يرهنه به وان سمي المعير قدرا أو جنسا لا يجوز للمستعير ان يخالفه فان خالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي أو أكثر أو بصف آخر لا يجوز ويصير ضامنا وكذا الاستعاره ليرهنه عند فلان بعينه فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة وللمعير ان يأخذه من المرتهن من المحل المزبور

(كتاب الغصب والضمان)

الغاصب اذا استهلك الغصب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه يتظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدينار يقوم بالدينار وان كان يباع بهما

(١) سئل أحمد بن علي عن رجل رهن عمارة حانوت قائم على ارض سلطاني وسلمه الى المرتهن وكان المرتهن يتصرف فيها ويؤجرها ويأخذ الاجر منها سنين واعوام اهل يصح الرهن وهل يطيب ما اخذ من اجرتها للمرتهن فقال لا يصح الرهن وهي منصوبة في اول كتاب الزهن فانه قال لو رهن البناء بدون الارض لم يجز قال رضي الله عنه ولم يذكر أنه هل يطيب له والجواب أنه لا يطيب له من مجموعة الانقروى

كان الرأي فيه الى القاضى قضى عليه بما كان أنظر للمغصوب منه قاضيان في أوائل الغصب
 المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة كالجوز والبعض والتفاح والكمثرى والشمش
 والوخ والخبز والخل والعصير والقطن والصوف كلها مئلى وكذا الدقيق والسويق وقال في
 الاصل تجب القيمة في السويق لأن بين سويق وسويق تفاوتاً كثيراً بتفاوت الدقيق وخط السمن
 به فلم يبق مثلياً أما اللحم فختلف فيه وكذا العنب فاذا عجز عن أداء المثل تجب قيمته في المكان
 الذى غصب قيمة ذلك اليوم لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن والازمان ووجوب القيمة فيه مخلص
 وخلف عن الاصل لان القيمة مثل في المالية ولكنها ناقصة في الصورة وكل ما يتفاوت آحاده في
 القيمة من العدييات فهو من ذوات القيم كالثمن والبطيخ ونحوهما محتارات النوازل في
 الغصب (م) وفي الفتاوى رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى بذره في تلك الأرض وقلب
 الأرض قبل ان ينبت بذر صاحب الأرض أو لم يقلب وسقى الأرض حتى نبت البذران فالنابت
 يكون للثاني غنم دأبى حنيقة ويكون على الثاني قيمة بذره ولكن مبذوراً في أرض نفسه فيقوم
 الأرض ولا بذره فيها ويقوم وفيها بذر ف يرجع بفضل ما بينهما فان جاء الزارع الاول وهو صاحب
 الأرض وألقى فيها بذر نفسه مرة أخرى وقلب الأرض قبل ان ينبت البذران أو لم يقلب وسقى
 الأرض فنبت البذر وكلها لجميع ما نبت لصاحب الأرض وعليه للغاصب مثل بذره ولكنه
 مبذوراً في أرض غيره هكذا ذكر ولم يشبع الجواب والجواب المشيع أن الغاصب يضمن لصاحب
 الأرض قيمة بذره مبذوراً في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذرين ولكن
 مبذوراً في أرض الغير هذا كله اذا لم يكن الزرع نابتاً فاما اذا نبت زرع المالك فجاء رجل وألقى
 بذره وسقى فان لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وان قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب
 ينبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة أخرى فما ينبت فهو للغاصب ويضمن
 الغاصب للمالك قيمة زرعه نابتاً تتارخا في الفصل الحادى عشر من كتاب الغصب (م) رجل
 باع أقواماً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً ظاهر فاخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم
 ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون الى الوارث ثانياً لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن
 للسلطان حق الاخذ خاتمة في فصل في براءة الغاصب والمدين من الغصب وهذه المسئلة
 مذكورة في أواخر فصل تصرفات الوكيل من كتاب البيوع من الخاتمة أيضاً (م) معه كيس
 فيه مال فضر به انسان فوقع ميتاً وضاع ماله وثابه يضمن الدية وقيمة ما ضاع برزازية في نوع
 جامع صغيرة من كتاب الجنائيات (م) والمغصوب نوعان غير منقول كالطاحونة والحنوت
 فان انهم - دم عند الغاصب بأفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء لاضمان علمه عندهما ولو
 تلف بسكاه أو قطع أشجاره ضمن اجماعاً وان هدمه آخر أو قطع أشجاره آخر فالملك بالخيار يضمن
 أيهما شاء ولو زرع فيها فالخارج له وضمن نصابها وفي الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما أنفق
 (ومنقول) فان تلف في يد الغاصب أو تلفه ان مثلياً كالكبلى أو الوزنى الذى ليس في تبعيضه
 ضرر كغير المصوغ والعدد المتقارب كالبيض والجوز وما أشبهه من العدى الذى لا يتفاوت
 فليس مثله وان غير مثلى كالحيوانات والزرعيات والعدييات المتفاوتة والوزنى الذى في تبعيضه
 ضرر كالمصوغ ان تلف أو تلف فعله قيمته يوم غصبه وان انقطع المئلى ضمن قيمته يوم
 الخصومة والثاني يوم الغصب ومحمد يوم الانقطاع برزازية في أول الغصب (م) وتجب في غير
 المئلى أى ما تتفاوت آحاده في المالية من القيمي (قيمه يوم الغصب) بالإجماع كالمضمرات

(مبحث باع ومات قبل
 استيفاء الثمن ولم يظهر له
 وارث حتى أخذ السلطان
 ديونه كان على الغرماء الاداء
 اليه الخ)
 (مبحث المغصوب نوعان الخ)

وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استسلمت عنده وأما عندهما فقيمتها يوم الاستهلاك كما
 في المختلقات قهستاني في الغصب ﴿عده﴾ من اتلف القيمي فعليه قيمته يوم غصبه (فظ)
 غصب شاة فسمعت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصبه لا يوم ذبحه (فت) هذا قول أبي حنيفة رحمه
 الله وعندهما ضمن قيمتها يوم ذبحه ولو تلتقت بلا اهلا كما ضمن قيمتها يوم غصبه (حد) غصب أمة
 قيمتها ألف فزادت متصلة حتى صارت قيمتها ألفين فباعها بخير المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غصبه
 وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم قبضه وهي ألفان وله ان يضمن البايع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي
 حنيفة رحمه الله ذكر (صر) كذلك في غصب القيمي من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين
 ﴿وقال بعض العلماء ان من بالبار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك انسان أو ألقتهما
 الرمح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان
 وقعت منه شرارة يضمن وان ذهب به الرمح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى قاضيان فيما
 يضمن بالنار وما لا يضمن من كتاب الغصب ﴿فن غصب من قن حجر شيئا ثم رده عليه برئ﴾ (فض)
 ولو غصب من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من أهل الحفظ والا فلا كرفع السرج عن
 ظهر دابة ثم اعاده الى ظهرها فانه لا يصح ولو استهلكه الغاصب فدفع قيمته الى الصبي فلو كان
 ماذونا في التجارة صح والا فلا اذ دفع القيمة يتضمن التملك وفهم منه حكم دفع القيمة الى القن
 المصوب منه يصح ماذونا لا محجورا في الثالث والثلاثين من الفصولين ﴿خ﴾ غصب وقفا
 فأجره يجب المسمى على المستأجر لمؤجره الغاصب في الثالث عشر من الفصولين ﴿نج﴾
 سكن رجل دارا لوقف باهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه ولو غصب دارا معدة للاستغلال
 أو موقوفة أو ليتيم وأجرها مدمعة معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لأجر المثل
 قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى
 ثم سئل يلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل برده على المالك وعن أبي يوسف
 يتصدق به قنية في كتاب الاجارة ﴿ووسى أو المتولى اذا أجرة منزل يتيم أو الوقف بدون أجر
 المثل هل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد بن الفضل في
 فتاواه انه يجب أن يكون غاصبا على اصول علمائنا رحمه الله قال وذكر الخصاص في كتابه ان
 المستأجر لا يكون غاصبا بل يلزمه أجر المثل والقاضي الامام ركن الاسلام على السغدى كان
 يفتى بقول الخصاص حتى حكى عنه أنه قال لو غصب انسان دار وقف أو دار صبي يجب أجر المثل
 وإذا كان قسيما في الغصب هكذا فاعطى في هذه أو الفتوى على انه يجب أجر المثل في هذه
 الصورة بالغاما مبلغ الا اذا انتقص المنزل بسكنى المستأجر وكان ضمن النقصان أنفع للتيميم
 والوقف أو نقصتها الزرارة وكان ضمن النقصان أنفع فحينئذ يجب ضمان النقصان فالخاصل أنه
 يتطرق نقصانها الى أجر المثل فايها ما كان أكثر فيجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة
 وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين وفي فتاوى القاضي الامام طهر الدين أحكام الصغار من
 مسائل الاجارة ﴿ص﴾ أمره باخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الأمر اذا لم يصح وفي كل
 موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر في أول الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين ﴿عبد
 محجورا أمر عبد محجورا (١) حتى قتل رجلا قال على القاتل الدية يعني على مولاه اذا اختار
 الفداء يفدى عنه بالدية ولا شيء على الأمر يعني في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق قيمة
 المأموران كان الأمر محجورا وان كان ماذونا يجب عليه في الحال أحكام الناطق في أحكام

(١) معناه أن يكون الأمر
 عبدا والمأمور عبد محجورا
 عليهما مخاطب، ولي القاتل
 بالدفع أو الفداء ولا رجوع
 له على الاول في الحال ويجب
 ان يرجع بعد العتق باقل من
 الفداء وقيمة العبد لانه غير
 مضطر في دفع الزيادة وهذا
 اذا كان القتل خطأ وكذا
 اذا كان عبدا والعبد القاتل
 صغير لان عمده خطأ أما اذا
 كان كبيرا يجب القصاص
 لجرمانيته بين الحر والعبد كما
 في جنابة المملوك من
 الهداية اه منه

العبيد والاماء ❦ وذكري الغصب اذا ادعى على آخر أنه غصب منه عبداً وأجارية وغنيها وأقام
 البينة على ذلك تقبل بينته ويحبس حتى يجي بها ويردها على صاحبها وان لم يبين قيمتها قال
 الغاصب بعد ذلك ماتت الجارية أو بيعتها ولا أقدر عليها قال تلوم القاضي في ذلك زماناً ومقدار
 ذلك الزمان مفوض الى القاضي وان لم يقدر عليها قضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول
 الغاصب قاضيان في دعوى المنقول من كتاب الدعوى وذكر هذه المسئلة أيضاً في فصل من
 لا تقبل شهادته للثمة من كتاب الشهادات وذكرها أيضاً قبيل فصل فيما يضمن بإرسال الدابة
 من كتاب الغصب مفصلاً فليراجع ❦ (فن) أو قد ناراً في أرض بلاذن المالك ضمن ما أحرقت
 في مكان أو قدت فيه لاما أحرقت في مكان آخر تعدت اليه وقر بين الماء والنار فانه لو أسال الماء
 الى ملكه فسال الى أرض غيره فأنلف شائعة ضمن بخلاف النار اذ طبع النار الخلود والتعدى
 يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالألتاف
 يضاف الى فعله ومن مشايخنا من فصل لو أوقد في يوم الريح وهو يعلم ان الريح تهب بها الى مال
 غيره فمتلفه ضمن ولو أسال الماء الى أرض نفسه وهو يعلم ان أرضه تتحمل ذلك لم يضمن لكن
 أصحابنا أطلقوا الجواب كما هم ❦ (يد) أو قد ناراً فاحرق دار جاره لا يضمن ان أو قد ناراً أو قدتمثلها
 (شج) لم يضمن مطلقاً فصولين في مسائل النار من الفصل الثالث والثلاثين ❦ رجل أو قد ناراً في
 تنوره فالتى فيه من الخطب ما لا يتحمله التنور فاحترق بيته وتعدت النار الى دار جاره فاحرقها
 يضمن صاحب التنور قاضيان فيما يضمن بالنار من كتاب الغصب ❦ له كلب عقور كلبا
 عليه مارّ عضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عض انساناً فقتله فان قبل التقدم اليه فلا ضمان
 عليه فان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل الاشهاد وبعده وفي المنسة في
 مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال بزازية في آخر الفصل الرابع من كتاب
 الجنائات ❦ ولو غصب رجل عينا فلقبىه المغصوب منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أن يأخذ الغصب
 وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان
 المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة
 الغصب قاضيان في كتاب الغصب ❦ اختلاف في قيمة المغصوب فالقول للغاصب مع عينه
 بالله ما قيمته الا عشرة واذا ضمنه القاضي يقومه بما يباع في السوق من الدراهم أو الدنانير وان
 كان يباع بهما فالقاضي الخيار ❦ الفزل من ذوات الامثال ❦ خرق صد انسان بالدين ضمن قيمته
 صكا وقيل قيمة الكاغدمكة وباقيل يضمن قيمة ما يتقوم به عند مالك الصد لان الاعتبار القيمة عند
 المتلف عليه كالتلاف خير الذي منية المفتى في مسائل الرد من الغصب ❦ قال في الوجيز وعامة
 مشايخنا على انه يضمن قيمة الصد والدفت مكتوب بالامانة ينفع به انتهى من الضمانات للغانم في
 الفصل الاول من الباب الحادى عشر ❦ يخبر المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين غاصب
 الغاصب وكذا يخبر بين تضمين الغاصب وبين تضمين مودعه وفي جامع الجوامع وللأول تضمين
 الثانى ما لم يختر المالك تضمينه فان أراد المالك تضمين كل واحد منهما نصف قيمة المغصوب فله ذلك
 تترخاينة في الثالث عشر من الغصب ❦ وان هلك عند مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب
 لا يرجع عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان ألتلف المودع فالضمان على قلب هذا
 وقرار الضمان على المودع وكذا الواجره الغاصب أو رهنه فهلك كان للمغصوب منه تضمين أيهما

شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع على المرتين وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرتين أو المستاجر
 يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا أتلفه فلا يرجع به على أحد برزاقية في أوائل الغصب § سعى
 الى الظالم وقال لفلان مال كثيراً وأصاب ما لأوميراً وأموال فلان الغائب عنده والسلطان بمن
 يغترمه في امثال هذه الحادثة يضمن ان كان كاذباً وان كان صادقاً الا انه ليس بمعتظم ولا محتسب
 يضمن ايضاً ولو قال انه ظلمي أو ضربي وهو كاذب فيه ضمن وان كان الساعي عبداً فعليه الضمان
 بعد العتق لانه ضمان قول برزاقية في الثالث من كتاب الغصب وكذا في أواسط كتاب الغصب
 من الخاتمة § رجل تقدم اليه في حائط مائل فلم ينقصه حتى وقع على حائط جاره وهدمه فهو
 ضامن لحائط الجار ويكون الجار الخيار ان شاء رد نقض الحائط وضمن قيمة الحائط وان شاء أخذ
 النقض وضمن التقصان ولو أراد ان يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك تارة جانية في جناية
 الحائط من الجنيات § قطع اغصان شجرة غيره ان كان التقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا
 فالتقصان من الضمانات للغنم في الفصل الاول من الباب الحادى عشر نقلا عن القنية § ومن
 قطع شجرة في دار غيره لرب الدار ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير الشجرة فيضمنه فضل
 ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة ويضمنه ما انتقص بالقطع وان كانت قيمتها مقطوعة مثل قيمتها
 قائمة لاشئ على القاطع خزانه الاكل في أو اخر الغصب § رجل غاب وأمر بملكه ان يبيع
 الامتعة ويسلم عنها الى فلان فباع ولم يسلم الثمن الى فلان حتى هلك عنده قال الشيخ الامام أبو
 بكر محمد بن الفضل لا يضمن التليذ بتأخير التسليم الى فلان قاضيان في تصرفات الوكيل
 من كتاب البيوع § في فتاوى أبي الليث غصب من آخر أرضا وزرعها ونبت فلصاحبها ان يأخذ
 الارض ويأمر الغاصب بقلع الزرع تقر يغالملكه فان أبى ان يفعل فلم يغصب منه ان يفعل
 ما لورفع الى الحاكم يفعل به ان للمغصب منه ان يقلع بنفسه وان لم يحضر المالك حتى أدرك
 الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف وللمالك ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض ان
 نقصت الارض بزراعته ذخيرة في الثالث عشر من كتاب الغصب § وذكر في العيون اذا غصب
 أرضا وبذر فيها حنطة ثم اختصم وهو بذل نبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى
 ينبت ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم الارض وفيها بذر وتقوم
 وليس فيها بذر وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحب الارض اذا أراد أخذها أعطاه مثل بذره
 وذكر في فتاوى قاضي ظهير الدين فان اختار المالك اعطاء الضمان للزارع كيف يضمن روى عن
 أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره والمختار انه يضمن قيمة بذره مبذور في أرض غيره وهو أن يقوم
 الارض مبذورة ببذره لغيره حتى القلع اذا نبت وغير مبذورة ففضل ما بينهما قيمة بذر مبذور في
 أرض غيره وسئل صاحب المحيط عن غصب أرضا وزرع فيها القطن فانار المالك الارض وزرع
 فيها شأ آخر هل يضمن المالك للغاصب شيئاً جاب لا يضمن لانه فعل فعلا لورفع الامر الى القاضي
 لفعل ذلك ومثله في فتاوى قاضي ظهير الدين § من غصب أرضا وزرعها فلصاحبها ان يأمر
 الغاصب بتقريعها فان أبى ان يفعل فلم يغصب منه ان يفعل ما لورفع الى الحاكم يفعل به
 ما ذكرنا من القلع بنفسه من القصول العمادية في الفصل الحادى والثلاثين § ألقاه في
 حوض أو نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه بفعله لالو
 سقطت وقت خروجه عن الماء لانه بفعله مال كها في التسبب والدلالة من الفصل الثالث
 والثلاثين من القصولين § ولو أطفأ القصار السراج وتركه في الحانوت فاذا بقيت شرارة فوقت

على ثوب رجل فأحرقه لا يضمن تارخانية في الثامن والعشرين من كتاب الاجارة ❦ وفي
المسوط اطفأ القصار السراج وترك المسرحجة في الحانوت وبقيت فيها شرارة فوقعت على ثوب
فأحترق لم يضمنه وبه بقي (قلت) هذا قول الامام أماغندهما فيضمنه لاماكان التحرز عنه في
الجملة وهذا بخلاف الحرق الغالب لانه لا يمكن التحرز ولا يمكن هومن اطفائه في ضمان
القصار من ضمانات الجمالي ❦ طحان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسقط الحنطة ان
ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة من الضمانات للغانم
في ضمان الطحان وفي الجامع الاصغر دابة الرجل ذهبت بغير ارسله ليللا أو نهرا أو فسدت زرع
غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وقال الشافعي ان ليللا يضمنه وان
نهرا لا في الرابع من جنابة البرازية ❦ رجل جاء الى سفينة مشدودة خلفها وذلك في يوم
ريح ان ثبت بعد الحل أقل القليل ثم سارت فغرقت لا يضمن خزانة المفتين في التسبب من
كتاب الغصب ❦ وان وجد دابة في كرمه أو زرعه فحسبها في منزله فهلكت ضمن قيمتها صاحبها
لانه ليس له ولاية الحبس فيصير بالحبس غاصبا مضمونا من المحط البرهاني في الخامس عشر من
الغصب طاحونة على نهرا أراد آخر أن يضع فوقه طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل
ماء الطاحونة القديمة ويختل دورانها صاحبها أن ينزع الثاني عن النصب وان كان ينقص غلة
الاولى بنصب الثانية ليس للاول أن يمنع الثاني بزازية في نوع فين يحدث عمارة تضرب صاحبها
من كتاب الحيطان ❦ وعن أبي يوسف فيمن اتخذ داره جاما ويتأذى الجيران من دخانه فلم يمنع
الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران عمادية في الفصل الرابع والثلاثين ❦ أجبر
القصار انقلعت منه المدقة فوقعت على ثوب فحترق فلو انقلعت أو على الثوب قبل ان تقع على
الخشب التي يدق عليها ضمن الاجير ولو بعده ضمن القصار ولو أصابت المدقة انسايا يضمن
التلمذ كيفما كان جامع الفصولين في ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين ❦ الحداد
اذا أخرج الحديد في حانوته من الكبير ووضعها على المدقة فضر به بالمطرقة قطاير شرره واحترق
شيء يضمنه وان قتل به رجلا أو فقرا عينا فالدية على عاقلته ولو لم يضربها بالمطرقة لا يضمن الريج
قطاير بشر رهاف هو هدر بزازية في نوع في النار من الجنابات ❦ قنينة هدم حائط مسجد يؤمر
بالتسوية واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن محمد بن الفضل ان هدم حائطا متخذاً
من خشب أو عتيقاً من رهص يضمن قيمته وان كان حديداً يؤمر باعادته كما كان وفي درر
الفقه يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء
ضمانات للغانم في الفصل الاول من الباب الحادي عشر ❦ رجل حفر بئرا في فناء قوم روى
ابن رستم انه يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذلك أمر بتسويته
ولا يضمن النقصان فاضمان في آخر فصل في التسبيح من الحظر والاباحة ❦ حريق وقع
في محلة فهدم انسان دار غيره بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو مضمن اذا لم
يفعل باذن السلطان خزانة الفتاوى في فصل ما يضمن بالنار من كتاب الضمان ❦ هدم حائط غيره
خير مالكة بين تضمينه قيمة الحائط وتسليم النقص له وبين ان يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان
وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحائط جديداً أمر
باعادته والا ❦ هدم جدار غيره من التراب وبناء نحو ما كان يرى من الضمان وان من خشب
وبناه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناء من خشب آخر لا يبرأ لانها متفاوت حتى لو علم ان

الثنائي أجود بيراً برزاقية في الثالث من الغصب (فخ) وشيخ الاسلام السغددي دفع الى دلالة متاعاً
فوضعه في دكان من ليس في عماله ولا يريد شراءه فضاع يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه
أو ليرى غيره فأبقى أو هلك المتاع في يده لا يضمن (صر) خلافة قال أستاذنا القماس أن يضمن لأنه
أمين فليس له ان يودع غيره الا ان ما أجاب به (فخ) وشيخ الاسلام أحسن لأن دفع العين الى
المستام ليراه أهله أو من له بصارة به وبقيمته أمر معتاد معه ودفن الدلال ما ذونابه دلالة وكذا
اذا ذهب به المستام ولم ينظر به الدلال لا يضمن قنية في باب ما يتعلق بالدلال من كتاب الوكالة
الدلال في الثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فأخذ الرجل وذهب
بالثوب ولم ينظر به الدلال قالوا لا يضمن الدلال لأنه ما ذون في هذا الدفع عادة قال مولانا رحمه الله
عندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه وأما اذا دفع اليه الثوب وفارقه ضمن قاضيان
في الاجارة الفاسدة (فقط) الطحان والبيع والسمسار يضمن كل منهم بالخلط الا في موضع يكون
الطحان ما ذوناً يخلطه عرفاً فصولين في ضمان الطحان من الفصل الثالث والثلاثين السمسار اذا
خلط مال انسان بمال الغير لا يضمن ولو خلط بماله يضمن في السابع والعشرين من الفصول
العمادية (قع) أخذ الدلال الثمن ليس له الى صاحبه أو كان يسكه لينظر بصاحبه فيسلمه اليه
فضاع منه يصالح بينهما بالنصف قنية فيما يتعلق بالدلال من كتاب الوكالة بقار يخفق باجر فترك
البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف منها أو الحاجة بنفسه فضاع
بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عماله ضمن والا فلا قاضيان في فصل البقار
والراعي من كتاب الاجارة (١) قال كاوراد بادية كرك مجورده است ان لم يكن البقار ساعته
في حفظه أو كان في حفظه ولكنه كان يقدر على دفع الذئب من غير ان يتضرر ولم يدفع يضمن
وان كان لا يقدر بأن عافصه وشق بطنه يصططحان على نصف القيمة قاعدية في كتاب الاجارة
وعن شريح رضي الله عنه ان قطع ذئب حمار القاضى يضمن جميع القيمة وان كان غيره
يضمن النقصان لا غير من المحيط البرهاني في الفصل الثاني من الغصب ذكر الناطق في رجل أغرى
كلبه على انسان فعضه أو مزق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله ويضمن في قول أبي
يوسف رحمه الله والخيار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله قاضيان في حناية المباشم من
الجنائيات (ط) وضع شيئاً في الطريق فنقرت منه دابة وقتلت انساناً لم يضمن قنية في باب التسبب
من الجنائيات (ط) رجل وضع في الطريق شيئاً فنقرت منه دابة رجل فالتفت شيئاً لا يضمن الواضع اذا لم
يصبها الموضوع في الطريق وكذلك رجل أشهد على حائط ما نزل الى طريق المسلمين فسقط الحائط
فنقرت منه دابة رجل فقتلت رجلاً لا يضمن صاحب الحائط المائل انما يضمن صاحب الحائط اذا
سقط الحائط على انسان أو دابة فقتله قاضيان فيما يضمن بالنار من كتاب الغصب (شم) استاجر
شجاراً اليهدم جداره وهو على الطريق فاخذ في هدمه فسقط شيء منه على رجل فقتل يضمن الشجار
قنية في باب التسبب من كتاب الغصب (ط) أمر رجلاً بأن ينقش في خاتمه اسماً فغلط فنقش اسم غيره
له ان يضمنه الخاتم اذا لم يقبل الاصلاح عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يضمن خلاصة في
المتفرقات من كتاب الغصب (ط) رجل خدع صبية وذهب بها الى موضع لا يعلم قال محمد انه يحبس
حتى ياتي بها أو يعلم انها قد ماتت ظهيرية في الثالث من الغصب وكذا في غصب الخائنة (جف)
دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق فقال رددته على من أخذته منه بيراً كغاصب الغاصب
اذا رد على الغاصب بيراً (ذ) انما يبرأ لو أثبت رده بمجعة (عده) هذا كغاصب الغاصب اذا قال

(مبحث لا يضمن الدلال اذا
دفع الثوب الى من يريد
شراءه فذهب به الخ)

(١) قدأكل البقر ذئب في
البادية

رددت على الغاصب صدق بينة لادبوتها جامع الفصولين في ضمان المأمور والدلال من الفصل الثالث والثلاثين ❦ الراعي أو البقار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكرفي الاصل أنه يضمن قيمته اليوم الذبح وذكرفي النوازل انه لا يضمن استحسانا وكذا لو رأى رجل (١) سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحسانا واختار للفتوى انه يضمن في الشائسة ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وصاحب الغنم (٢) على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحها ميتة كان القول قول الراعي قاضيخان في فصل البقار والراعي من كتاب الاجارة ❦ ولو شق رق غير فيه ومن جامد فاصابته الشمس فذاب اختلفوا فيه وذكر شمس الاثمة السر خشي انه لا يضمن من ضمانات الغنم في الفصل الاول من الباب الحادى عشر ❦ ولو قطع جبل قنديل فسقط القنديل فانكسر أو فتح رق انسان أو شقه فسال ما فيه ضمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامد اذاب وسال بعد ماشق كان ضامنا قاضيخان في كتاب اللقطة ❦ اذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ المصوص لا يضمن ولو قال ان مخوفا وأخذ مالك فانا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضمن والاصل في جنس هذه المسائل ان بالغرو راغما ثبت حق الرجوع للمغرو وعلى الغار اذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن الغار للمغرو رصفة السلامة نصا وكذلك اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا هو مسموم فهو على ما قلنا تارخانية في الخامس عشر من الغصب وكذا في الزاهدى في آخر الغصب وفي الفصولين في ضمان التسبب من الفصل الثالث والثلاثين ❦ وفي الدرر قبيل فصل لهما دين على آخر من كتاب الكفالة ❦ وفي الخانية في الغصب (٣) اسببكي را اولاغ كرفت خداوندش اسبب ديكريرا غودواسبب خود را خلاص كرد قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين بأنه يضمن وان كانت الرواية بخلافه وهي ان المودع لودل سارقا يضمن لالتزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها بمسئلة السعاية بغير حق ضمانات الغنم في الفصل الثاني من الباب الحادى عشر وفي الفتاوى في رجلين في سفينة معهم امتاع كثير فلما انتهوا الى مكان قايل الماء قال أحدهما لصاحبه ألق متاعك فان متاعى بيني وبينك نصفان فألقى فهذا فاسدو يضمن الامر للملقى نصف قيمة متاع نفسه وطريقه انه يصير مشتريا متاع الملقى بنصف متاعه تارخانية قبيل كتاب الحوالة ❦ وذكرفي السير الكبير اذا قال لغيره وهما في سفينة اطرح متاعك على ان قيمته لك على فطرحة فلا شئ على الضامن (قلت) لانه فعله باختياره والله سبحانه أعلم ضمانات الجمالى في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات وفي الفتاوى العتبية ولو قال من رعى من السفينة شأ فهو علينا بالحصص فهو باطل ومن رعى متاع صاحبه لخوف الفرق ضمن تارخانية قبيل كتاب الحوالة (ق) أشرفت السفينة على الفرق فالتقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحالة فقد الفتاوى في السابع من الغصب ❦ (شس) والخلوط عند اختلاف الجنس مضمون بالقيمة وكذا الحفنة (٤) يعنى من المكيلات لانها ليست من ذوات الامثال لانها لا تسكال (قلت) وكذا كل مكيل أو موزون مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك في الوقت كسفينة موقرة أخذت في الفرق فالتقى الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها ساعتئذ زاهدى في أوائل كتاب الغصب ❦ وفي النوازل دخل بدابته خانا وقال للخانى أين أربطها فقال الخانى هناك فربطها ثم دخل عليها ولم يجدها فقال الخانى أين أخرجها صاحبك للسقى وليس له صاحب قال الصفار ضمن الخانى لان قوله أين أربطها استحفاظ منه عادة وإشارته الى

(١) قوله لو رأى رجل سقطت الخ كذا في جميع ما بأيدينا من النسخ والخطب سهل على ممارس العربية اه صححه

(٢) قوله على جواب الكتاب كذا في النسخ ولعلها مقلمة من تأخير قنامل اه صححه

(٣) أخذ فرس رجل للسفرة وصاحب الفرس أشار الى فرس شخص آخر واستخلص فرسه

مبحث قال راكب السفينة لصاحبه ألق متاعك ومتاعى بيني وبينك ففعل يضمن له نصف قيمة متاع نفسه الخ

(٤) قوله الحفنة كذا في نسخة وفي أخرى الحفينة وحرر اه صححه

محل قبول عسراً فيصير مودعاً قصير في حفظه فيضمن ضمانات الجالي في ضمان الخاني من ضمانات الاجارات ﴿١﴾ (عت) ادخل أجناسه في المسجد بغير إذن خادمه وأخذ من متاعه وجاء سبل فأهلك بسط المسجد بضمن قنية في أرباب التسبب من الغصب ﴿٢﴾ نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى برزازية في المتفرقات من الفصل السادس من كتاب الاجارات ﴿٣﴾ سئل اذا قوى الريح على سفينة سائرة بالقلوع فصدت سفينة أخرى فغرق من فيها وما فيها وعجز الملاح عن ردها هل يلزمه ما تلف أجاب لا ضمان على الملاح اذا صنع له في ذلك قارئ الهداية ﴿٤﴾ خرج من خان ليلا وخلي الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن الرجل ضمانات الغنم في الفصل الاول من الباب الحادي عشر ﴿٥﴾ من استخدم عبد غيره أو بعته في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا بغير اذنه فهو ضامن فإذا رده سالم فلا أجر عليه الا أن يكون لليتيم كما صرح به في جامع الفصولين حيث قال ولم يضمن منافع الغصب في ظاهر الرواية ويقتى بالضمن في الوقف ومال اليتيم والمعد للغة يعني يجب أجر المثل مؤيد زاده في الغصب في الاجناس ﴿٦﴾ استعمل أحد الشرى يكن القن المشترك بلا إذن صاحبه يصير غاصبا في نصيبه على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم حتى لو مات في خدمته لا يضمن كذا في نوادرهما قال في مجموع التوازل والصحيح رواية ابن رستم قال الناطقي وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الروايتين حملوا وركوبا من الضمانات للتفضيل الجالي في الضمان في شركة الاملاك من ضمانات الشركة بينهم ما دار غير مقسومة غاب أحدهما للحاضر ان يسكن قدر حصته فبسكن الدار كلها وكذا اخدم بين اثنين غاب أحدهما للحاضر ان يستخدمه بحصته لا في الدابة لان الناس يتنقلون في الركوب لا في السكنى والعبد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة ﴿٧﴾ عبد بينهما استخدمه أحدهما بلا إذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن وفي الدابة اذا ركب أو حمل أحدهما متاعا بلا إذن شريكه يضمن برزازية في نوع في الانتفاع بالمشاركة من كتاب الحيطان ﴿٨﴾ طمع الوالي في أموال جماعة من التجار فاختنى بعض فأخذ من الظاهرين مقداراً وقال اقتسموه عليكم بالحصص فليس لهم الرجوع على المختفين شرعاً فأما امر المرواة فظاهر وان بعثوا الى الظاهرين ان لا يطلعوا عليهم أصحاب الجباية ومأصباكم فعملينا بالحصص يرجعون عليهم برزازية في نوع في المأمور من الوكالة ﴿٩﴾ (فش) فتر من ظالم فأخذه رجل حتى أدركه الظالم وغرمه أو طلبه ظالم ليقبض منه جباية فقتله رجل فأخذ ماله فعلى قياس قول محمد يضمن الآخذ والدال للسببية لا على قول أبي حنيفة وبه بنتى (قد) ولو فتر من سلطان أو اختنى فأخذه رجل أو دل عليه حتى أخذ وغرم لا يضمن الآخذ والدال في ظاهر الرواية (١) واكر استحصان كسند بر قياس قول مشايخ درسه عايت دور نباشد فصولين في التسبب والدلالة من الفصل الثالث والثلثين ﴿١٠﴾ (قد) اكره على الدلالة على المتاع فدل على موضع فيه متاعه ومتاع غيره فأخذ الكل لا يضمن سواء كان المكروه مودعاً أو لا فصولين في المحل المزبور (فش) أمر قنا بابق أو قاله اقتل نفسك ففعل ضمن قيمته ولو أمره باتلاف مال مولاه فأثلفه لم يضمن الا أمره بابق وقتل صار غاصبا اذا استعمله في ذلك الفعل وأما بالامر باتلاف مال مولاه لم يصير غاصباً للماله وانما صار غاصباً لقنمه وهو لم يهلك وانما المتلف مال المولى بفعله قنه (أقول) في (فقط) مسئلة تدل على خلافه وهي لو أمر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولاه ثم يرجع على أمره اذا لا أمر صار مستعملاً للقن فصار غاصباً ويكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا

(مبحث طمع الوالي في أموال
جماعة فاختنى بعضهم
فاخذ من ظهرفليس لهم ان
يرجعوا على المختفين الخ)

(١) وان استحسن فعلى
قياس قول المشايخ لا يبعد
في السعاية

على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غير المولى ويمكن
ان يكون في المسئلة زوايتان فصولين في غضب القن من الفصل الثالث والثلاثين وفي غضب
جارية مغنية تلزم قيمتها غير مغنية كما اذا اتلف اناه فضة عليها تاويل تجب قيمتها غير صورة
برازية في جنس في العبيد والامام من الغضب

(كتاب الاكراه)

عند الامامين يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدته والفتوى على قولهما
مجمع الفتاوى في الاكراه وفي الخانية لو اكره ليقتر بحد أو قصاص فأقر كان باطلا ولو اكره ليقتر
بغصب أو اتلاف الوديعة فأقر لا يصح اقراره ولو اكره القاضي رجلا ليقتر بالسرقة أو بقتل رجل
بعمد أو بقطع يد رجل بعمد فأقر بقطع يده أو قتله عمدا فقطعت يده أو قتل ان كان المقر موصوفا
بالصلاح معروفا به يقتص من القاضي وان متهما بالسرقة معروفا بالسرقة والقتل في القياس
يقتص من القاضي ولا يقتص استجسانا انتهى (قلت) دل كلام القاضي على فوائد منها أن
الاقرار بالسرقة بالاكراه لا يصح وقد ينقل صحته عن بعض الفتاوى ومنها ان الاكراه يصح من
القاضي ومنها اعتبار القرائن في بعض الاحوال والله تعالى أعلم معين المفتي في الاكراه واذا
أكره على العفوعن القصاص فعفا فالعفو جائز ولا يضمن المأثم لولى القصاص شيئا من
الحيط البرهاني في الفصل الاول من الاكراه ولو اكره القاتل على قبول الصلح من دم عد على
مال فقبيل لم يلزمه المال ويبطل القصاص خزائن الفقه في الاكراه اذا اكره على النكاح
فتزوج صح نكاحه عندنا وقال الشافعي لا يصح وكذلك اكره على الطلاق أو العتاق فطلق أو
أعتق يقع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقتر بالطلاق فأقر لا يقع كالأقر بالطلاق هازلا أو
كاذبا وكالو اكره ليقتر بعتاق أو نذرا وحداً وقطع أو نسب فأقر بذلك لا يلزمه شيء قاضيان في
كتاب الاكراه ان غاب المسكره عن نظر من أكرهه يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان
من غير تهديد يكون اكرها وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل مأمره به يفعل به ما يفعل
السلطان كان أمره اكرها ثم الاكراه على نوعين اما أن هدده بوعيد قيد أو حبس أو هدده
بقتل أو اتلاف عضو كالسمع والبصر واللسان وما أشبه ذلك فحوا لأصابع والأعضاء فلا اكره
بوعيد الحبس والقيد يظهر في الأقوال نحو البيع والجاراة والاقرار ونحو ذلك فلا يصح منه
هذه التصرفات ولا يظهر في الأفعال حتى لو اكره بوعيد قيد أو حبس على ان يطرح ماله في الماء
أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها والاكراه بوعيد القيد
واتلاف العضو يظهر في الأقوال والأفعال جميعا قاضيان في الاكراه اذا اكره الرجل على ان
يزوج ابنته الصغيرة من رجل ليس بكف لها أو بأقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح بأقل
من مهر المثل لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفا لا يصح النكاح وان كانت
المرأة بالغه فأكرهت وولها على النكاح ففعل ان كان الزوج غير كف كان للمرأة أن ترد وان
رضيت المرأة كان للمولى ان يرد وان كان النكاح بمهر قاصر فالمرأة أن ترد فان رضيت فللمولى ان
يرد في قول أبي حنيفة خاصة وعندهما للمولى حق الرد بعدم الكفاءة وليس له ان يرد بقتصان المهر
قاضيان في كتاب الاكراه عشرة تصح مع الاكراه الطلاق والعتاق والنكاح والعفو عن
القصاص والرجعة والايلاء والتي في الايلاء والظهار واليمين والنذر لان هذه التصرفات

(مبحث الاكراه على النكاح
والطلاق والعتاق الخ)

(مبحث الاكراه نوعان)

(مبحث عشرة تصح مع
الاكراه)

(مبحث لو قتل الرجل مورثه
مكرها لم يحرم الميراث الخ)

لا يفتقر وقوعها الى الرضا بدليل انها تصح مع الهزل والخطا من المحيط للسرخسي في باب طلاق
المكره والسكران من كتاب الطلاق ❊ جاز تدبير المكره لا وضيقه فصولين في كتاب العتق من
أحكام المرضى ❊ ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل فعلى لا يحرم القاتل عن الميراث
وله ان يقتل المكره قصاصا من مورثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فاضحان
في كتاب الاكراه ❊ واسلام المكره جائز استمسا نانا فان عاد الى الكفر أجبر على الاسلام
ولا يقتل وكذلك اسلام السكران يتابع في باب ما يصير به الرجل مسلما ❊ رجل أكره على
أن يشرب هذا الشراب أو أن يبيع الكرم من ابنه فباع الكرم ولم يشرب فهذا على وجهين اما
أن كان الشراب مما يحل شربه أو لا يحل ففي الوجه الاول البيع جائز لانه يبيع طائع وفي الثاني
البيع فاسد لانه يبيع مكره من الواقعات الحسامية في البيوع بعلامة النون ❊ أكره على البيع
ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز ❊ طالبوه بمال باطل وأكره على أدائه فباع جاريته بلا
إكراه على البيع جاز البيع لانه غير متعين لادائه وهذا إعادة الظلمة اذا صادروا رجلا ان يتحكموا
بالمال ولا يذكروا يبيع شئ من ماله والخيلة له فيه ان يقول من اين أعطى ولا مال لي فاذا قال
الظالم بيع جازيتك فقد صار مكرها على بيع الخارية فلا يتفدي بيعها بزانية في أوائل كتاب
الاكراه ❊ أكره بوعيد تلقى على ان ياخذ مال فلان ويدفعه اليه يرجي ان يكون في سعة لان
مال الغير يباح عند الخصة وانما علقه بالرجاء لعدم قيام العذر بالقطع فان المكره على أخذ مال
الغير لو صرح حتى قتل فهو مأجور لان الظلم لا يباح وأخذ مال الغير ظلم هذا اذا كان المكره حاضرا
فان كان غائبا وقت الاخذ ان كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مشل ما يخاف من
مرسله له أن يأخذ وان لم يكن عنده رسول أو كان ولكن لا يخاف منه ليس له الاخذ اذا لكره
زائل حقيقة لكنه يخاف عود به لا يتحقق الاكراه بزانية في الاكراه

(كتاب الحجر) *

المحجور يؤخذ بافعاله لا باقواله الا فيم يرجع الى نفسه كالقصاص والحدود وحضرة المولى
لا يشترط فان لم يقر لكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط الاعند الامام الثاني ولو اتلف
مالا يؤخذ به في الحال أما الاقرار بجناية توجب الدية أو القداء لا يصح محجورا أو مأذونا و اقرار
المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح وفي المأذون يصح ويؤخذ به في الحال بزانية في
المأذون ❊ ثم العمد انما لا يؤخذ باقواله في الاموال مادام رقيقا اما اذا عتق يؤخذ به في الحال
بخلاف الصبي فانه لا يؤخذ به أبدا الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ يتابع في الحجر ❊ فان أقر
العبد بمال أخر الى عتقه (لوجود الاهلية وزوال المانع ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا اذا أقر
لغير المولى بمال وأما اذا أقر له به فلا يلزمه شئ بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبده
حالا درر غرر في الحجر ❊ (و يلزمه الحدود والقصاص في الحال) يعني اذا أقر العبد بما يوجب
اخذ أو القصاص لزما في الحال الآن حضرة المولى ليست بشرط في اقراره ولو لم يقر ولكن أقيمت
عليه البينة فحضرة المولى شرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله شرح مجمع البحرين لابن
الملك في كتاب الحجر لمخصا ❊ ولو أن صبياسفها محجورا استقرض مالا ليعطى صداق المرأة صح
استقرضه وان لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ
والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان

الصبي المحجور ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه أما العبد المحجور فمن أهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق نفسه والمحجور الحر البالغ بمنزلة الصبي والمحجورون قاضيتان في فصل الحجر بسبب السفه من كتاب الحجر وشمول الجنون أكثر السنة اطباق عند الامام الثاني وفي رواية عنه ان أكثر من يوم وليلة فاطباق وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية تسعة أشهر وقدره الامام في رواية بشهر وبه يفتى ولم يقدره بشئ في أخرى وان يجن ويفيق ينفذ تصرفه حال الافاقة ولا تثبت عليه ولاية أحد ولو جنونه يوماً أو يومين والمعتوه من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم للمجنون بزازية في مسائل الجنون من الفصل الثامن من كتاب النكاح (لا يحجر حر مكلف بسفه) وهو خفة تعترى الانسان فتحملة على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تمييز المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل درر غر في الحجر عبد اشترى شيئاً بغير إذن السيد ودفع الثمن والسيد لا يرضى فلعبد ان يسترد الثمن جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب البيوع

* (كتاب المأذون) *

غاب العبد المأذون لا يكون للمولى قبض ديونه لان حال العبد فوق حل الوكيل لان الوكيل متصرف للموكل والعبد لنفسه ثم الوكيل بالبيع اذا باع ثم غاب لا يكون للموكل قبض الثمن الا بتوكيل من جهة الوكيل فالعبد أولى فان قبض مع هذا فالمشتري يبرأ استحسنانا ان لم يكن على العبد دين لان الحق وصل الى مستحقه كالمشتري من الوكيل اذا دفع الثمن الى الموكل فان كان عليه دين فانه لا يبرأ لان الحق للغرماء لا للمولى والمولى كالاجنبي مجمع الفتاوى في التوكيل بالبيع من الوكالة (وما يجب التبنيه عليه أنه لا يجوز للمأذون ان يتخذ أمة للمعاملة وان صرح المولى بتجويره قصد اعلى حدة حتى ان المولى لو سلم الى مأذونه امته المملوكة فقال أعطيتكها أو وهبتكها فتمتع بها تمتع الرجال من النساء فقبضها ووطئها يـكون زنا محضاً وحرماً ماصرفاً ولا فرق بينها وبين الاجنبيات الاسقوط الخديفة للشبهة كذا في التحفة أخي جلبي في المأذون (أذن الحاكم للصبي وله اب أو جد جازوا ذامات لم يكن حجر ا على الصغير ولا للاب ان يحجر عليه لان ذلك حكم من الحاكم فلا يبطل بموته ولا ينقضه أحد وان كان الاب أو الوصي اذنه يبطل بموتهما بزازية من كتاب المأذون (عشرة أشياء لا يملكها العبد المأذون الكفالة بالنفس والمال والقرض والهبة والصدقة والعق على مال وغيره والكتابة وتزويجه لنفسه وتزويج العبد والامة والصلح من قصاص وجب عليه والعفو عن القصاص (ثلاثة عشر شيئاً يملكها العبد المأذون ان يبيع ويشترى ويرهن ويرهن ويودع ويضع ويعير الثوب والدابة ويأخذ الارض من اربعة ويشترى البذر ويرزعهما ويصالح من قصاص وجب على عبده ويهدي اليسير من الطعام ويضيف من بطعمه ويجوز بيعه من مولاه بمثل قيمته خزانة الفقه لابي الليث من كتاب المأذون

* (كتاب الوكالة) *

واذا وكل صبي لا يعقل أو وكل مجنون لا يعقل البيع ثم أفاق هل يصير وكيلاً من غير تجديد الوكالة لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان العدل صغيراً أو

(مبحث لا يجوز للعبد المأذون اتخاذ أمة للجماع ولو أعطاه اياها السيد الخ)

(مبحث عشرة أشياء لا يملكها المأذون وثلاثة عشر يملكها الخ)

كبير لا يعقل وسلطه على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه أبو جعفر ما ذكر في العدل بصير
رواية في الوكيل بالبيع المفرد أنه يصير وكيلاً إذا أفاق قال الفقيه هذا وقد روي أنه لا يصير وكيلاً
الابتعاد بالوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة الوكيل بالبيع المفرد ومسئلة العدل
على روايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي أن ما ذكر في كتاب الرهن في مسئلة العدل قولهما أما
على قول أبي حنيفة فإنه لا يجوز بيعه إذا أفاق فعلى ما ذكر شمس الأئمة السرخسي مسئلة الوكيل
بالبيع المفرد تكون على الخلاف أيضاً هذه الجملة في الفصل الرابع من وكالة الذخيرة أحكام
الصغار في مسائل الوكالة وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلاً في أموره فجاز وصيه جاز قال
والوصي يملك أن يوكل رجلاً بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور اليتيم فإذا بلغ اليتيم
قبل أن يفعل الوكيل ذلك لم يكن له أن يفعل ولومات الوصي ينزل الوكيل ولومات الصبي
ينزل الوكيل أيضاً لأنه وكالة بالتصرف في ملك الصبي ولم يبق ملكه من المحل المزبور ❀ وفي
مختصر القدوري الوكيل بالشراء إذا اشتري وتقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الأمر
فإن هلك المشتري في يد الوكيل قبل الحبس يهلك على الأمر وإن حبسه لأجل الثمن له ذلك فلو
هلك هلك هلاك الرهن عند أبي يوسف وعند محمد يهلك هلاك المبيع نقد الفتاوى في الرابع من
الوكالة ❀ وكيل الشراء اشتري بنسيئة فخل عليه الثمن بموته لا يحل على الأمر بزيادة في
آخر الفصل الخامس من كتاب الوكالة ❀ التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم والموكل
صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والفقيه أبو الليث كان يفتي بقولهما قال شمس الأئمة الحلواني
في أدب القاضي المفتي مخبر في هذه المسئلة أن شاء افتي بقول أبي حنيفة وإن شاء افتي بقولهما
قال رحمه الله ونحن نفتي أن الرأي إلى القاضي خلاصة في الفصل الثاني من كتاب الوكالة
❀ والتوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم لا يلزم وقال يلزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم
قالوا رضا الخصم ليس بشرط الصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح إلا أن يكون الموكل
مريضاً أو على مسيرة سفر فينتدب لزم والتخذرة بمنزلة المريض وهو المختار والفقيه أبو الليث
رحمه الله اختار قولهما للفتوى (ط) والشريف والوضع في ذلك سواء (ك) وبعض مشايخنا
المتأخرين قالوا إن أحسن القاضي بتعنت الخصم في إتيانه التوكيل لا يمكنه من ذلك وقبل
التوكيل عليه وإن أحسن القاضي من الموكل القصد إلى الأضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل
منه التوكيل الأرض صاحب خزانة المفتين في الوكالة بالخصومة ❀ الموكل يهودي والغريم مسلم
وجاء الوكيل بشهود نصاري لم تقبل لأن هذه شهادة النصراني قامت بالوكالة على المسلم مقصوداً
فإن كان الغريم نصرانياً تقبل لأنها قامت على النصراني فإن أحضر بعد ذلك غريماً مسلماً أخذ
بتلك الوكالة لأن شهادة النصراني قامت على النصراني مقصوداً وعلى الغريم المسلم تبعاً وحكم
من المحيط للسرخسي في باب الشهادة على الوكالة من كتاب الشهادة ❀ ادعى على غائب ديناً بحضرة
رجل يدعى أنه وكيل الغائب في الخصومة فأقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المدعى
بالدين على الغائب لم يقبل بزيادة في السابع من كتاب الدعوى ❀ قال أبو حنيفة التوكيل
بغير رضا الخصم لا يجوز قبل معناه لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما يجبر وهو المختار
والشريف وغيره سواء عتبية في أوائل كتاب القضاء ❀ ويجوز للمرأة التخذرة أن توكل وهي
التي لم تتخاطب الرجال بكراً كانت أو ثيباً كذا ذكره أبو بكر الرازي وقال الشيخ الإمام المعروف
بخواجه زاده ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله أنها على الاختلاف أيضاً وعامة المشايخ

(مبحث لا يجوز التوكيل
الأرضاء الخصم الخ)

(مبحث الوكالة في النكاح)

أخذوا بما ذكر أبو بكر الرأزي وعليه الفتوى قاضيتان في التوكيل بالخصومة من الوكالة
 رجل دفع شيئاً إلى دلال لبيعه فباعه وسلمه وغاب الدلال وجاء الآخر وأدعى على المشتري
 وأقر أنه دفعه لفلان لبيعه ولكنه أنكر البيع هل يملك الدعوى عليه أن صدقه أن المأمور
 دفعه إليه لا يملك الدعوى عليه لتصادقهما على أنه وصل إليه من جهة الغائب وإن أقام ذو اليد
 البينة أنه اشتراه من وكيله يندفع دعوى المدعي موجبات الأحكام لقاسم بن قطلوبغا في بيان
 من يكون خصماً ومن لا يكون وكذا في الثالث من الفصولين ❶ الوكيل أو الوصي إذا رد
 الوكالة أو الوصاية لا يخرج من الوكالة أو الوصاية إلا بعلم الموكل أو الموصى وحضرة الموكل
 أو الموصى ليست بشرط لصحة عزل الوكيل أو الوصي نفسه بل الشرط علم الموكل أو الموصى
 في الفصل الأول من الاستروشنية (في الوكالة بالنكاح) إذا وكل رجلاً بأن يزوجه فلانة
 بالف فزوجها بإياه بالقبين أن أجاز الزوج النكاح جازاً وان رد بطل وإن لم يعلم الزوج بذلك حتى
 دخل بها فالتحيار باق أن أجاز كل عليه المسمى لا غير وإن رد بطل النكاح فيجب مهر المثل أن كان
 أقل من المسمى والأبجب المسمى وإن لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة وأزعم
 النكاح لم يكن له ذلك قاضيتان في فصل في الوكالة بالنكاح من كتاب النكاح ❷ امرأة
 وكلت رجلاً أن يزوجه بأربعمائة درهم فزوجها الوكيل فأقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن
 الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك فإن كان الزوج مقر أن المرأة لم تأكله بدينار
 كانت المرأة بالتحيار أن شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت النكاح
 ولها عليه مهر مثلها بالغاماً بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثمة المرأة رضيت بالمسمى فإذا بطل النكاح
 ووجب العقر بالدخول لا يراد على ما رخصت فاما هنا المرأة ما رخصت بالمسمى في العقد فكان
 لها مهر المثل بالغاماً بلغ وليس لها نفقة العدة لأن العدة لم تجب بحكم النكاح وإنما وجبت
 بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر ذلك
 فكذلك كان القول قولها مع المين وهذا أمر محتاط فيه ينبغي أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد
 العقد إذا خالف أمرها وكذا الولي إذا كانت بالغسة يفعل ما يفعل الوكيل من المحل المزبور
 ❸ بالغسة وكلت رجلاً أن يزوجه من فلان بالف درهم فزوجها الوكيل بخمسمائة فلما أخبر بذلك
 قالت لا يجبني هذا لأجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه إلا ما تريدن فقالت رضيت
 قال الفقيه أبو جعفر يجوز النكاح لأن قولها لا يجبني ليس برد للنكاح فإذا رضيت بعد
 ذلك فقد صاغت أجازتها عقداً موقوفاً فصحت الإجازة من المحل المزبور ❹ عمر دار امرأته
 بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها لأن الملك لها وقد صرح أمرها بذلك فينتقل الفعل
 إليها فيكون كأنها هي التي عمرته فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الاتفاق ويرجع عليها
 لصحة أمرها كالمأمور بقضاء الدين ولو عمرها لنفسه من غير إذن المرأة كانت العمارة له
 لأن الآلة التي بنى بها ملكه فلا يخرج عن ملكه البناء من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون
 غاصباً للعروة وشاعلاً ملك غيره بملكه فيؤمر بالتفريغ أن طلبت زوجته ذلك وإذا عمرها لها
 بغير إذنهما كان البناء لها وهو متطوع في البناء ولا يكون له الرجوع عليها به لأنه لا ولاية في
 إيجاب ذلك عليها وقد ملكته هي برضاه فكان متبرعاً زيلعي في مسائل شتى ❺ (كد) عمر
 دار امرأته فمات وتركها وابناً فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصّة الابن
 ولو عمرها لنفسه بلا إذنهما فالعمارة ميراث عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة ويصير كمالها ولو

(مبحث عمر دار امرأته بماله
 باذنها فالعمارة لها والنفقة
 دين عليها الخ)

(مبحث التوكيل بالخصومة
والقبض والبيع وغيرها)

عمرها لها بلا انهما قال النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل
عمارة كرم امرأته وسائر أملاكها فصولين في أحكام العمارة في ملك الغير من الفصل الرابع
والثلاثين (في الوكالة بالخصومة والقبض والبيع وغيرها) وان تقدم رجل الى القاضي
فادعى أن فلان بن فلان وكيله بقبض دينه الذي على فلان هذا وأحضره الى القاضي معه فهذا
على ثلاثة أوجه اما ان أقر الغريم بالدين والوكالة جميعا وأقر بالدين وبجد الوكيل او أقر بالوكالة
وبجد الدين اما اذا أقر بالدين والوكالة جميعا فالقاضي يأمره بدفع الدين الى الوكيل لان اقراره
على نفسه جائز فان ابنى ان يدفع للقاضي يجبره على الدفع فرق بين هذا وبين الوكيل بقبض العين
اذا جاء وقال انا وكيل فلان وكفى بقبض الوديعة منك وصدقه المدعى عليه في الوديعة والوكالة
ثم ابنى ان يدفع ذلك اليه فانه لا يجبر على الدفع والفرق ان في الوديعة أقر بثبوت حق القبض له في
ملك الغير لان الوديعة ملك المودع فلا يصح اقراره فلا يجبر على الدفع اما في الدين فانه أقر بثبوت
حق القبض له في ملك نفسه لان الديون انما تقضى بامثالها لا باعيانها فيصح الاقرار فاجبر على
الدفع فان حضر الطالب وانكر ان يكون وكل هذا كان للغريم أن يحلفه بالله ما قبض فلان
ابن فلان الفلاني هذا المال من الغريم بامرئ ووكالتك اياه بذلك لانه ادعى عليه أمر الوكيل
لزمه فاذا أنكر يستحلف رجاء النكول فان حلف رجع على الغريم بالدين فاخذه منه وهل يرجع
الغريم على الوكيل فهذا على ثلاثة أوجه اما أن يكون الدين الذي دفعه اليه قائما عنده أو
مستلم كما استهلكه القابض أو هلك في الوجه الاول يرجع وبأخذه منه وفي الوجه الثاني يضمه
مثله وفي الوجه الثالث لا وقد ذكرنا تمام هذه المسئلة في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاء
وأما اذا أقر بالدين وبجد الوكيل فقال الوكيل حلفه ما تعلم أن الطالب وكفى بقبض ذلك منه
فلا يمين عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد والحسن بن زياد رحمهم الله
يحلف بالله ما تعلم ان الطالب وكله بقبض ذلك منه وذكر في بعض النسخ وقال الحسن بن زياد
قال أبو يوسف ذكره حاكيا وفي بعض النسخ وقال الحسن بن زياد وقال أبو يوسف ذكره
لاحا كما هم يقولون بان الوكيل يدعى عليه معنى لو أقر به لزمه فاذا جحد وجب ان يستحلف رجاء
النكول وأبو حنيفة رحمه الله يقول بان اليمين يترتب على صحة الدعوى وصحة الدعوى يترتب
على كونه وكيله ولم يثبت كونه وكيله فلا تصح الدعوى فلا يتوجه اليمين وأما اذا أقر بالوكالة
وان الطالب وكله بكل حق له قبضه وبخصومته وبجد الدين فقال الوكيل أنا أقيم اليينة على هذا
الحق لم يقبل القاضي ذلك منه ولا يكون وكيلًا بانبات الحق الا يينة تشهد له على الوكالة أو
يحضر الموكل فيوكله لان اليينة انما تسمع من الخصم وكونه خصما لو ثبت انما يثبت باقرار
المطلوب واقراره ليس بحجة في حق الطالب فان أقام اليينة على الوكالة فشهد على الوكالة ثبت
كونه خصما فتقبل بينته بعد ذلك وان كان هو مقر بالوكالة لان الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح
اقراره فجعل كالعدم من مختصر شرح أدب القاضي في باب اثبات الوكالة و ولو ادعى الوكالة
بقبض الوديعة وصدقه المودع لا يجبر على التسليم ولو كذبه أو سكت لا يجبر أيضا (١) ولو سلم
لا يتمكن من استردادها فان حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد لا يرجع المودع على
الوكيل وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الضمان وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قائما
وبقيته ان كان هالكا من الفصول العمدية في أحكام الوكلاء وموصوفة هذا الضمان ان يقول الغريم
للوكيل نم أنت وكيله ولكن لا آمن ان يجحد الوكالة وبأخذ مني ثانيا ويصير ذلك ديناً عليه لانه

(١) واذا لم يؤمر بالتسليم
ولم يسلم وهو يصدقه حتى
ضاع في يده هل يضمن قيل
لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن
لان المنع من وكيل المودع
في زعمه بمنزلة المنع من المودع
والمنع من المودع بوجب
الضمان فكذا من وكيله
كذا في العمدية

أخذه مني ظمأ فهل أنت كفيّل عنه بما أخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيكون صحيحاً على هذا الوجه لأنه مضاف إلى سبب الوجوب وهو كقوله ما غصبك فلان فعلى أو ما ذاب عليك فعلى لأن ما أخذه الطالب ثانياً غصب وأما ما أخذه الوكيل في هذه الصورة فلا يجوز أن يضمه لأنه أمانة في يده تصادقهما على أنه وكيل الأمانات لا تجوز بها الكفالة على ما بيناه في موضعه زيلعي في باب الوكالة بالخصومة من كتاب الوكالة ﴿١﴾ (صل) وكله بقبض وديعته فقال المودع دفعها إلى الموكل أو إلى وكيله صدق ﴿٢﴾ وكيّل قبض وديعة وعارية ينزل بموت موكله فلو قال قبضتها في حياته ودفعتها إلى الموكل صدق وباقي من بعد جامع الفصولين في الرابع والثلاثين ﴿٣﴾ (صل) وكيّل قبض الوديعة قال له الموكل دفعها إليك والوكيل أنكروا صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لافي الزام الضمان على الوكيل ﴿٤﴾ التوكيل بالتقاضي والقبض جائز سواء كان المطلوب حاضراً أو غائباً صحيحاً أو مريضاً بخلاف التوكيل بخصومة عند أي خفيفة فالوكيل ينزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضته في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر عما لا يملك إنشاءه فكان متمماً في إقراره وقد انزل بموت موكله (أقول) على قياس هذا ينبغي أن لا يصدق الوكيل بقبض وديعة أو عارية ولو أقر بعد موت موكله أني كنت قبضته في حياته ودفعته إليه وقد مر أنه يصدق في الفصل المزبور ﴿٥﴾ الوكيل يقبل قوله فيما يدعيه بيمينه إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه إليه فإنه لا يقبل قوله الابينة كما في فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرناه في الأمانات والأفهام إذا ادعى بعدم موت الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن منقوداً وفيما إذا قال بعد عزله بعتة أمس وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعدم موت الموكل بعتة من فلان بالف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائماً بيمينه بخلاف ما إذا كان مستهلكاً الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الأولى وقال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر عما لا يملك إنشاءه فكان متمماً وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم ينسب لما فرق به الولوالجية بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان على الميت إذا الديون تقضى بأمثاله بخلاف الوكيل بقبض العين لأنه يريد نفي الضمان عن نفسه انتهى وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسألة لا يقبل فيما قول الوكيل بالقبض أنه قبض وفي الواقعات الحسامية الوكيل بقبض القرض إذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل أشباه في كتاب الوكالة ﴿٦﴾ المريض أعطاه دراهم ليدفع إلى غريمه أو يشتري له شيئاً فقال فعلت واشتريت ودفعت إليه يقبل وإن كذبه المريض لأنه أمين ادعى تحقيق الأمانة فيكون القول قوله وكذلك لو كله المريض يبيع هذا المال ثم مات فقال بعت واستوفيت الثمن ودفعته إلى المورث أو قال ضاع الثمن فإن كان المريض حياً يصدق لأنه باق على وكالته فإذا قال بعت فقد حكي أمره عليك استئنافه فيصدق وإن كان ميتاً لا يصدق إن كان المبيع قائماً لأنه انزل بموت الموكل وصار المال ملكاً للمورث فهو بهذا القرار يدا بطلان حقهم عن المبيع وهم ينكرون فيكون القول لهم وإن كان المبيع مستهلكاً يصدق لأن الورثة يدعون عليه الضمان وهو ينكر ولو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق وإن صدقه المريض لأن إقراره كإقرار المريض ولو أقر المريض بالاستيفاء

(مبحث ينزل وكيّل قبض الوديعة والعارية بموت الموكل الخ)

(مبحث يقبل قول الوكيل بيمينه الأفي مسائل الخ)

وعليه دين الصحة لا يصح اقراره فكذا اذا اقر الوكيل من المحيط للسرخسي في اقرار المريض
 بقبض الدين من كتاب تصرفات المريض والوارث ﴿١﴾ (فا) رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه ويدفع
 الثمن الى زيد فجاء صاحب المال فطلب الثمن من زيد فقال لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع
 بعثت ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان البائع بائعا بغير
 أجرة كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا بآجرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله
 خلافا لصاحبه لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة فكذلك الثمن
 ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه فقد الفتاوى في الباب العاشر من البيوع
 ﴿٢﴾ ولودفع ماله الى رسوله ليدفعه الى فلان فزعم أنه دفع وأنكر الطالب القبض فانه لا يحلفهما
 ولكن لا بد للامر أن يصدق أحدهما ثم يحلف الآخر الذي كذبه الآخر فان نكل لزمه أيهما كان
 وعلى ذلك سائر الامانات بخلاف المضمونات كالمغصوبات اذا قال لغاصبه أو لمدونه ادفعه الى
 فلان ثم انه زعم دفعه وأنكر القبض فالحق قوله ولم يصدق المأمور الا بيينة خزانة الاكمل في
 أو آخر كتاب الوكالة تفلا عن مسائل الطحاوي ﴿٣﴾ المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة
 فالقول له وان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا أذن
 المؤجر المستأجر بالتعمير من الآجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام العمارة من العمادى
 اشباه في كتاب الامانات ﴿٤﴾ واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكرانه قد دفعه اليه
 فكذبه في ذلك الامر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعى الدفع الى المأمور له في براءة نفسه
 عن الضمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليقين عليهما
 جميعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد للامر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب
 اليقين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله
 ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه
 وان صدق الآخر ان حلف لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعه اليه فان
 حلف برى وان نكل عن اليقين لزمه مادفع اليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم امر المودع بان
 يدفع الوديعة الى فلان فقال قد دفعت فهو على هذا التفصيل ﴿٥﴾ ولودفع المودع الوديعة الى رجل
 وادعى انه دفعها باهر صاحبها وأنكر صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع عينته انه لم ياهر
 بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فامر به صاحب الدين أو
 المغصوب منه ان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان لم أقبض فالقول قول
 فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الا بيينة لان في ذلك ابراء نفسه عن الضمان الا اذا
 صدقه الآخر في الدفع فحينئذ يبرأ ولا يصدقان على القابض فالقول قوله مع عينته انه لم يقبض
 ولو كذب الآخر في المأمور في الدفع وطلب المأمور عينته فانه يحلف على العبد بالله ما يعلم انه دفع فان
 حلف أخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان شرح الطحاوي للاسيدي في الوكالة
 وكذا في وكالة البدائع (قح) قال لا تخرب فلان عن ألف درهم فوهب كما امر كانت الهبة من
 الامر ولا يرجع المأمور على الامر ولا على القابض ولا امر أن يرجع في الهبة والدافع متطوع
 ولو قال هب لفلان ألف درهم على اتي ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور ويرجع
 الامر في الهبة دون الدافع قنية فيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق ونحوه من الوكالة ﴿٦﴾ الوكيل
 بقضاء الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعا

(مبحث امره أن يدفع مالا
 الى زيد ثم ادعى انه دفعه
 وأنكر الامر والمأمور له
 فالقول قوله في براءة نفسه
 وقول المأمور له في عدم
 القبض الخ)

(مبحث قال لا تخرب فلان
 عن ألف درهم ففعل كانت
 الهبة من الامر والمأمور
 متطوع لا يرجع على الامر
 ولا امر الرجوع على
 الاخذ الخ)

قيمة في باب الوكالة بقضاء الدين من الوكالة (بج) المديون دفع المال الى آخر ليقضى عنه دينه
 ليس له ان ياخذ منه من المحل المزبور (فش) فصولي قال ادفعه أي الدين الى لعل ربه يجيز
 فدفعه ليس له أن يسترده اذ تعلق به حق رب الدين لقبضه له لعله يجيز (ح) له ان يسترده وكذا
 لو دفع الى رجل ليدفعه الى ربه دينه فله ان يسترده لانه وكيل المديون فله عزله جامع الفصولين في
 أحكام الوكالة من الفصل الرابع والثلاثين رجل بعث رسولا الى برأان ابعت الى ثوب
 كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعت اليه البراز مع رسوله أو مع غيره فضاء الثوب قبل ان يصل الى
 الآخر وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البراز مع رسول
 الآخر فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب على المساومة وان كان رسول رب الثوب
 فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضامنا كما لو أرسل رسولا الى رجل وقال ابعت الى ثوب
 دراهم قرصا فقال نعم وبعث بهام مع رسول الآخر فالضمان على الآخر حتى يصل اليه وكذلك رجل له على رجل دين فبعت
 الى المديون رسولا أن ابعت الى بالدين الذي لي عليك فان بعث به مع رسول الآخر فهلاك فهو من
 مال الآخر قبيل فصل التوكيل بالخصومة من وكالة الحانية الوكيل يقبض الدين لو وكل من
 في عياله بقبضه صح فلو هلك في يد الثاني يهلك أمانة فصولين في أحكام الوكالة من النصل الرابع
 والثلاثين (ذ) ليس لو وكيل قبض الدين توكل غيره به لتفاوت الناس في القبض بخلاف وكيل
 البيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عياله فله ذلك الوكيل القبض لو وكله بقبضه الثاني من
 المديون فلو وصل الى الاول يبرأ المطلوب ولو لم يصل يبرأ أو كان الثاني في عيال الاول والا يبرأ
 قال وكيل قبض الدين قبضته من الغريم فتلقت أو دفعته الى ربه برئ الغريم بخلاف ما لو أقر
 بقبض الطالب (ج) وكيل البيع أقر بقبض موكله الثمن يبرأ المشتري كما لو أقر بقبض نفسه
 من المحل المزبور المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة من يبيع
 الولو الجية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر ان يشتريه بالف درهم فخالف في الجنس فانه
 يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل
 بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر لم يبرأ المسمى كما في الوقعات أشباه في الوكالة من الفن
 الثاني الأسير اذا أمر رجلا ان يقديه من أهل الحرب بألف ففداه بألفين رجع عليه بألف
 فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء بألف اذا اشترى بألفين والفرق انه ليس هنا عقد انما أمره ان
 يحصله فصارت كن أمر رجلا ان يتفق عليه ألفا فأنفق عليه ألفين ولو كان الاسير مكاتباً فأمر رجلا
 ففداه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الفداء المأمور به أكثر من قيمته فاحشا وان
 كان الاسير عبداً ما دون الاربعة على مولاه ويلزمه اذا عتق كما اذا جنى ففداه عنه أجني بأمره
 لا يجوز على مولاه ويلزمه اذا عتق كذا ههنا رجل أجني أمر رجلا ان يشتري أسيراً في دار
 الحرب فلهذا على ثلاثة أوجه اما أن قال له اشتره لي أو قال اشتره من مالي أو لم يقل شيئاً في الوجه
 الاول والثاني يرجع على الآخر وفي الوجه الثالث لا الا أن يكون خليفته لانه حينئذ يكون
 الآخر بالشراء له المأسور اذا وكل رجلاً بأن يقديه فقال الوكيل لرجل اشتره لي جازو كذلك اذا
 قال اشتره من مالي لان في هذين الوجهين صار كأن الوكيل هو الذي اشتراه فكان له ان يرجع
 عليه ولو قال الوكيل اشتره ولم يقل واحداً من ذلك ففعل صار الوكيل الثاني متطوعاً ولا يرجع
 على أحد واقعات في السير بعلامة العين قال واذا ثبت الحق على المطلوب فقال للقاضي

(مبحث اذا خالف المأمور
 بالشراء في الجنس فنقد عليه
 الا في مسئلة الخ)

حلف الوكيل ما تعلم ان الطالب قد قبضه مني فلا عين عليه وان ادعى عليه معنى لو اقرب له لزمه لان
 العين تتبع صحة الدعوى وصحة الدعوى تتبع كونه خصما والمدعى هو القبض على الموكل
 فالوكيل لا يكون خصما في ذلك قال وان قال المطلوب اريد عين الطالب قبيل له ادفع الحق الى
 الوكيل واتبع الطالب واستحل عنه وكذا الوكيل بأخذ الشفعة اذا ثبتت الشفعة فادعى المشتري
 ان الموكل سلم الشفعة قبيل له لا عين لك على الوكيل وسلم الدار الى الوكيل ثم اتبع الموكل وحلفه
 فرق بين هاتين المسألتين وبين المشتري اذا وكل وكيله بالبرء المشتري بالعيب وغاب فادعى البائع
 ان المشتري قد رضى بالعيب فان الوكيل لا يملك الرد بل يتوقف الى ان يحضر المشتري وقد ذكرنا
 الفرق في كتاب البيوع من شرح الجامع الصغير من مختصر شرح أدب القاض في باب اثبات
 الوكالة **§** رجل وكل وكيله قبض مال فادعى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه
 يدفع المال ويتبع رب المال فيستحقاقه جعلا بينهما فان وكله برؤية يعيب فادعى البائع رضا
 المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري لان التدارك ثمة ممكن لو وقع الخطأ باسترداد ما قبضه
 الوكيل وهو غير ممكن ههنا لان القاضي لو فسخ البيع ثم ظهر الخطأ في القضاء بالفسخ كان
 الفسخ ماضيا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى ان عند محمد يجب ان يكونا سواء لان التدارك
 ممكن في هذا كما في مسألة الدين فاما عند أبي يوسف المشتري لو كان حاضرا يستخلف بالله
 ما رضيت ادعى البائع ذلك ولم يدع نظره فاذا كان المشتري غائبا وقد ادعى البائع الرضا
 أو لم يدع فيحتمل ان يرد عنده لا مكان التدارك كما قال محمد والاصح عنده أنه يعتبر طريق النظر فلا
 يرد حتى يحضر المشتري وقياس قوله في مسألة الدين التي تقدمت آتفا ان يؤخر للنظر ايضا والله
 تعالى أعلم من كبير شرح الجامع الصغير لحسام الدين الشهيد قبيل باب الحقوق من كتاب البيوع
 ومشايخنا جعلوا البياع والسماسرة وكيلا من المالك فان العادة جرت بحمل المتاع اليهم للبيع
 وتلمذ البياع والسماسرة وكيلا المشتري فان التلمذ يحمل المتاع الى المشتري ويشتريه منه ولهذا
 قالوا البياعية والسمسرية على البائع (والشاكردية) على المشتري بزيادة في نوع في المستبضع
 من الوكالة **§** الوكيل بالبيع والشراء اذا أضاف العقد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد
 الى الوكيل كذا ذكره شرف الدين النواجري رحمه الله تعالى في فوائده وذكر في وكالة
 الجامع الأصغر قال أبو القاسم الصغير رجل أمر رجلا ان يشتري له عبدا فلان بألف درهم فقال
 صاحب العبد بعث عبدى هذا من فلان الموكل بألف درهم فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل
 لان الموكل أمره ان يقبل عن نفسه كي يلزم العهدة الوكيل دونة وهو قبيل على الموكل فصار
 مخالفا من الفصول العمادية في أواخر الفصل السابع والعشرين **§** الوكيل بالبيع
 لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف
 الدال والسماسرة والبياع لانهم يعملون بالاجرة ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق
 القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض
 فيه بمنزلة الايجاب والقبول بزيادة في الرابع من الوكالة **§** الوكيل بالبيع هل يجبر على
 استيفاء الثمن من المشتري أجب لا لانه متبرع ولكن يقال له اقبض بنفسك أو أحل الموكل على
 المشتري أى وكله بالقبض وانما يحتاج الى التوكيل لان حق القبض للعاقدين الموكل ليس بعاقدين
 فلا يملك القبض الا بامر من له حق القبض فاعدية في كتاب الوكالة **§** قال الوكيل بالبيع
 اذا باع العين ثم أحل الموكل بالثمن على المشتري هل يملك ثمنه عن القبض ليقبض بنفسه أجب

(شاكرد) بمعنى التلذذ والخادم

(مبحث لا يطالب وكيلا
 البيع بالثمن من مال نفسه
 بخلاف وكيلا الشراء الخ)

نعم لان الموكل وكيل عن وكيله في القبض فيملك عزله قال ولو ان المشتري دفع الثمن الى الموكل برى لانه اوصل الحق الى مستحقه وفعل عين ما يفعله الوكيل ورفع عنه المئونة والكلفة قاعدية في الوكالة ﴿ فلومات وكيل البيع أو الشراء أو غاب أو ارتد قبل ينتقل الحقوق الى موكله وقيل لا وقيل لو باع الوكيل فبات حق قبض الثمن لورثته أو وصيه وقيل لموكله (ت عده) شري وكيل فبات فلو موكله رده بعيب (ذ) فحق الرد لورثته أو وصيه ولو لم يكن فلو موكله على رواية (ت) وفي رواية أخرى القاضي بنصب وصافرده في الفصل الاول من الفصولين ﴿ بعه في هذا السوق فباعه في سوق آخر يجوز ولو قال لا تبعه الا في هذا السوق فباعه في سوق آخر لا يجوز بزازية في الفصل الرابع من الوكالة ﴿ أعطاه ألقالبه قضى به دينه وقال ادفعه الى الدائن وخذ الصك فدفع ولم يأخذه لضمان ولو قال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذه ضمن من المحل المزبور ﴿ قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي أو قال الاسير ذلك فخلصه انسان قيل لا يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وقيل في الاسير يرجع بلا شرط في المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح بزازية في نوع في المأمور بدفع المال من الفصل الثالث من كتاب الوكالة والتفصيل في الفصل الثالث فيمن يكون خصما من كتاب أدب القاضي من البرازية أيضا ﴿ (قع حم) وكاه وكالة عامة على ان يقوم بامره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل أطلق له ثمرات الموكل وطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق (عك) ان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة قنية فيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق من كتاب الوكالة ﴿ أمر غيره بان ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل يرجع بلا شرط الرجوع بزازية في نوع في المأمور من الفصل الثالث من كتاب الوكالة ﴿ واذا دفع الى انسان ما لا يقضي دينه فقصاه الموكل بنفسه ثم قصاه الوكيل فان كان الوكيل لم يعلم بمافعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل وان كان قد علم بان الموكل قد قصاه بنفسه فهو ضامن لان الموكل لما قصاه بنفسه فقد عزل الوكيل الا ان عزل الوكيل لا يصح الا بعد علمه به فاذا علم بفعل الموكل فقد علم بالعزل فصار متعديا في الدفع فلزمه الضمان واذا لم يعلم فلم يوجد منه التعدي فلا ضمان عليه وليس هذا كالموكل يدفع الزكاة اذا أدى الموكل بنفسه ثم أدى الوكيل انه ضمن الوكيل علم باداء الموكل أو لم يعلم عند أبي حنيفة بدائع في فصل الوكيلان هل ينفرد أحدهما بالتصرف من كتاب الوكالة ﴿ ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود أو لا بمحضر فلان لا يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير حضور فلا جمع الفتاوى في الوكالة بالبيع (قع) وكله ببيع متاعه فقال بكم أبيعه فقال أنت أعلم بذلك وبئنه فباعه بئنه حقه فله الرد به يبقى قنينة في الوكالة بالبيع من الوكالة من بيعوع منية الفقهاء في مسئلة بيع الوكيل بما عزوهان الفتوى على قولهما أن لا يجوز الا ان يبيع بئنه المثل في فصل التوكيل بالبيع من وكالة مجمع الفتاوى الوكيل يبيع الدينار بالدرهم اذا باع بما لا يتعابن الناس فيه لا يجوز عندهم ﴿ وكله ان يبيع عبده بالدرهم وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بعه بألف بياعه بالخيار ثلاثة أيام فزاد قيمته في المدة ان يجزئه عنده لانه يملك ابتداء فملك الامضاء أيضا وان سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا للثاني ولو كان وصيا ليس له ان يمضي البيع عندهم بزازية في الفصل الرابع من الوكالة ﴿ واذا

ادعى رجل دارا في يدرجل فوكل المدعى عليه رجلا يصلح مع المدعى ولم يسم له شيئا فهو بمنزلة الوكيل بالشراء فيتحمل منه الغبن اليسردون الفاحش وان كان وكيل من جهة المدعى فهو بمنزلة الوكيل بالبيع فيتحمل منه الغبن الفاحش تناظرية في الفصل الثامن والعشرين من الوكالة ❶ ولو وكله بالبيع ثم نهى عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع وكذا لو أمره بالبيع بنقد فباعه بنسيئة لا يجوز قاضيان في التوكيل بالبيع والشراء من كتاب الوكالة ❷ ولو قال خذ عيدي هذا فبعه وبعه بالنقد كان له ان يبيعه بنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله وكذا لو قال بعه وبيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز من المحل المزبور ❸ ولو وكله ان يبيعه من رجل سماه فباعه منه ومن آخر جاز النصف الذي باعه لذلك الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول صاحبه قاضيان من المحل المزبور ❹ ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباعه بغير كفيل لم يجوز وكذا لو قال بعه وخذ كفيلأ أو قال بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك من المحل المزبور وفي المتن عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للحاجة كالمراة تعطى غزلها للبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتى فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة أمر شائع فائض ومن جوز النسيئة انما يجوز به بالاجل المتعارف فان طول لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طال المدة وعندهما لا الا بالجل متعارف في تلك السابعة وفي الكافي الوكيل يعطى البيع تلك النسيئة عندنا خلافا للشافعي وفي العميون بعه بالنقد فباعه نسيئة جاز وفي لا تبع الا بالنقد فباعه بالنسيئة لا يجوز بعه بالنسيئة بالف فباعه نقدا بالفتح حصول الغرض وباقل من ألف لا يجوز ذكره شيخ الاسلام والطحاوي لم يعتبر هذا الشرط للجواز وفي اعتباره اختلاف المشايخ بزازية في الوكالة بالبيع من الوكالة ❶ ولو قال بعه برهن أو كفيل أو قال لا تبعه الا برهن أو كفيل لم يجوز بعه بغير الرهن أو الكفيل من المحط للسرخسي في باب الوكالة بالبيع بشرط من الوكالة ❷ أمره ان يبيع برهن أو كفيل ثقة فباعه بدونهما لا يجوز ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للموكل وكذا لو قال امرتك بغير هذا الثمن فالقول له بزازية في الفصل الرابع من الوكالة ❸ الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما الوكيل بالشراء ذكر الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بنجواهر زاده أنه لا يملك الاقالة قاضيان في الاقالة من كتاب البيوع ❹ ذكر رشيد الدين في باب دعوى الوكيل من فتاواه رجل وكل رجلا ببيع عين من أعيان ماله فاراد الوكيل ان يشتت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره فله وجهان أحدهما ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل مالكة بالقبض والبيع فسلمه الى فقوله ذوالسبلا علم لي بالوكالة فيقيم البيعة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه والثاني أن يقول هذا ملك فلان أسعه منسك فاذا باعه وقبض عنه يأمره بقبض المبيع فيقول المشتري لا أقبضه منك لاني أخاف أن يبي المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض هالك في يدي أو يحصل فيه نقصان فيضمنني فيقيم الوكيل البيعة انه وكله بالبيع والتسليم ويجبره على القبض ويثبت بأقامة البيعة ولاية الجبر على القبض (قلت) ووجه ثالث ذكر في هذا الباب أيضا بعد هذا مسائل وأحاله الى دعوى المشتري ❶ رجل ادعى ان الدار التي في يدك كانت ملك فلان وكنت وكيله بالبيع وقد

بعتها مني فقال المدعي علمه بعثامتك ولكني ما كنت وكيلاً من فلان ولم يوكلني بالبيع فأقام مدعي الشراء يئنه على انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم حتى تقبل هذه البيعة ويثبت كونه وكيلاً عنه بالبيع عمادة في الفصل الخامس * ولأن الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري من الثمن أو أجله أو أخذ بالثمن عوضاً أو صالحه من الثمن على شيء فذلك كله جائز على الوكيل عند أبي حنيفة ويضمن للموكل وعلى قوله لا يجوز شيء من ذلك تحفة الفقهاء في آخر الوكالة * له على آخر دين فأرسل الدائن إلى مديونه رجلاً لقبضه فقال المديون دفعته إلى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعته إلى الدائن وأنكره الدائن فالقول قول الرسول مع يمينه بزازية في الفصل السادس من الوديعه * قال الموكل قد أخرجتك من الوكالة وقال قديعته أمس لم يصدق لانه أخبر حين لا يملك الانشاء منية المفتي في الوكالة وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله اذا كان بالمال كفيل فوكله الطالب بقبضه من المطلوب بقبضه لم يجز قبضه فان هلك عنده فلا ضمان عليه تارخانية في الفصل الرابع من الوكالة * ويجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزل هذا الوكيل بموت المطلوب انما ينزل بموت الطالب ولو قال الوكيل كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بجملة خلاصة في آخر الفصل الثالث من الوكالة * التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول الرجل أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه صح قنينة في المسائل المنفرقة في آخر الوكالة * والتوكيل بالاستقراض لا يثبت الملك للآخر فيما استقرض الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فقول أرسلني فلان اليك يستقرض منك كذا خلاصة في الفصل الرابع من كتاب الوكالة وذكر في أدب القاضي من المحيط وينبغي ان يذكر في دعوى القرض انه أقرضه كذا من مال نفسه يجوز أن يكون وكيلاً في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعبور وليس بوكيل فلا يكون له حق القبض ولا حق المطالبة بالاداء مجمع الفتاوى قبيل فصل في التوكيل بالاقرض والاستقراض من الوكالة * ولو هلك المال عند الوكيل فلا يخلو ما أن هلك قبل الشراء أو بعده فان هلك قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل لان بهلاك المال المضاف اليه الوكالة ينزل الوكيل لان الوكالة تعلق بالمال المدفوع اليه لانه أمره بالشراء بذلك المال فاذا هلك فقد عجز عن الاتثال بما وكاه به فانه عزل حكماً وان هلك بعد الشراء يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الآخر لان الشراء حصل قبل العزل بمثل الثمن المأمور به فوقع للموكل وكان المال أمانة في يده فيهلك على الآخر فكان له ان يرجع به على الآخر فان قبض وهلك ثانياً لم يرجع والمضارب يرجع أبد أو الفرق ان الوكيل ما قبض من المال بهد الشراء يقبضه لنفسه بحكم الاستيفاء لا بحكم الوكالة لانه قد انتهت بالشراء أمره ولكنه وجب له بعد الشراء على الموكل دين فكان مستوفياً ما وجب له على الآخر والمستوفى بحقه مرة لا يستوفى مرة أخرى بخلاف ما قبضه قبل الشراء لانه قبض باذن المالك لنفسه فانه لا حق له على الموكل حين قبض المال منه فكان أميناً فيه فاما المضارب فانهما يقبضه لرب المال لنفسه فانه يقبضه لبرده عليه ثانياً لانه يصير من جملة رأس المال فيكون المقبوض بحكم المضاربة أمانة في يده فيهلك على رب المال ولو قال الآخر هلك قبل ان شراء وقال الوكيل بل بعده فالقول للآخر مع يمينه على علمه لان الوكيل بدعواه انه اشترى للآخر بعد هلاك المال يحكي أمر الاعيان استثنافه للحال لانه بهلاك المال ينزل ومن حكي أمراً لا يملك استثنافه للحال كان مدعيه والآخر منكراً والقول قول المنكر مع يمينه من المحيط

(مبحث التوكيل بالاستقراض لا يصح وأما بقبض القرض فيصح الخ)

(مبحث هلاك المال عند الوكيل قبل الشراء يبطل الوكالة الخ)

قوله أمره كذا في جميع النسخ التي بأيدينا ولعل فيها تحريفاً والصواب مرة اه معصية

(مبحث بيع الوكيل عن
لاتقبل شهادته له صحيح الا
بفاحش الغبن وفا قال الخ)

للمرخسى في باب ما يرجع به الوكيل على الموكل من كتاب الوكالة ﴿ (ذ) بيع الوكيل عن لا
تقبل شهادته له ما كثر من قيمته صح وفا قال بافاحش الغبن وفا قال ولو يبيعه صح عندهما لا عند
أبي حنيفة ولو بقيته فعن أبي حنيفة فيه روايتان وعليه بيع المضارب منه وشراؤه منه الا انه
لو بقيته يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله أيضا باتفاق الروايات عنه ﴿ بيع الوكيل من نفسه
أو طفله أو من له غيره ديون لم يجز ولو أمره به موكله أو أجاز ما صنع ﴿ ولو أمره ببيع من أبيه
أو ولده البالغ أو زوجته أو زوجة باني كان الوكيل امرأته أو من لا تقبل شهادته له أو أجاز صح جامع
الفصولين في آخر الفصل السابع والعشرين ﴿ وكله بقبض دينه وأمره أن لا يقبضه الا
جميعا فقبض كله الا درهمه لم يجز قبضه على الأمر وللطالب ان يرجع بكل حقه وكذا الوقال
لا تقبض درهمه مادون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض شيادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء
الجملة في (بس) وفي (مح) وكيل قبض الوديعة قبض بعضها جاز ولو أمره ان لا يقبضها الا جميعا
فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يهلك الاول جاز القبض على الموكل
جامع الفصولين في أحكام الوكالة من الفصل الرابع والثلاثين ﴿ وان وكل بالاستقراض ان
أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا
كذا كان القرض للموكل وان لم يصف الاستقراض الى الموكل يكون القرض للوكيل قاضيان
في أوائل كتاب الوكالة ﴿ (عز) وكله بقبض الوديعة في اليوم فله قبضه غدا ولو وكله بقبضه
غدا لا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجمل فكأنه قال أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبتت وكالته
الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا صريحا ولا دلالة وكذا الوقال اقبضه
الساعة فله قبضه بعدها ﴿ قال اقبضه بمحضر من فلان فقبضه بغيبته جاز قال اقبضه بشهود فله
قبضه بدونهم بخلاف قوله لا تقبضه الا بمحضر منه حيث لا يملكه بغيبته انتهى عن القبض
واستثنى قبضا بمحضر منه جامع الفصولين في أحكام الوكالة من الفصل الرابع والثلاثين
﴿ الوكيل بالبيع اذا باع فنهاه الامر عن قبض الثمن الا بمحضرة الشهود أو الا بمحضر فلان
أو نهاء عن قبض الثمن لا يصح نهييه وله أن يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلان وكذا الوقات
الموكل أوجن بعد البيع بقى للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع ونهاه عن البيع الا بشهود
أو الا بمحضر فلان لا يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير محضر فلان ولو قال وكلتك ببيع هذا
العبد بشرط ان لا تقبض الثمن كان النهى باطلا وله ان يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبدى
هذا أو شهد ببيع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود ببيع بغير شهود لم يجز قاضيان
في الوكالة بالبيع والشراء ﴿ قال محمد رحمه الله اذا وكل ببيع عبده ثم باعه الموكل ثم رد عليه
بغير بقضاء كان للوكيل ان يبيعه ولا يكون بيعه اخر اجال للوكيل عن الوكالة وكذلك لو وكل كل
واحد من رجلين ببيعه فباعه احدهما فرد عليه بهيب فلكل واحد منهما أن يبيعه وروى ابن
سماعة عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا باعه الموكل ورد عليه بغير ليس للوكيل ان يبيعه لان
تصرف الأمر بنفسه منع منه للوكيل كالعزل ولمحمد رحمه الله ان العزل لم يوجد لكن لخروج
العبد عن ملك الموكل تغذر البيع على الوكيل فاذا عاود قدیم ملك الموكل فيه جاز بيع الوكيل كما لو
باعه الوكيل فرد عليه بغير كان له ان يبيعه ثانيا رواه ابن سماعة رحمه الله عن ابي يوسف في آخر
الباب وعن محمد رحمه الله قبل ذلك ﴿ ولو وكله بان يهب عبده فوهبه الوكيل ثم رجع الموكل في
هيبته لم يكن للوكيل ان يهبه مرة أخرى ولا يشبه الهبة البيع من الفتاوى الصغرى للخاصي

في عزل الوكيل من الوكالة § الوكيل بالبيع اذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح
 توكيله قاضيان في التوكيل بالبيع والشراء § الوكيل بالبيع اذا باع ووكّل غيره بقبض الثمن
 فقبض وهلك الثمن عند القابض قال أبو حنيفة رحمه الله الضمان على الوكيل بالبيع لا على
 القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع من المحل المزبور § (فقط) وكيّل بالبيع دفع
 المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهرب الرجل بالمبيع أو هلك عنده أجيب بأنه لا يضمن
 الوكيل فالصحيح أنه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه أميناً لم يضمن للرضا به عادة جامع
 الفصولين في ضمان المأمور والدال من الفصل الثالث والثلاثين § (خ) وكل رجل باع بقبض
 كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي أيديهم ويحبس من يرى حبسه ويتخلّط عنه لو رأى
 ذلك وكتب له في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه يخاصم ويخاصم ثم ان قوماً رهنوا أن لهم على موكله
 ما لا فلا يحبس به وكيّله لأنه جراء الظلم ولم يظلم اذ ليس في هذه الشهادة أمر بآداء المال ولا ضمان
 الوكيل عن أمره فاذا لم يؤمر ولم يضمن لم يجب عليه الاداء من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن
 الاداء كذا (خ) فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بآداء الدين من مال أمره يجبر على قضاء دينه
 (خ) ا كثرى جبالاً وحل عليها وأمر الجبال بدفع الحمل الى وكيّله ببيع وقبض كرائه منه وجاء به اليه
 ففصل وكيّله الحمل وأدى بعض كرائه لا البعض قالوا لو للمالك دين على الوكيل وهو مقر به
 وبأمره يجبر على دفع بقية كرائه ولو أنكر الأمر فللعامل تحليفه بأنه ما يعلم أن المالك أمره
 بقبضه ولو لا دين له على وكيّله لا يجبر كذا (خ) والفرع الآخر من هذه المسئلة دل على ان
 الوكيل بآداء الدين من مال موكله لا يجبر على آداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيّله كانت
 واقعة الفتوى فصولين في احكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين § قال لغیره استقرض
 لي من فلان ففعل المأمور وقبض وقال دفعته الي الأمر وأنكره الأمر لم يضمن المأمور ولا
 يصدق على الأمر § الوكيل بالاستقراض من معين اذا قال للمقرض ان فلان قال لك أقرضني
 يكون قرضاً على المرسل وان لم يقل على وجه الرسالة يكون على الوكيل بزيادة في آخر الفصل
 الاول من كتاب البيوع § بعث بكتاب ليعتله ألفاً قرضاً فبعث بحامل الكتاب فنام بصل
 الى الكاتب لا يكون من ماله وان أرسل اليه به رسولا وقبضه الرسول صار من مال المرسل لان
 قبض الرسول قبض مرسله وحامل الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لا في القبض وعن محمد رحمه
 الله تعالى استقرض منه ألفاً فنام بها فقال ألقه في البحر فألقاه لا ضمان على المستقرض لعدم
 القبض بزيادة قبيل المسئلة المذكورة § الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبل
 المبيع بغير قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل ان يخاصم
 الموكل فان خاصمه وأقام البينة على ان هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته لان الرد بالعيب
 بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل كان الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عبداً
 يحدث مثله فان كان قديماً لا يحدث مثله ذكر في بعض روايات البيوع أنه يلزم الأمر وذكر في
 عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والمأذون انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه
 أخذ الفقيه أبو بكر البخاري لان الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قديماً
 أو لم يكن وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قديماً كان العيب أو حديثاً وان
 كان القضاء من قول الوكيل فكذلك عند علماء نازحهم الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى
 ان كان العيب مما يحدث فهو بمنزلة قضاء القاضي باقراره فهو يسوى بين الرد بالعيب وبين

الاستحقاق اذا استحق المبيع على المشتري باقراره أو بالنكول لا يظهر ذلك في حق البائع وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك ردا على الموكل كما لو رد على الوكيل بالبينة أو بالنكول وان كان عيبا لا يحدث مثله لم الوكيل والوكيل ان يخاصم الموكل فان أقام الوكيل بينة على ان هذا العيب كان عند الموكل رده على الموكل قاضيان في فصل في الربا العيب من كتاب البيوع ﴿ اذا هلك الثمن في يد الوكيل بالشراء فعلى وجهين ان قبض الوكيل الثمن قبل الشراء أو بعد الشراء ففي الاول يهلك أمانة سواء هلك قبل الشراء أو بعده وفي الثاني يهلك مضمونا ولو وكل رجلا بشراء عبد بعينه فخرج الوكيل من عنده وأشهد أنه يشتريه لنفسه أو وكل آخر بشراء له فاشتراه فهو للاول وانما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يمكنه ذلك عند غيبة الأمر الا اذا اشترى باكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به ﴿ الوكيل بشراء شيء معين اذا لم يقل عند الشراء اشتريه لفلان بل أطلق يقع الملك للموكل لا للمشتري بين الثمن أو لم يبين نقد الثمن من مال نفسه أو من مال موكله خزانة الفتاوى في فصل الوكالة بالشراء ﴿ رجل وكل رجلا ببيع ضيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري ان يردّها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت على الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهذا والرد بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد في الباقي قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين عبد وحر وباعهما بصفقة واحدة وقال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقف باق على ملكه بمنزلة المدير لا بمنزلة الحر ذكر في المنتقى انه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما بصفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين ملك ومسجد ان كان مسجدا عام (١) فسد البيع في الملك وان كان مسجد خاص لا يفسد قاضيان في فصل التوكيل بالبيع والشراء من كتاب الوكالة ﴿ وفي الهداية ومن أمر ببيع عبده فباعه وقبض الثمن أو لم يقبض فردّه عليه المشتري بعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضي ببينة أو بأبائمين أو بأقرارانه يردّه على الأمر وكذلك ان رده عليه بعيب يحدث مثله ببينة أو بأبائمين له ان يردّه على الأمر لان البينة حجة مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعيد العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته البيع فلزم الأمر فان كان ذلك باقراره لمزم الأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر اليه لا مكان السكوت والنكول من الضمانات للغام في باب مسائل الوكالة والرسالة وتعمام المسئلة في الهداية فليراجع ﴿ ولو وكل رجلا بان يشتري له جارية فاشتري جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية فظهر أنها حرة ضمن الوكيل قاضيان في الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة

(كتاب الكفالة)

وفي الاقضية في النفقات أجمعوا أن في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل وأراد المديون السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الاصل رجل كفّل بنفس رجل أو بمال بأمره فأراد الخصم ان يخرج من البلدان كان ضمانه الى أجل ليس للكفيل ان يمنعه وان لم يكن الى أجل له ان يطالبه اما بآداء المال أو بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون اذا أراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بان له ان يطالبه قيا على نفقة شهر لا يبعد وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مديوني فلان يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان

(مبحث وكل رجلا ببيع ضيعة فظهر بها قطعة أرض موقوفة الخ)

(قوله ان كان مسجدا عام وقوله بعدوان كان مسجد خاص كذا في جميع النسخ التي بأيدينا بالرفع وفيه مالا يخفى اه محصه

كان الدين مؤجلاً خلاصة في آخر كتاب الكفالة ﴿ تجوز الكفالة بحضرة الطالب وان كان المطلوب غائباً وكذلك يجوز الاقرار بالكفالة بغير حضرة الطالب مجمع الفتاوى في فصل الخيار من الكفالة ﴾ ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف يجوز اذا بلغه فاجازه واختاره قولهما عند المحبوبي والنسفي تصحيح مختصر القلوري لقطرلو بغا في الكفالة ﴿ رد كفي فتاوى قاضي ظهر الدين اسحق في النفقات امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب واني أريد ان أخدمه كفيلاً بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب بعد وقال أبو يوسف رحمهما الله أستحسن ذلك وأخدمه كفيلاً بالنفقة وعليه الفتوى لان النفقة لم تجب في الحال وانما تجب من بعد فيصير كانه كفلاً بما ذاب لها على زوجها فيجوز فيجبر استحساناً رفقاً بالناس وذكر المسئلة على هذا الوجه في التجنيس أيضاً وقال في آخر كفالة المحيط والفتوى في مسئلة النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الدون لو أفتى مفت بذلك كان حسناً رفقاً بالناس مجمع الفتاوى في آخر فصل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة ﴿ رجل عليه دين لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمره المطلوب ورضى به المكفول عنه ثم قال المكفول له رضيت بكفالتك جاز فان ادى الكفيل المال يرجع به على المكفول عنه ولو قال المكفول له أولاً قد رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت أو قال قد أجرت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم الكفيل فلا يتغير باجازه المكفول عنه قاضيان في فصل الكفالة بالمال من الكفالة ﴿ رجل كفّل لرجلين بنفس رجل ثم دفعه الى أحدهما برى من كفالة هذا وكان للآخر ان يؤخذ الكفيل لانه التزم التسليم اليهما وأحدهما ليس بنائب عن الآخر مجمع الفتاوى في فصل الخيار من الكفالة ﴿ رجل عليه دين لرجل وبه كفيل وأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل فقبل المحال عليه برى الاصيل والكفيل جميعاً الا ان يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الاصيل قاضيان في كتاب الحوالة ﴿ شهد شاهدان أنه كفّل بنفس رجل لا تعرفه بل بوجهه جاز ويؤخذ به حتى يوفي بمن يعرفانه بوجهه وكذلك لو قال لا تعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال أي رجل أثبت به وحلفت عليه فأنت برى من الكفالة لان الغالب ان الشهود لا يعرفون المكفول به لان الانسان يكفل بنفس انسان ونعمة قوم حضور لا يقفون على حال المكفول به لا على نسبه ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائباً ولو لم تقبل هذه الشهادة مع هذه الجهالة يؤدي الى ابطال حقوق الناس كالشهاد على انسان أنه غصب من هذا عبده أو دابته تقبل وان لم يبين قيمته ولا صفته ولا نعماً نقلها كما تحمّلها فانهم ساء بها من الكفيل انه كفّل رجل يعرفانه أولاً يعرفانه بوجهه وقد نقلها كما سمعوا ونحوها ثم الاجال جاز من جهة الكفيل فيؤخذ بيميناته من المحيط للشرخسي في باب الكفالة بالشهادة من كتاب الكفالة ﴿ ولو كفّل بماله على فلان فقامت البيعة عليه بالف ضمنها الكفيل لانه تمين أنه كفّل بمضمون على الاصيل وان لم تقم البيعة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يقربه أما القول قوله في المقربة لانه مال لزمه بالتزامه فصدق في القدر الملتزم كما اذا أقر على نفسه بعمال مجهول وأما اليمين فلانه منكر للزيادة والقول قول المنكر مع يمينه في الشرع ولو أقر المكفول عنه بأكثر مما أقر به لم يصدق على كفيله فان اقرار الانسان بحجة في حق نفسه لا في حق غيره لانه مقر في حق نفسه مدّع في حق غيره ولا يظهر صدق المدعى الا بحجة بدائع في آخر فصل بيان شرائط الكفالة من كتاب

الكفالة (ص شس) قضاء قبل أجله برئ وليس للطالب ان يابى القبول (مح) ولو رده بالزينة عادم مؤجلا ولو اشترى منه أى من المدينين شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عادم الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا الدين كسبل لا تعود الكفالة في الوجهين قينة في آخر باب ما يتعلق بالاجل من كتاب المدائن (م) الطالب اذا وهب الدين من المدينون وبه كفيل فرد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل قاضيه في آخر فصل الكتابة من كتاب العتاق (م) ولو وهب الطالب المال من المطلوب أو أبرأه منه فلت قبل الرد فهو برئ وان لم يمت ورد الهبة فترده صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان رد الابراء لا يبرأ الاصيل وهل يبرأ الكفيل لاذ كل هذه المسئلة في شئ من الكتب واختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يبرأ فهذا القائل سوى بين الهبة وبين الابراء ومنهم من قال يبرأ الكفيل تارة خفية في العاشر من الكفالة (م) رجل قال لجاعة اشهدوا انى قد ضمنت لهذا الرجل بالالف التى له على فلان ثم ان المدينون أقام البيئة انه كان قد قضاها قبل ان يضمن الكفيل قبلت بيئته وبرئ المطلوب عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن دين الطالب لان قول الكفيل ذلك كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل ولو أقام المدينون بيئته على القضاء بعد الكفالة برئ المدينون والكفيل جميعا قاضيه في فصل في الكفالة بالمال (م) رجل قال لا خير بايع فلانا على أن ما أصابك من خسran فهو على لا تصح الكفالة الخ)

(١) قوله لرجل كذا في نسخة وفي اخرى بين زيادة من رجل بعد قوله لرجل فخر اه صححه

(٢) قبلت نفسا لفلان عشرة أيام

(٣) حتى عشرة أيام

عشر من دعوى البرازية (ذ) كفل بنفسه الى مدة سماها صاحبا وانما يطالبه بعد تلك المدة في الظاهر وليس معناه انه ليس بكفيل للحال ألا ترى انه لو سلم المكفول به الحال يجبر الطالب على قبوله ولو لم يصير كفيل للحال لم يجبر وذكرا المدة تاجيل للطالب وعن أبي يوسف رحمه الله انه يطالب للحال ويبرأ اذا مضى الاجل ومسئله الطلاق تؤيد ظاهر الرواية فانه لو قال أنت طالق الى عشرة أيام تطلق بعد مضي العشرة (خ) قول أبي يوسف رحمه الله أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفسه من هذه الساعة الى شهر يبرأ بعض الشهر بلا خلاف وكذا لو قال على ابى برى بعد الشهر قال (١) يذير فتمت فلان راده روز بصير كفيل للحال ويبرأ بعض العشرة ولو قال (٢) تاده روز بصير كفيل بعد العشرة (عده) كفل بنفسه الى شهر على انه برى بعد الشهر فهو كما قال والتوكيل الى عشرة أيام هل ينتهى بعضها الاصح انه لا ينتهى في السادس والعشرين من الفصولين (م) ولو اراد ان يكفل بنفسه ولا يصير كفيل فالحيلة على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه الى شهر على أن أبرأ بعده فلا يصير كفيل أصلا للحال في الظاهر اذا فيه بصير كفيل بعده فلما شرط ان يبرأ بعده بطل أصلا في الفصل الثلاثين من الفصولين واذا كفل عن انسان مالا أو نفسا الى شهر فأنما يطالبه بعد مضي الشهر كما لو قال أنت طالق الى الليل أو الى السنة لم يقع الطلاق الا بعد الاجل فكذا هنا وقال بعضهم بصير كفيل الا أن مؤجلا الى شهر والاول أصح ولو الحية في آخر فصل فيما يصح توقيت الكفالة (م) رجل قال لا خير كفلت لك بنفس فلان فان غاب عنك فانا ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم دفعه الكفيل

السه بعد رجوعه من الكوفة فالكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال قد كفت لك بنفس فلان غاب ولم يوافقنا ضامن لما عليه فغاب قبل أن يوافق لزومه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل أن أوافيك به ولو قال فان غاب فلم أوافقك به فانا ضامن لما عليه فهذا على أن يوافق بعد الغيبة قاضيخان في أواخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة **صحیح** قال لغيره ما أقر لك به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقر فلان بشئ لزومه المال المقر به في تركة الكفيل ظهيرة قبيل كتاب الصلح **ولو ان رجلا قال ان أبق عبدك فانا ضامن فهو باطل وكذا لو ادعى على انسان انه عبده وزعم المدعى عليه انه حر فكفل بنفسه انسان فاقام المدعى اليه انه عبده فمات المدعى عليه فلا شيء على الكفيل** تبارخانية في آخر الفصل الحادى والعشرين من كتاب الكفالة

* (كتاب الحوالة) *

وكل دين جازت الكفالة به جازت الحوالة مؤيد زاده في الحوالة تنقل عن البرازية **وفي الاصل** اذا باع عبدا من آخر وأحال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق العبد وأظهر حرا وقد رفعوا الامر الى القاضي فانه يطل الحوالة أما اذا رد عليه بعيب بقضاء أو بغير قضاء لم تبطل الحوالة وكذا اذا هلك المبيع قبل التسليم الى المشتري خلاصة في الحوالة **ولو أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن الى المحتال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن** ذكر في مجموع النوازل عن شيخ الاسلام على السعدى أن المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال له قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار ان شاء رجعه على القابض وان شاء مرجعه على الآخر مؤيد زاده في المسائل المتعلقة بالحوالة تنقل عن بيوع التارخانية **سئل عن شخص باع سلعة لشخص وأحال بمنها شخصا آخر فقبضه ثم استحق فهل يرجع المشتري على القابض أم على المحيل** أجاب اذا ظهر أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع المشتري بالثمن على القابض لا على المحيل قارى الهداية **اختلف المشايخ رجعهم الله في أن الحوالة تنقل الدين أم نقل المطالبة فعند البعض نقل الدين وعند البعض نقل المطالبة هكذا ذكر في بعض شروح الجامع الكبير وفي نسخة الامام خواهر زاده رجعهم الله الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رجعهم الله فعند أبي يوسف نقل الدين وعند محمد نقل المطالبة وثمرة الاختلاف فيما اذا أبرأ المحتال له المحيل عن الدين بعد الحوالة فعند أبي يوسف لا يصح لانه انتقل الدين منه الى المحتال عليه وعند محمد يصح وفي التجريد اذا حال وقبل برئ المحيل عند الثلاثة وكذا لو كفل على ان الاصيل برئ خلاصة في الحوالة وان مات المحتال عليه بلا تركة ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه رجوع على الاصيل **المحتال** أخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل سواء كفل بامرء أو بغير امرء والكفالة حالة أو مؤجلة أو كفل حالا ثم أجله المكفول له برأزيه في الحوالة**

(مبحث اختلافهم في معنى الحوالة شرعا)

* (كتاب المضاربة) *

لا تجوز المضاربة بالدون فمن كان له على آخر ألف درهم فامرء صاحب الدين ان يعمل بهامضاربة لا تجوز المضاربة بخزانة المفتين في أوائل كتاب المضاربة **المضارب** اذا مات ولم يبين امرء مال

المضاربة قرضه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته أنه رد المال الى صاحبه الا بينة تشهد أنه رده الى المالك أو تشهد أن المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك قارئ الهداية (مح) لو قال المضارب في مرضه قدر بحت ألفا وقد وصل الى قضاة المال كله وكذب رب المال فمات فلرب المال أن يحلف ورثته على علمهم بضياح المال لانه ادعى ديناً على مورثهم بسبب الجحود وأنكر الوارث فله استحلافه على العلم لانه استخلف على فعل الغير فقد الفتاوى في التاسع من المضاربة § اذا أراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب قاضيان في فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة من كتاب المضاربة § المضارب اذا أقر في مرضه أنه ربح ألفاً ثم مات من غير بيان لاضمان عليه لانه لم يقر بوصول المال الى يده ولو أقر انه ربح ألفاً ووصل الى يده ثم مات يؤخذ ذلك من تركته لانه مات مجهلاً للامانة من الفصول العمادية في كتاب المضاربة من أحكام المرضى § المضارب لو قال قبل موته أودعت مال المضاربة فلاناً ثم مات فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو أنكر فلان أيداعها عنده فالقول له مع الحلف فلا شيء عليه ولا على الورثة ولو مات فلان قبل ان يقول شيئاً ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان أو الاقرار من ثم مات المضارب ثم فلان مجهلاً كان ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع ولو مات المضارب وفلان سعى فقال رددتها عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت بزازية في الفصل الثاني من الوديعة § (مح) دفع ألفاً مضاربة على انهم مائشرون كان جازوا الربح بينهما نصفان لان الشركة تقتضي المساواة في اللغة وقد جعل رب المال المضارب مساوياً لنفسه في الربح فقد الفتاوى في الباب الرابع من المضاربة § (مح) رد المضارب المال على صاحبه وأمره بالتصرف على المضاربة فعمل وربح يكون على المضاربة لان رب المال معين المضارب لانه يعمل باذن المضارب وعمل المعين صار منقولاً الى المستعين كما لو استعان المضارب باجنبي صار عمله منقولاً اليه فكذا هذا ورب المال صلح أن يكون معيناً للمضارب في العمل فقد الفتاوى من المحل المزبور § ولو نهي رب المال عن الشراء والبيع نظر ان كان رأس المال قائماً في يد المضارب تنسخ المضاربة حتى لو اشترى به بعده صار غاصباً اموالاً كان عروضاً لم يعمل نهي له ان يتصرف في العروض بما شاء حتى (١) صار المال دراهم أو دنانير ثم نظر ان كان رأس المال دراهم وخلص مال المضاربة دراهم انسخ العقد في المضاربة وأما ان كان دنانير وقد خلس من العروض دراهم فله ان يشتري بمن العروض جنس رأس المال وليس له أن يشتري غيره خزائن الاكمل في أوائل المضاربة (شس) أعطاه دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانير وله ان يأخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع قسمة في المضاربة وفي الخائصة وتجوز المضاربة بالدرهم بالبرجة والزئوف ولا تجوز (بالستوقة) فان كانت الستوقة تروج فهي كالفلوس وفي الفتاوى العتابة ثم عند محمد اذا كسدت الفلوس قبل الشراء فسدت ولو كسدت بعد الشراء والنقد اعتبر قيمتها لتحصيل رأس المال يوم كسدت من أوائل الفصل الاول في مضاربة التناخضية § واذا هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب في الهلاك مع عيئه ولو استهلك المضارب رأس المال واستهلكه غيره لم يكن له ان يشتري على المضاربة شيئاً حتى يأخذ الضمان من المستهلك وان أخذ فله ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى لو أقرض المضارب رجلاً فان رجعت الدراهم

(مطلب دفع ألفاً مضاربة على انهم مائشرون كان جازوا الربح نصفان الخ)
(مح) هلاك المال قبل التصرف مبطل للمضاربة والقول قول المضارب في الهلاك الخ

(١) قوله حتى صار كذا في النسخ وكثيراً ما يستعمل الماضي موضع المضارع كما ترى اه معصمه (الستوقة) نقد باطنه النحاس وظاهره الفضة

اليه بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لا يرجع وجيز السرخسي في باب هلاك مال المضاربة من كتاب المضاربة ﴿١﴾ (تلفه) أى مال المضاربة (قبل التصرف بطلها) لقوات المحل (والقول فيه للمضارب) لانه أمين كالمودع ولو تلفها المضارب أو أنفقها أو أعطاه رجلا أو تلفها ذلك الرجل لم تنق المضاربة لانه صار مضمونا عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعن الامام رحمه الله تعالى أنه ان أخذها من الذي أئلفه ان يشتري به على المضاربة لانه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعن محمد رحمه الله تعالى انه اذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حالها زال التعدي وان مثلها الا لان التعدي استقر بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان وان اشترى بماله اهلك قبل نقدها رجعت على رب المال ثانيا والثالث بخلاف الوكيل بالشراء فانه يرجع بالثمن مرة واحدة والمجموع رأس المال بزاوية في نوع في هلاك ماله من كتاب المضاربة ﴿٢﴾ ولو قال رب المال كان رأس المال ألفي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لابل رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب ألفان يقرأنه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع اليمين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليمين وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف منها ودبعة أو بضاعة لرجل أو على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد فيما في يده الا اذا أقر به أنه لغيره فاضيحان قبيل فصل فيما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة ﴿٣﴾ دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى ولا تصح الثانية وكذا الدفع بضاعة وهو على المضاربة بزاوية في الفصل الثاني من السابع من كتاب الاجارة ﴿٤﴾ ولو قال رب المال دفعت اليك بضاعة وقال المضارب لابل مضاربة بالنصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال لان الربح يستحق عليه من جهته (١) وكذا لو قال المضارب أقرضتني وقال رب المال مضاربة أو بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعى عليه تسليمك المال واليئنة للمضارب يجعل كانه أعطاه مضاربة ثم أقرضه ولو قال رب المال أقرضتني وقال المدفوع اليه لابل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان بعدما اتفقا انه أخذ المال باذنه واليئنة بينة رب المال فاضيحان قبيل فصل فيما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة ﴿٥﴾ لو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعدما تصرف فالقول لرب المال واليئنة بينة أيضا والمضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول قوله ولا ضمان عليه أى القابض لانهم اتصافا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ضمانات للغام في الفصل الاول من المضاربة تقلا عن الوجيز ﴿٦﴾ اذا ادعى رب المال البضاعة وادعى المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال واذا أقام اليئنة فالليئنة بينة المضارب وكذا لو ادعى رب المال مضاربة أو بضاعة وادعى الذي في يده المال أنه أقرضتني فان الربح كله لي فالقول قول رب المال واليئنة بينة المضارب ذخيرة في الفصل الرابع عشر من كتاب المضاربة ﴿٧﴾ وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالليئنة بينة من يدعى القرض لانه لا تنافي بينهما فيجعل كانه الامر بين كانا والقرض يرد على المضاربة والمضاربة لا ترد على القرض فيجعل كانه دفع المال اليه مضاربة أولا ثم أقرضه منه وفي بينة من يدعى القرض اثبات الزيادة وهو الملك في المقبوض للقابض واستحقاق القرض عليه من المبسوط للسرخسي في باب الشركة في المضاربة من كتاب المضاربة ﴿٨﴾ مضارب معه ألف اشترى بها ثيابا فقصرها وأجلها بمائة

(مبحث دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال مضاربة لا تبطل الاولى ولا تصح الثانية الخ)

(١) فان كان شهود المضارب شهدوا له بنصف الربح فله نصف الربح وان شهدوا انه شرط مائة درهم أو لم يشترط شيئا فله أجر المثل كذا في السابع والعشرين من مضاربة التشاركية

من عند نفسه وكان قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل فهو ومتطوع لانه لو جاز على رب المال صار رب المال مستدينا عليه وان لم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيك لا أثر له في الاستدانة لانها ليست من أعمال المضاربة **§** وجملة أي جملة ما يملك المضارب وما يملك ثلاثة أقسام قسم من المضاربة وتوابعها وهو يملك بمطلق المضاربة قال له اعمل برأيك أو لا **§** كالايداع والاعارة والاستئجار والاجارة والارتمان والرهن وقسم ملحق بالمضاربة وان لم يكن منها فيملكه اذا قيل له اعمل برأيك كالدفع مضاربة والخلط بماله أو بمال غيره والثالث ما ليس منها ولا يلحق بها ولا يملكه وان قيل له اعمل برأيك كالاستدانة على المضاربة والاقرض والعتيق والكتابة والتدبير والهبة وأجرة النساخ أو الحبل بمائة من عنده أو قصرها ولا يصير شرى كافي المال لان القصارة ليست بعين مال قائم بزازية فيمليك المضارب وفيما يملك من كتاب المضاربة **§** وفي شرح الطحاوي ولو خلط مال نفسه بمال المضاربة ضمن مال المضاربة وكان الربح له والوضيعة عليه وكذا الوشارك مع غيره شركة عمان وخط ضمن ونصح الشركة بينهما وهذا اذا لم يقل اعمل برأيك فلو قيل له ان يخلط فاذا ربح قسم الربح بين المالتين فربح ماله له خاصة وربح المضاربة على شرطهما ضمانات للجسمالى في تصرف المضارب من باب ضمانات المضاربة **§** ولو دفع مالا مضاربة الى رجل ولم يقل له اعمل فيه برأيك الا أن معاملته التجارية تلك البلادان المضاربين يخلطون المال ولا ينههم رب المال عن ذلك فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا ترجوا أن لا يضمن وتكون المضاربة بينهما على العرف قاضيان فيما يجوز للمضارب **§** رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيب أحدهما من الربح وسكت عن نصيب الآخر ان سكت عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب لا تجوز المضاربة قياسا وتجوز استحسانا وما وراء المشرط لرب المال يكون للمضارب ولو قال رب المال للمضارب على ان الى نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال ولو قال رب المال على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بينهما جازي ويكون الربح بينهما على السواء ولو دفع ألفا مضاربة على انهما شراى كان في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء ولو قال على أن يكون للمضارب شرك في الربح جازي قول أبي يوسف رحمه الله ويفسد في قول محمد رحمه الله قاضيان من كتاب المضاربة **§** وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه والدين في ذمته وان كان على غيره بان قال اقبط مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة فهو جائز (١) وان كان مكروها لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد كذا في المبسوط من الغفار في شرح تنوير الابصار للمصنف في أوائل المضاربة **§** ولو دفع اليه ألفا مضاربة فقال المضارب أقرضنيها ففعل وهي بحالها فقبضها من مكانها فهي قرض ولو قال هي مضاربة عندك شهران هي قرض فكما قال ولو صارت عروضا ثم أقرضه لم يكن قرضا حتى يبيعها ولو أقرضه شهران هي مضاربة لم تكن مضاربة ولو قال ادفع الى رأس مالى وما بقى فهو لك لم يجز الا أن يكون المال مستهلكا عتائية في الفصل الاول من كتاب المضاربة

* (كتاب الشركة) *

وليس لاحد شريكي العنان الرهن أى رهن عين من مال الشركة بدين من التجارة عليه والارتمان بدين له بخلاف المفاوض له ان يرهن ويرتهن على شريكه ابن الهمام قبيل فروغ في اختلاف

(مبحث جملة ما يملك المضارب وما يملك)

(١) ولو قال اقبط ديني على فلان ثم اعمل به مضاربة وعمل قبل ان يقبض كله ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاول لان ثم للترتيب فلا يكون مأذونا بالعمل الابدق قبض الكل بخلاف الفاء والواو فانه يكتفى قبض البعض كذا في بعض المعتمرات (أقول) وفي القول بان الفاء كالواو في هذا الحكم نظرا لان ثم تفيد الترتيب والترانخي والفاء تفيد الترتيب والتعقيب فينبغي ان لا يثبت الاذن فيها قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الواو فانها لمطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى والله أعلم كذا في شرح تنوير الابصار (مبحث لاتصح المضاربة بدين على المضارب وما اشتراه له والدين في ذمته الخ)

(مبحث شركة الوجوه)

المتفاوضين من كتاب الشركة ۞ قد علم أنه ليس لأحد المتفاوضين أن يقرض ولا يهب ولا
يصدق ولا يعيد دابة من شركتهما ابن الهمام في الغرور المزبورة ۞ (قع نج) أب وابن
يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء قال كسب كله للأب إذا كان الابن في عيال الأب
لكونه معيناً له ألا ترى أنه لو غرس شجرة تكون للأب (قم نج) وكذا في الزوجين إذا لم يكن لهما
شيء ثم اجتمعت بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إلا إذا كان لها كسب
على حدة فهو لها (كب) الكسب بينهما نصفان قال رحمه الله وهكذا كنت أسمع الجواب
من أفواه الناس أنه بينهما نصفان (م) وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو
للزوج عندهم جميعاً قنية في المسائل المتفرقة من الشركة ۞ شركة الوجوه أن يشتري بابل نقد
الغن بسبب وجاهتهما فيبيعان فما حصل من الغن يدفعان منه الثمن إلى بائعهما فإن فضل شيء
يكون مشتركاً بينهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشافعي (كا) سميت شركة الوجوه لانه انما
يشتري بالنسيئة من له وجاهة عند الناس وانها تصح عنانا ومفاوضة لا مكان تحقق الكفالة
والوكالة في الأبدان وعند الإطلاق تكون عنانا وهي جائزة عندنا وباطلة عند الشافعي فقد
الفتاوى في الباب الأول من كتاب الشركة ۞ سئل إذا اشتري أحد الشريكين عينا ونقد الثمن
من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله أجاب أن كانت شركة عنان وله بينة
أنه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصاً فالمشتري له وإن لم يكن له بينة فإن تقدم من مال
الشركة فالمشتري على الشركة قارئ الهداية ۞ إذا باع أحدهما شيئاً أي أحد شريكي العنان
من تجارتهم فليس للشريك الآخر أن يطالب المشتري بالثمن وفي المتقي قال هشام عن محمد إذا
دفع المشتري الثمن إلى الشريك الآخر برئ عن نصيبه ولا يبرأ عن نصيب البائع إذا لم يكونا شهداء
حين اشتركا كان ذلك جائزاً فيما بينهما وكذا ما ألزم أحدهما من ضمان التجارة لا يطالب الآخر به
تتارخانية في الفصل الرابع من كتاب الشركة ۞ رجل اشترى متاعاً فقال لا أخريعه
بالشركة فما يكون ربحاً فهو بينهما نصفان فالشركة غير صحيحة فالربح لصاحب المال وللآخر
أجر مثل عمله جواهر الفتاوى في أول الشركة ۞ (قم م) له سفينة فاشترك مع أربعة على أن
يعملوا بسفينته وآلاتها والخمس لصاحب السفينة والباقي بينهم بالسوية فهي فاسدة والحاصل
لصاحب السفينة وعليه أجر مثلهم لهم قنية في أوائل الشركة ۞ وذكري الصغري بناء بين
رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من
شريكه جاز وفي نوادر هشام لا يجوز في الفصل الثلاثين من الفصول العمادية ۞ ولو كان
الزرع مشتركاً بين اثنين فباع أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه أن بلغ أو أن الحصاد جازوا فلا
خلاصة في جنس في بيع الزرع من الثالث من كتاب البيوع ۞ رجل باع نصيبه من الزرع المشترك
لا يجوز أن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز لزال المانع قاضيهما في بيع الزرع والثمار
۞ وإذا كان الزرع والأرض مشتركاً بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون
الأرض لا يجوز إذا لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا القطن وسائر أنواع الزرع إذا كان مشتركاً
بين اثنين باع أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الأرض وأما إذا باع النصف مع نصف الأرض
من شريكه أو من أجنبي بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع أنفع الوسائل في مسئلة
شراء الحصة من الغراس ولو كان الزرع بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحدهما لم يجز وإن باع
منهما جاز من المحل المزبور ۞ (صل) دار بينهما باع أحدهما بناءً هامن أجنبي لم يجز إذا

لا يملكوا ما أن باعه بشرط الترك أو بشرط لقطع اما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري
سوى البيع فصار بمنزلة اجارة في بيع واما الثاني فلم يجز لضرر فيه لشريكه وكذا لو ادعى رجل
على أحدهما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء أو على نصف هذا الزرع المشترك لم يجز (جن)
شري نصيب أحد الشريكين من البناء دون الأرض لم يجز (ص) بيع الأرض مع نصف الزرع
لم يجز ولو بينهما بناء فشري نصيب أحدهما اجنبي بلا إذن الآخر لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو
باع من شريكه جاز (يد) لم يجز فصولين في الحادى والثلاثين وفي التوازل جن أحد الشريكين
مطبقا وعمل الآخر ربح او خسر قال ابو نصر ما عمل الى اطباق الجنون فعلى ما شرطاه وما
عمل بعده يكون على العامل لان الشركة تنسخ باطباقة كالموت فيكون العامل بعده كالغاصب
لما لا المجنون فيضمن له حصته من المال وماربح من حصة نفسه يطيب له وماربح من حصة
الجنون يتصدق به لحصوله بسبب خيث وهو الغصب من ضمانات الجالى قبيل ضمان شركة
الاعمال من ضمانات الشركة أنفق أحدهما فى عمارة طاحونة مشتركة لم يكن متطوعا بخلاف
ما اذا أنفق على عبد مشترك أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا منية المقتى فى
آخر كتاب الشركة وان شرط اى فى شركة العنان ان يعمل أحدهما دون الآخر والربح بينهما
على قدر رأس المال جاز ويكون المال الذى لا عمل عليه بضاعة عند العامل وربحه لصاحبه
ووضيعة عليه أو ان شرط العامل اكثر من رأس المال جاز ايضا على الشرط ويكون المال المدفوع
عند العامل مضاربة وان شرط للدافع من الربح اكثر من ماله لا يصح الشرط ويكون المال
بضاعة عند العامل ولكل واحد منهما مارج ماله والوضيعة على ما ذكرنا مضمرة فى الشركة
ولا يشترط المساواة فى رأس المال فى هذه الشركة اى العنان عندنا ولا اتفاق الجنس فى رأس
المال ولا خلط المالكين ويجوز ان يكون رأس مال أحدهما دراهم ومال الآخر ذنانيرا وكان السك
دراهم أو ذنانيرا واشترى كل واحد منهما بما قبل الخلط فجميع المشتري يكون مشتركا بينهما
عندنا وهل تشترط المساواة فى الربح عند علمائنا الثلاثة لا يشترط ذلك فان شرط المساواة فى
الربح أو شرط لأحدهما فضل الربح ان شرط العمل عليهما كان الربح بينهما على ما شرطاه
عمل جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر وان شرط العمل على الشرط والمفضل جاز أيضا وان
شرط العمل على أقلهما ربحا لا يجوز فاضحان فى شركة العنان وكل شركة فاسدة فالربح
فيها على قدر رأس المال ويطل شرط التفاضل لان الربح فيه تابع للمال فيستقدر بقدره كما ان
الربح تابع للبذر فى المزارعة والزيادة انما تستحق بالتسمية وقد فسدت فبقى الاستحقاق على قدر
رأس المال هداية فى الشركة الفاسدة (قت) ربح ما بينهما فى بيت لهما خربت كلها
حتى صارت صحراء لم يجبر على العمارة وتقسيم الأرض بينهما ولو قاعة بينهما وأدواتها الا انه ذهب
شيء منها يجبر الشريك على أن يعمر مع الآخر ولو معسر اقبل لشريكه أنفق أن تلوشت فيكون
نصفه دين على شريكه وكذا الحمام لو صار صحراء تقسم الأرض بينهما ولو تلف شيء منه يجبر
الآبى على عمارته (ن) عن محمد رحمه الله تعالى فى حمام بينهما انهم دبت منه أو احتاج الى قدر
أو ضرمة وآبى أحدهما لا يجبر به ويقال للآخر ان شئت فابنه أنت وخدم من غلته نفقت ثم
تستويان فصولين فى السادس والثلاثين (فص) قصاران يتقبلان الثياب فترك أحدهما
العمل ودفع الثياب الى الآخر فذهب فضاع شيء لا يضمن بدفعه الى غيره لشركته ما فآخذ
أحدهما كما أخذ شريكه فصولين فى ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين رجالان

(مبحث لا يشترط المساواة فى
شركة العنان الخ)

(مبحث كل شركة فاسدة
فالربح فيها على قدر رأس
المال الخ)

(١) والحيلة في تجويز هذا التصرف أن يبيع نصف البقرة من المدفوع اليه بثمن معلوم ويسلم البقرة اليه ثم يامر به بان يتخذ من لبنها المصل والسمن وغير ذلك فيكون ذلك بينهما قاضيان في باب الاجارة الفاسدة

(٢) أقول عبارة الخصاص لا تساعد هذا التوجيه فانها صريحة في عدم وجوب الاجر عليهم لنفسه اذ ليس لهم الا السكنى والمراد بجافي القنية لزوم الاجر عليه فهو مطلقا للوقف اذا كان موقوفا للسكنى جوى زاده

(٣) أقول هذا يخالف ما ذكر في القنية وقدمه آنفا الا أن يقال ذلك في الوقف وما ذكره قاضيان في الملك أو يقال ما في القنية فيما اذا كانا حاضرين جوى زاده رحمه الله

(٤) مسئله سئل عن شريكين في دار سكنها أحدهما مدة طويلة فطلب شريكه ان يسكنها مدة مثله فأبى الساكن هل يجبر على الاسكان أو على دفع الاجرة لمساكن أم لا أجاب لا يلزمه الاجرة ولا يلزم ان يسكن بقدر مساكن لكن اذا طلب المهاياة في المستقبل فله ذلك الا أن يطلب الشريك قسمة الدار فيقدم على طلب المهاياة قارئ الهداية

اشترى كاشركة عنان وعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وربح وأبى ان يدفع حصة شريكه من الربح ان كان الشرط ان يعمل جميعا وشى فما كان في تجارتهم من الربح فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة أو عملا معا فان مرض أحدهما أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما خلاصة في الشركة فان عمل أحدهما لمرض الآخر أو غيبته فالاجر على الشرط لان عمله كعملهما ويستوى أن يمنع الآخر من العمل بعد رأ وبغير عذر لان العقد لا يرفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل بزانية في آخر فصل في الشريك وماله من كتاب الشركة إذا دفع الى آخر بقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين فالخاثل كله لصاحب البقرة وعليه أجر مثل عمل المدفوع اليه ونغن العلف (١) قال فلو مضى على ذلك زمان واتخذ المدفوع اليه بعض اللبن مصلوا والبعض قائم في يده فما كان قائما في يده من اللبن فهو للمالك وما اتخذ المدفوع اليه مصلوا فهو للمدفع اليه وانقطع حق المالك عنه لتبدل الاسم والمعنى وعلى المدفوع اليه لصاحب البقرة مثل ذلك اللبن وعلى هذا اذا دفع دجاجة الى رجل لتكون البيضات بينهما فلو أن المدفوع اليه دفع البقرة والدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلكت في يده فالدفع اليه الاول ضامن ولو أن المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان للمكان العرف تارخانية في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب الاجارة وفي القنية أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كانت وقفا على سكاكهما أو موقوفة للاستقلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمل كله وان كان معدا للاجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المهاياة انما تكون بعد الخصومة انتهى فعلى هذا (٢) قول الخصاص لا يستوجب الاخر أجرة معناه قبل السكنى لو طلب أن يجعل عليه شيا ما بعد السكنى فالاجرة واجبة عليه من البهر الراتق في شرح قوله ولا يقسم ان وقف على أولاده من كتاب الوقف في أرض بين رجلين فغاب أحدهما عن محمد رحمه الله تعالى ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان أراد ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع أولا قالوا ان كان الارض تنفعه الزراعة أو لا تنفع ولا تضر ولا تنقص فله أن يزرع الكل فاذا حضر الغائب (٣) كان له ان ينتفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا لدلالة وان علم أن الزرع ينقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها ويؤديها قوة لا يكون للحاضر ان يزرع منها شيا أصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب أحدهما وخاف الحاضر انه لو لم يسكن يخرّب الدار عن محمد رحمه الله تعالى ان للحاضر ان يسكن الكل لان فيه صيانة مال الغائب (٤) قال مولانا رضي الله تعالى عنه وعندى له ان يسكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر أمان منفعة الحاضر فظاهر وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقدار مساكن الحاضر هذا كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الثمر اذا كان بين اثنين الحاضر ان ياكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويسلك الثمن فاذا حضر الغائب وأخذ الثمن جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كان من ذوات القيم والمثل ان كان مثليا ولم يقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمهم الله تعالى

تعالى هذا وعليه الفتوى وان لم يحضر الغائب يتصدق وهو بمنزلة اللقطة قاضيان في فصل
في زراعة الارض بغير اذن صاحبها من كتاب المزارعة

(كتاب المزارعة)

شجرة لرجل نبتت من عروقها في أرض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سقام حتى نبتت بآبائه
فهو له وان نبتت بنفسها لا يسبق أحد فهي لصاحب الشجرة اذا صدقه صاحب الارض انها نبتت
من عروق شجرته وان كذبه فالقول قول صاحب الارض لانها متصلة بارضه في باب المعاملة
من مزارعة الخانية وفي فصل زراعة الارض بغير اذن صاحبها مثلها ❀ اذا نبتت الشجرة في
ملك انسان أو غرس رجل ثالثة في أرضه وكبر وأخذ من أرض جاره فانه يضمن لجارها الموضع الذي
أخذته الشجرة من أرض جاره تناوخانية في الفصل الثامن من كتاب الشرب ❀ (حم) له
شجرة خرج من عروقها في أرض آخر فان كانت الاولى قائمة فهي للاول والا فلصاحب الارض
لان العروق من الارض ولهذا قلنا اذا اشتراها ولم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق
(بت) هي للاول في الحالين قنية في المسائل المتعلقة بالاشجار من كتاب الوقف

(كتاب الدعوى)

القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان (١) واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة
وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه سماعها
اشباه من كتاب القضاء ❀ باع عقارا وبعض اقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا تسمع أى لا تسمع
دعواه ولم يعين القريب ههنا وفي فتاوى أبى الليث عمنه فقال لو باع عقارا وابنه أو امرأته
حاضر يعلم به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن أنه ملكه ولم يكن ملك أبيه وقت البيع
اتفق مشايخنا على أنه لا تسمع هذه الدعوى زيلعي في مسائل شتى ❀ (شج) باع أرضا وسلمها
الى المشتري وتصرفها مدة زرعها وبناها وجارها ساكت ثم ادعى الا أن أنه ملكه لا تسمع دعواه ان
كان حاضر وقت البيع والتسليم وساكتا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرفها المشتري
ولكن كان ساكتا وقت البيع والتسليم قال لا يسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره
المتأخرون فيما اذا باع وسلم وولده أو زوجته حاضرة ساكتة حيث تسقط بهذا القدر دعواهما
قنية في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ❀ العقار اسم للعرضة المبنية والضيعة
اسم للعرضة لا غير ويجوز اطلاق اسم الضيعة على العقار عمادية في أو اخر الثاني عشر ❀ وفي
فتاوى رشيد الدين الترمكي اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم أثبت الدين على واحد من
الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى ما يخصه من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضى
الدين لان ذلك ملك الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة عمادية في الثامن والعشرين
❀ أقروا أحد الورثة بالدين ومع ذلك أراد الغريم ان يبرهن حتى يتعدى الدين الى كل انصاء الورثة
له ذلك كالوكيل بقبض الوديعة أراد ان يبرهن على انه وكيل بالقبض مع اقرار المودع أو الموصى
له بالثمن أراد ان يبرهن على الوصية مع اقرار الوارث أو الوكيل بالبيع أقر بقبض الثمن فاراد
المشتري ان يبرهن على نقد الثمن لذلك بزانية في آخر الرابع من كتاب الدعوى ❀ اثبات الدين
على الميت بحضرة الوارث أو الوصى يجوز وان لم يكن في يدهما شيء من التركة كما في الاثبات من
الفائدة وهو التمكن من أخذ مال الميت عند الظهور فان قال الوارث لم يصل شيء الى من ميراث

(١) في الفصل الاول من
قضاء البرازية قلد السلطان
رجلا القضاء فشرط عليه
ان لا يسمع قضية رجل بعينه
يصح الشرط ولا ينفذ قضاء
القاضي على هذا الرجل
فيجب على السلطان ان
يفصل قضيته ان اعتراه
قضية اه

أنى فان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه كذا من المال يحلفه على البتات
فان حلف لا شيء عليه وان نكل لزمه القضاء عمادية في الثامن والعشرين ﴿ فقط ﴾ ادعى
أعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذو كريمة الكل جملة ولم يذ كر قيمة كل عين على حدة
اختلف فيه المشايخ قبل لا بد من التفصيل وقيل يكتب بالاجال وهو الصحيح في السادس من
الفصولين ﴿ ص ﴾ تركه فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته
من الدين وهذا اذا أخذهم جملة عند القاضي أما لو طفر باحدهم أخذ منه جميع ما يديه في
الثامن والعشرين من الفصولين ﴿ ومن ادعى على آخر ما لا رثا عن أبيه فلو أقربه أمر بالدفع
اليه وليس ذلك حكماً من القاضي على الاب حتى لو جاء حياً يأخذ المال من الدافع فيرجع هو على
الابن ولو أنكر دعواه قبل لا يستحلف على العلم بانه ابن فلان وأنه مات ولكن يقال لابن أقم بينة
على موت أبيك وانك وارثه والصحيح أنه يستحلف على ذلك كالو كالة فلو حلف كاف الابن اقامة
البينة على موت أبيه وانه وارثه ولو نكل يصير مقرباً بنسب وموت وصار كالو أقربه ماضراً يحا
وانكر المال ولو كان كذلك لا يجعل القاضي الابن خصماً في اقامة البينة على اثبات المال ولكن
يجعله خصماً في حق التحليف على المال وأخذ منه فيحلفه على المال بتأني الفصل المزبور فان
قضى واحداً من الورثة حق الغريم يتظر ان أتى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق
القاضي من مالهم لقيامه مقام الغريم وان على أن لا يرجع في التركة مضت القسمة بزانية
في الثالث من القسمة ﴿ رجل قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان حلفت
أنها لك على أدفعها اليك فخلف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان أدى اليه الدراهم
بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع ان يسترد منه لان هذا شرط باطل قاضيان في
الصلح عن الدين من كتاب الصلح ﴿ ولو ادعى على امرأة انه تزوجها فانكرت المرأة ثم مات الزوج
فجاءت المرأة تدعى ميراثه لها الميراث وكذا لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر ثم ماتت المرأة
وطلب الزوج الميراث له الميراث قال رحمه الله وهذا قولهم لا قول أبي حنيفة رحمه الله خلاصة
في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى ﴿ وفي المنتقى امرأة ادعت على زوجها انه طلقها
فانكر الزوج ثم مات فطلبت ميراثها منه لم أورثها من المحل المزبور ﴿ عبد في يد رجل أقام
رجلان كل واحد منهما ما البينة أنه باعه من الذي في يديه ببيع فاسد فانهم ما باخذوا العبد وقيمته
بينهم ما يعني اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت البنتان
شهدا على معاينة البيع والقبض فان كان العبد قائماً أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وان
كان العبد مسموماً أخذاه نصفين ولا شيء لهما غير ذلك قال رضي الله وبنغي أن يكون في
القصص كذلك قاضيان في أو اخر دعوى المنقول من كتاب الدعوى ﴿ ذكر محمد رحمه الله
في السير لو أن مسلماً خرج من دار الحرب ومعه مائة من الفضة وفي يده مائة من الفضة مال كل واحد
منهما يقول هو مالي وفي يدي فقامت لاحدهما مائة من المسلمين فان القاضي يقضى بالمال لمن
أقام البينة لانه توردها بالحقه قال شمس الأئمة السر خشي رحمه الله وبهذه المسئلة تين خطأ
بعض مشايخنا رحمه الله فيما اذا قال كل واحد من المتداعيين ملكي وفي يدي ان القاضي لا يسمع
هذه الخصومة ويقول اذا كان ملكاً وفي يدي فمات تطاب منى فقد نص ههنا على قبول البينة
من أحدهما وهو الصحيح ووجهه ان كل واحد منهما محتاج الى البينة لدفع منازعة الآخر والبينة
لهذا المقصود مقبولة ويقول للقاضي أطلب منك ان تمنعه عن مزاجتي وتقر في يدي

(مبحث تناقض الدعوى)

قاض يحن في دعوى الدور والاراضى وفي دعوى البائع الا كراه على البيع لا حاجة الى تعيين
المكره كالوادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العنوان على الاصح خزانة المفتين قبيل
الدعوى بسبب الاقرار (في التناقض) الاب زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها
الزوج ثم برهنت على انها كانت ردت النكاح قبل اجازتها فالمد كور في الكتب انها تقبل قال
صاحب الوقعات الصحيح عدم القبول لانها متناقضة في الدعوى والبيئة فترب على الدعوى
والصحيح القبول كما ذكر في الكتاب لانه وان ابطال الدعوى فالبيئة لا تبطل لانها قامت على تحريم
فرج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الامر ان الشهود وشهدوا على ردها العقد كما
سمعت وتصادق الزوج والمرأة على الاجازة فانه يحكم بانفساح العقد لتضمنه حرمة الفرج
والمفسوخ لا تلحقه الاجازة برأية في متفرقات الثاني عشر من كتاب الدعوى (عده) أنكر
نكاحها فبرهنت فادعى الخلع تسمع اذ يحتمل انه تزوجها منه أبوه وهو لا يعلم (فقط) لا تسمع
اذا الزوج مناقض لانه أنكر النكاح أولا فلا تسمع دعواه الخلع في العاشر من الفصولين
(جغ) عني بيد رجل يقول هوليس لي وهناك من يدعيه يكون اقرارا بالملك للمدعى حتى لو
ادعاه لنفسه لا تقبل (فقط) والحاصل ان قول ذي البليس هذا الى عند وجود المنازع اقرار
بالملك له في رواية لا في رواية وعند عدم المنازع لا يصح نفيه حتى لو ادعاه أحد وقال ذو البليس
صح دعوى ذي البليس تناقض الروايات من المحل المزبور قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علاء
الدين المروزي رحمه الله يقول يقع عندنا كثيرا أن الرجل يقر على نفسه بما لا في صك ويشهد عليه
ثم يدعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفى أن أقام على ذلك ينة تقبل بينته
وان كان مناقضا لا نعلم أنه مضطر الى هذا الاقرار (فتح بم) باع محمدا بعشرة وكتب في الصك
وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري أنه أقر أنه بقي عليه نصف الثمن وأقام بينة
تسمع قال استأذنا رضى الله عنه وان كان ما ذكره شيخ الاسلام يصلح وجهاله لكن الوجه الصحيح
أنه وان كان مناقضا لأنه لا مدعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبيئة
والثابت بالبيئة كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار المشتري بيقاضى من الثمن تسمع دعوى البائع
ولا يكون التناقض مانعا وقد نص في (ط) بان التناقض يرتفع بتصديق الخصم فنية في باب
ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى رجل باع دارا وكفل انسان بالدرك ثم ادعى الكفيل
الدار لم تسمع دعواه قاضيان في التكفالة بالمال من الكفالة (خ) برهن على ثلثمائة درهم
وحكم له ثم اقر أن عليه مائة درهم لهذا المدعى عليه قال (صفا) سقط عنه المائتان وقال غيره من
المشايع لم يسقطا (فن) ادعى عليه أربعة أشياء سماها فأنكر فحلف ثم قال المدعى كنت أخذت
الاثنين من الاربعة وبرهن على الاثنين تقبل فصولين في أواسط الفصل العاشر (نج) أمة
جاءت بولد فقالت مولاه هو من عبدى هذا وصدقه الامه فلما مات المولى ادعت أن هذا الولد من
المولى وانها صارت حرة تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون التناقض
مانعا في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية (فا) اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد
البلوغ فاشهد الابن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق له من تركه
والده عنده شيء من قليل ولا كثير الا وقد اسـتمـوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصى شيئا وقال هو من
تركة والدى وأقام البيئة قبلت بينته وكذا لو أقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على

(١) أوفيت

الناس ثم ادعى على رجل ديناً لو الله تسمع دعواه نقد الفتاوى في آخر الباب التاسع من كتاب الدعوى ﴿١﴾ ولو ادعى الدين فاقه ثم قال (١) رساينده أم ان كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض وان تفرقا عن هذا المجلس ثم قال رساينده أم وأقام البيعة على الايفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبل خزانة المفتين في التناقض من الدعوى ﴿٢﴾ (ب) اذا استهل في قضاء الدين ثم ادعى البراءة لا تسمع في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية ﴿٣﴾ قال أودع شياً في دكان رجل وله تلامذة فغاب المتاع فاخذ أحدهم وحلفه ثم اتهم تلميذاً آخر هل له ان يخاصمه ويحلفه اذا أقر أو لا ان الاول هو الخائن أم لا أجاب نعم لانه صار مكذبا في حق الاول فاعدية في كتاب الدعوى قال (٢) جامة كسي اندرد كان كازر غايب شده است بر يكي شا كرد دعوى كرد و سو كندش داد باز بردي كرى دعوى ميكند نشنونند عند بعضهم وأصله مسئله القسامة وعند بعضهم نعم من المحل المزبور ﴿٤﴾ ادعى ما لا يحكم الكفالة فقال ما تكذبت أصلاً ثم أقام بيعة عليه فادعى ان الاصل أداه لا تسمع منه لانه انما تسمع على اعتبار كونه كفيلاً والا فهو فضولى فتضمن دعوى الايصال في مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وانه أنكره في الابتداء فهو مناقض في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية ﴿٥﴾ (٣) المساومة وشبهه كالاستيداع والاستعارة والاستيجار والاستيهاج فان كلاً منهم اقرار بانه لذى اليد فلا تسمع ادعى لغيره بالوكالة لنفسه بزازية في نوع في المساومة من كتاب الدعوى ﴿٦﴾ ولو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بالشراء من المدعى عليه وقضى أو لا ثم زعم أحد الشاهدين ان الثوب له أو لا ييه وورثه هو عنه لا تسمع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه منه هذا الكنهى أو لا ثم زعم وورثته عنه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضى له لانه عدم التناقض ولو قال لا قولاً ولم يؤدب الشهادة ثم ادعاه لنفسه أو أنه لا ييه وكله بالطلب تقبل وكذا اذا شهد بالاستيجار أو الاستيداع أو الاستيهاج أو الاستعارة من المدعى بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود المدعى من المدعى عليه أو غيره في النوع المزبور ﴿٧﴾ (شتر) ادعى عليه أنى دفعت الى فلان دراهم وقبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها منى لا يصير مناقضاً لان يد المودع يد المودع في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية ﴿٨﴾ (بج) الوصى باع ثم ادعى أنه باع بغبن فاحش يسمع واقدمه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا متولى الوقف اذا أجر الوقف ثم ادعى أنه أجر باقل من أجر المثل وكل من باع ثم ادعى فساده تسمع وتناقضه هذا لا يمنع دعواه من المحل المزبور ﴿٩﴾ (فص) قال لست وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة الدعوى نقد الفتاوى في السابع من الوصايا ﴿١٠﴾ (فو) ادعى داراً شراء من أبيه ثم ادعاه ارثاً منه تسمع لامكان توفيقه بان يقول شرته وعجزت عن اثباته فورشته ظاهراً ولو ادعى أو لا يبارث ثم ادعى الشراء لا تقبل للتناقض وتعذر توفيقه ﴿١١﴾ استأجر داراً ثم برهن على المؤجر أنه ملكى لان أى شراء لاجلى في صغرى يسمع ولا يمنع هذا التناقض لمافيه من الخفاء فان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به فصولين في أوائل الفصل العاشر ﴿١٢﴾ رجل ادعى على آخر انه ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك انه أخوه لا تسمع فلو عادوا ادعى انه ابن عمه تسمع خلاصة في الفصل العاشر من كتاب الدعوى ﴿١٣﴾ ولو اختلعت ثم برهنت على الطلاق ثلاثاً فالحال ان تسترد

(٢) ثوب رجل ضاع في دكان قصار وادعى على واحد من القصارين وحلفه ثم ادعى على آخر لا تسمع

(٣) قوله المساومة وشبهه ثم قوله بعد فان كلاً منهم كذا في الاصول التي بايد بنا ولا يتحقق ما في هذه العبارة من تذكير ضمير المؤقت وخالو الكلام عن الخبر فيما يظهر وعدم مناسبة الفاء وضمير جمع المذكر العاقل لما هنا وبالجملة فلتحصر من نسخ البرازية المعتمدة فلعل الناسح اسقطوا حرف اه صححه

بدل الخلع ولو كانت متناقضة لاستقلال زوجها بتطبيقها بلا علمها وكذا الزوج لو قاسم أخا
 امرأته ميراثها وأقر الأخ أنه وارثها ثم برهن أنه كان طلقها ثلاثا يقبل فللاخ أن يرجع على الزوج
 بما أخذ وكذا زوجة قاسمت ورثة زوجها الميراث وقد أقرت وبرزوجيتها ثم برهنوا على تطلقها ثلاثا
 في صحته تقبل وكذا مكاتب أدى بدله ثم برهن على تحرير مولاه قبل الكتابة كذا في (ح) وفي (ص)
 شري ثوباني جراب أو منديل فلما نشره قال هذا لي ولم أعرفه تقبل بينته (د) قال (ص) في هذه
 المسائل بخلاف ذلك وفي (ص) مسئلة تنصرف قولهم قدم بلمدة واستأجر دارا فقبل له هذا دار
 أبيك مات وترك ميراثا لك فادعاه المستأجر وقال ما كنت أعلم به لا تسمع للتناقض (أقول) ينبغي
 أن تسمع فيه وفي أمثاله إذا تناقض انما يمنع لو لم يوفق أو لم يمكن توفيقه وأما إذا وفق فينبغي أن
 تسمع إذا تناقض حينئذ حقيقة أمالوا ممكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف في الفصل
 العاشر من الفصولين ❀ وفي العيون قدم بلمدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاه قائلاً بأنه دار أبيه
 مات وتركها ميراثا لو كان لم يعرف فوق الاستيلاء لا يقبل قال والقبول أصح بزازية في نوع في
 الدفع من الفصل الاول من كتاب الدعوى ❀ (عكس حم) أقربان الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم
 ادعاه لنفسه لا تسمع وقال غيره ما لا تسمع الا إذا ادعى تلقى الملك من زيد قنية في باب ما يبطل
 دعوى المدعى من كتاب الدعوى وبما يدل على أن امكان التوفيق لا يكفي ويشترط التوفيق بالفعل
 ما قال في الفتاوى ادعى محدودا الرثا عن أبيه وبرهن فدفع المدعى عليه بان المدعى أقر بأنه ملك
 أمه وإن اشترته من أمه وصح دعواه وأتى بالصك فهذا دفع مسموع وقال بعضهم
 لا لا يمكن أن يكون ملكا لأمه مات وتركته ميراثا لا يسه قال هذا لا يصح ما لم يوفق بالتلقي
 المدعى ولو فتح هذا الباب ما تحقق تناقض أبدا ولما احتج توفيق ما لا يرى أن المدعى
 عليه لو ابتدأ بالدفع وقال في هذه المسئلة لا تصح دعواه لاني اشتريته من أمك ووجدت قباض
 البدلين وأنت أيضا أقررت بأنه ملك أمك أقول في هذا بصحة الدفع ان قلت لا فقد كبرت لانه
 بخلاف الروايات الصريحة وان قلت نعم فقد ناقضت حيث اعتمدت في الاول على امكان
 التصور وذلك ثابت هنا أيضا فالقول بصحة الدفع في الثاني مع القول بعدمه في الاول
 نقض الاصل واختار شيخ الاسلام أن امكان التوفيق يكفي وذكر بكر في شروح الجامع
 الكبير أيضا أن التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان والقياس الاكتفاء بمكانه قال بكر محمد
 ذكر التوفيق في البعض ولم يذكر في البعض فيحمل المسكوت على المذموم وذكر الخجندی
 واختار أن التناقض ان من المدعى لابد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى
 عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لاني
 الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لاني الاستحقاق
 ويقال أيضا ان تعدد الوجود لا يكفي الامكان فان اتجدد أكثر الامكان بزازية في نوع في
 التناقض من الفصل الاول من كتاب الدعوى ❀ (فش) قسم تركه بين ورثته أو قبل تولية لوقف
 أو وصاية في تركه بعد العلم والتعيين بان هذا تركه أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع في الفصل
 العاشر من الفصولين ❀ قنية باع أمة ثم ادعى تحريرها قبل البيع لا تسمع ولو برهن تقبل
 بينته ولو ادعى المشتري ان البائع حررها قبل البيع تسمع دعواه وبينته من الفصل المزبور ❀ باع
 عبدا ثم ادعى أنه اعتقه أو كان حرا ثم باعه تسمع وذكر القاضي باع ثم ادعى أنه كان دبره أو اعتقه

لا تسمع ولو ادعى أنه خلق من مائة تقبل ويثبت النسب ويبطال البيع وتطيره اشترى عبد او ادعى انه سر وألزمه الحاكم اقراره فبرهن على الحرية والعبد ينكره يقبل ويرجع بالثمن بزازية في الحادي عشر من كتاب الدعوى ❦ سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وكذا اذا قيل له قم مع مولاي فقام ساكنا يكون اقرارا بالرق حتى لا تسمع دعوى الحرية بعده منه بلاينة بخلاف ما اذا لم يسبقه الانقياد حيث يحتاج مدعى الرق عليه الى اثباته في التاسع من نكاح البرازية ❦ ادعى الرقيق حرية الاصل ثم العتق العارض يقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى ولا تشتط الدعوى في الحرية الاصلية وتشتط في العارضية عنده (١) خلافا لهما لو عبد او في حق التخليف تشتط الدعوى اجماعا وفي الامه لا تشتط الدعوى اجماعا وفي الجامع الصغير قال اشترى فاني عبد ثم ادعى الحرية تسمع فقوله فاني حر يحتمل دعوى الحرية الاصلية والعارضية ثم ان البائع حاضر او معلوم مكانه يرجع بالثمن عليه وان غابا غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد على البائع متى وجده وقال الامام الثاني لا يرجع على العبد كالأول قال اشترى او قال فاني عبد فقط أو كالأول قال اشترى فاني عبد في الفصل الحادي عشر من دعوى البرازية ❦ أقران هذا لم يكن في ملكه قبل اليوم ثم ادعى أنه ملكه منذ قبل ذلك اليوم مطلقا أو بسبب كذا فانه لا تسمع قاعدية في أو آخر باب الدعوى (ب) ابنان قسما تركه ابهما ثم قال احدهما بعد القسمة بالفارسية (١) اين فلان جيز را پدر بنام من کرده بود وأقام بينة تسمع ان ادعى ان أبي وضعه باسمي في حال صغري وان ادعاه مطلقا لا تسمع في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى القنية ❦ (ط) ادعى على تركه ديناف صدقه الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد قضاه لا تسمع بعد اقراره بوجوب المال في التركة قبل وكذا الكفيل اذا أقرب بوجوب المال بسبب كفالته ثم ادعى ان الاصيل قضاه لا تسمع قال استاذنا رحمه الله وصوبته بناء على ما مر من المحل المزبور (عده) أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع الاقالة تسمع هذا الدفع في الفصل العاشر من الفصولين (ص) ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمة تسمع ولم تكن القسمة ابراعن الدين بخلاف عين من التركة حيث لا تسمع دعواه في الثامن والعشرين من الفصولين ❦ رجل ادعى دارا في يدرجل أنها له ثم ادعى بعد ذلك أنها للفلان وقفها عليه قالوا تسمع دعواه كالأول ادعى أولاً لنفسه ثم ادعى لغيره وادعى انه وكيل وان ادعى أولاً انها وقف ثم ادعى انها له لا تسمع دعواه كالأول ادعى لغيره أولاً ثم ادعاه لنفسه قاضيهان في دعوى الدور والاراضي في مجموع النوازل رجل ادعى على رجل عند القاضي انه غصب منه غلاما تريكا وبين صفاته وطلب احضاره ليذم عليه ويقيم عليه الحجة فاحضر المدعى عليه غلاما ببعض صفاته يخالف بعض ما وصفه المدعى فادعى المدعى هذا العبد وقال هذا العبد ملكي وأقام عليه البينة تسمع دعواه وقبل منه البينة هكذا ذكر وهذا الجواب يستقيم أيضا فيما اذا قال هذا ملكي ولم يزد عليه وكذلك هذا الجواب يستقيم أيضا فيما اذا قال هذا العبد ملكي أيضا ويصير مدعى عبا عبيدين وأما اذا قال هذا العبد هو العبد الذي ادعيت أنه أولاً لا تسمع دعواه لمكان التناقض من المحيط البرهاني في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى ❦ (ادعى هبة في وقت فسئل بينة فبرهن على الشراء بعد وقت الهبة قبل وقبله لا) يعني ادعى دارا في يدرجل انه وهبها له وسلمها اليه في وقت كذا فاسأله القاضي البينة فقال انه جحدني الهبة فاشترى بها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة فبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت

(مبحث سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق الخ)

(١) الصحيح ان دعوى القن شرط عنده في الحرية الاصلية أيضا كذا في الثاني عشر من الفصولين

(١) ان الشيء الفلاني كان لأبي وضعه باسمي

الهبة وبرهن عليه لا تقبل والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التناقض بخوار
 ان يقول وهب لي منذ شهر ثم جحدني الهبة فاشترى بها منه منذ أسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن
 التوفيق فيتحقق التناقض دررغر في مسائل شتى من كتاب القضاء § ادعى نصف دار في يد رجل
 ثم ادعى بعد ذلك كل الدار فتي شمس الاسلام الاوزجندى انه لا تسمع دعواه ولو كان على العكس
 تقبل والصواب أنه تقبل في الوجهين جميعا كذا ذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين وذكر رشيد الدين
 في فتاواه اذا ادعى نصف الدار ثم ادعى كل الدار لا تسمع لان دعواه النصف اقرارانه لملك له في
 الكل فاذا ادعى الكل صار متناقضا وعلى العكس تقبل وذكر في موضع آخر من فتاواه لو ادعى ثلث
 الدار ثم ادعى الثلثين تسمع دعواه ولو ادعى الثلث وقال لاحق لي فيما وراء الثلث ثم ادعى الثلثين
 لا تسمع لمكان التناقض عمادية في الفصل السابع § استأجر دابة من آخر ثم ادعى انها كانت
 له اشترأها له أبو في صغره وبرهن تقبل لان التناقض يعني فيما يجري فيه الخفاء لان الاب يتفرد
 بالشراء للابن ومن الابن فصار كمن يقر بالرق وينقاد للمبيع ثم يدعى الحرية الاصلية والعارضية
 وبرهن يقبل لخفاء حال العلق فان الولد يجب صغرا من دار الى دار ويتفرد المولى بالاعتاق
 ولهذا قلنا المكاتب اذا أدى بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعترافه على الكتابة تقبل ويرد بدل الكتابة
 بزازية في نوع في الدفع من كتاب الدعوى § باع أرضا ثم قال كنت وقفها أو قال هو وقف على فان لم
 تكن له بينة وارا دتحليف المدعى عليه ليس له ان يحلفه لان التحليف يترتب على دعوى صحيحة
 والدعوى لم تصح لمكان التناقض وان أقام البينة قال الفقيه ابو جعفر قبلت البينة وينقض البيع
 لان اكثر ما فيه ان الدعوى لم تصح وبقيت الشهادة بلا دعوى والشهادة على الوقف مقبولة من
 غير دعوى كالشهادة على عتق الامه وبه أخذ الصدر الشهيد وقال بعض الناس لا تقبل البينة
 لكالا ناخذ به قال رضى الله عنه وما ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقا
 فغير صحيح انما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل
 شهادة على وقف هو حق العباد لا يصح بدون الدعوى فجمع الفتاوى في أول التناقض من كتاب
 الدعوى § اتفقت الروايات على ان المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل
 فلان يصح حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة قاضيان في باب اليمين من كتاب
 الدعوى § ادعى عن قن فأنكر خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على ايفاء ثمنه
 لا تسمع للتناقض في العاشر من الفصولين § ولو ادعى البائع على المشتري عن العبد المبيع
 فقال المدعى عليه ما اشتريت العبد منك قط فأقام المدعى بينة على شراء العبد فقال المدعى عليه
 اني أوفيت الثمن وأقام البينة لا تقبل للتناقض كذا ذكر في الذخيرة وذكر في العدة ادعى انه اشترى
 منه هذه الدار فأنكر المبيع فأقام المدعى بينة على البيع ثم ادعى المدعى عليه الا قاله تسمع هذا
 الدفع ولو لم يدع الا قاله ولكن ادعى ايفاء الثمن أو البراءة اختلف المتأخرون فيه في الثاني عشر
 من فصول الاستروشنى § (وب) يتيم بلغ فادعى أرضا من تركه أخيه الميت موروثه من أبيهما ثم
 ادعاهما ملكا له على الخصوص لظهور ذلك لاقرار صدر من أخيه المتوفى انه له تصح ولاتنافى
 بينهما فنية في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى وفي صلح الاصل ادعى أنها امته
 فأنكرت فصالح على مائة جاز وصارت كلها أدت بدل العتق وقد اعتقها على مال فان أقامت

بينه على أنه اعتقها عام أول تقبل وترجع بالمائة واقدا مها على الصلح لا يكون تناقضا في دعوى الحرية لان من حجتهم أن تقول اني لم أعلم بالعناق حين صالحته عماديه في الفصل الرابعين (فش) صالح عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء أو الابرأ لو صالح عن انكار لا تسمع بينته لان هذا الصلح اقتداء عن اليمين فلا ينتقض وكذا لو أقرب دين ولم يدع الايفاء أو الابرأ وصالح ثم ادعى الايفاء أو الابرأ لا تقبل ولو ادعى الايفاء أو الابرأ وأنكر فلم يقدر على اثباته فصالحه ثم برهن على الايفاء أو الابرأ تقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء عن اليمين اذ لا يمين على المدعى عليه في هذا الوجه فيبطل الصلح (صه) ادعى ما لا فصالح ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح في الفصل العاشر من الفصولين ﴿ في الدفع ﴾ ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والاتساقا للتعارض وعدم الاولوية (برهن انه ابن عمه لايه وأمه وبرهن الدافع أنه ابن عمه لأمه فقط وأعلى اقرار الميت به) أي بانه ابن عمه لأمه فقط (كان دفعا قبل القضاء بالاول) لا بعده لتأ كده بالقضاء بخلاف الاول (ادعى ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعى خصمه قبل الحكم اقراره) مفعول يدعى (بانه من ذوى الارحام) اذ يكون حنثا بين كلاميه تناقض درر غرر في فصل الاشتراء من كتاب الدعوى ﴿ لو ادعى ميراثا عن أبيه فأقام المدعى عليه البينة ان أبا المدعى رجل آخر غير الذي يدعيه المدعى لا تقبل بينة المدعى عليه ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجسد الاعلى فأقام المدعى عليه البينة ان أبا المدعى هذا كان يقول في حياته أنا أخ فلان لأمه لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا أقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى بثبوت نسب أبيه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى قاضيان في أواخر باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ﴿ ذ ﴾ الوكيل بقبض المال لو برهن على وكالة وحكم بها ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض يصح الدفع (فش) المدعى عليه جاء بخط البراء فقال المدعى كنت صيا وقت الابرأ فالقول له لانه أسنده الى حالة معهودة منافية للضمان جامع الفصولين في أواخر الفصل العاشر (م) رجل ادعى كرماني يد رجل وقال المدعى عليه في دفع دعواه انه أجز نفسه مني للعمل في هذا الكرم في عمل كذا فهذا دفع صحيح لو اثبتته بالبينة تندفع عنه دعوى المدعى تارخانية في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى في أدب القاضي لو ادعى رجل على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجحد البسيع فأقام المدعى البينة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت علي هذا العبد بالعيب وأقام على ذلك بينة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بينته عليه من المحل المزبور ﴿ رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا أقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبه خلاصة في الجنس الثالث من الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى ﴿ رجل ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع هو دفع الى فقال لي ادفع الى فلان وقد دفعت وبرهن صح الدفع من المحل المزبور ﴿ ادعى عليه دينا وقال وهكذا أقربه أيضا فقال كنت مكرها في الاقرار يسمع الدفع وان لم يذكر اسم المكره ونسبه وانما قلنا وهكذا أقربه لانه لو جرد دعوى الاقرار عن قوله لي عليه كذا وقال أقر لي فكذا لانصح الدعوى لان دعوى المال بناء على الاقرار لانصح لما علم ان دعوى

الاقرار يصح في طرف الدفع لافي طرف الاستحقاق بزازية في الخامس عشر من كتاب الدعوى
 وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى أقرب باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل لا تسمع
 لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بمثله ففي الحاصل هذا دعوى الدين
 لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع في الفصل السادس من الفصولين
 (ح) رجل ادعى جارية في يد رجل فقال المدعى عليه انها كانت أمة لفلان وانه اعتقها منذ
 عشرين سنة وقد تزوجتها وهي حرة وأثبت ذلك بالبينة يكون دفعه لانه أثبت العتق بالأمة فقد
 الفتاوى في الباب الثاني من كتاب الدعوى (ذ) برهن انه ثوبى غصبه منى زيد وقال ذو اليد
 أو دعيه زيد ذلك تندفع عنه الخصومة بلا بينة لاتفاقهما ان اليدل زيد وهذا بخلاف ما لو قال انه
 ثوبى سرقة منى زيد وقال ذو اليد أو دعيه زيد ذلك لاتندفع الخصومة استحسانا في العاشر من
 الفصولين (ح) لو ادعى الورثة على غلام أنا ورثاه من أبينا فبرهن القن انه قن فلان الآخر وانه
 حرة تقبل ويصير خصما عن الغائب في اثبات الملك له اذ ملكه شرط عتقه فيصير خصما في
 اثبات التحرير في الخامس من الفصولين (ذ) ادعى انه أخذه منه بغير حق وهلك عنده
 وبرهن خصمه انى أخذه بحق لانه ملكى تندفع المدعى لانه يدعى الضمان فدفعته اليه ولو باقيا
 في يده فبرهن على ما ادعى تقبل بينة الأخذ أيضا تصادقهما انه كان يبيد المدعى فيكون المدعى
 ذا يد حقيقة والأخذ خارجا في بينته أولى (خ فح) ادعى انه أخذه منه هذه الدار هم بغير حق
 فبرهن خصمه انه أخذه بحق تقبل بينة المدعى لانه خارج وكذا لو برهن بانه هلا كهافا المدعى يدعى
 مثلها على ما ذكر تقبل بينة المدعى ولو برهن انى أخذتها بحق لاني بعته منه كذا وقد أخذت عنه
 تندفع الخصومة لانه أثبت المباينة (أقول) المسئلة الاولى تخالف رواية (ذ) وجعل المدعى ثمة
 ذايد وهما خارجا والصواب عندي ما ذكره (ذ) لما مر من تصادقهما والعبارة للمعنى
 لا للصورة وقد مر في معرفة الخارج وذى اليدنى (فش) ما وافق (ذ) والله أعلم في
 العاشر من الفصولين (شزخو) ادعى عليه دارا انها ملكه وأثبتته بالبينه ثم أقام المدعى عليه
 بينة ان المدعى باعها من زوجته وباعها منى تسمع (ط) ادعى عليه عبدا وأثبتته بالبينه
 فأقام المدعى عليه بينة انك بعته من فلان الغائب فعلى ما عليه اشارات الجامع والزيادات لا تقبل
 وذكر الناطقى في اجناسه انها تقبل وتدفع الدعوى ثم اذا قبلت وان لم يدع تلقى الملك من جهة
 المشتري فأولى ان تقبل اذا ادعاه قنية في باب الدفع من الدعوى (ذ) برهن انه مات وترك هذا
 ميراثا لأمى ومات أمى وتركه لى وحكم له وبرهن خصمه ان أمك التى تدعى ارثها ماتت قبل
 فلان الذى تدعى انه مات أولا قيل لا يدفع وقيل لا لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يثبت
 بينة خصمه موت فلان قبل موت فلان جامع الفصولين في أواخر الفصل العاشر (ح) ادعى انى
 دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال نعم دفعتها الى ولكن أمرتني ان أدفعها الى فلان ودفعت
 اليه وبرهن فهذا دفع صحيح من المحل المزبور برهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى
 لا دفعه الى فلان فدفعت يصح الدفع بزازية في نوع في الدين من أنواع الفصل الخامس عشر
 من كتاب الدعوى (ح) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك اذا قال أمرتني بدفعها الى
 فلان فدفعتها اليه فكذب بها في الامر بالقول لربها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي

ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمجد رجه الله تعالى اشباه في آخر كتاب الامانات من الفن الثاني * ادعى على آخر انى دفعت اليك عشرة دراهم قرضا فقال المدعى عليه بلى دفعت الى عشرة دراهم الا انك امرتني ان ادفعها الى فلان وقد دفعتها اليه فان اقام على ذلك بينة تندفع الخصومة عن صاحب السد والافلا من المحيط البرهانى في نوع في دعوى الدين من الفصل الثالث والعشرين من الدعوى * رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر الذى في يديه فاستخلف فنسكل فقضى القاضى عليه بشكوله ثم ان المقضى عليه اقام البينة انه كان اشترها من المدعى ان اقام البينة على الشراء قبل القضاء لا تقبل وان اقامها على الشراء بعد القضاء تقبل فاضيقان في فصل دعوى الدور والاراضى من كتاب الدعوى * فرض النفقة الحاكم على الزوج ثم قال الزوج كانت حراما على وقت الفرض لا يسمع الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة تسمع برازية في المتفرقات من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * ادعى مهر مورثه فقال للزوج كانت أبرأتني عنه فبرهن الوارث على اقراره بالمهر بعدم موته تقبل ويطل الدفع ولا خفاء ان الزوج لو دفع وقال عمت بعد الاقرار ببراءتها ينبغي ان يقبل لما مر انها تستبدي بالابراء وقد تقرر ان دفع الدفع وان توارد يقبل في المختار برازية في نوع في الدفع من كتاب الدعوى * وفي فتاوى القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى كان مشايخنا المتقدمون رجهم الله تعالى يجوزون دفع الدفع ومن المتأخرين من مشايخ سمرقند رجهم الله تعالى وهم أهل عصر السيد الامام أبى شجاع رحمه الله تعالى على ان دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح وقيل دفع الدفع صحيح مالم يظهر احتيال وتلبيس في الثانى عشر من الفصول للاستروشى وفي الاقضية ادعى عليه ألفا في صدق جاء المدعى عليه بخط البراءة ان كان ذات تاريخ وتاريخ أحدهما أسبق يعمل بتاريخ الوجوب ان سبق تاريخ الابراء وبتاريخ الابراء ان سبق تاريخ الوجوب وان خليا عن التاريخ أو خلا أحدهما يعمل بتاريخ الابراء ويجعل مؤخرا في الرابع عشر من دعوى البرازية ادعى عليه ما لا يبال كفالة بأمر الاصيل أو بغير أمره فجاء الاصيل فقال كنت مكرها في الاقرار بالمال لا يصح الدفع وقد مر ان المدينون المقر بالدين لو ادعى الاكراه يصح وتندفع والفرق ان دعوى الاصيل منفصل عن كفالة الكفيل لجواز ان يقر الكفيل بكون الاصيل طائعا ويجوز ان يثبت المال في حق الكفيل باقراره ولا يجب على الاصيل انكاره فلا يكون دفعه دفعا عن الكفيل فلو ادعى الكفيل أيضا الاكراه تندفع برازية في نوع في الميراث من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * ولو ادعى دارا فبرهن ذوالسيدان المدعى أقر قبل دعواه انه ليس لى أو قال انه ما كان لى بطل بينة المدعى (أقول) هذا لو أتى بالدفع قبل الحكم أما لو أتى به بعد الحكم فيه أو نحوه يفتى ان لا يندفع المدعى على ما يأتي في أواخر هذا الفصل في (فش) من احتمال التوفيق وان الشك يمنع الحكم ولا يرفعه في العاشر من الفصولين * (فش) حكم له بحال ثم رفعها الى قاض آخر وجاء المدعى عليه عنده هذا القاضى بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى أقر قبل الدعوى أنه لاحق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بأه شرا بمختيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه قلما احتمل هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يمنع الحكم ولا يرفعه من المحل

(مسئلة فرض الحاكم النفقة على الزوج فقال كانت حراما على الخ)

المزبور § رجل ادعى متاعاً أو داراً في يد رجل أنه له وأقام البينة فقضى له القاضي بذلك ولم يأخذ من المقضى عليه حتى أقام المقضى عليه بينة على أن المدعى أقر أنه لاحق له فيه قال محمدان شهدوا أنه أقر قبل قضاء القاضي بطلت بينة المدعى والقضاء وان شهدوا أنه أقر به بعد القضاء لا يبطل به قضاء القاضي قاضيان في أو آخر دعوى المنقول § ادعاء ارباعاً عن أبيه فبرهن خصمه أن أباه باعه من فلان في صحته وأنا اشتريته من فلان قبل لا يصح هذا الدفع لاحتمال التوفيق وقيل يصح وهو الأصح في العاشر من الفصولين § ادعى ارباعاً فبرهن المدعى عليه أن مورثه أقر أن المدعى ليس له أو هو ملك المدعى عليه أو على اقرار الوارث قبل موت مورثه أو بعده أنه لا يمكن لآبيه أو على اقراره أن أباه مات والدار ليست له كان كله دفعا ولو شهدوا أن الوارث أقر أنه ليس لآبيه كان دفعا لا لو شهدوا أن الوارث أقر أنه ليس لآبيه لأنه وهبه لي أو باعه مني في صحته ثم لو برهن المدعى عليه أن مورث المدعى أقر أنه ملكي فهذا دفع ولو لم يقل وأنا صدقته وقيل لو لم يقله لا يكون دفعا والاول أصح لصحة الاقرار بدون تصديق المقر له لكنه يبطل بتكذيبه من الفصل المزبور § (في التحليف) رجل أراد أن يحلف غيره ليس له أن يحلفه بالطلاق والعتاق والايان المغلظة ومن المشايخ من رخص ذلك وبه أفتى بعض مشايخ سمرقند صيانة لاموال النام وحقوقهم ومشايخنا لم يجوزوا فان ألح المستفتى بنفي للمفتي أن يفوض الامر الى رأي القاضي من الخائفة في تحليف الظلمة من الايمان § ذكر الامام الاستروشنى في الفصول ان القاضي اذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنكل لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل عما هو منهى عنه شرعا . نهاية في فصل كيفية اليمين من كتاب الدعوى § وفي الخلاصة في كيفية الاستحلاف ولو حلفه القاضي بالطلاق ونكل وقضى القاضي بالمال لا يتنقد قضاؤه من المحل المزبور وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق أو العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق أو العتاق أو نحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية قاضيان في باب اليمين من كتاب الدعوى § اختلف مشايخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء § ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولى للمساجد والاقواف في مال المساجد والاقواف الا اذا ادعى العقد عليهم فينتدب مستحلفون شرح الطحاوى للاستيعابى في أول كتاب الدعوى والبيانات § الصبي العاقل المأذون له يستحلف ويقضى عليه بالنكول منية المفتي في فصل دعوى الطلاق والعتاق من كتاب القضاء § وأبو يوسف يستحلف في أربعة مواضع بدون طلب الخصم الاول في الرضا العيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والثاني يحلف الشفيع بالله ما أبطلت شفعتك الثالث في المرأة اذا طلبت النفقة حلفت بالله ما طلقك زوجك وما خلف عندك ما لا ولا أعطاك نفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلقين الشاهد وهو على هذا الخلاف وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من أحد أداه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامر ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا أخلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن هذا في أدب القاضي للخصاف خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء § قال في السير

(مبحث التحليف)

(مبحث لو حلفه القاضي بالطلاق أو نحوه فنكل لا يقضى عليه بالنكول الخ)

(مبحث يستحلف القاضي بدون طلب الخصم في أربعة مواضع عند أبي يوسف لا عندهما الخ)

(مبحث اختلاف الزوجين)
قال هو قلت المسيح ابن الله
في قول النصارى وقالت هي
لم يقل في قول النصارى الخ)

الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة
تقل قول النصارى كان القول قول الزوج مع عينه فان جاءت المرأة بشهود فقالوا اسمعناه
يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئا آخر وقال الزوج قلت في قول النصارى الا انهم لم يسمعوا فان
القاضي يحجز شهادتهم ويفرق بينهما وبين المرأة وان قال الشهود لا ندري قال ذلك أم لا الا انهم
نسمع منه شيئا غير قوله المسيح ابن الله لا يقبل القاضي شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معها غيرها
فاضيخان في باب التعليق من كتاب الطلاق ❦ اذا قال لا يينة لي واستخلف المدعى عليه ثم اتى
بالينة تقبل عند أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل استرو شنية في آخر الفصل الثاني عشر ❦ ولو
قال المدعى ليس لي شهود خلف المدعى عليه ثم جاء بشهود فانه يقبل في رواية ذكر في شرح
الطحاوي ان المدعى اذا قال ليس لي يينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعى بشهود أو شهد
الذي قال لا شهادة عندي قال هذا عند أصحابنا في رواية لا يقبل للتناقض وفي رواية يقبل وهو
الصحيح وهو ما أشرنا اليه في صدر الكتاب لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود كنت نسيت
أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة وكنا نسينا ثم ذكرنا كلها جواهر الفتاوى في الباب
الثالث من كتاب الشهادات ❦ ولو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فانت
بري من المال الذي لي عليك خلف ثم أقام المدعى اليمين على الحق تقبل ويقضى له بالمال
فاضيخان في آخر باب اليمين من الدعوى ❦ قال شمس الأئمة الحلواني ينظر الى جواب
المدعى عليه للمدعى ان أنكر المدعى عليه الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه
شيئا ولا غصبت منه شيئا يحلف على السبب بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب
ليس له على هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ماله عليك ولا قبلك هذا
المال الذي يدعي ولا شيء منه قال رحمه الله تعالى وهذا أحسن الاقاويل عندي وعليه أكثر
القضاة فاضيخان في أوائل باب اليمين من الدعوى ❦ (ذ) رجل ادعى على رجل أشياء
من الدراهم والدنانير والعروض والضياع وأنكر المدعى عليه وأراد تحليفه فالقاضي يجمع
الكل ويحلف يميناً واحدة لان المجلس واحد فيجعله يميناً واحدة لان فيه قصر المسافة مع
حصول المقصود بتمامها نقد الفتاوى في آخر الباب الرابع عشر من كتاب الدعوى ❦ رجل
أمر رجلاً ان ينفق على أهله عشرة دراهم في كل شهر فقال قد أنفقت وكذبه الآخر فإراد
المأمورين الآخر يحلف بالله ما تعلم انه أنفق على أهله عشرة دراهم خلاصة قبيل كتاب
القضاء ❦ رجل ادعى على امرأة مخدرة أو على مريض ما لا يطلب يمين المدعى عليه ذكر الخصاص
أن القاضي يبعث أميناً أو أمينين ومعه شاهد حتى يستخلف المدعى عليه وذكر في المنتقى
أن فيه خلافاً على قول أبي يوسف يبعث أميناً ليحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يبعث
فيفوض ذلك الى رأي القاضي فلو أن القاضي بعث أميناً ليحلفه فجاء الامين وقال حلفته
لا يتقبل قوله الا بشاهد فاضيخان في باب اليمين من الدعوى ❦ رجل ادعى على ميت ديناً
وأحضر وارثاً واحداً فأنكر فاستخلف على العلم خلف ثم أراد أن يحلف وارثاً آخر كان له
ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين وربما لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم الثاني مؤيداً وفي
المسائل المتعلقة بمن يحلف ومن لا يحلف ❦ ولو ورث رجل عبداً فادعاه رجل ولا يينة له يحلف

الوارث على العلم بالله ما يعلم أن هذا عبده ولو وهب لرجل عبدا وقبض أو اشترى من رجل عبدا
فادعى رجل أنه عبده ولا يثبت للمدعى يستحلف المدعى عليه على البتات والفقه فيه أن الوارث
خلف عن الميت والنيابة لا تجرى في الميتين حتى يحلف على البتات كالمورث ولا كذلك المشتري
ولا الموهوب لأنه أصل بنفسه لا نائب عن غيره وفي كل موضع وجبت الميتين على البتات فخلفه
القاضي على العلم لا يكون معتبرا وإذا نكل عن الميتين على العلم لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت
على العلم فخلف على البتات تسقط عنه الحلف على العلم لأن البتات أقوى ولو نكل عنه يقضى
عليه كذا في المحيط خزائن المفتين في فصل الاستحلاف من كتاب الدعوى ❦ أب البكر البالغة
طالبز وجهها بغيرها فقال الزوج أني دخلت بها ولم يبق له حق القبض وأنكر الاب فطلب
الزوج عيینه هل يحلف أنه لا يعلم بذلك قال لا والمسئلة في أدب القاضي وذلك لأنه ما ادعى على
الاب شيئا وانما ادعى على المرأة التمكين من الوطء فلا يعتبر الاب منكر افيا لا يدعى عليه والميتين
انما يتوجه على منكر يكون انكاره معتبرا وهو الذي ينكر شيئا يدعى عليه ومما يؤيد هذا المعنى
بعض الاحكام منها أن من اشترى جارية ثم ادعى أنها زوجة فلان ويريد الرد وأنكر البائع
فأراد المين البائع على العلم لا يستحلف ومنها اذا وكل رجل رجلا بقبض دينه فادعى المديون أن
الموكل أبرأه أو استوفى منه دينه وأنكر الوكيل فانه لا يمين عليه أصلا وان كان لو أقربه يطل
حقه في القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فانه أصل في معرفة المنكر الذي يستحلف والذي
لا يستحلف وذلك يرجع الى المراد من قوله عليه السلام والميتين على من أنكرفان معناه على من
أنكر دعوى يدعى عليه قاعدة في النكاح ❦ وان وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من
وجهه وعلى فعل الغير من وجهه بأن قال اشترت مني استاجرت مني استقرضت مني فان هذه
الافعال فعله وفعل غيره فانها تقوم بامتين في هذه الصور يحلف على البتات وقد قيل ان التحليف
على فعل الغير انما يكون على العلم اذا قال الذي استحلف لا علم لي بذلك فاما اذا قال لي علم بذلك
يحلف على البتات ألا ترى أن المودع اذا قال قبض صاحب الوديعة الوديعة مني فانه يحلف
المودع على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم أقر البائع أن الموكل قبض
الثلث وبجد الموكل فالقول قول الوكيل مع عيینه فاذا حلف برئ المشتري ويحلف الوكيل على
البتات بالله لقد قبض الموكل وهذا تحليف على فعل الغير ولكن الوكيل يدعى أن له علما بذلك
فانه قال قبض الموكل الثمن فكان له علم بذلك فيحلف على البتات خزائن المفتين في فصل
الاستحلاف من كتاب الدعوى ❦ (في الاستحقاق) في (ذ) شري زيد قنا من خالد فباعه من بكر
ثم شراه منه زيد فاستحق رجوع زيد على بآئعه الاول وهو خالد كذا أفق (من) وهذا انما يستقيم على
رواية أن الحكم للمحقق يوجب انفساخ البياعات كلها فخرج بيع زيد وشراؤه ثانيا من المين
وصار كأنه لم يبيع من غيره اما على ظاهر الرواية وهو أن الحكم له لا يوجب انفساخها فيبقى بيع
زيد وشراؤه ثانيا على حاله فليس له الرجوع على خالد ولكنه يرجع على بآئعه ثم بآئعه يرجع عليه ثم
يرجع هو على خالد (أقول) فيه نظران ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع ألا ترى أن له الرجوع على بآئعه
في ظاهر الرواية أيضا والحكم بالاستحقاق حكم على كل الباعة فينبغي أن يخبر زيد بآئعه على
خالد أو على بكر اذا كل منهما بآئعه في السادس عشر من الفصولين ❦ ولو ادعى عبدا في يد

(مبحث الاستحقاق)

انسان أنه اشتراه من فلان وأنه ولد في ملك الذي اشتراه منه وأقام ذو اليد البينة أنه اشتراه من
 رجل آخر وأنه ولد في ملكه يقضى لصاحب اليد لأن دعوى الولادة في ملكه بآئنه بمنزلة دعوى
 الولادة في ملكه لأنه تلقى الملك من جهةه وهناك يقضى له كذا هنا بدائع في فصل تعارض
 الدعويين مع تعارض البنتين § وان ادعى الشراء ان ادعياه من ذي اليد وبرهنا ولم يؤرخا
 فانصافا بنصف الثمن على أن كلا منهما بالخيار بين الترتك وأخذ النصف فان ترك أحدهما ان قبل
 الحكم له ياخذ الاخر بكل الثمن بلا خيار وان بعد الحكم لا ياخذ الا الشرط بشرط الثمن وان
 ادعياه من غير ذي اليد فانصافا اذا لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا فان سبق تاريخ أحدهما
 فله اجماعا وان أرخ أحدهما فقط فله بخلاف ما اذا ادعى التلقي الملك من رجلين فانه بينهما انصافا
 وان نص شهود غير المؤرخ على القبض قدم على المؤرخ كما لو أرخا تاريخا واحدا ونص شهود
 أحدهما على القبض الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق هذا اذا كان في يد ثالث وان في يد أحدهما
 فهو أولى لأنه قبض عيان أرخ الاخر أم لا ذلك مشهوده القبض أو لا لتقدم قبض العيان على
 قبض الخبر والتاريخ بخلاف دعوى تلقيهما الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يحكم
 للخارج أرخا أو لا وأرخ أحدهما فقط الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق في الثالث عشر
 من دعوى البرازية § ادعى كراما في يد رجل وبين سبب الارث من جده وجر الميراث فأقر ذو
 اليد أن جدك هذا باع الكرم من والدي فلان بكذا وتقا بضم ان أبي مات وتركه ميراثا لي اذ
 لم يبق له وارث غيري وعجز عن اقامة البينة على ذلك وجعل القاضي الكرم في يد المدعي هل للمدعي
 أن يطالب المدعي عليه بما استوفى من غلات الاشجار بعد موت جد المدعي أجاب رحمه الله نعم لانه
 أقر بملك الاصل لجدته وكل اقرار يستند الى زمان سابق فانه يستحق به الزوائد الحادثة بعد ذلك
 التاريخ مع الاصل المقربة حتى أن من أقر بقرعة لانسان منذ سنين وقد ولدت في هذه المدة ولدا
 فانه يدخل في الاستحقاق قاعدية في كتاب الدعوى § دار في يد رجل أقام رجل البينة أن
 صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة أن هذه الدار له فانه يقضى بالدار للذي أقام البينة
 أنه له قاضيان في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى § (فقط) شرا ولم يتقابضا
 حتى ادعاه أحدهما المدعي مقربا لبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يئنه لهما فاستحققتهما
 الحاكم خلف البائع ونكل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا سلم المبيع الى المدعي ولو حلف
 المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمة المبيع الا أن يجير المشتري البيع ويرضى بثمنه فصولاين
 في الفصل السادس عشر § (م) عارية هلكت فاستحققت ضمن المستعير قيمتها لا يرجع على
 المعير ولو هلكت العين في يد المرتهن أو المودع أو المستأجر ثم استحقق بينة فآخذ منه قيمته فله أن
 يرجع على الراهن والمؤجر والمودع (منع) وهب ما غصب أو باع أو تصدق به أو أجر أو ودع أو
 أعار فهلك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على الغاصب
 ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه ويرجع المشتري بثمنه عليه ولا يرجع الغاصب من
 الغاصب ولا السارق منه جامع الفصولين في الفصل المزبور § (م) شرا فادعى آخر نصفه
 فشرأ منه لا يرجع على بآئنه بشئ الا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه (فش)
 شرا فادعاه آخر فشرأ منه أيضا ثم استحققه ثالث يئنه وحكم له يرجع المشتري على كلا الباعين

بالثمنين لوجود الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بثمنه على بانه فأنكر البيع بانه ثم ادعاه
 المشتري بعد أيام على ابن البائع انك بعتني وأراد أن يرجع عليه تسمع دعواه اذ لا منافاة بينهما
 لجواز أنه اشترى من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذكر التوفيق لان وجه التوفيق ظاهر في
 الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالثمنين وان كان الصحيح أحد البيعين اذ الرجوع بالثمن
 عند الاستحقاق يعتمد وجود صورة الشراء لا صحته جامع الفصولين في الفصل المزبور ❀ وفي
 المقايضة لو استحق أحد العوضين يرجع المستحق عليه في عوضه قياسا على ما اذا ادعى عينا
 فصالحه على عين آخر ثم استحق بدل الصلح يرجع في دعواه خزانه المفتين في مسائل الاستحقاق
 من كتاب البيوع (شس) اشترى دارا بعدد وأخذها الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت
 الشفعة وتأخذ البائع الدار من الشفيع لبطان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع
 بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فهذا كالبيع بينهما وهي للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري قيمة
 الدار للبائع لان بدل المستحق ملك بالقبض ونصرف المشتري باعتبار ملكه نافذ وكذلك لو باعها
 المشتري أو وهبها وسلمها اليه أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر قنية في
 الاستحقاق ❀ (ح) للمستحق عليه تحليف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج
 عن ملكه بوجه من الوجوه في السادس عشر من الفصولين ❀ (خ) شري أرضا فبسي أو
 زرع أو غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بانه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع
 بقيمتها مبنيا قائما يوم سلمها اليه من الفصل المزبور (فش) المشتري لو رجع على بانه بثمنه وقيمة
 بناءه فبانه هل يرجع على بانه بهما عند أي حنيفة رجه الله لا يرجع الا بثمنه وحده وعندهما
 يرجع بهما ❀ شري كرما فاستحق أصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فلا يشتري أن
 يرد الانجرار على البائع ويسترد جميع الثمن لانه لو لم يرد يتضرر لانه يؤمر بالقلع من المحل المزبور
 ❀ اذا اشترى حاربه وقبضها وباعها من غيره فولدت من الثاني ثم استحق الحاربه فان المشتري
 الثاني يرجع بالثمن على بانه وقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول
 أي حنيفة فاضحان في مسائل الغرور من البيوع ❀ (و) ولد المغرور حر بالقيمة (المغرور رجل اشترى
 أمة على أنها ملك البائع أو نكح امرأة على أنها حرة فولدت كل منهما وولدا فظهر أن الاولى ملك
 لغير البائع والثانية أمة فينبذ يكون كل من الولدين حر بالقيمة درر غرر قبيل باب عتق البعض
 ❀ رجل باع دابة لا تحر فولدت الدابة عند المشتري أو لاداء ثم استحق الدابة يأخذ المستحق الدابة
 بجميع الاولاد ويرجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة الاولاد في قوله هم جميعا لانه مغرور ومن
 جهة البائع جامع الفتاوى من كتاب البيوع ❀ واذا باع رجل فرسا أو غيره من الحيوانات فقال
 هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحق فالمستحق يأخذ المبيع مع أولاده والمشتري يرجع
 على البائع بالثمن وقيمة الاولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع العهدة اليه من كبير مشغل
 الاحكام في الاستحقاق من كتاب البيوع ❀ (فص) أخذ دارا بشفعة فبني فيها ثم استحق من
 الشفيع يرجع الشفيع على المشتري بثمنه لقيمة البناء لاخذ به رأيه فقد الفتاوى في الباب
 السابع عشر من البيوع ❀ ذكر فاضحان في فتاواه اذا اشترى دارا وبني فيها ثم استحق أو
 اشترى أرضا فزرع فيها أو غرس ثم استحق يرجع المشتري بالثمن على البائع ويسلم البناء والزرع
 والشجر اليه ويرجع عليه أيضا بقيمة البناء والزرع والغرس مبنيا قائما يوم يسلم ذلك اليه
 عمادية في الخامس عشر ❀ ان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري

يهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرتني وهو غائب قال أبو حنيفة لا يلتفت الى قول
 المشتري بل يؤمر يهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع
 المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فسلم المشتري البناء الى البائع
 فيهدم البائع ويأخذ النقض واما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقدهدم
 المشتري بعض البناء وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما
 ويسلمه اليه فيهدم البائع ما بقي من البناء ويكون النقض له وان شاء المشتري نقض كله ويكون
 النقض له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في ظاهر الرواية
 وروى محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول للمشتري
 انقضه واحفظ النقض فاذا نظرت بالبائع سلم النقض اليه ويقضى لك عليه بقيمة البناء وذكر
 الطحاوي أن المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم النقض الى البائع فانه يرجع على البائع بالثمن
 وبقيمة البناء مبنيا وان لم يسلم النقض الى البائع لا يرجع الا بالثمن وهذا أقرب الى النظر
 فاضحان في الغرور من كتاب البيوع ❦ وفي كفاية شرح الطحاوي المستحق اذا نقض البناء
 الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وبقيمة بناءه مبنيا على البائع اذا سلم النقض
 اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا بالثمن عمادية في الخامس عشر ❦ رجل اشترى أرضا فغرس فيها
 شجرة فنبت الشجر ثم استحققت الأرض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها يضر بالأرض
 يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك وان شئت فخره حتى يقطع
 الشجر ويضمن لك بقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع
 فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الأرض وان
 اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويسلك الشجر وأعطاء القيمة ثم ظفر
 المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق أن يرجع
 على البائع ولا على المشتري بقصان الأرض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر صار كأن المستحق هو
 الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال الحسن القاضي
 يبعث أمينا يقوم بالناب في الأرض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا
 ظفرت بالبائع تسلمه اليه وتأخذه بقيمة نابتة فاضحان في مسائل الغرور من البيوع
 ❦ (كا) مبيعة ولدت عند المشتري لباسته لادته فاستحققت بينة تبعتها ولدها أي يأخذها ولدها
 وان أقربها الرجل لا يتبعها ولدها أي لا يأخذ المقر له الا لامة ولا يأخذ ولدها نقدا فتاوى في
 السابع عشر من البيوع ❦ رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالينة فانه
 يأخذها ولدها ولو أقربهم الرجل لم يأخذ ولدها وكذا رجل له نخيل وعليه ثمار فقام رجل بالينة
 أن النخيل له فانه يقضى له بالنخيل والثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال بعضهم لا يشترط
 وهكذا ذكر في الاقضية والمتقى وقال الصدر الشهيد رحمه الله في الجامع الصغیر لا بد من
 القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر يشترط حضرة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنده
 ولم تلد منه خلاصة في الخامس عشر من الدعوى ❦ (جو) لو اشترى طاحونة وكانت في يده
 مدة ثم استحقها مستحق فليس له ان يطالب المشتري ببعده الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل
 من كسبه وفعله نقدا فتاوى في الباب السابع عشر من البيوع ❦ (فص) أخبرته أمة أنها
 حرة فتزوجها على ذلك فولدت فاستحققت يقضى بها بالولد للمستحق الا أن يبرهن الزوج أنه

تزوجها على أنها حرة فحينئذ يكون الولد حراً وعلى أبيه قيمته في ماله حالا وقت الحكم به دون مال الولد إذا السبب هو المنع وقد وجد من الأب لا الولد ولا ولأه للمستحق على الولد ولو مات الولد قبل الخصومة ليس على الأب شيء من قيمته إذا ولد ولو كان مملوكاً كحقيقة لم يكن مضموناً كإفاد ولد الغصب فغير المملوك أولى أن لا يكون مضموناً فقد الفتاوى في السابع عشر من البيوع ❊ ولو اشترى رجل شيئاً فادعاه رجل آخر وأدعى فيه شقفاً فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر لأن الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع المال برضا نفسه فلوانه أثبت الاستحقاق وقضى له ثم دفع إليه شيئاً وأمسك العبد يكون هذا منه شراء للعبد من المستحق فحينئذ ينبغي أن يكون له الرجوع بالثمن على بائعه وفي دعوى المنتقى ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى داراً فادعى رجل نصفها فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع شيء إلا أن يشتري منه بعد الاستحقاق فيرجع بنصف الثمن عمادية في الفصل الخامس عشر ❊ (مت) رجل اشترى عبداً أو بقرة فأنفق عليها ثم استحقها لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (شس) اشترى ابلاً مهازيل فعلقها حتى سميت ثم استحقها لا يرجع على البائع بما أنفق وبالعلف منية في باب الاستحقاق من البيوع ❊ قال اشترى بقرة وسمنها ثم استحقها فأنه يرجع على بائعه بما زاد كما لو اشترى داراً وبني فيها ثم استحقها فاعدية في أوائل البيوع ❊ ذكر في فصل الاستحقاق من بيوع الذخيرة سئل شمس الإسلام الأوزجندی عن رجل شري من آخر جارية ثم ظهر أنها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً غير أن بائع الميت حاضر قال يجعل القاضي للميت وصياً حتى يرجع المشتري على وصي الميت ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت عمادية في الخامس عشر ❊ (ط) استحق جار فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع للمستحق من كم مدة غاب عنك الجار فقال منذ سنة فبرهن البائع أنه كان في ملكي منذ سنتين لا تندفع الخصومة في السادس عشر من الفصولين ❊ رجل اشترى شيئاً فخافه مستحق واستحقه فقضى القاضي بالاستحقاق فيرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع إليه الثمن من غير الزام القاضي إياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يرجع إلا بالزام القاضي هكذا ذكره والمسئلة في بيوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى في كتاب البيوع ❊ المستحق عليه إذا أراد أن يرجع على بائعه فقال بائعه الدابة تجب في ملكي ولم يقدر على الإثبات حتى قضى عليه وأخذ منه الثمن ثم أراد أن يرجع على بائعه فأنكر بائعه البيع فاقام مدعى النتائج بينة أنه باع مني له أن يرجع لأنه لما أقيمت عليه البيعة وأخذ منه الثمن التحق دعواه النتائج بالعدم عمادية في الفصل الخامس عشر ❊ (ق ق ب) باع دابة ثم تقايلاً أو ردت عليه بعيب بغير قضاء ثم ادعى رجل آخر عليه أنها ملكه تجب عنده في ملكه وادعى ذوال اليد النتائج أيضاً لا تسمع منه لأن الأقالمة يبيع جليدياً وتخلل البيع يطل دعوى النتائج فنية في باب الدفع من كتاب الدعوى ❊ (ط) القضاء بالوقفية قيل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل قضاء بغيرية الأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه تسمع فجعل قضاء بالملك جامع الفصولين في أول الفصل الثالث عشر ❊ وفي الخاتمة ولو اختصم في دابة ادعى خارج أنها دابته سرقها منه أو غضبها منه صاحب اليد وصاحب اليد يدعي أنها دابته وولدت في ملكه يقضى بها لصاحب الولادة تارة خاتمة في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى ❊ رجل اشترى من آخر داراً بعبد وتقا بضا ثم استحق نصف الدار كان مشتري

(مبحث اشترى ابلاً مهازيل
فعلقها حتى سميت ثم
استحق لا يرجع على
المستحق بما أنفق عليها
الخ)

(مبحث القضاء بالوقفية
قضاء على كافة الناس)

الدار بالخيار لانه تفرقت الصفقة عليه وهذا التفرق أوجب عيبا في الباقي اذا اشتركة في الاعيان عيب فيكون له الخيار ان شاء أخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفقة عليه وتعب الباقي بعيب الشراكة لان هذا العيب انما كان بسبب تدليس من جهته وهو بيع ككل الدار مع علمه انه لا يملك الا النصف فلا يبقى مستحقا للنظر وعلى هذا اذا استحق نصف العبد كان لمشتريه الخيار وان اختار أخذ نصف العبد بنصف الدار لا خيار لمشتري الدار لما قلنا من المحيط البرهاني في أواخر الفصل الخامس من كتاب الدعوى § اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على التناج وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغية المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد رحمه الله تعالى يشترط حضرته واختار شمس الأئمة أنه لا تشترط حضرته وهكذا أفتى بفرعائه كذا ذكر في فناوى قاضى ظهير الدين رحمه الله وذكر في كتاب الاحكام مسئلة نجم الدين النسفي والصدرا الشهيد حسام الدين أن المستحق عليه اذا اراد الرجوع على بائعه بالثمن فأقام البائع البينة على التناج أو على وصول ذلك الشيء اليه من جهة المستحق يبيع أو نحوه هل تشترط حضرة المستحق لسماع هذه البينة أجاب نجم الدين نعم وأجاب حسام الدين نعم هو المختار ثم سئل حسام الدين هذا الوصل القاضى خصما عن المستحق لسماع هذه البينة على التناج ونحوه ليدفع سجلا الى المشتري حتى يسترد المبيع من يد المستحق قال لا يجوز وفي فوائد جدى شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله قال كان يفتى شمس الأئمة السرخسى أنه تقبل هذه البينة بدون حضرة المستحق وكان القاضى الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رحمه الله يفتى أنه لا تقبل وكنت أكتب كما كتب شمس الأئمة اتباعا للاستاذ دون التلميذ قال وذكر الامام الاجل برهان الدين الكبير البخارى رحمه الله أن الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ذكر في هذه المسئلة في السير الكبير اختلافا بين أصحابنا وذكر في المحيط وقبل على قياس قول أبي يوسف الآخر ومحمد رحمه الله تشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول رحمه الله لا تشترط حضرته وهذا القول أظهر وأشبهه في الثالث من العمادية § المستحق عليه بالبينة اذا اراد أن يرجع على بائعه بالثمن والبائع اراد أن يقيم البينة على التناج أو على التلق من المستحق يبيع أو نحوه فلا تشترط حضرة المستحق لسماع هذه البينة عمادية في الخامس عشر § والمستحق اذا أقام البينة على الملك المطلق وأخذ الخيار ورجع بعض الباعة على البعض بالبينة والقضاء ثم ان هذا الرجوع عليه اراد أن يرجع على بائعه فقال بائعه ان هذا الخيار نزع على ملك بائعي وليس لك حق الرجوع على وأقام البينة على ذلك تقبل اذا كان بحضرة المستحق وان لم يكن بائع المربوع عليه حاضرا لانه ينتصب خصما عن بائعه فلو أقام المستحق بعد ذلك بينة على التناج لا تقبل لان البينتين على التناج اذا وجدت تقبل بينة ذى اليد فهنا ظهر أن صاحب اليد كان هو البائع الاول فكانت بينته أولى عمادية في الفصل الخامس عشر § (نبح) استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه بعد القسمة بينة وقضاء فقال أخذ المدعى ظمنا بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بينة اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن فتنة في باب فسخ القسمة والاستحقاق من كتاب القسمة § اراد الرجوع بالثمن على بائعه فقال قد علمت أن الشهود شهدوا بزور فقال المشتري علمت أنهم شهدوا بزور فله أن يرجع على البائع بالثمن

(مبحث اذا استحق بعض نصيب أحد الورثة فلا يرجوع له على بقيتهم بشئ الخ)

لان المبيع لم يسلم للمشتري بالحكم فلا يحل له الثمن اذا الحكم بالزور نافذ في السادس عشر
 من دعوى البرازية ٥ رجل اشترى عبدا و قبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له أن
 يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل أن يقضى القاضي له بالثمن على بائعه أقام البائع البينة أنه له
 لا تسمع دعوى البائع لان البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري وان أقام البائع بينة على
 انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري أو أقام البائع البينة على النتائج ينظر ان أقام
 البينة على المستحق قبلت بيئته ويطل قضاء القاضي للمستحق وان أقام البائع بذلك بينة على
 المشتري ان أقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة لان البيع الذي
 جرى بينهم ما قد انفسخ بقضاء القاضي بالثمن للمشتري فخرج المشتري من أن يكون خصما وان
 أقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع لان البيع
 الذي جرى بينهم ما قائم لم ينفسخ لان الاستحقاق لا يبطل البياعات الماضية في ظاهر الرواية فكان
 للبائع أن يلزم المبيع للمشتري فكان المشتري خصما وتقبل بينة البائع عليه ويكون ذلك قضاء
 على المستحق قاضيان في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى (عز) شري نصفه
 مشاعا فاستحق نصفه قبل القسمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالمبيع نصف الباقي
 وهو الربع ٥ في السادس عشر من الفصولين (فسط) سئل بعضهم عن شري أرضا فيه
 أشجار حتى دخلت بلاذ كرافستحق الأشجار هل لها حصصة من الثمن قال لا كما في ثوب قن وقنة
 وبرذعة حمار فان ما يدخل بها لا حصصة له من الثمن وقال واحد منهم لهذه المسئلة رواية انه
 يرجع المشتري بحصة الأشجار و فرق بينها وبين البرذعة والثوب اذا اشجارهم كبة في الارض
 بخلاف الثياب فالتبعية هنا أقل فكانت استحق بعض الارض ولذا لو اراد البائع أن يعطى غير
 تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف الشجر (أقول) في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع
 تبعا اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون لها حصصة على ما سيجي في (فش) والله أعلم (جنف)
 شري أمة عليها ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها أو وجد به عيبا لا يرجع المشتري على بائعه
 بشئ لانه دخل في البيع تبعا لا قصد او هذا الويلد كراء البناء والشجر في البيع حتى دخلا تبعا مالو
 ذكرنا كانا مبيعين قصد الاتباع حتى لو فاتا قبل القبض بأفهمه أو به تسقط حصتهم من الثمن كذا
 في (فسط) وفي (خ) شري دارا مع بناء فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يخير المشتري أخذ الارض
 بحصته من الثمن أو ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بحصته ولا خيار له والشجر كالبناء
 ولو احترق أو قلعه ما ظالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذها بحصة بخلاف
 الاستحقاق والهلال بعد القبض وهو على المشتري كذا في (خ) وهذا بخلاف ما مر في (فسط)
 من المحل المزبور (فش) شري بيتا ذا سقفين وقبضه فخرب السقف الاعلى ثم استحق الاسفل يرجع
 بحصة الاسفل لا بحصة الاعلى وان لم يذ كر البناء في الشراء لان البناء وان كان تبعا لكن لما قبض
 صار موقودا وصار له حصصة من الثمن ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التخریب فالمستحق يضمه
 قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن (ظنه) استحق نصف الدار شاعا وثلثه أو نحوه
 يخير المشتري عند نارد الباقي ويرجع بكل ثمنه أو أمسك الباقي ويرجع بثلث المستحق فلو استحق منه
 موضع بعينه لو كان قبل القبض فهو مخير كذا كرو لو كان بعد قبضه فلا خيار له ويرجع بثلث
 المستحق وقبل له أن يرد الكل ويرجع بالثمن (عن) شري كراما فاستحق نصفه فله أن يرد الباقي
 لو لم يتغير في بيه ولم يأكل من ثمره من المحل المزبور ٥ (فمن يصلح خصما) غصب دارا من يد

(مبحث من يصلح خصما)

مستاجر فدعوى المالك على الغاصب لم يجز بلا حضرة المستاجر اذا بدله ودعوى المستاجر
على الغاصب بلا حضرة المالك تسمع اذ ملك المنفعة له بعقد الاجارة فله الخصومة بلا حضرة
المالك في الثالث من الفصولين ❀ ولو آجر دابة من رجل ثم آجرها من غيره وسلم جأه الاول
وأراد أن يقيم البيعة على الاجارة ان كان الآجر حاضر اقبل بيئته علمه وان كان هو مقر اجارة
الاول لان اقراره للاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآجر غائباً لا تقبل بيعة الاول على الثاني
لان يد الثاني بدأ مائة فلا يكون خصماً للمدعى ولو آجر ثم باع وسلم جأه المستاجر وادعى الاجارة
قبل بيئته على المشتري وان كان الآجر غائباً بالان المشتري يدعى المالك لنفسه فكان خصماً لكل
من يدعى حقا في ذلك العين وكذا لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير اذنه وباع
وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البيعة على الرهن قبلت بيئته
وان كان الراهن غائباً وتوخذ العين من يد المشتري وتسلم الى المرتهن لما قلنا ذكر مسئلة الرهن
في الزادات ومسئلة الاجارة في المختصر فاضيفان في أوائل كتاب الاجارات ❀ ولو ادعى
نكاح امرأه لها زوج ظاهر يشترط حضور هذا الزوج أيضا ودعوى النكاح عليها بتزويج
أبيها دون حضور أبيها صحيحة ❀ ادعى أنه زوج منه بته البالغة برضاها وأراد قبض صداقها وأقر
الزوج بالنكاح ولم يدع الدخول فالخاكم بأمر الزوج بتسليم المهر ولا يشترط حضورها بزانية
في نوع فمن يشترط حضوره من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى ❀ وذكر صاحب
المنظومة اذا ادعى عليها أنها منكوحته وبرهن وقالت أنا امرأه فلان الغائب يقضى بيئته
الحاضر الا أن يكون مشهوراً أنها امرأه فلان الغائب وذكر القاعدي لا يجوز أن يكون لها
زوجان ظاهران بزانية في الرابع عشر من كتاب النكاح ❀ ادعى نكاح معتدة تشترط
حضرة الزوج المطلق بآئنا كان الطلاق أو رجعيًا بزانية في دعوى النكاح من كتاب الدعوى
❀ شهدا أن الغائب اعتق أمته وأطلق امرأته لا تقبل وان كانت الامه غائبة أو الزوجة
غائبة تقبل لانهم الموقوفون وكذا لا يلتفت الى قولهما فلا يسألان بعد من حضرتهما بزانية في
الخامس عشر قبيل نوع في قيام البعض عن البعض من كتاب الدعوى ❀ (فش) فن دفع
مال مولاه الى رجل وأقر المولى بدفعه ليس له أخذه ولو دفع ذلك الرجل اليه لم يجز ولو أنكر المدعى
دفع القن وادعى أنه ملكي وبرهن فله أخذه الا اذا برهن ذواليد أن قنك دفع الى قين دفع عنه
الدعوى في الثالث من الفصولين ❀ أو دعى ما اكتسب في بيت مولاه عند رجل فهلكت
يضمن المودع بزانية في الثالث من الوديعة ❀ ليس للمالك أن يأخذ وديعة عبده مأذونا أم لا
مالم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال أن يكون وديعة الغير في يد العبد فان برهن أنه للعبد
يدفع اليه من وديعة البرازية قبيل الفصل الخامس ❀ وفي المحيط اكتسب في بيت المولى شيئا
وأودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى أن يضمن المودع لانه ماله أو دعه عبده بلا اذنه فكان
كمودع الغاصب وفي الخزانة ادعى على مودع العبد وديعة العبد لا يصح مع ان مال العبد لم يولد
لانه لما وصلت الوديعة اليه من العبد لا تسمع دعوى مولاه بزانية في المأذون ❀ ادعى دارا
أودابه في اجارة الغير لا تقبل بيعة المدعى الاجارة المستاجر جميعا وكذا الرهن مجمع
الفتاوى في كتاب الدعوى ❀ تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية
والاجارة كل رهن خلاصة في أول كتاب الدعوى ❀ رجل مات وترك دينا يحيط بماله فلا تكون
الورثة خصما للفرماء لانه لا حظ لهم من التركة وقال بعض المشايخ هم خصم في ذلك لانهم لو لم

قال أصحابنا للاب أن يطالب
بمهر ابنته وان كانت كبيرة
اذا كانت بكر اكذا في أول
باب المطالبة بالمهر من مختصر
شرح أدب القاضي

يكونوا خصما يحتاج الى نصب الوصي وهو أجنبي ليكون خصما فهم أولى من الواقعات
الحسامية في باب الموارث بعلامة النون ﴿ ذكر رشيد الدين ان في التركة المستغرقة الخصم
في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت وتسمع البيعة عليه لكن لا يحلف لانه لو نكل
لا ينفذ اقراره على الغرماء عمادية في الثامن والعشرين هذا هو المذكور في الكتب
ولم يذكر في شيء من الكتب انه هل يصح اقراره هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال
آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقتر وينبغي انه يصح ولو نكل لا يحلف لهذه
الفائدة الموهومة من المحيط البرهاني في آخر الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى
﴿ فاشد ادعى عليهما أن الدار التي بيدكما ملكي فبرهن علي أحدهما فلو كان الدار يبدأ أحدهما
بإثباته يكون الحكم عليه حكما على الغائب إذا أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن
نكل الدار يبدأ لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو
يبدأ أحدهما أو يبدأ أحدهما مباشرة لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من
الفصولين ﴿ وفي الأصل ادعى عينا في التركة وبرهن على أحد الورثة فالقضاء عليه قضاء على
الكل وفي الجامع ان الكل في يده وان البعض في يده فبقدره بزازية في أوائل كتاب الدعوى
﴿ في يد الحاضر ضيقة وفي يد الغائب أخرى ادعى على الحاضر متول انهما وقف رجل واحد على
كذا وبرهن ان قالان هما وقف رجل واحد على كذا وقفوا واحدا وكاتا ملكه يقضي على
الحاضر والغائب بوقفهما وان قالوا وقفهما وقفهما فاقضي على الحاضر فقط قبل وفي
المسئلة نوع اشكال لأن هذه المسئلة اتحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضي اذا كان العين
في يد الوارث الذي أحضر فانه نص أبو اللث أن أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو التركة
في يده فان أحضر وارثا ليس العين في يده لاتصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا هنا يلزم أنه
يقضي على الحاضر لا غير في الوجهين جميعا بزازية في السابع من الوقف ﴿ جع) أعاره فوجده
في يد رجل يزعم انه له فهو خصم ولو قال ذواليد أو دعيه من أعتره منه فليس بخصم ﴿ المودع
أو الغاصب لو مقر لا ينتصب خصما للمشتري وينتصب خصما لو ارث المودع أو الموصوب
منه حتى لو ادعى رجل انه وارثه والمودع أو الغاصب مقر بالمال ولكنه قال لأدري أمات فلان
أو لا أو قال لأدري أنت وارثه أو لا فبرهن على الموت أو الورثة يقبل هذا الوقر أمال أو أنكر
وادعى الملك لنفسه فانه ينتصب خصما للمدعي الشراء كذا (ذ) فقط مث المودع لا ينتصب
خصما للمشتري الا اذا قال باعني وأمرني بقبضه منك حينئذ ينتصب خصما للمدعي في الثالث
من الفصولين ﴿ ولو قال هذا الى غصبي مني فلان غير ذي اليد أو كان ثوبا فقال هذا الى سرقة مني
فلان غير ذي اليد فقام المدعي عليه البيعة على ان فلانا الغائب أو دعيه تندفع الخصومة عن
ذو اليد وقال الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده في السرقة لا تندفع الخصومة عن ذي اليد
استحسانا قاضيان في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى ﴿ في يد عين ادعاه آخراته
اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذواليد فله لا يومر بالتسليم اليه لانه حكم على الغائب كما اذا ادعى
على المودع انه اشترى الوديعة من المودع وصدقه المودع بخلاف دعوى الورثة في نوعي الخصم
من الخامس عشر من دعوى البرازية ﴿ (بق) ان بيعة الارث لا تسمع الاعلى خصم وهو
وارث أو دائن أو مدين أو موصى له ولو أحضر رجلا ليدعي عليه حقا لبيه وهو مقربه أو لافله
اثبات نسبه بالبيعة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل في الثامن والعشرين من الفصولين

(مجهت لا تسمع بيعة الارث
الاعلى خصم وهو وارث الخ)

(مبحث الخصم في اثبات
التسبب خمسة)

الخصم في اثبات التسبب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت
من أوائل دعوى البرازية ❊ لولم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي
وكيلاً للدعوى كما في أدب القاضي للخصاف فظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم من
الجزر الرائق في التنبهات في أواخر القضاء قال وإن ادعى قوم على الميت ديوناً فأرادوا أن يثبتوا
ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك إلا بحضور من وارث أو وصى وليس لهم أن يثبتوا على غريم للميت
عليه دين ولا موصى له ولا غريم له على الميت دين شرح أدب القاضي في أوائل باب اثبات
الدين والحقوق على الميت ❊ دعوى الدين على المودع لا تصح بخلاف دعوى الورثة عليه
من المحيط البرهاني في الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى ❊ إذا تقدم الرجل إلى
القاضي فادعى عنده أن رجلاً أوصى إليه وذكر أن له بنتاً على ذلك وأراد اثبات الوصية فإن
القاضي لا يسمع من شهوده إلا بحضور من الخصم لأن البينة إنما تسمع على خصم واحد والخصم
في ذلك الوارث أو رجل للميت عليه دين أو قبله حق أو رجل له قبل الميت حق أو رجل أوصى
له بوصية شرح أدب القاضي في باب الرجل يريد أن يكتب وصية ❊ (بز) ادعى المشتري
أن البائع كان أعرق المبيع قبل البيع وقبل ويسترد الثمن وكذا لو برهن البائع أنه كان أعرقه
قبل البيع يقبل لأنه أنه كسار المبيع لأن يبيع الحر لا يجوز فصار كالوآدعى البائع أنه باعه بالمينة
(خ) و(ز) إذا قال المشتري بعد ما قبض العبدان البائع كان أعرقه أو دبره أو كان حر الأصل
يقتصر إقراره على نفسه ولا يتعدى إلى بائعه بلا يئسه ولاؤه موقوف فإن برهن رجوع الثمن
واستقر الولاء على البائع أن برهن على تحريره وأن أقر بالمبيع قبله من فلان أن صدقه فلان
أخذ العبدان أن كذبه نقد الفتاوى في الباب الخامس من البيوع ❊ (قت) أخذ لقطه ثم
ضاعت منه فوجدناها في يد آخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعه والفرق أن للثاني ولاية أخذ
اللقطة كالاول بخلاف الوديعه في الثالث من الفصولين ❊ ادعى على رجل أنه كفل عنه
لفلان الغائب بكذا وأدعى الكفيل ذلك المال إلى الطالب وأكره المطلوب الأداء فبرهن عليه
الكفيل والطالب غائب يقبل ويحكم على الغائب والحاضر (فش) طالب الدائن كفيله
بدينه فبرهن الكفيل أن المدينون أداه يقبل فينتصب الكفيل خصماً عن المدينون إلا لا يمكنه
دفع الدائن إلا بهذا في الخامس من الفصولين ❊ (فن) أحد الورثة يصلح خصماً عن المورث
فيما له وعليه ويظهر ذلك في حق الكل إلا أن له قبض حصته فقط إذا ثبت حق الكل وانما ثبت
لواضعه وقضى به أmaalوآدعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي في الثامن والعشرين
من الفصولين ❊ ولو برهن أنه كان لايه على هذا ألف ومات عنه وعن أخيه الغائب يقضى عليه
بالكل ولا يحتاج إلى إعادتها والحاضر الغائب بلا خلاف لا تصاب أحد الورثة خصماً عن الكل
وفي الجامع الصغير ادعى على نزي اليد أن الدار التي في يده ميراث من أبيه بينه وبين أخيه الغائب
فأنكر فبرهن الحاضر على مدعاه يقضى بحصته وتركت لقسط الغائب في يد المنكر إلى حضور الغائب
مطلقاً عند الامام وقالان كان ذواله دمقراً فكما قال الامام وإن كان منكراً ينزع منه ويوضع
على يد عدل ولو منقولاً لا شك أنه يؤخذ منه عندهما واختلف على قوله وإن حضر الغائب
لا يحتاج إلى إعادتها في ظاهر الرواية لا تصاب أحد الورثة خصماً عن البقية فيما للميت وعليه
وروى الخصاف أنه يكلف والاول أصح بزانية في أوائل كتاب الدعوى ❊ (فش) غصب قنا
فبرهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثم المغصوب منه برهن على غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته

(مبحث قال المشتري قبل
قبض العبدان البائع كان
أعرقه الخ)

(مبحث طالب الدائن
الكفيل بالدين فبرهن أن
المكفول أداه يقبل الخ)

(مبحث دعوى الغصب
على غير ذي اليد تقبل
لادعوى الملك الخ)

اذ دعوى الملك المطلق لاتصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غير ذي اليد انك غصبت مني
تسمع في حق الضمان ألا يرى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب
الغاصب ولو برهن المغصوب منه على المتقضي له ان هذا القن لم يكن يقبل وكذا لو برهن عليه
ان القن ملكي غصبه مني فلان يقبل (صل) دعوى الغصب على غير ذي اليد تقبل لادعوى
الملك (ج) غصب شاة فذبحها حتى لم ينقطع حق المالك فاستحققت يبرأ الغاصب اذ
استحققت عين المغصوب وتماه ياتي في مسائل الاستحقاق وهذا يخالف ما مر في (فش) صل
كذا ذكر عماد الدين في فصوله (أقول) يمكن الموافقة بان كلام (ج) فيما اذ لم يثبت
انه ملك المغصوب منه فلا يخالف في الثالث من الفصولين (ج) لو غصب لحما فشواه أو برا
فطبخه أو ثوبا فخطاه قيصا فاستحق لم يبرأ غاصبه لانه استحق منه غير ما غصب ولو برهن المستحق
ان اللحم كان له أو الثوب أو البر يبرأ الغاصب ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه أو شاة
فذبحها حتى لم ينقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عين ما غصب ولو شري شاة
فذبحها وسلخها فبرهن رجل ان رأسه وأطرافه ولحمه وجلده كلها له فحكم له بها يرجع المشتري
على بائعه بالثمن لانه استحق أصل الشاة ألا يرى ان من غصبها وذبحها وسلخها لم يطل به حق المالك
من عين الشاة بخلاف ما قطع ثوبا أو خطاه أو طعن برالان عنة ينقطع حق المالك فثبت قضي له
انما قضى له بملك حادث لا بملك قديم وهذا الملك القديم باق فيرجع للمشتري بثمنه في السادس
عشر من الفصولين (كا) اذا استحق المبيع أو المغصوب رجع بثمنه المشتري وبرئ الغائب
لوصوله الى مستحقه نقد الفتاوى في الاستحقاق (خم) ادعى انك وصى فلان أو وكيله
ولي عليه كذا فانكروا صايته أو وكالته لا يخلف (ط) لو برهن المدعى انه وصى فلان أو وكيله
يقبل فقد جعله خصما في حق سماع البينة دون الاستخلاف في الخامس عشر من الفصولين
(خ) رجل ادعى ان هذه الأرض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي
الفتاوى قال تصح والفتوى على الاول نقد الفتاوى في السابع من الوقف (شصل) وقد
صرح فيه ان المشتري يكون خصما للمستاجر كذا ذكر (فط) وهو خلاف ما ذكر في (ذص)
ان المشتري ليس بخصم للمستاجر والمرتهن والمشتري شرا عا جازا هل يصح خصم للمدعى
قبل القبض بلا حضرة البائع أجاب (شبن) وكثير من مشايخنا يفتون انه يشترط حضرة البائع
وقبل لا يشترط فصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى المرهون تشترط حضرة الراهن والمرتهن
وفاقا كذا (ذ) ويأتي بعدهم ادعى بئنا على ذي اليد انه شراه من فلان الغائب شراء
جائزا وذو اليد يدعيه لنفسه فهو خصم كذا أفتى (شبن) كذا لو ادعى عليه البيع البات
أو الرهن في أوائل الثالث من الفصولين (ج) باع دار غيرة وسلمها الى المشتري فادعاه المالك
على البائع ان أراد اخذ الدار لاتصح دعواه لانها ليست في يد البائع وان أراد بضمينه بالغصب
فعلى الخلاف المعروف أن غصب العقار هل يتحقق موحيا للضمان وفي وجوب الضمان
بالبيع والتسليم رواية ان أراد اجازة البيع وأخذ الثمن تصح دعواه (فص) واذا باع
الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك صححت الاجازة اذا استجمعت الاجازة شرائطها
وهي قيام البائع والمشتري والمعقود عليه وان تكون الاجازة قبل الخصومة حتى لو كان المالك
قد خاصم الغاصب في الغصب وطلب من القاضي ان يقضي له بالملك ثم أجاز البيع لاتصح
اجازته وذكر السرخسي ان الاجازة صحيحة في ظاهر الرواية (ج) دار في يد انسان ادعاه آخر انه

غصبها منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لي وقتما على كذا وكذا وأراد المدعى بحليفه
 لا يحلف وعند محمد رحمه الله يحلف وهو المختار بناء على أن غصب الدار يتحقق عنده والتمسوى
 على قوله خزانة المفتين في كتاب الدعوى ١٠٠٠ باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع
 الدار أن ادعى الدار لا يصح لأنه ليس في يده فأشبهه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين
 في يد غاصب الغاصب وإن أراد ضمانه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضر بالبيع
 والتسليم أم لا فمن قال بالضمان قال تصح الدعوى ومن نفاه لم يصح الدعوى وقدم مذكرة
 وإن أراد اجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بشرائطه المذكورة في اجازة بيع النضولى ١٠٠٠ برهن
 رجل على الغاصب أن العبد الذى في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جاء المغصوب منه وبرهن على
 الغاصب أن العبد ملكه لا تقبل لأن دعوى الملك المطلق لا تصح إلا على ذى اليد ولو ادعى أنه
 غصبه منه تصح الدعوى في حق الضمان ألا يرى أن دعوى الضمان على الغاصب صحيحة وإن
 كان العين في يد غاصب الغاصب في أواخر الفصل الخامس عشر من دعوى البرازية
 ١٠٠٠ (ص) لو ارته أن يخاصم من عليه دين للبيت فله قبضه لولم يكن المبتدوئى له وصى أولا
 ولم يدوئى يخاصم ولا يقبض وإنما يقبض وصيه ولو أدى مديون إلى الوصى يبرأ أصلا ولو لا
 وصى فدفع إلى بعض ورثته يبرأ من حصته خاصة في الثامن والعشرين من الفصولين ١٠٠٠ وفي
 الذخيرة ادعى أنه فقأ عين عبده يساوى ألقا والعبد حتى وأتكره المدعى عليه تشترط حضرة
 العبد إلا أن يكون العبد متبنا وصغيرا لا يعبر عن نفسه فلا يشترط حضرته ويحكم بالارش
 لو برهن وفي البرذون والحجار وغيرهما لا تشترط حضرة الحسيوان في طلب ارش عينه وكذا
 لو ادعى جرحا في دابة أو حرقا في ثوب لا يشترط احضارهما لأن المدعى في الحقيقة الجزء الغائب
 في أواخر نوع من تشترط حضرته من الفصل الخامس عشر من دعوى البرازية ١٠٠٠ وما كان
 من باب الكفالة فوت من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء اذ مات قبل أن يأخذه وكالقاضي
 اذ مات قبل أن يستوفى الرزق لا يكون لورثته ما حق المطالبة من بيت المال شرح أدب القاضي
 في أول باب الرجل يغيب عن امرأته ١٠٠٠ رجل قدم رجلا إلى القاضي وقال إن فلان
 ابن فلان الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه
 وأقام البينة على ذلك جملة قال أبو حنيفة رحمه الله لا قبل البينة على المال حتى يقسم
 البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رحمه
 الله إذا أقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين
 وقول أبي يوسف رحمه الله مضطرب ظاهر قوله أنه تقبل البينة على الكل إلا أن القاضي
 يقضى بالوكالة أولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البينة على المال ويراعى القاضي
 الترتيب في القضاء لا في البينة وهذا استحسان وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال أخذني هذا
 بالقياس لظهور وجه القياس فإن البينة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كما لو اشترى شيئا
 فوجد به عيبا فأراد أن يردّه لا تقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رحمه
 الله أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصى إذا أقالم
 البينة على الدين والوصاية جملة والوارث إذا أقالم البينة على النسب وموت المورث والدين عند
 أبي حنيفة رحمه الله يشترط اثبات الخصومة أولا ثم تقبل البينة على الحق فاضيفان في فصل
 التوكيل بالخصومة من كتاب الوكالة ١٠٠٠ وفي البيع قبل قبضه لا تسمع بينة المستحق ما لم

(مبحث ما كان من باب
 الكفالة فوت من له الحق
 يسقط الحق)

(مبحث دعوى النسب)

يحضر البائع والمشتري اذا المالك للمشتري والبدل للبائع فبطلهما البيعة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه تشترط حضرة المشتري فقط والاخذ بالشفعة نظرا للاستحقاق كذا (ذ) وفي (فش) للمستحق ولاية الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب الغاصب ونصح الدعوى على الغاصب وان لم يكن العين في يده لانه يدعى الفعل في الثالث من الفصولين (في دعوى النسب) وفي المستحق رجل باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل منى وهو من غيرى فولدت عند المشتري لاقل من ستة أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام أو أعتقها المشتري فعمقه باطل ويردّها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع الثمن على البائع خلاصة في العاشر من كتاب الدعوى (شم قع شه) باع جارية فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء فادعاه البائع وقال علمت وقت البيع أنها حبلت منى لكن بعثتها ضرورة أو مخافة تصح دعوته باعتبار الحق الولد قنية في باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ولو قال ليس الولد منى ثم قال هو منى صح ولو قال هو منى ثم نقاه لا يصح بزانية في العاشر من كتاب الدعوى ولده ولد فنفاه أو ان الولادة أو بعده يوم أو يومين صح وان سكنت حتى مضى أيام ثم نفى لا يصح وكذا اذا ولدت جاريته التي هي أم ولده وسكنت صح وكذا الوسكت المولى في هذه المدة لا يصح نفيه بعده وكذا الوسكت عند التهنئة بزانية في التاسع من كتاب النكاح ولا ينبغي ان يزوج أم ولده حتى يستبرأها بحضة فيعلم انها ليست بجماع لجواز ان تكون حاملا من المولى فلا يكون تزويجها صحيحا فان زوجهما جازلان في الحمل شك وجوز النكاح كان ثابتا فلا يزول بالشك فان ولدت لاقل من ستة أشهر فهو من المولى لا ناتيقنا أن العلوق كان على فراش المولى والنكاح فاسد لانه ظهر انه زوجها وفي بطنها ولد ثابت النسب من المولى ولو ولدت لاكثر من ستة أشهر فهو من الزوج لان العلوق حصل على فراش الزوج فان ادعاه المولى عتق باقراره وهو ولد الزوج لما قلنا ولو الجسية في دعوى النسب من كتاب الدعوى واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويدرأ عنه الحد للشبهة فان قال أحلها الى المولى لا يثبت النسب الا أن يصدقه المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان صدقه في الامر بن جميعا يثبت النسب والا فلا وان كذبه (١) المولى ثم ملك الجارية يومامن الدهر يثبت النسب فاضحان في فصل الاستيلاء من العتاق (فش) ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذ كر نسبة الأب والام الى الجد ليصير معلوما لان اتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم ادعى انى أخوه لايه وأمه وشهدوا ولم يذكروا اسم الام والجد لا يقبل لعدم التعريف وقبل يقبل لانه ذ كر محمد رحمه الله في (كب) برهن انه أخوه لايه وأمه تقبل ولم يشترط ذ كر الجد (شيخ) في الاخ لا يشترط ذ كر اسم الجد وغيره أما لو ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذ كر اسم أبيه وجده في أواخر الفصل السادس من الفصولين واعلم بأنه يشترط في دعوى شوة الم والم ودعوى العمومة بيان النسب الى أن يلتقيا في الجد الاعلى في شروط الجلالى في محضر اثبات دعوى العصوبة

* (كتاب الاقرار) *

وارث معروف أقر بوارث آخر فاشه ما يده على موجب اقراره اذ أقربا يستحق المال فنفذ

(١) أى فى أن الولد منه
لا فى الاحلال كما يعلم من
المبسوط وغيره انه لو لم
يصدقه فى الاحلال لا يثبت
النسب جوى زاده

في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تحميل النسب على الغير فلو اقربا آخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقتصموا ما بيدهما بحسب ما اقرا ولو كذب فلو دفع الى الاول بقضاء فلا يضمه فيصير ما دفع كمالك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع بقاء في يده فيضمه ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقرا نفسه بغير حق فيضمن في التاسع والعشرين من الفصولين ﴿ وفي جامع الفتاوى جارية ولدت ولدا بعد موت السيد فاقتر بعض الورثة انه ان الميت لم يشره في الميراث ولا ثبت النسب وكذلك الاقرار لو كان من اثنين أو ثلاثة مادام واحد بعد ذلك ولو شهدا ثلث ثبت نسبه وجازت الشهادة تارخا في الثاني والعشرين من كتاب الاقرار مات وترك أخوين فاقتر احدهما باخ وأنكر الآخر فالمقر يعطى الاخ المقر له نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند ابن أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده كذا (ص) في التاسع والعشرين من الفصولين ﴿ الوارث لو كان واحدا فاقربا بن آخر للميت لا يثبت نسبه من الميت خلافا لابي يوسف والشافعي رحمهما الله وأجمعوا أنه يشارك في الارث من المحل المزبور (شخب) أنكروا ما لا فقال المدعي انه كتب لي به خطا فانكر المدعي عليه أن يكون خطه فأمر ان يكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة تدل على أن كاتبهما واحد لا يحكم علمه لانه لا يكون أعلى مما قال هذا خطي وأنا كتبه ولكن ليس على هذا المال وثقة القول قوله ولا شيء عليه كذا (جف) ثم قال (سد) وذكر محمد رحمه الله في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم أنويه الطلاق لا يصديق وكذا الاقرار وتأويل ما يقول انه لو كتب لأعلى الرسم في العاشر من الفصولين ﴿ اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه فجحد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه قارئ الهداية ﴿ باع بالدراهم وأخذ الخط بالنائير فالواجب عليه الدراهم لكن القاضي لا يصدقه وان برهن عليه ان العقد كان بالدراهم قبل والاحلف القاضي البائع عند الثاني وعليه الفتوى بزازية في نوع الرواج من الثالث عشرين من كتاب البوع ﴿ صبي أثر أنه باع وقاسم الوصي فان كان مراهما جازت قسمته ولم يقبل قوله بعده انه كان غير بالغ وان لم يكن مراهما ويعلم ان مثله لا يحتمل لم تجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ قال الصدر الشهيد في واقعانه وبهذه المسئلة تبين انه بعد ثلثي عشرة سنة يشترط شرط آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال لا يحتمل مثله بل يكون بحال يحتمل مثله وفي فتاوى ظهير الدين في هذه المسئلة ان لم يكن مراهما كان لا يحتمل مثله عادة لا يصح اقراره بالبلوغ وقبل ثلثي عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثلثي عشرة سنة ان كان مثله يحتمل عادة يصح عمادية في أحكام الصبيان من الفصل الثالث والثلاثين ﴿ قيل له لم قتلت فلانا فقال كان هذا في اللوح مكتوبا تلزمه الدية الا أن يقر بالقتل عمدا ولو قال المقدر كائن لا يكون اقرارا بزازية في الاقرار ﴿ رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأتى هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من أسباب الملك من يسع أوهبة كان لها ذلك والافينفس الاقرار لانك قاضيان في كتاب الاقرار وذكر في باب ما يطول دعوى المدعي أيضا مفصلا رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فمات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه أينا فني

(مبحث رسم الصكوك
وصفة كتابتها)

(مبحث قال في صحته جميع
ما في منزلي لامرأتى ثم مات
صح اقراره قضاء الخ)

هذه المسئلة فتقوى وحكم أما القتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو مهر كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها فيه ملك لا يصير لها ملك كما به هذا الاقرار فيما بينهما وبين الله تعالى ويكون ذلك تركة الميت واما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان في المنزل يوم الاقرار من الواقعات الحسامية في الاقرار بعلامة النون ۞ وفي النوازل رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف بي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا الاقرار ولو قال جميع ما لي أو جميع ما ملكه فهو لفلان يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم خلاصة في الفصل الاول من كتاب الاقرار ۞ ومن أقرب غلام يولد مثله وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه الغلام ثبتت نسبه منه وان كان مريضاً لان النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراره به ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه أقرب بما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على الغير ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى لما بناه ولا بد من تصديق المقر له في الجميع ولا يقبل بالولد لان فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج الآن يصدق الزوج أو تشهد بولاده فإله (أقول) هذا انما هو في المرأة التي يكون لها زوج أو معدة لا يقبل اقرارها بالولد الا بتصديق زوجها واما اذا لم يكن لها زوج أو ليست بمعدّة يصح اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غيرها فينفذ كذا في حواشي صدر الشريعة * ومن أقرب نسب من غير الوالدين نحو الاخ والعلم لا يقبل اقراره في النسب (١) لان فيه حمل النسب على الغير وفي بعض حواشي صدر الشريعة اذا كان المقر له عبداً للمقر ثبتت نسبه بمجرد الاقرار ولا يشترط التصديق ولو كان عبداً لغيره يشترط تصديق مولاه فقد الفتاوى في السابع من الاقرار ۞ ولو أقرت بانه ولها بنت معروفة فالمل للبنت المعروفة ولو لا عصبة لها (أقول) هذا في ذات الزوج ظاهر اموالهم تكن منكوبة ولا معدة ينبغي ان يكون المال لهما اذا الزام على أحد حينئذ ثبتت نسبها من المقر في حقها على ما ذكر في الهداية في دعوى النسب وغيرها وقيل لا يثبت هذا ايضا في التاسع والعشرين من الفصولين ۞ ولو ادعى اربابا بنه ابن أخيه فبرهن فالفاضي سأل شهوده (٢) بحجته دانستيدك وي وارث است فقالوا سمعنا من المورث يقول انه وارث لا تقبل هذه الشهادة لان ثبت ارضه باقرار الميت لحمل النسب على الغير لكن لو أقرا أنه وارث وله ابن فمات المقر ولا وارث فحمل ماله للمقر له بحكم الوصية لان قوله ذلك وصية حتى لو قال هو قريبي ومات المقر وترك امرأة فلها الربع والباقي للمقر له ۞ أقرب رجل له ابن فلان أخى لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب فلم مات ابنه ثم مات المقر بجميع المال للمقر له لرضاه بأن يأخذه هو ماله فصار كوصي له بجميع المال وليس شرط صرف المال الى المقر له ان يكون اقراره في حال عدم الوارث ولكن في أي حالة أقرت ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروفاً بالنسب فقال المقر هذا ابن أخي أو ابن عتي ومات ولا وارث فكذا الجواب لما مر من رضاه فصير في معنى الوصية في أواخر الفصل العاشر من الفصولين ۞ قال اذا سبي صبيان فاعتقا وكبرا فأقرب كل واحد منهما ان الآخر أخوه لا يسميه وأمه لم يصدق في ذلك وكذلك لو كان مع المسيب امرأة فأعتقت وادعت انه ابنها وصدقه في ذلك لم يصدق فاجب خلاف ما اذا كان مع المسيب رجل فاعتق ثم ادعى ان الصبي ابنه ثبتت نسبه منه فان كان الصبي ممن يعبر عن نفسه او كان بالغاً لم يثبت النسب الا بتصديقه وانما يثبت عند التصديق اذا كان محتسماً في نفسه ولم يكن الولد معروفاً بالنسب من غيره ثم اذا أقرت المرأة بولد وصدقه لم يثبت النسب ولكنهما يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف فان

(١) يعني لا يثبت نسب المقر له ولا يزاحم الوارث المعروف اموالهم يكن للمقر وارث معروفاً يستحق المقر له ميراث المقر ولا يكون لبيت المال وهذه المسئلة في آخر اقرار الخلاصة والبرزانية

(٢) بم عرفتم انه وارثه

شهدت امرأة على ذلك وصدقها الولد ثبتت نسبته منها وانما شرط تصديق الولد لانه اذا كان
مكذبا لهما لم يثبت النسب الا بحجة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة تامة وان لم تشهد
لها امر آخر وصدقها زوجها انه منه يثبت النسب منها ما من الزوج باقراره فانه يقر على نفسه
واذا ثبت منه ثبت منها تبعا من المبسوط للسرخسي في باب الحيل والمملوك والكافر من كتاب
الدعوى ملخصا واذا اقر رجل اني وهبت هذا العن لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني
واني اقررت بالقبض كاذبا وطلب عين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اقراره زاده رحمه
الله في المزارعة انه لا يخلف الموهوب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ويخلف في قول
أبي يوسف وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كالواقر بقبض الثمن من المشتري
وغيره اذا ادعى انه كان كاذبا في اقراره أو اقر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى انه كان كاذبا في اقراره
وأراد استخلاف المشتري بالله لقد نقضه الثمن أو طلب عين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة
باذن الواهب على قول أبي حنيفة ومحمد ليس له ان يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي
له ذلك ذكر الخلاف في باب الاقرار فان كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي
يفوز ذلك الى رأي القاضى والمفتى قاضيان في باب البين من كتاب الدعوى مات عن
ابنين فقال غريمه دفعت الى المورث وصدقته احدهما فان الآخر يأخذ من الغريم نصف
الدين ثم المقر بضمنه للغريم اذ قبض نصف الدين تأكد بالقضاء وقبض المورث لم يتأكد فجعل
قبض المورث قبضا بغير حق فصير كأن الوارث المقر اقر بالدين في التركة فبطلت به (١) فصولين
في أحكام الوكلاء من الفصل الرابع والثلاثين (٢) اقر أحدا بنى ميت له على آخر دين بقبض
أبيه نصفه لاشي له والنصف للآخر ولا يرجع المقر على أخيه نصف ما قبض وان تصادقا على
اشتراكه أى المقبوض (بينهما) لانه لو رجع على أخيه لرجع أخوه على الغريم فيرجع الغريم
على المقر بقدر ذلك درر غرر في اقرار المريض ملخصا (٣) ولومات عن ابنين وكانت التركة
الموروثة عبدين فاقسمهما وأقر الاصغر أن اباهما أعنت من في يده وأقر الاكبر انه اعتق من
في يده في صحته وكذبه الاصغر والاقرار منهما معا يضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة من في يده لان
القسمة من غير المكيل والموزون معاوضة وليست باقرار بعين الحق فكان كل واحد منهما بالقسمة
أخذ نصف عين حقه ونصفه عوضا عما تركه على صاحبه فلما تصادقا على حرية من في يد الاصغر
فقد تصادقا على ان الاكبر أخذ نصف العبد من الاصغر بنصف الحر والمعاوضة بالحر باطله فيجب
على الاكبر رد نصف العبد الذي كان في يده وقد عجز عن رده لعتقه فعليه رد قيمته من المحبط
للسرخسي في اواخر باب اقرار الوارث والغريم بالدين على مورثه أو بالاستيفاء من كتاب تصرفات
المريض والوارث (٤) وارثا ميت اقر بالدين عليه لا خرو لم يعطيا ولم يقبض قاض حتى شهدا
بدين لرب دين عند قاض تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما ولو قضى عليهما ثم شهدا لم تقبل
من عاشر شهادات فتاوى اللهم (٥) اقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وانكر الوارث الثالث
ذلك فشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما كشهادتهما بالدين ام لا في المسائل التي
لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين في آخر القنية (٦) اقر أحد الورثة بالدين
قبل يلزمه كله وقيل حصته) يعنى اذا ادعى رجل دين على ميت وأقر بعض الورثة به ففي قول
اصحابنا يؤخذ من حصة المقر جميع الدين قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن الاختيار
عندى ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشافعي والبصري وابن ابى ليلى وسفيان

(١) هذا ظاهر الرواية وأما
على رواية الامالى فلا يرجع
الغريم على المقر كذا في
الكركى في آخر الاقرار

(١) في بعض نسخ الفصولين
هكذا (قه) أحد الورثة إذا
أقر بالدين يؤخذ جميع الدين
من نصيبه عندنا ولو أثبتته
على واحد من الورثة
لا يؤخذ إلا بالحصصة وفاقا
اه وهذا موافق لما في
العمادية نقلا عن طريقة
بعض المشايخ

(مبحث اقرار المريض)

(مبحث حكم مرض الموت)

الشورى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول ابعد من الضرر وذكر شمس الاثمة الحلواني ايضا
قال مشايخنا هنا زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره بمجرد
الاقرار لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي ويظهر ذلك في مسئلة ذكرها في الزيادات
وهي ان أحد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه يقبل وتسمع
شهادة هذا المقر ولو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد اقراره لمزم أن لا تقبل شهادته لما فيه من دفع
المغرم قال ينبغي ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية درر غرر قيسيل
باب الاستثناء (قه) ولو برهن (١) لا ياخذ إلا بالحصصة وفاقا (ت) ياخذ بالحصصة لو ظفر بهم
جولة عند القاضي أما اذا ظفر باحدهم يأخذ منه جميع ما في يده فصولين في التاسع والعشرين
❦ ورأيت في طريقة بعض المشايخ أحد الورثة اذا أقر بالدين وبعض الورثة غائب أو غصب
بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من نصيب المقر بالاجماع ولو ثبت الدين باقرار جميع
الورثة ثم غاب بعضهم أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من هذا الباقي والحاضر
استرو شنية في الخامس بعد ثلاثة أوراق تخميننا ❦ ولو قال أصلحك من حقل يكون اقرارا
والبيان الى المقر ولو قال من دعواك لا يكون اقرارا وجيز في باب ما يكون اقرارا وما لا يكون
من كتاب الاقرار ❦ (في اقرار المريض) كل مرض صار صاحبه ذا فراش ثم مات عنه حكمه
حكم المريض ❦ تبرعات المريض تعتبر من الثلث كالهبة والصدقة والعق والتدبير والمحاباة قدر
مالا يتغاب الناس فيه وما شابه ذلك وكذلك اذا أبرأ غريمه أو عفا عن دم الخطا ولو عفا عن دم عمد
يجوز تنازخانية في أواخر النامن والثلاثين من الوصايا ❦ حكم مرض الموت تكلموا فيه
والختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لم
يكن من أواخر اقرار المضمرات ❦ ويعتبر في كونها صاحبة فراش العجز عن المصالح الداخلة
وفي حقه العجز عن المصالح الخارجة والمرأة في حالة الطلاق كالمريض والمراد به وجع يقترن به
انفصال الولد لان المعتبر في مرض الموت ما يتصل به الموت والمرض الذي يتعقبه السكون في
حكم الصحة كمرض يتعقبه البرء برزاية في الثامن والعشرين من كتاب الطلاق ❦ سئل (صط)
مريض له على وارثه دين فابراه قال لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جاز اقراره
قضاء الادبانية فصولين في كتاب الهبة من أحكام المرضى ❦ (عك بت) مريض أقر لامرأته
بصدقاتها ومات من ساعتها وأقامت الورثة بينة على اتصال صدقاتها اليها في صحته وقضى بها
بطل حقها في المهر وفي تمة الصغرى أقر لامرأته في مرضه بمهر ألف درهم وقد تزوجها بألف
درهم ومات فقامت بينة انها وهبت مهرها لزوجها في حياته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره
المتأخر عنها فنية في باب المتفرقات من الدعوى ❦ (ص) أقر في مرضه بدين بعينه لامرأته ثم
حرره فلو صدقه الورثة بطل عتقه ولو كذبوه عتق من الثلث كذا (ص) هذا باطلا لانه يدل على ان
المريض لو اقر لورثته بعين وصدقه ببقية الورثة في حياته فلا حاجة الى تصديقه بعدموته بخلاف
الوصية بما زاد على الثلث فانه لا تنفذ إلا بإجازة الورثة بعدموت الموصي ❦ مريض اقر لورثته بدين
فصدقه الورثة أجاب (بم) كفى تصديقهم في حياته فلا حاجة الى تصديق بعدموته فصولين
في كتاب العتق من أحكام المرضى ❦ أقر في مرضه بموته انه باع عبده من فلان وقبض الثمن
في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض الثمن الا في الثلث برزاية في الثالث من
كتاب الاقرار ❦ ولو باع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صح من

جميع ماله تنازخانية في اواخر النصل الحادى والعشرين من كتاب الاقرار بتقلا عن الخانية
 مريض اقر ببيع قبه في صحته والقن في يده او يد المشتري وبقبض ثمنه لم يصدق في قبض ثمنه
 الا ان مات الشئ قبل مرضه فصول في كتاب الاقرار من احكام المرضى ١٠ واما اقرار المريض
 بالابراء بان اقر المريض انه كان ابراً فلان من الدين الذى عليه في صحته لا يجوز لانه لا يملك انشاء
 الابراء للعالم فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه اقرار بقبض الدين وانه يملك
 انشاء القبض فيملك الاخبار عنه بالاقرار والله اعلم بدائع في اقرار المريض ١١ ولو اقر باستيفاء
 دين العتقة في المرض يصح سواء كان عليه دين العتقة أو لم يكن أما اذا اقر باستيفاء دين أدائه في
 المرض لا يصح ان كان عليه دين العتقة وان لم يكن عليه دين العتقة جاز فيض كركى في اقرار
 المريض من كتاب الاقرار ١٢ الاصل في مسائل اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفائه
 من غيره فلو كان الدين وجب له على الاجنبى في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف
 سواء وجب الدين الذى اقر بقبضه بدلا عما هو مال كمن اوبد لا عما ليس بمال كبدل الصلح عن دم
 عمد والمهر ونحوه ولو ديناً وجب في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب في مرضه بمعاينة
 الشهود ولو كان دين اقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره بقبضه ولو بدلا عما ليس بمال جاز
 اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف فصول في كتاب الاقرار من احكام المرضى ١٣ مريض اقر
 لامرأته بدين المهر صح اقراره الى مهر المثل فاذا اقر لها بذلك صح الاقرار ثم اذا قامت البينة بعد
 موته ان المرأة وهبت المهر لزوجها في حال حياتها هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا
 كان اقرار الزوج لها في المرض بالمهر ثابتاً ظهرياً في نوع في اقرار المريض من كتاب الاقرار
 ١٤ لها مهر معروف فاقر في مرض موته بازيد منه أو زاد في مهرها او اقر لها بمهر آخر اقر لها بمهر
 بعد الابراء لا يلزمه شئ منها ولو كانت له امرأة فتزوج اخرى في مرض موته او امرأتين في عتدة
 يصح وان كان مستغنياً باحدهما قنية في باب اقرار المريض ١٥ (صل) مريضة اقرت انها وهبت
 مهرها لزوجها في صحته ينبغي ان لا يصح لانه وصية للوارث على ما مر فلم يجز الا ان يصدقها الورثة
 ولو للمريض دين على وارثه فاقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته او لا وعلى المريض دين
 اولاً (فصط) لمريض وارثان مات احدهما فاقر ان لى على الميت كذا وقد قبضت في صحته صح
 اذا تهمة فيه كالأقر لامرأته بمهر يصح الى مهر مثلها كذا الفتى (ح) وقيل لا يصح (فقط)
 مريضة قالت لزوجها لا مهر لى عليك صح اقرارها وقد مر في كتاب الهبة انه لا يصح (ص)
 مريضة اقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهى زوجته او معتدة لم يجز اقرارها والا بان طلقها قبل
 دخوله جاز (جغ) لومسكوحة او معتدة لم تصدق في حق غرماء العتقة للتممة الا فيما فضل من
 غرماء برئ الزوج من الاقل مما اقرت بقبضه ومن ميراثه فصول في كتاب الاقرار من احكام
 المرضى ١٦ مريض اقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبى المقر له من ورثة
 المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول أبى يوسف رحمه الله الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول
 محمد رحمه الله وهو كالأقر المريض بعبد في يده أنه لفلان الاجنبى وقال الاجنبى هو لفلان وارث
 المريض لم يكن له فيه حق على قول أبى يوسف رحمه الله الاول واقرار المريض باطل وعلى قوله
 الآخر اقراره صحيح من الفصول العمادية في اقرار المريض ١٧ ويعتبر اقرار المريض لغير
 وارثه يوم موته غير وارث واقرار من مأذون في مرض مولاه وطلاق المريض وردة المريضة في
 مرض يموتان فيه يكونان فازين ويجوز ايماءه الى غير قبله فصول في أول كتاب الوصايا من

(مبحث يعتبر اقرار المريض
 لغير وارثه يوم موته غير
 وراث الخ)

أحكام المريض في الأصل لو أقر المريض بدين لو ارثته فلم يمت حتى صار غير وارث صح صورته أقرت
 لآخيه بدين ثم ولد له ابن ولو أقر غير وارث ثم صار وارثا عند الموت أن كان بسبب القرابة لم يصح
 صورته أقر لابن كافر فأسلم عند موته ولو كان لمولى الموالاة أو لآخيه فصارت زوجته لم يطل
 إقراره بخلاف ما لو وهب لها في مرض موته أو وصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت أنه تبطل الوهبة
 والوصية في الإقرار بقبض الدين من الوارث لا يصح إذا كان في مرض الموت خلاصة في أول
 الفصل الرابع من كتاب الإقرار (شصل) المعتبر في باب إقرار المريض لو ارثته كونه وارثا أو غير
 وارث يوم أقر لا يوم مات لكن يشترط أن يستمر كونه المقر له فاعاوقت إقراره وقد ورث المقر له
 وارثا للمقر يوم أقر فإن كان سبب الورثة بينهم ما قائما وقت إقراره وقد ورث المقر له بالسبب القائم
 بينهم ما وقت إقراره (١) لم يكن الإقرار إقرارا للوارث فلا يصح لو كان المقر مريضا وإن لم يرث
 بالسبب القائم بينهم ما وقت إقراره لم يكن الإقرار إقرارا للوارث وعن هذا قالوا إن المريض إذا أقر
 بحال يرث بالنسبة القائمة يوم أقر فلو مات قبل موت المقر أو ارتد الأب قبل موت المقر لم يصح
 الإقرار جامع الفصولين في كتاب الإقرار من أحكام المريض في مرض موته وهو قرن ثم
 عتق قبل الأب جاز لأنه للمولى لا للقرن بخلاف الوصية لأنه هو قرن ثم عتق فانها تبطل لأنها
 حينئذ لابن أقر لآخيه وله ابن ثم مات الابن فورثه الأخ لم يجز إقراره لوجود الأخوة يوم أقر ولو
 أوصى لآخيه ثم تزوجها فماتت لم تجز الوصية لأنها عند موته وهي ترثه حينئذ من المحل المزبور
 (في المدائيات) رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ للمستهقرض أن
 يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى في أوائل الكفالة رجل له على رجل ألف درهم
 قرض فصاحه على مائة منها إلى أجل صح الخط والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض
 فالمائة إلى الأجل قاضيان في الصرف من كتاب البيوع من عليه الدين المؤجل إذا قضى
 المال قبل حلول الأجل ثم استحق المقبوض من يد القابض عاد المال مؤجلا لأن الأجل ماسقط
 هنامقصد الغنا مسقط حكم للقضاء من قبل من له الأجل وفي المنتقى عن محمد رحمه الله رجل له
 على آخر ألف درهم حالة فقال له رب الدين إن دفعت إلى غدا خمسمائة فآخيه مائة الأخرى مؤخرة
 عند سنة وإن لم تدفع غدا خمسمائة فالألف عليك على حالها فهذا جائز ذخيرة في أول كتاب
 المدائيات (شرح) إذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل كان للميتان أن
 لا يقضى دينه ما لم يقض دين الميت لأن مديون الميت لا يبرأ بدفعه الدين إلى الوارث حال قيام
 الدين على الميت من العشرين من الفصولين الوارث إذا قضى دين الميت من مال
 نفسه كان له أن قاضيان في فصل ما يجوز فيه السلم من البيوع وفي الفتاوى
 أيضا رجل له عند رجل دين مائة درهم ووديعة على المودع لرجل ألف درهم دين فدفع المودع الوديعة
 إلى غيره المودع فلا مودع الخيارات شاء أجاز للقضاء ولا شيء له على المودع وإن شاء ضمن المودع
 فآخذ منه ألفه ويسلم المؤدى لرب الدين لأن المودع ملك الوديعة بازاء الضمان سابقا على الدفع
 إلى الغير وتبين أنه قضى دين الغير من ماله بغير أمره فيكون متبرعا وأشار محمد رحمه الله في كنفالة
 الأصل إلى أن المودع ضامن بدفع الوديعة إلى غيره صاحب الوديعة وصورة ما ذكر في كتاب
 الكفالة رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له اقض بهذا ما وجب لفلان على من الدين ولا
 تدفعها إلا بمحض من فلان فدفعها إليه بغير محضر من فلان كان ضامنا ألا ترى أن محمد ضمن
 الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده وقد دفعها إلى غيره صاحب الأمانة ذخيرة في الثاني

(مبحث لا يصح الإقرار
 بقبض الدين من الوارث في
 مرض الموت الخ)

(١) قوله لم يكن الإقرار الخ
 كذا في الأصول التي بأيدينا
 وبها شبهة بعض النسخ
 الظاهر كان الإقرار الخ أه
 وهو استظهار صحيح أذهب
 المناسب لمقابله الآتي بعده
 فتأمل أه مصححه

(مبحث المدائيات)

من كتاب المدائيات (ج) قضى دين غيره ليهكون له ما على المطلوب فرضي جاز وفي (ط و جك) بخلافه وقال ولوأعطى الوكيل بالبيع الآخر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الآخر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله قنينة في المدائيات (ج) طلب دينه العشرة من المديون فاعطاه ألف من منحنطة ولم يبيعها منه صريحا ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كان قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون يباع بقدر قيمتها من الدين والا فلا يبيع بينهما قنينة من كتاب المدائيات (ج) ابن سماعة عن الثاني استقرض فواكه كيلاً أو وزناً ثم انقطع يصبر الى أن يدخل الحديث الا ان يتراضيا على قيمته كن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلد وعن محمد استقرض طعاما بالعراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع معه الى العراق لاخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاماً وغصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو أرخص يستوثق منه بكتيل حتى يوفيه في مكان الاخذ وقال الثاني وأيم ما طلب قيمته التي في تلك البلد حال الخصومة أقضى بها والقول فيها قول المطلوب وان كان قائماً في يده الرزمة أخذه ولا أقضى بالقيمة بزانية في نوع القرض من كتاب البيوع (ج) رجل له على آخر عشرة دراهم فاراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى أجل قالوا ابشترى من المديون شيئاً تلك العشرة ويتبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر بذلك (ج) رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه (١) بده وازده فوضع المستقرض متاعين يدي المقرض ويقول للمقرض بعث من ذلك هذا المتاع بمائة درهم فيشترى المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة وعشرين فيبيعه فيحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاثوث والاحوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرر المعاملة كل مقالة وشرط كان بينهما فقد تركته ثم يعقدان بيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء اذا لم يكن الوفاء شرطاً في البيع هذا اذا كان المتاع للمستقرض فان كان المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة الى أجنبي ثم الاجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض للثمة (ج) الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة والبقية للمستقرض ثلاثة عشر الى أجله وحيلة أخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من أجنبي ثم ان المستقرض يقبل البيع مع الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن الآن ذلك جائز لتحلل البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي وحيلة أخرى ان يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن مؤجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير ما قبل مما اشترى ثم ذلك

(١) عشرة باثني عشر

الغير يبيعها من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها أو يأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض
فيصل المستقرض الى القرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها
محمد رحمه الله وقال مشايخ بلخ يبيع العينة في زماننا خسر من البيع الذي يجري في أسواقنا وعن
أبي يوسف أنه قال العينة جائزة مأجورة وقال اجزمه كان الفرار عن الحرام قاضيا في فصل
فما يكون فرارا عن الربا من كتاب البيوع (وس) قال الدائن للمدين بعد المطالبة اذهب
وأعطني كل شهر عشرة فليس بتأجيل لانه أمر بالاعطاء لنفسه (ط م) ما يدل على أنه لو باعه
بمائة الى سنة على أن يؤدي اليه كل شهر كذا أصبح البيع في شروط الخصم عليه مال مؤجل
فقال جعلته حالا أو قال أنطلت الاجل أو قال تركت هذا الاجل فهذا كله يبطل الاجل ويصير
المال حالا ولو قال لا حاجة لي في الاجل أو قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله
(ص شس) قضاه قبل أجله برئ وليس للطالب أن يأبى القبول (مح) ولورده بالزيادة عاد
مؤجلا ولو اشترى منه شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعيب بقضاء عاد الاجل ولو تقابلا لا يعود
ولو كان بهذا الدين كفيل لا تعود الكفالة في الوجهين قنية في باب ما يتعلق بالاجل من كتاب
المداينات ولا يجوز للمريض أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض سواء كان الدين في الصحة
أو في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى شيئا في مرضه فيجوز قضاؤه خزائن الاكل
في أواخر كتاب الاقرار

(كتاب الشهادات)

في فوائد شيخ الاسلام برهان الدين اذا شهد البائع بالملك لمشتريه والعين في بدعيه بان قال هذا
العين ملكي لاني بعته منه أو قال كان ملكا لي فبعته منه ان كان المدعى في دعواه ادعى الشراء
منه لا تقبل لانه شهادة على قول نفسه في الفصل الثامن من الفصول العمادية § الوكيل يقبض
الدين تجوز شهادته بالدين بخلاف الوكيل بالخصومة الا اذا عزل قبل أن يخاصم عقابية في
الفصل الثاني من الباب الثاني من كتاب القضاء § ادعى ديناً بسبب قرض أو نحوه وشهد ادين
مطلق قيل تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاه بسبب وشهد اعمطلق (خ) والصحيح انه تقبل (أقول)
الفرق بين العين والدين ان العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق بزوائده والملك
بسبب بخلافه فيصير المدعى بسبب مكذبا بالشم ووده بالملك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزوائد
فلا كذاب فافترقا من الحادي عشر من الفصولين § وفي الجامع ادعى ملكا مطلقا وشهدا
بسبب معين يقبل وفي العكس لا وفي الاجناس يسأل الحاكم المدعى بمطلق الملك الملك لك بالسبب
الذي شهدا أم بسبب آخر ان قال به قضى وان قال بآخر لا يقضى بشئ أصلا وفي الاقضية
الشهادة بالملك المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب كالشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء
عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان أما اذا قال اشتريته من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة
على الملك المطلق وذكر الوتار قيل لا تقبل وان ادعاه من مجهول لان هذه شهادة بزيادة ما يدعيه
فلا تقبل بزانية في الثالث من كتاب الشهادات § شهادة الوكيلين أو الدالين اذا قالان نحن
بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنسكاح أو الخلع اذا قالان نحن فعلنا هذا الخلع أو النسكاح لا تقبل أما
لو شهد الوكيلان بالبيع أو النسكاح انهما منكوحتا أو ملكة تقبل بزانية في نوع في الشهادة
على فعل نفسه من كتاب الشهادات § وفي المنتقى شهد أنه قبض منه ألفا وهو ينكر وقال

(١) مسئلة مات نصراني
خفاء مسلم ونصراني فاقام
كل واحد منهما البينة ان له
على الميت دينان كان شهود
الفرقتين أو شهود النصراني
ذمين يبدأ بدين المسلم فان
فضل شيء صرف الى دين
النصراني وان كان
شهودهما أو شهود الذي
خاصة مسلمين فالمال بينهما
في قولهم جميعا من شهادات
الملتقط

(مبحث شهادة أهل الذمة
بعضهم على بعض مقبولة)

(مبحث اذا شهد رجل عندها
بموت زوجها او رده
أو تطلقه اياها وسعها ان
تعتد وتزوج الخ)

مقبولة فكذلك هنا من المبسوط للسرخسي في كتاب الوكالة ❦ ولو وكل كافر مسلما بمصومة
فشهد عليه كافران بالدين قبلت البينة من المبسوط للسرخسي قبيل باب شهادة النساء من
كتاب الشهادات ❦ شهد نصرانيان على عبده أذن نصراني بالدين لرجل ومولاه مسلم تقبل
وان كان المولى يتضرر به فانه يساع بالدين لانه يلحقه الضرر حكما لامقصودا من المحيط
للسرخسي من باب الشهادة على الوكالة ❦ واذا شهد شاهدان من أهل الكفر على شهادة
شاهدين من أهل الاسلام على كافر لا تقبل وكذلك اذا شهدا على قضاء قاض من قضاة المسلمين
لكافر على كافر لا تقبل وهذا بخلاف ما لو شهدا على كافر عال فانه تقبل شهادتهما ونظير هذا ما قال
محمد رحمه الله كافر مات وأوصى الى رجل مسلم فشهد كافران بدين على الميت (١) فان القاضي
يقبل شهادتهما وفي الظهيرية وان كان الوصي مسلما ❦ مسلم له عبد كافر أذن له بالبيع والشراء
فشهد عليه شاهدان كافران بشراء أو بيع جازت شهادتهما عليه ولو كان المولى كافرا والعبد
المأذون مسلما لا تقبل شهادة الكافر ولو أن الكافر وكل مسلما بشراء أو بيع لم يجز على الوكيل من
البينة الا مسلمين ولو أن مسلما وكل كافرا بذلك أجيزت على الوكيل الشهود من الكفرة ذخيرة
قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله اذا وكل النصراني مسلما أن يبيع له ثوبا ويشترى له
ثوبا فشهد عليه نصرانيان بالبيع وهو يمجذ ذلك جاز وكذا الشراء مؤيد زاده في المسائل
المتعلقة بالشهادة ولو وكل كافر مسلما بشراء أو بيع لم تجز على الوكيل في ذلك شهادة الكافر
لان الوكيل بالشراء والبيع في حقوق العقد كالعاقدة لنفسه فانما تقوم هذه البينة على المسلم ولو
وكل مسلم كافر في ذلك جازت شهادة الكفار على الوكيل لانه بمنزلة العاقدة لنفسه من المبسوط
للسرخسي قبيل باب شهادة النساء من كتاب الشهادات ❦ ذكر في القنية نقلا عن المحيط
البرهاني الاصل في الشهادة اذا كانت امرأة مخدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي
تخرج من بيتها لقضاء حاجتها أو لاجل الحمام ونحوه تكون مخدرة بشرط أن لا تخلط الرجال
من زينة الفتاوى في الشهادة على الشهادة وفي المتنقي عبد باع نصراني ثم باعه المشتري من آخر
ثم وثم حتى تداولته عشرة أيدين الباعة كلهم نصاري ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر
الاصل وأقام على ذلك شهودا من النصاري قال زفر رحمه الله لا تقبل بينته سواء أسلم أو لمهم أو
آخرهم أو أوسطهم حتى يقيم البينة من المسلمين وقال أبو يوسف ان كان المشتري الاخر هو الذي
أسلم لا قبل بينته وان كان غيره أسلم أقضي وتراذوا الثمن فيما بينهم حتى ينتهي الى المسلم فلا يؤخذ
برد الثمن ولا من قبله من الباعة تتارخانية في الحادي عشر من الشهادة ❦ شهادة أهل الذمة
بعضهم على بعض مقبولة وفي التجريد اذا كانوا عدولا في دينهم (م) اتفقت مللهم أو اختلفت
تتارخانية في أول الفصل المزبور ❦ وفي الصغرى اذا شهدا ثنتان ان فلانا طلق امرأته والزوج
غائب لا تقبل وان شهدا عند المرأة حل لها أن تعتد وتزوج بزوج آخر وكذا اذا شهد عند رجل
عدل وقال الشهادة والاخبار عند ولي المرأة كالشهادة والاخبار عندها وفي شهادات فتاوى
قاضيخان ولو شهد عند المرأة أو احد بموت زوجها أو برده أو بطلاقه اياها يحل لها أن تتزوج وفي
الذخيرة واذا غاب الرجل عن امرأته فأخبرها عدل ان زوجها طلقها ثلاثا ومات عنها فلهما أن
تعتد وتزوج بزوج آخر وان كان المخبر فاسقا تحرت وفي اخبار العدل بالموت انما يعتمد على خبره
اذا قال عاينته ميتا أو شهدت جنازته أما اذا قال أخبرني بخبر بذلك لا يعتمد على خبره في أوائل
الفصل الثالث عشر من الفصول العبادية وذكر في الهيون اذا أخبر المرأة بموت زوجها أو برده

أو بتطبيقه أيا حال لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل رجل آخر حله أن يشهد قال لان هذا
 من باب الدين فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا ذكر القاضي ظهير الدين في
 فتاواه من المحل المزبور ❦ امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فان
 كان الذي أخبرها بموته شهده عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج بزوجه
 آخر هذا اذا لم يؤرخا فان أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهما أولى قاضيان في فصل
 انتقال العدة من كتاب الطلاق ❦ ولا تجوز شهادة الاخرس لان أداء الشهادة يختص بلفظ
 الشهادة حتى اذا قال الشاهد أخبراً واعلم لا يقبل ذلك منه ولفظ الشهادة لا يتحقق من الاخرس
 من المبسوط للسرخسي في باب من لا تجوز شهادته من كتاب الشهادات ❦ (قا) قال المدعي
 شهودي غيب وطلب عين المدعي عليه فقال له القاضي ان أحضرت شهودا بعد الحلف لا أسمع
 شهادتهم فقال المدعي فليكن خلف المدعي عليه ثم أقام المدعي بعد ذلك بينة تسمع شهادتهم
 فقد الفتاوى في آخر الباب الثاني من كتاب الشهادات ❦ ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيان فيمن لا تقبل شهادته لنفسه ❦ وفي النوازل الشهادة
 على امرأة لا يعرفها وهي متبعة سأل ابن محمد بن الحسن أبو سليمان الجرجاني عن هذه المسئلة
 فقال لا تجوز حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وعند أبي يوسف وأبيك رجها ما الله تجوز اذا شهد
 عنده عدلان انها فلانة وحل تشتراط رؤية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم من لم يشترط والله
 مال الامام خواهر زاده وفي النوازل قال يشترط رؤية شخصها وفي الجامع الاصغر شرط رؤية
 وجهها خلاصة في الفصل الاول من الشهادات ❦ (كا) تقبل شهادة المعتق للمعتق لما روى
 أن الحسن شهد على رضى الله عنهم ما مع قبر مولى على رضى الله عنه عند شريح بدرع له فقال
 شريح اثبت بشاهد آخر فقال على مكان الحسن أو مكان قبر فقال مكان الحسن فقد الفتاوى
 في الباب الرابع من كتاب الشهادات ❦ اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صغاراً وبعضهم
 صغاراً لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حق نفسه ولو كانت الورثة بكراً جازت شهادته ولو شهد
 بدين على الميت جازت شهادته على كل حال قاضيان فيمن لا تقبل شهادة للتممة ❦ من أسباب
 الجرح ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم
 وعددهم لاجل المال ومثله لا يبالى بشهادة الزور فقد الفتاوى في الرابع من الشهادات قال
 ولو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا نشهد أن قاضا من القضاة أشهدنا انه قضى لهذا
 الرجل على هذا الرجل بالف درهم أو بحق من الحقوق وسموه أو قالوا نشهد ان قاضى الكوفة
 أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذى حكم
 وينسبوه لان القضاء عقد من العقود فاذا شهدوا به ولم يسموا العاقد لا يصير مع لومنا فلا تقبل
 وليس هذا في هذا الموضع وحده بل في جميع الافاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل
 لا تقبل شرح أدب القاضي في باب الشهادة على الحقوق ❦ رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال
 أبو يوسف لا تجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه وتجاوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن
 زياد اذا شهدا بنا القاضي الرجل على رجل ان اباهما قضى لهذا على هذا لم تقبل شهادتهما عند أبي
 حنيفة رحمه الله على قضاء أبيهما قال وفيها قول آخر انه تجوز قال وبه نأخذ قاضيان في فصل
 فيمن لا تقبل شهادته للتممة ❦ رجل ادعى على رجل حقاً فشهد المدعى ابنا القاضي قال محمد رحمه
 الله تقبل شهادة الابن ولو شهدا أن اباهما قضى للمدعى على هذا المدعى عليه لا تقبل شهادتهما

(مبحث لا تجوز شهادة من
 يظهر شتم أحد من أصحابه
 صلى الله عليه وسلم)

(مبحث الشهادة على قضاء
 القاضي)

من المحل المزبور ذكر في النصول للامام الاستروشي وقال قال رشيد الدين شهيد اعلى النكاح
فسألهم القاضي هل كنتم حاضرين فقالوا لا فانه تقبل شهادتهما لانه يحل لهما الشهادة على
النكاح بناء على التسامع أو بناء على انهما رأياهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهما لما قالوا لم
نعين العقدتين للقاضي انهما يشهدان بناء على التسامع ولو شهدا وقالنا شهدا لانهما لا تقبل
شهادتهما فكذا هذا وقال صاحب العدة لو شهدا عند القاضي وقالنا شهدا ان فلانا مات
اخبرنا بذلك من ثقبه جازت شهادتهما وهو الاصح والخصاف يجوز ذلك ايضا وفيه اختلاف
المشايخ وقال الامام ظهير الدين لو شهد على النكاح والنسب وفسروا وقالوا لا تقبل ذلك من
قوم لم يتصور اجماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل نهاية في الفصل الاول من الشهادة
شهادة الشراء وسمي الثمن تقبل وان لم يسمي أو اختلفا في الثمن ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان
شهدا بقبض الثمن تقبل والشهادة على الشراء المجرى والمبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره
لا تقبل الا اذا شهدوا أنه اشتراه والبائع يملكه او ملك هذا المدعى اشتراه من فلان بكذا ونقده
الثمن او أنه اشتراه وقضه وان شهدوا بانه باع وسلم تقبل وان شهدوا بانه باع وكان في يده ولم يشهدوا
بالتسليم قبل تقبل وقيل لا تقبل من الوجيز للسرخسي في باب الشهادة في البيع والشراء من كتاب
الشهادات عن أبي القاسم الصفار اذا شهدا ثمان على طلاق امرأة او عتق امه وقالوا كان ذلك
عام أول جازت شهادتهما واما خيرا لهما الايهن شهادتهما قال رضى الله عنه وينبغي ان يكون ذلك
وهنا اذا علموا أنه يسكنها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليس بشرط لهذه الشهادة فاذا
اخرها صاروا فاسقة قاضيان في فصل فمين لا تقبل شهادته للتممة قال لعبدان دخلت دار
هذين الرجلين او مسست ثوبهما فانت حرفق فعل العبد ذلك فشهد الرجلان أو انهما على تحقق
الفعل تقبل ولو قال ان كتما عبيدى هذا او مسستما ثوبه فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو
قال لعبدان كلمت فلانا وفلان فانت حرفق فشهدا انه كلمهما لا تقبل حلف بعق عبيده على ان
لا يستقرض فشهدا انهما اقراضاه لا تقبل ولو شهدا انه طلب منهما الاقراض الا انهما لم يقراضاه
تقبل ان استقرضت من فلان فعبيدى حرفق فشهدا رجل وأب العبد أنه استقرض من فلان كذا
والخالف ينكر تقبل في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لابنه بزازية في نوع
في الشهادة على فعل نفسه ولو اختلفا في الطلاق فشهدا احدهما على تطليقتين والاخر على
الثلاث او شهدا احدهما على تطليقتين والاخر على تطليقة لا تقبل في قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال صاحباه وابن ابي ليلى جازت شهادتهما على الاقل ولو شهدا احدهما على تطليقة والاخر على
تطليقة ونصف او شهدا احدهما على تطليقة والاخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على
الاقل عند الكل ولو شهدا احدهما انه قال لها انت خلية وشهد الاخر انه قال لها انت برة لا يقبل
عند الكل لانهما اختلفا في لفظة الايقاع وان كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهدا احدهما
انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر انه طلقها ان كلمت فلانا وقد كلمت لا تقبل
عند الكل قاضيان في الفصل الاول من باب الشهادة التي يكذب المدعى شاهده شهدا لانهما
على أيهما بطلاق أمهما ان جحدت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت الطلاق لا تقبل وفيه
اشكال فان الطلاق حق الله تعالى ويستوى فيه وجود الدعوى وعدمه فلما ندمت الدعوى
تقبل فكذا اذا وجدت فلما ندمت هو حقه تعالى كما ذكرت لكن يسلم لها بضعها حتى تلك الاعتياض
بعده فتعتبر الدعوى اذا وجدت ولا تعتبر الفائدة اذا عدمت الدعوى شهدا لايهما أن

أمر أنه ارتدت والعباد بالله ان كانت أمهما حية لا تقبل لان فيه نفع الام وهو اندفاع الضررة عنها
وان كانت ميتة ان ادعى الاب ذلك لا تقبل لان الفرقة تقع باقراره فإثر الشهادة في اسقاط الصداق
ونفقة العدة فكانت للاب وان حدد الاب تقبل لان فيه ضرر لله بزوال الزوجية وان فيه نفع
فذلك مجحود مشوب بضرر برزاية في نوع في الشهادة على النقي **§** يجوز الاشهاد على الشهادة
وان لم يكن بالاصل عذر من مرض أو سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر
بالاصول في الاصح منية المقتى في الشهادة على الشهادة **§** شهود القروع يجب أن يذكروا أسماء
الشهود بالاصول واسم أبيهم وجدهم خلاصة في السابغ من الشهادات **§** ادعى الاداء وشهد
أحدهما أنه أداه والاخر أن الدائن أقتر بقبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول
في الحادى عشر من الفصولين **§** (فلو شهد أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج قبلت) لاتحاد
معناهما كذا الهبة والعطية ونحوهما (ولو شهد أحدهما بالقول والاخر بالعين أو مائة ومائتين
أو طلقة وطلقتين أو ثلاث ردت) لاختلاف المعنيين (كما اذا ادعى غصبا وقتلا فشهد أحدهما به
والاخر بالاقرار به) حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل در غررى
الاختلاف في الشهادة (بس) ادعى قتلا وشهد به واخر أنه أقتر به ترذاذا الاقرار يسكر لا القتل
ولو ادعى قضاء دينه وشهد أنه أقتر باستيفائه تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والاخر بالاقرار به
بالاستيفاء ترد كفى الغصب في الحادى عشر من الفصولين **§** في فتاوى القاضى ادعى ألفا فشهد
أحدهما بالالف له عليه والاخر بالاقرار به له عليه تقبل في قول الامام الثانى وفى المحيط ان
اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول واختلافهم في السبب أو في المشهود به لو عيننا منع
القبول برزاية في الرابع من الشهادات **§** ولو ادعى على رجل ألفا وأقام شاهدين فشهد
أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الاخر على اقراره بالف درهم قالوا اجازت شهادتهما في
قول أبي يوسف رحمه الله قاضيان في الشهادة التي تخالف الدعوى قالوا ولو ان رجلا احتاج
الى أن يخرج شهوده الى ضيعة اشتراها فاستاجر دواب لهم فركبوها لم تقبل شهادتهم ولو أكلوا
طعامه قبلت شهادتهم وهو قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله لا قبل شهادتهم فيه ما جعلا
قال الققيه ان كانت لهم قوة المشى أو مال يستكرون به فلا تقبل شهادتهم كما قاله أبو يوسف
ومحمد رحمه الله وان لم يكن لهم قوة المشى ولا طاقة الكراء ينبغي أن تقبل شهادتهم فان كان
الطعام لم يكن مهيا لهم ولكن كان عنده طعام مهيا فقدم اليهم فأكلوا منه قبلت شهادتهم وازل
في الشهادة **§** ولو أن مسلما ادعى وكالة من نصراني بكل حقه في الكوفة وأحضر غريما مسلما
فأقام عليه شاهد نصراني لا تقبل لان هذه شهادة نصراني قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل
فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الايضاء غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون
لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا قبلنا شهادتهم لما ذكرنا صيانة لحقهم عن البطلان أما
الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يخاطبونهم خارج دورهم فيمكن اشهاد المسلمين
عليها فلا ضرورة الى قبول شهادة أهل الذمة من المحيط البرهاني في الفصل الحادى عشر
من كتاب الشهادة **§** رجل ادعى أنه وصى نصراني وأقام بينة نصرانية وأحضر خصما
مسلم لا يقضى بالوصاية قياسا ويقضى استحسانا وهو قولهما ومخصيص قولهما بالذكر في
الاستحسان يدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله خلاف قولهما وقيل لا بل الاستحسان

(مجث يجوز الاشهاد على
الشهادة الخ)

(مجث اكرء المدعى للدواب
التي تركبها الشهود مبطل
للشهادة الخ)

(مجث لا تقبل شهادة
النصراني على ان فلانا المسلم
وكيل عن النصراني وتقبل
على انه وصى عنه الخ)

قولهم جميعا وتخصيص الشيء بالذکر لا يدل على نفی الحكم فيما عداه وكذلك لو أقام بينة نصرانية أنه ابن النصراني وأنه أبوه توفي وأحضر غريبا مسلما يقر بالمال وإنكر نسبه لا تقبل قياسا وتقبل استحسانا من المحيط للإمام السرخسي في باب الشهادة على الوكالة لمخصا رجل باع عبد أو سلمه إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري اعتقه فأنكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد به أن يطل حق الرد ولو وجد المشتري به عيبا قاضيان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة رجل باع عبد أو سلمه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لأن فيه تبعا للعهدة عن نفسه من المحل المزبور وفي المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه مات مسلما وليس له ميراث يجب لأحد لا تقبل شهادتهم وما ولا نجعله مسلما وعن الثاني أنه لا تقبل في الحياة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فبرهن الابن المسلم نصرانيين على أنه مات مسلما وسأل الميراث فتقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم وإذا قضى به نجعله مسلما ويصلى عليه مسلم باع عبد من نصراني فاستحققه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لأنه لو قضى لرجع بالثمن على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلمه وجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني يردّه على النصراني بالعيب وليس له أن يردّه على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين وفيه نصراني قال لعبد المسلم أنت حرّان دخلت هذا الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا تقبل برأيه في نوع في الشهادة على النفي مسلم قال إن دخل عبده هذه الدار فهو حر وقال نصراني إن دخل هذا العبد هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان أنه دخل بها بعد اليمين فإن كان العبد مسلما لا تقبل هذه الشهادة وإن كان العبد نصرانيا قبلت الشهادة على طلاق المرأة ولا تقبل على عتق العبد تتارخانية في الفصل الحادي عشر من كتاب الشهادات ولو شهد القنان بعد التحرير أن البائع قبض الثمن تقبل لا لو شهد أن الثمن كذا ولو شهد الدالان وقال نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح بآبائه لا تقبل ولو شهد أنها امرأته تقبل والحيلة أن يشهد بالنكاح ولا يذکر الوكالة من التسهيل شرح اللطائف قبيل كتاب الدعوى بورقة تخمينيا ولا تقبل شهادة العدوان كانت العداوة بسبب الدين أو تقبل إن كانت بسبب الدين (أخ) والعدو من يفرض مجزئه ويحزن بفرجه وقيل يعرف بالعرف خزنة المفتين في الشهادة الشاهد إذا ردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم يقبل إلا في أربعة العبد والكافر على مسلم والاعمى والصبي إذا شهدوا فردت شهادتهم ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القضية أشباه في الشهادة ومتى ردت لعله ثم زالت لا تقبل إلا في أربعة مواضع عذر ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم في الحادثة أعمى أبصر صبي ردت شهادته ثم بلغ فأعادوا الآداء تقبل وفي النصاب شهد المولى لعبده فردت ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادة بخلاف الأربعة ولو فاسق فردت ثم تاب وأعاد لا تقبل تحمل المملوك شهادة أو للصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبأنها وشهدوا تقبل ولو بصير عند الحمل وعنى عند الآداء لا تقبل خلافا للثاني وفي الحدود لا تقبل اتصافا وفي النصاب شهادة الاعمى تقبل فيما تجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنسب والموت برأيه في الثاني من كتاب الشهادات وإذا شهد شاهدان

(محض لا تقبل شهادة العدو)

عداوة دينوية الخ)

(محض إذا ردت شهادة

معلول ثم زالت علته لا تقبل

في الحادثة بعينها إلا في

أربعة الخ)

(محض تحمل المملوك

شهادة أو الصبي أو الزوج

ثم عتق وبلغ وأبأنها الخ)

على موت رجل فهذا على وجهين ان شهدا على موته ولم يفسر اشياء تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا أو لم يكن وان فسر او قال لم نعاين موته ان كان موته مشهورا قال الخصاف تقبل شهادتهما وقال بعض مشايخنا لا تقبل وهو الصحيح وان لم يكن موت الرجل مشهورا لا تقبل بالاجماع ولو الجدية في الفصل الاول من كتاب الشهادات § اذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لان شهادته لم تكن مقبولة فلم تصر مقبولة كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لان قيام الشهادة الى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضي بطلان الشهادة وان لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لان اعتراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلو أن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأته ثم أعادها بعد البيونة لا تقبل شهادته لان شهادته وردت في هذه الحادثة وكل شهادة وردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا وكذلك في مسألة الاجير قاضحان في فصل من لا تقبل شهادته للتممة من كتاب الشهادات § (ص) شهد أنه أقرضه يوم كذا أو صنع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعى عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا تقبل لانها قامت على النفي لان قولهما كان في مكان كذا نفي معنى ولو كان اثباتا بصورة اذ الفرض نفي ما قامت عليه البينة الاولى في الثاني عشر من الفصولين § شهد أنه وارث له لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضا تقبل ولم يكن تناقضا وقولهما لا وارث له غيره يحمل على قولهما لا نعلم له وارثا غيره ثم علما وارثا آخر فشهد انه فانه تقبل لان قوله لا نعلم له وارثا غيره زائد ليس من متن الشهادة لانه لو قال ان شهد أنه أخوه ووارثه يكني أو لانه يجوز ان يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض في الرابع عشر من الفصولين § مات فادعت امرأته أنها امراة الميت وأنكر الولد نكاحا فبرهن أنها ماتت وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيره وحاكم لها بارت وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فتضمن المرأة لا الشاهد وان شهد أنه مات وهي امرأته لان قوله مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج اليها فانهم ما لولا كانت امرأته كفي للحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو انعدمت هذه الزيادة لم يجب عليهم شيء لانهم ما شهدوا بنكاح كان ولم يظهر ركز بينهما بل صدقهما الولد حيث برهن على الطلاق كذا هنا من المحل المذكور § وهذا أصل عمه في تضمين الشاهدين انهم متى ذكر اشياء لازمة للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ذكر اشياء لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمنا حتى ان مولى الموالاته لو مات فادعى رجل ارثه بسبب الولد فشهد أن له ولدا الموالاته وأنه وارثه لا نعلم له وارثا غيره فحكم له بارت فاتفقوه هو ومعسر ثم برهن آخر أنه نقض ولاد الاول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني بخلاف الثاني في تضمين الشاهدين الاولين أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعلق وبيانه في مسألة الولد أن قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للحكم بالارث لانهم ما شهدوا باصل الولد ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم بالارث

(مبحث شهادة الاجير
لمؤجره)

(مبحث مات فادعت انها
امرأته وورثت ثم أثبت ولده
طلاقها في صحته ضمنته هي
لا شاهد هالج)

(مبحث متى ذكر الشاهد
ما هو لازم للقضاء ضمن اذا
ظهر خلافه الج)

فورثه بقولهما انه مولا ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضعفنا بخلاف شهادة النكاح المتقدمة
 و فرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد و وارثه في الولا بدون النكاح اذ المولى
 لا يرث على كل حال بل قد يحبب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال لا تحبب بغيرها من المحل
 المزبور ❀ اذ امات الكافر وترك ابنته وترك ألني درهم فاقسمها بينهما ثم أسلم أحدهما ثم جاء
 كافر وادعى لنفسه ديناً على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في الكتاب أجزت ذلك في
 حصة الكافر خاصة لان شهادة الكافر حجة في حق الكافر دون المسلم فثبت الدين بهذه الشهادة
 في حق استحقاق نصيب الكافر وابطال يده عليه لا في حق استحقاق نصيب المسلم وابطال يده
 عليه من المحيط البرهاني في الفصل الحادى عشر من كتاب الشهادات ❀ (فن مق) شهدا
 على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضى للشهود هل تعرفون المدعى عليها فقالوا لا
 لا تقبل شهادتهم ولو قالوا اتحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى أن هذه المرأة
 هل هي تلك أم لا صحت شهادتهم على المسماة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي بخلاف
 الاول اذ أقروا في الاول بالجهالة فبطلت شهادتهم كذا (ط) في التاسع من الفصولين (فص)
 ❀ ادعى ألفا وقال خمسة مائة منه غن قن شرا منى وخمسة مائة ثمن متاع شرا منى وشهد اربعة مائة
 مطلقا تقبل في خمسة مائة وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو
 شهدا منه مطلقا تقبل ولا يشترط ذكر سببه وبه أفتى (ط) وكذا في (ق) فقد القتاوى في الباب
 الثانى من كتاب الشهادات ❀ شهدا ان أباه مات في هذه الدار وأقالا كانت لايه لا تقبل لعدم
 الجور وقال الامام الثانى آخر اقبل ولو قالا كانت في يد أياه أو لايه مات وتركهما ميراثا له
 أو كانت لايه أجرة من ذى اليد أو أودعها أو أعارها أو رهنها منه تقبل اجماعا وكذا لو قال
 كانت لايه أو في يد أياه يوم مات تقبل ولو قال انها لايه ولم يقولوا مات وتركهما ميراثا له قبل
 على الخلاف واختار الفضلى أنه لا تقبل وهو الاصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالثوب
 دل أنه لا فرق في اشتراط الجز بين العين والعقار بزازية في العاشر من كتاب الدعوى (م)
 ❀ ادعى المديون ائصال الدين وشهدوا له بالابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء بالاستيفاء ولو ادعى
 المديون الابراء وشهدوا أن المدعى صالح مع المدعى عليه بمال معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح
 يجنس الحق لحصول الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط قنية في باب
 الاختلاف الواقع بين الدعوى والشهادة من كتاب الشهادة (قع حم) أقام شاهدين على الصلح
 فالجاءهما القاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن انه كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر
 وقال الآخر أظن أنه منذ ثلاث سنين أو أزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان
 كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ قنية في باب اختلاف الشاهدين من الشهادات ❀ الشهادة
 بعنق القن لا تقبل عند أبى حنيفة بدون دعواه خلافا لهما (فش) ان خلاف أبى حنيفة
 في الشهادة بالعنق الحاصل من جهة مولا أمالو شهدا أنه حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا اذ
 الشهادة بجزية الاصل شهادة بجزية أمه والشهادة بجزية أمه شهادة بجزية الفرج وهي حق الله
 تعالى فتقبل حسبة كما في الطلاق وعنق الامة (شجع) الصحيح أن دعوى القن شرط عند
 أبى حنيفة في حرية الاصل أيضا والتناقض لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لافي حرية الاصل ولا في
 العنق العارض (ط) لا يحلف على عنق القن حسبة بدون الدعوى وفاقا وفي عنق الامة
 والطلاق بدون الدعوى قبل يحلف وقيل لا فيتم امل عند الفتوى في الثانى عشر من الفصولين

(مبحث لا تقبل الشهادة
 بعنق القن بدون دعواه الخ)

(مبحث تجوز شهادة الدائن
لمديونه بما هو من جنس دينه
الخ)

وتجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكره في الوكالة والجامع ولو
شهد لمديونه بعد موته لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بحال المديون في حياته ويتعلق به بعد
وفاته كما في الخائنية (قلت) وحكي شارح الوهبانية عن المحيط أنها لا تقبل لمديونه إذا كان مفلسا
ونقل عن الحلواني القبول وإن كان مفلسا وهو ظاهر كلام الخائنية والحاصل القبول مع اليسار
بالاتفاق وعدمه بعد الموت بالاتفاق والخلاف في حالة الاعتسار مع الحياة ولم أر من رجع أحد
القولين والامام الزبلي يقتصر على القول بالقبول إذا كان مفلسا وأما شهادة المديون لرب
الدين فقبولة كما في شرح الوهبانية معين المفتي في كتاب الشهادة (ظم) كقبول بحال شهدا
على رجل أنه كفل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل فنية في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل
الكفيل بنفس المدعى عليه شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفالة
لأجله لا تقبل في الصحيح بزيادة في نوع في الشهادة على النسخ من الفصل الثاني من كتاب
الشهادات رجل شهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال والذي عليه المال حاضرين
عند الاشهاد يقول أشهد أن فلان بن فلان هذا أقر عندى أن فلان بن فلان هذا عليه ألف
درهم كان الاشهاد صحيحا وإن كانا غائبين أو أحدهما حاضرا والاخر غائبا أو ميتا ينبغي له أن
ينسب الغائب منهما أو الميت منهما إلى أبيه وجده وقبيلته وإلى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد
بمنزلة مجلس القضاء فكما يشترط في أداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط في الاشهاد
قاضيان في آخر فصل في الشهادة على الشهادة وعن ابن مقاتل لو سمع اقرار امرأته من وراء
الحجاب وشهد عنده اثنان انها فلانة وذكر انسبها لم يجز أن يشهد عليها أطلق الجواب اطلاقا
وقال (ث) لم يجز أن يشهد عليها الا إذا رأى شخصها حالة اقرارها حينئذ يجز أن يشهد على
اقرارها بشرط رؤية شخصها لأرؤية وجهها (جص) حسرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت
فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان
مادامت حية اذ يمكن للشاهد أن يشير إليها فان ماتت حينئذ يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين
بنسبها في آخر الفصل التاسع من الفصولين **لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس**
أنها زوجه وسعه أن يشهد انها زوجته وإن لم يعين العقد (فش) شهدا بنكاح فسا لهما
القاضي هل حضر عا في العقد فقالا لا فشهادتهما تقبل لانه يحل لهما الشهادة بالنكاح بتسامح
أو بناء على انه ما رأياهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهما قالوا لم يعين العقدتين
للقاضي انه ما شهدا بتسامح ولو شهدا وقالوا سمعنا لا تقبل فكذا هذا (فقط) شهدا ينسب
أو نكاح وقال سمعناه من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفي (علمه)
اشارة الى أن القبول أصح في الثاني عشر من الفصولين (فترجى البيئته) رجلان شهدا
أن فلانا قد مات وهذه قد كانت امرأته وشهدا آخر أنه كان طلقها قبل الموت قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل شهود الزوجة أولى وقال القاضي الامام علي السعدي شهود الطلاق
أولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام علي السعدي وما قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج قاضيان في آخر فصل في الدعوى
التي تخالف الشهادة من كتاب الدعوى **وإن ادعى أحدهما الرهن والقبض والاخر الهبة**
والقبض فيئنه الرهن أولى وذكر في كتاب الشهادات ان الهبة أولى في القياس ووجهه ان الهبة

(مبحث الشهادة على الشهادة)

(مبحث ترجيح البيئته)

تقديم ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب الموجب للملك العين أقوى وجه الاستحسان
أن الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان أقوى من عقد التبرع ولأنه يثبت بدلين
المرهون والدين والهبة لا تثبت الا بدلا واحدا فكان الرهن أولى من الهبة وكذلك الرهن أولى
من الصدقة من المبسوط للسرخصى في باب اختلاف الاوقات من كتاب الدعوى (ط) ادعى
المشتري يعبا بنا والبايع بيع الوفاء فالقول للبايع وان أقام البينة فالبينة بينة مدعى الوفاء وكذا
اذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره فبينة مدعى الكره أولى وكذا
اذا ادعى الاقرار عن طوع والآخر عن كره فبينة الكره أولى قنينة في باب البينتين المتضادتين
من كتاب الشهادة (ش) ادعى البائع وفاء والمشتري بآنا وعكسا فالقول لمدعى البات قال
وكنيت أفقي في الاستدعاء أن القول لمدعى الوفاء وله وجه حسن إلا أن أئمة بخارى هكذا أجابوا
فوافقهم في اواخر الفصل الثامن عشر من الفصولين (م) ادعى جارا انه ملكى غاب
عنى منذ ثمانية أشهر وقال ذواليد اشترته منذ سبعة عشر شهرا وأقام البينة فبينة المدعى أولى
ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقة وأقام البينة فبينة المرأة أولى ان
كان الشرط متعارفا ليصح الابعاء معه (ق) بينة الزوج أولى قنية في باب البينتين المتضادتين
من كتاب الشهادة (ذ) برهن أنه له ولد في ملكه وبرهن ذواليد أنه له ولد في ملكه فحكم به لذي
اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه ويده يدا المتلقى منه فكانه حضر وبرهن على النجاشي والمدعى في
يده يحكم له به كذا هذا في الثاني من الفصولين (ر) رجل مات وترك مالا وبنقا فقام رجل البينة أنه
كان عبده فاعتمقه وأن ولده وأقامت البنت البينة أنه كان حرا الاصل ذكر في ولاه الاصل
أن البينة بينة البنت قاضيان في اواخر باب ما يطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى ثم اعلم
أن الاصل في دار الاسلام هو الحرية فن ادعى أنه حر الاصل وأقام بينة لا تقبل بينته اذ القول
له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى أحد عليه الرق وأقام البينة فالأصل لا تقبل بينته على حرية
الاصل دفع البينة الرق في الفصل التاسع والثلاثين من الفصولين (و) لو قال المضارب أقرضتني
وقال رب المال مضاربة أو بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعى عليه تملك المال
والبينة للمضارب يجعل كانه أعطاه مضاربة ثم أقرضه من مضاربة قاضيان (ز) وان اختلف
الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعى انه له كان القول في ذلك قول الزوج وان
أقامت المرأة بينة أو أقاما جميعا يقضى بينة المرأة لانهما خارجة معني ترجيح البينات للغام في
كتاب النكاح (ح) فان كان المزكى اثنين فعدهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو
يوسف رخصهما الله الجرح أولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان الجرح أولى كمال وعدله
اثنان وجرحه اثنان كان الجرح أولى في قولهم وقال محمد رحمه الله اذا عدلهم واحد وجرحهم
الآخر القاضي يتوقف لا يقضى بشهادتهم ولا يرد شهادتهم بل ينظر ان جرحهم آخر ثبت
الجرح وان لم يجرحهم آخر بل عدلهم آخر ثبت العدالة وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان ثبتت
العدالة في قولهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم
اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لان قول الاثنين يساوى قول الجماعة كما في دعوى الملك
اذا أقام أحد المدعين اثنين وأقام الآخر عشرة لا يترجح صاحب العشرة قاضيان فمن لا تقبل
شهادته لنفسه ثم القاضي ان شاء يجمع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان شاء اكتفى
بتزكية السر وفي زماننا كواثر تزكية العلانية واكتفوا بتزكية السر من المحل المزبور (م)

(مبحث الاصل في دار الاسلام
هو الحرية)

(مبحث تزكية الشهود)

(١) أى المدعى القديم لان
الاصل عدم الاحداث
كذا بهامش بعض النسخ
٥١

قال أحد الجارين للآخر هذا السباط الذي أخرجه محدث وقال الآخر كان كذلك في القديم
فالقول للمدعى (١) لكونه متمسكاً بالاصل (نيج) والبينة بينة من يدعى أنه محدث فان أقام البينة
فبينته من يدعى أنه محدث أولى أيضاً (قعم) على عكسه قال رضى الله عنه والصحيح هو الاول قنية
في باب التصرفات والمحدثات في طريق العامة من كتاب الكراهية والاستحسان برهن على أن
هذا معتقه وله ولاء العتق والآخر على أنه حر وله عليه ولاء الموالاة فاولا الموالاة أولى برهن أنه
أعتق هذا وهو عليه برهن الآخر كذلك فان صدق العبد أحدهما فهو أولى وان كذبهما
فالولاة بينهما ولو برهن كل منهما على اعتاقه بالف وهو عليه لا أثر لتصديق العبد وولاؤه بينهما
ولكل منهما عليه ألف وان لم تذكر إحدى البينتين ما لا يثبت مدعى المال أولى وولاؤه صدقه
العبد ولا برازية في نوع في دعوى الدين في التركة من كتاب الدعوى (قب) باع الوصى من
التركة شيئاً فقات الورثة باعه بفن فاحش وقال المشتري بل بعدل فالقول له ادعى عليه محدداً
في يده اثنان من جهة أبيه فأقام ذوال اليد البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة وأقام المدعى بينة أن
قيمه زيادة على ما أثبتته ذوال اليد فقبل البينة المثبتة للزيادة أولى وقال كثير منهم المثبتة لقله القيمة
أولى قنية في باب الاختلاف بين المتبايعين من كتاب الدعوى ادعى أن الوصى باع التركة
بالغب وزعم الوصى أن البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتمسكه بالاصل ولو برهن على أنه
اشترى من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغ قبل بيته المشتري أولى لانه مثبت
الزيادة والاكثر على أن مثبت القلة اعنى الغبن أولى برازية في آخر الفصل الاول من كتاب
الدعوى رجل أقام البينة على امرأة أنه زوجها ابوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه
زوجها منه بعد بلوغها بغير رضاها فيثبتها أولى لان البلوغ معنى حادث يثبت بينتها فكانت بينها
أكثر اثباتاً ثم يثبت فساد النكاح ضرورة ولو الجح في الفصل الرابع من كتاب الدعوى وفي
المحيط ادعى داراً في يد غيره أنه مملوك وان أباه باعها منه حال بلوغه بلارضاه وزعم ذوال يده أنه
باعها منه في صغر الابن المدعى فالقول للابن وان برهن ذوال يد على مدعاه بمن المثل تندفع عنه
الخصومة وان برهن تاريخ بينة ذى اليد في الثامن من شهادة البرازية (ظم) وصى باع شيئاً
فادعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري بينة أنه
كان وصياً وقت الشراء فبينته الشراء أولى لما فيها من اثبات نفاذ الشراء وسبق التاريخ (جت)
وبينة العزل أولى من بينة البيع وكذا الطلاق والعناق من الوكيل قنية في باب البينتين
المتضادتين من كتاب الشهادات ولو قامت بينة على عزل الوكيل وبينه على بيعه فبينته العزل
أولى والبيع باطل الآن بوقت البيع قبل وقت العزل وجيز في باب البينتين المتضادتين من
الشهادة رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة أن المورث وهبه منه
في صحته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول قول من يدعى الهبة في المرض
وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسفي
في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه وادعى الزوج أنها
وهبت منه في صحته وادعى الورثة أن الهبة كانت في مرض موتها فان القول يكون قول الزوج
لانه يكره استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتاً فيكون القول
قوله الآن وهذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على

ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من ينكر السقوط ولان الهبة
 حادث والاصل في الحوادث أن تحال الى أقرب الاوقات قاضخان فيما يتعلق بالنكاح من
 كتاب الدعوى (فقط) أقر لوارثه بشئ ثم مات فقال المقر له أقر في صحته وقال بقية الورثة
 لابل أقر في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقر له ولولا بينة له فله تحليف الورثة فصولين في كتاب
 الاقرار من أحكام المرضى ولو قال بعته في صغرى وقال بل بعته في الكبر فالقول للمدعى الصغير
 لانه الاصل والبينة للمدعى الكبر لا ثباته العارض بزانية في أواخر الفصل الاول من كتاب
 الدعوى (نج) باع ضبعة ولده فاقام المشتري بينة انه باعها في صغره بمن المثل والابن اقام بينة
 انه باعها في حال البلوغ فبينه المشتري اولى (يم) بينة الابن اولى ولو اقام البائع بينة اني بعته في
 صغرى واقام المشتري بينة أنك بعته بعد البلوغ فبينه المشتري اولى لانه ثبت العارض قنية
 في باب البيتين المتضادتين من كتاب الشهادات (يم) مات عن زوجة وأخ وابن وابنه مات أيضا
 فقال الاخ مات أخي بعد موت ابنه في الميراث وقالت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه
 فالقول للمرأة (هـ) والاصل في هذا الجنس ان الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب
 أو أصله فالبينة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر قنية في باب الدعوى
 والاختلاف في الموارد من كتاب الدعوى كلما تعارضت بينة اليسار والاعسار قدمت
 بينة اليسار لان فيها زيادة العلم اللهم الا أن يدعى المدعى أنه موسر وهو يقول أعسرت بعده
 واقام البينة فانها تقسم لان فيها أمر احادنا وهو حدوث ذهاب المال ابن الهمام في فصل
 الحبس من كتاب أدب القاضى رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ومات بضربه
 وقال المدعى عليه في الدفع انه اخرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع أمالوا اقام البينة
 أنهم اصحت بعد الضرب يصح ولو اقاما البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينه
 الصحة اولى خلاصة في أواخر كتاب الدعوى دار في بدر رجل اقام رجل البينة أنه اشتراها من
 فلان غير ذى البدن بالف درهم وهو يملكها ونقده الثمن واقام آخر البينة ان فلانا آخروهاها
 منه واقبضها واقام آخر البينة على الصدقة من رجل آخر واقام آخر البينة انه ورثها من أبيه
 فان القاضى يقضى بينهم ارباعا ولو ادعى ذلك من رجل واحد يقضى للمشتري وترجى بينة
 البيع قاضخان في دعوى الملك بسبب من كتاب الدعوى اذا اختلف المتبايعان أحدهما
 يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل
 فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى
 الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد بان ادعى أنه اشتراه بالف درهم وبرطل من خروالاخر
 يدعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية القول قول من
 يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الاخر كافي الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد
 قاضخان في فصل أحكام البيع الفاسد وان اختلفا فادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة
 والاخر ينكر التلجئة لا يقبل قول من يدعى التلجئة الا بينة ويستحق القاضى الاخر
 وصورة التلجئة في البيع أن يقول الرجل لغيره اني أبيع دارى منك بكذا وليس ذلك ببيع
 في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون
 باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رحمه الله في بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد فاعتقه
 لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما من

(مبحث اذا تعارضت بينة
 اليسار والاعسار قدمت
 بينة اليسار)

(مبحث من القول)

الفصل المزبور ۞ ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة
 ولها الميراث وادعى الورثة أن الطلاق كان في الصحة فالقول لها وإن برهننا وقتا وقتا واحدا
 فبينة الورثة على طلاقها في الصحة أولى ۞ شهد أن فلانا مات وكانت زوجته وآخرا أنه
 كان طلقها قبل الموت قال الفضلي بينة الزوجة أولى ويجعل كأنه طلقها ثم تزوجها وقال
 السعدي بينة الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقيل إن كانت ورثته أو هي تدعى
 عقدين فالقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والافالفتوى على ما قاله السعدي بزيادة في
 الترجيح من كتاب الشهادات (قع علىكم) ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أبراثة من الصداق
 حال صحتها وأقام بينة وأقام الورثة بينة أنها أبراثة في مرض موتها فبينة الصحة أولى وقيل بينة
 الوارث أولى قسمة في باب البيعتين المتضادتين من كتاب الشهادات (قع) ادعى على رجل أن هذه
 الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى أن بائعي اشتراها من الواقف وأرخا وأقاما البينة
 فبينة الوقف أولى (شم) أن ثبت ذو اليد تاريخا سابقا على الوقف فبينة أولى والافبينة الوقف
 أولى (نج) متولى الوقف ادعى غلب وارث واقفه الذي في يده المحدود أنه وقف على كذا وقفا
 صحيحا وأقام بينة وأقام الوارث بينة على فساد الوقف فإن كان الفساد بشرط في الوقف مفسد
 فبينة الفساد أولى لأنها أكثر أثباتا وإن كان لمعنى في المحل أو غيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا
 التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده في الباب المزبور (نج) باع
 أرضا فادعى أخوه على المشتري أن البائع معتموه وأناوصيه وقال المشتري بل عاقل وأقاما بينة
 فبينة العتة أولى (قع بو) ولو ظهر جنونه وهو مقيم يجحد الافة وقت بيعه فالقول له وبينة
 الافة أولى من بينة الجنون (نج) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار منه فشهد شاهدان أنه
 كان مجنونا عندما باعها وآخرا أنه كان عاقلا فبينة العقل وصحة البيع أولى (نج) إذا
 اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فأنما يجعل القول لمن يدعى الصحة مع العين قسمة في باب
 الاختلاف بين المتبايعين من كتاب الدعوى (في القول لمن) المتقي قال أبو حنيفة رحمه الله
 إذا قال القصار قد رددت فالقول قوله مع عينه ولا أجر له ولو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك
 وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فاخذ رب الثوب فالأصح أنه يسعه لبعه ويهه فانه ذكر محمد
 رحمه الله لو دفع إلى الخياط ثوبا ليقطعه قباء ودفع إليه البطانة فجاءه بفقال رب الثوب ليست
 هي بطاتي فالقول قول الخياط مع عينه أنها بطاته ويسع رب الثوب لبعها لانه دفع إليه الخياط
 بدل بطاته وكذلك القصار من الوجيز للسرخسي في باب اختلاف الأجر والمستاجر من كتاب
 الاجارات ۞ رجل كان صالحا ففسد وجرح القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شاة فقال
 المشتري كنت اشتريته قبل الجرح عليك وقال لا بل بعد ما جرح على فالقول قول المجور عليه لأن
 البيع حادث فيضاف إلى اقرب الاحوال فإن أقام البينة فالبينة بينة المشتري لمعين أحدهما
 أنه ثبت الصحة وبينة مثبت الصحة أولى في جميع الاحوال والثاني أنه ثبت سبق التاريخ قال
 وكذا لو اطلق عنه الجرح ثم قال اشتريته مني حالة الجرح وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق
 فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعى أمر احاد فيضاف إلى اقرب الاوقات قال الخصاص
 وفي هذه المسئلة نظير يريده والله أعلم مسائل المبسوط وهي صبي طلق امرأته أو اعتق أمته
 أو باع شيئا ثم قال فعلت ذلك وأنا صبي وقالت المرأة بل فعلته بعدما بلغت وكذلك الامة
 والمشتري فالقول ههنا قول الصبي ولم يعتبر المعنى الذي ذكرناه بل قال لانه أضاف التصرف إلى

حالة معهودة منافية للصحة وهذا المعنى موجود في مسألة المفسد لكن وجه الفرق بينهما أن
الصبي محجور عليه مطلقا من غير تردد فأضافته التصرف إلى حال الصبا كأن انكار امنه للصحة
والقول قول المنكر أما المفسد له فليس محجور مطلقا لأنه ليس محجور عن تصرف نافع بل عن
تصرف مضر وهذا التصرف يحتمل أن يكون نافعا ويحتمل أن يكون مضرا فلم كان هذا
الاحتمال لم تكن الأضافة إلى حال الفساد انكارا فلذلك افتترقا من مختصر شرح أدب القاضي
للخصاف في آخر باب الحجر بسبب الفساد وفي متفرقات يوع الذخيرة صبي باع أو اشتري وقال
أنا بالغ ثم قال بعد ذلك لم أكن بالغاً فان قال أو لا في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت إلى
بحوده ولم يوقت له وقتا وكتبه اثنا عشرة سنة هكذا ذكر في الباب الأول من يوع الواقعات
وهنا حقيقة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثنتي عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر
هذه الدققة في قسمه قناوى الفضلى أحكام الصغار للاستروشن في مسائل البوع § رجل أقر
لوارثه بشي عومات ثم اختلف المقر له وبقيّة الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقيّة
الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعى أنه كان في المرض فان أقام جميعا البينة فيبينة
المقر له أولى وان لم يكن للمقر له بينة وأراد استحلاف الورثة كان له ذلك تارخانية في الفصل
الخامس والعشرين من كتاب الاقرار § اختلفا في قيمة المغصوب فالقول للغاصب مع يمينه بالله
ما قيمته الا عشرة منية المفق في مسائل الرد والاسترداد من كتاب الغصب § اذا اختلف رب
المال مع المضارب فقال المضارب رددت عليك رأس المال بعدما اقتسمنا وانكرب المال كان
القول قول رب المال لان المضارب يدعى ان ما في يده نصيبه من الربح ورب المال يدعى انه مال
المضاربة لانه لم يرد عليه رأس المال فيخلف كل واحد منهما فان أقام البينة أقام رب المال البينة
ان المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار رب المال أنه رده عليه
رأس المال فهذا على وجوه ان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاخر التاريخين أيهما
كان أما اذا كان تاريخ رب المال سابقا يصير كأن المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رده
وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا فلا أن رب المال وان أقر ببراءته الا أن المضارب لما أقر
بالضمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في جنس هذه المسائل وان أرخا
وتاريخهما سواء أو أطلقا يقضى بينة المضارب ويجعل كأنه لم يرد ثم رده بعد ذلك فاضحان
في فصل دعوى المقول § واذا اقتسم المضارب ورب المال وأخذ كل واحد منهما حصته ثم
اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال إلى رب المال وانكرب المال ذلك فالقول
قول رب المال ولا يكون اقرار رب المال بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله
في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعى المضارب على رب المال من خلوص الخمسامة
التي قبضها لنفسه وفي الذخيرة وأما في حق براءة المضارب عن رأس المال فالقول قول المضارب
(م) ثم اذا حلفا اتنى الضمان عن المضارب بحلفه واتنى قبض رب المال رأس المال بحلفه
أيضا وكان ألفا من مال المضاربة قد هلك فيصرف الهلاك إلى الربح وكان ما قبضه رب
المال من الخمسامة من رأس المال والخمسامة التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فترد
على رب المال ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها لرب المال حتى يتم له رأس المال في
الفصل السابع والعشرين من مضاربة التارخانية § وان قال المشتري اشتريت البناء بخمسامة
درهم ثم اشتريت الارض بعد ذلك أو قال اشتريت الارض بدون البناء أو لا ثم اشتريت البناء

بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مقصودا وقال الشفيع لابل اشتريت ماما عاق
صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع
لان المشتري ينكر الشفعة في البناء لتفرق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول
المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء أو لاني اشتريت الأرض كان القول قول المشتري وبأخذ
الشفيع الأرض بدون البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع
اشتريت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحسانا فان أقاما البينة كانت البينة بينة
المشتري في قول أبي يوسف رحمه الله لانه هو المحتاج الى البينة وعلى قول محمد رحمه الله البينة بينة
الشفيع وان ادعى المشتري انه اشترى الكل معا بعقد واحد ادعى الشفيع انه اشتراه متفرقا
كان القول قول المشتري فاضحان في ترتيب الشفعاء من كتاب الشفعة و ولو اشترى غلة وسلم
اليه البائع موزونا فوزنه في بيته فوجد ناقصا فاراد أن يرجع بقدر النقصان فالقول
للمشتري مع يمينه لانه منكر للقبض جواهر الفتاوى للكرماني في الباب الاول من كتاب
اليوسف و رجل قال اخبره قد كنت أودعني ألف درهم فضاقت وقال ذلك الغير كذبت
ما استودعته انما غصبته أو قال أخذتها بغير أمرى فلا ضمان عليه بخلاف ما اذا قال أخذتها
وديعة فضاقت وقال صاحب المال لابل أخذتها غصبا فالقول قول صاحب المال ومدعى
الوديعة ضامن ولو قال صاحب المال أقرضتكها وقال ذلك الرجل لابل أخذتها وديعة
فالقول قول مدعى الوديعة بخلاف المسئلة الاولى من المحيط البرهاني في الفصل السابع من
كتاب الوديعة ملخصا وكذا في باب الاستثناء من اقرار الهداية و امرأة وهبت مهرها من
زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كانت تشبه
المدركات في ذلك الوقت أو كانت بها علامة المدركات لاتصدق انها لم تكن مدركة وان لم تكن
كذلك كان القول قولها عمدا في معرفة حد البالغ من الفصل الثالث والثلاثين نقلا
عن دعوى فاضحان و (نس) ادعى خلعها وهو تنكرفا القول لها وتطلق باقرار الزوج لانه
أقر بطلاق ثم ادعى البذل أو سقوط المهر فبني تنكرفا القول لها وكذا العتق (فقط)
(١) زنى دعوى مهر وثيقة عدت كند كدم اطلاق داه وادعى الزوج الخلع وليس لها بينة
(٢) قول قول زن باسدد رحق مهر وقول قول شوى باسدد رحق نفقة في الثاني والعشرين من
الفصولين و قال الطالاب هو موسر قادر على الاداء فقال المديون أنا معسر قال بعضهم القول
للمديون وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض ونحوه المتاع فالقول لمدعى
اليسار وعليه الفتوى وان لم يكن بدلا عما هو مال كان القول للمديون وفي النفقة القول للزوج
في العسر مجمع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء (فدى) دفع الى مقرضه مشطا
واسمأجره لحفظه مدة فغضت المدة فجاء المقرض بالمشط فطلب أجر ما مضى فقال مستقرضه
المستأجر ليس هذا مشطى فالقول للمستأجر في الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه ينكر حفظ عينه
ووجوب الاجر عليه والقول للمقرض في عين المشط فيبرأ بتسليمه بينه اذا القابض أعلم به
(أقول) قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل عما لو أراد المشتري رد
المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا المشتري مع انه قابض فالحق أن يفصل بان
القول للمالك في تعيينه اذا وجد التامك والافلقابض كعين المغصوب وزق العسل في مسئلة
الاخلاف في وزن الرق من البسيع الفاسد قال رحمه الله نظيره جعل أمر امرته يدها ولم يوصل

(١) ادعت امرأة الطلاق

وطلبت مهرها ونفقة العدة

(٢) القول قول المرأة في

المهر وقول الزوج في النفقة

اليها كسوتها أو ديتالها عليه الى شهر فغضى شهر فاختلفا في الوصول فالقول للزوج في صيرورة
 الامر بيدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين في التاسع عشر من الفصولين **امرأة**
 قالت لزوجها تزوجني بغير شهود وقال الزوج لا بل تزوجتك بشهود فالقول قول الزوج ولو
 قالت المرأة تزوجني وأنا صديقة وقال الزوج تزوجتك وأنت بالغة فالقول قول المرأة الاصل
 في جنس هذه المسائل ما مر قبل هذا في فصل الشهادة في النكاح ان الزوجين اذا اختلفا في صحة
 العقد وفساده فالقول قول من يدعى الصحة لشهادة الظاهر له وبعد ذلك ان كان مدعى الصحة المرأة
 يفرق بينهما وجعل كأن الزوج أقر بشئ حرمة حادثة فكانه قال أنت علي حرام للحال فيفرق
 بينهما ولو عليها نصف المهران لم يدخل بها وجميع المهران دخل بها وعليها العدة واذا اختلفا في
 وجود أصل النكاح فالقول قول من ينكر الوجود من المحيط البرهاني في نوع في صحة العقد
 وفساده من الفصل الحادي والعشرين من كتاب النكاح اذا قالت المرأة لزوجها تزوجني وأنا
 معتدة فلان وقال الزوج تزوجتك بعد انقضاء العدة فالقول قول الزوج ويقضي بالنكاح
 بينهما لان الاختلاف وقع في صحة العقد والزوج يدعى صحة العقد فالقول قول الزوج وهل
 يسعها المقام معه وأن تدعيه بجما معها ان علمت وقت القضاء انها كانت منقضية العدة يسعها ذلك
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله الاول لان القضاء أثبت بينهما النكاح مبتدأ
 وهي في هذا الوقت كانت خالية عن العدة محللا للنكاح وان علمت أنها وقت القضاء كانت في
 العدة لا يسعها ذلك بالاتفاق لان القضاء انما يثبت النكاح في محله ومعتدة الغير ليست
 بمحل للقضاء من المحل المزبور واذا اختلف المكاتب والمولى في مال الكتابة فالقول قول
 المكاتب ولا تحالف عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله
 يتحالفان والصحيح قوله لان هذا عقد على العتق بعوض ولا يجزى فيه التحالف كالعتق على مال
 مضمون في آخر كتاب المكاتب **وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله** رجل باع عبد
 غيره بغير امره وسلمه الى المشتري ومات في يد المشتري فباع المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال قد
 كنت أجزت البيع لا يقبل قوله الابينة ولو قال كان باعه بامري قبل قوله ذخيرة القناري
 في آخر النوع الاول من النصل العاشر من البيوع **وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله** رجل باع عبد
 من الاجراف فاتفق في البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر
 وان أنكر البناء أو الامر بالبناء فالقول قول رب الدار خلاصة في الاختلاف في الاجارة من
 كتاب الاجارات **وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله** رجل باع عبد من خشبها
 واسطواناتها فكله للطعام وعلى هذا القصار والحداد وكل ما أشبه ذلك من الاوعية والادوات
 خزانة الاكل من كتاب الاجارات **وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله** رجل باع عبد من خشبها
 كتمت رددت حين باعني الخبر وكذبها الزوج فان القول قوله لان الملك ثابت عليها فهي عما قالت
 تريد ابطال الملك الثابت عليها فكانت مدعية صورة فلا يقبل منها اسناد الفسخ حتى لو قالت عند
 القاضي أدركت الآن وفسخت صح وقيل لمحمد رحمه الله كيف يصح وهو كذب وانما أدركت
 قبل هذا الوقت فقال لا تصدق بالاسناد فجاز لها أن تكذب كيلا يسلط حقها وأشار المصنف
 الى أن الاختلاف لو كان في البلوغ فان القول قولها كما في الولو الحية **وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله** رجل باع عبد من خشبها
 النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها بالغة فالقول لها ان كانت مرهقة لأنها اذا
 كانت مرهقة كان الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع المالك عليها اه من

مبحث اذا اختلف المكاتب
 والمولى في مال الكتابة فالقول
 قول المكاتب الخ

البحر الرائق في باب الاربايع والاكفاء من كتاب النكاح في شرح قوله القول لها ان اختلفا في
 السكوت **§** اذا ادعى الوصى أن الميت ترك رقيقا فنفت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن
 قال محمد والحسن بن زياد ان القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصى وأجمعوا أن
 العبيد لو كانوا أحياء **§** كان القول قول الوصى ضمائم للغام في باب مسائل الوصى والولى
 والقاضى **§** واذا بلغ الصغير فطلب ماله من الوصى وقال الوصى ضاع منى كان القول قوله لانه
 أمين وان قال أنفقت عليك مائة يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه
 الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصى مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم منذ خمس سنين
 ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي
 المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله واماعلى قول أبي يوسف فالقول قول الوصى وهذه
 أربع مسائل احدها هذه **§** والثانية اذا ادعى الوصى أن الميت ترك رقيقا وأنفقت عليهم
 الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن بن زياد رجحما الله القول قول الابن
 وقال أبو يوسف القول قول الوصى وأجمعوا على أن العبيد لو كانوا أحياء **§** كان القول قول
 الوصى والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصى أن غلاما لليتيم أبى فجاء به رجل فاعطيته جعله
 أربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصى في قول أبي يوسف وفي قول محمد
 والحسن رجحما الله القول قول الابن الا أن يأتي الوصى ببينة على ما ادعى وأجمعوا على أن
 الوصى لو قال استأجرت رجلا ليرده يكون مصدقا والمسئلة الرابعة اذا قال الوصى أدبت
 خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما مات أبى منذ
 خمس سنين **§** كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لان الوصى يدعى تاريخا سابقا
 وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله القول قول الوصى لان اليتيم يدعى عليه وجوب
 تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل في فصل في تصرفات الوصى من
 وصايا الخاتمة وعن محمد رحمه الله أيضا ادعى الوصى ان أباه خلف **§** كذا وكذا غلاما وأنفقت
 عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فان كان مثل هذا الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصى
 وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لأمثاله مثل هذا الرقيق لا يكون القول قوله بزيادة
 في نوع في تصرفات الاب والوصى والقاضى من كتاب الوصايا **§** ولو قال رب المال هو قرض
 وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينة أيضا والمضارب
 ضامن وقبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه أى القابض ترجيح البينات للغام في
 أول المضاربة **§** قال زنى **§** كابين بخشيده است ومردها كنون شوى كويده كخبشيدين
 در حال صحت بود وورثه كويده كاند مرص موت بود قول قول كه بود ذكر في هبة كتاب
 الملقط أن القول قول الزوج وذكر في وصايا الجامع الصغير ما يدل على أن القول قول الورثة
 قبل أليس ان الاصل في الماواث أن يحال الى أقرب الاوقات قلنا بلى ولكن في حوادث
 متساوية في الصحة وأما اذا كان احدي الحادثتين صحة والاخرى فاسدة فلا ألتري ان الورثة
 لو ادعوا فساد الهبة بسبب آخر غير وقوعها في المرض **§** كان القول قول الزوج وألتري أن
 رجلا لو ادعى شراء الجارية من ذى اليتيم الخيس وذو اليد يقول كان البيع بشرط مفسد في
 يوم الجمعة ان القول قول المشتري والبينة على البائع على الفساد كذا ههنا قاعدة في النكاح
§ وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتين وقال المستعير هلك قبل ان أرهنه أو بعد

وهبت امرأة مهرها للزوج
 وماتت فقال الزوج ان
 الهبة كانت في الصحة وقالت
 الورثة انها كانت في مرض
 الموت القول قول من

مارهنه وافتسكتكه كان القول قول الراهن مع عيینه قاضخان في فصل فيمن يرهن مال الغير من كتاب الرهن **§** رجل اشترى حلياً فدفع الى المرأة واستعملت فأتت المرأة فادعى الزوج وورثتها انه دفع على وجه العارية أو التملك فالقول قول الزوج مع عيینه بانه دفع الحلي اليها على وجه العارية جواهر الفتاوى في الثاني من كذب الدعوى **§** اشترى ارضاً ثم امتنع عن ايفاء الثمن وقال المشتري اشتريتها على انها جارية فاذا هي أنقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئاً كان القول قول البائع في انكار الشرط مع عيینه قاضخان في الشرط والمفسدة من السبوع **§** هلك العين المستأجر على حفظه ثم قال الاجير هلك بعد عام ولى أجره وقال المستأجر هلك بعد شهر فالقول للمستأجر لانه ينكر لزوم الاجر برأيه قبيل الفصل الثالث من كتاب الاجارات **§** ولو كان الموهوب جارية فأراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له وهبتني صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الواهب لا بل وهبتك كذا فالتقول للواهب وكذا في كل زيادة متولدة ما في البناء والخياطة وغيرهما فالقول للموهوب له من الفتاوى الصغرى في آخر كتاب الهبة (في المسائل التي تقبل فيها بينة الخصمين) أقامت بينة ان زوجها حلف بطلاقها لا يشرب الخمر الا باذنها وانها أذنت له مرة فشرب ثم شراب مرة أخرى بغير اذنها وانها طلقت وأقام الزوج ان الحلف انما كان على لفظ حتى تأذن له وانها لم تطلق بشراب مرة أخرى تقبل كلتا البينتين وتثبت اليمينان وتطلق المرأة لان العمل بالبينة واجب ما أمكن قيل كيف تقبل البينتان وهما اتفقا أن المين لم تمكن الا واحدة قلنا في باب حرمة الفرج ينظر الى البينة لا الى قول الخصمين لان هذا حق الله تعالى فتصادقهما في حق الله تعالى على خلاف البينتين لا يعتبر كالأوامر أنه طلقها واحدة وأقامت أنه طلقها ننتين تطلق ثلاثاً وان اتفقا ان التطلاق لم يكن الامر واحدة وكذا لو قامت بينة أنه طلق امرأته قبلت وان جحد او كذا في عتاق الامة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله قاعدة في كتاب الطلاق **§** (و) رجل وامرأة في دار ادعت المرأة ان الدار دارها وان الرجل عبد عا وادعى الرجل ان الدار داره وهى امرأته وأقام كل واحد منهما البينة تقبل بينة المرأة على دعوى الدار ويقضى بالدار لها وتقبل بينة الرجل على دعوى النكاح ويقضى بكونها زوجة له لانه لا يمكن قبول البينتين من كل وجه في كل ما يدعى ولا يمكن قبول بينتها في دعوى الرق (١) فقد الفتاوى في الرابع من كتاب الدعوى ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه حر فانه يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية فيبقى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة أنه حر الاصل والمسئلة بجهاها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لا لما قضى بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيبقى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وان أقاما البينة يقضى بينة المرأة قاضخان في فصل اختلاف الزوجين في متاع البيت من كتاب النكاح وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة ان الدار داره والمرأة أمته وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها وليست الدار في أيديهما فما قال الدار بينهما نصفان وان كانت في يد أحدهما تترك في يده لتعارض البينتين في الدار ويحكم لكل واحد منهما بالحرية

(مبحث ما تقبل فيه بينة الخصمين)

(١) لا نالوقبلنا دعواها في الرق تعذر قبول بينة الزوج في النكاح والدار والقضاء بالبينتين واجب لانهم ممن حجج الشارع فقبلنا بينتها في دعوى الدار وبينة الزوج في النكاح عملاً بالبينتين بقدر الامكان ومتى قبلنا بينة في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجها نفسها منه اقراراً بأنه ليس بمملوك لها كذا في الواقعات الحسامية في باب الدعوى بعلامة العين

ولا تقبل بينة أحدهما على صاحبه بالرقي لمكان التعارض قال رحمه الله وينبغي ان الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى بينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج فاضحان في أو اخر دعوى المنقول من كتاب الدعوى

(كتاب الصلح)

ويجوز الصلح عن التعزير لانه حق العبد بدائع في فصل ما يرجع الى المصالح عنه من كتاب الصلح (مح ظم بم م) الصلح ينتقض بنقضهما (قح) صلح عن العشرة بالخسة ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح لان الصلح بخمس حقه اسقاط والساقط لا يعود قال استاذنا رحمه الله وهو الا شبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما وجواب الباقي محمول على هذا واذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بنقضهما قنية في أو اخر كتاب الصلح وفي المنتقى في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل (١) والشراء بعد الشراء فالشراء الاخير احق والاول باطل وان كان الصلح أولا ثم اشترى بعد ذلك أجزت الشراء الاخير وأبطلت الصلح الاول قال رحمه الله قال القاضي الامام الاستاذ قوله في المنتقى الصلح بعد الصلح باطل المراد الصلح الذي هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اضطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع خلاصه قبل الفصل الثالث من البيوع وفي السراجية الصلح بعد الحلف لا يجوز تترخا في الفصل العاشر من كتاب الصلح فلو صلح على سكنى دار مائة سنة صح وان أبدا وحتى يموت لا كافي الاجارة بزانية في أول الصلح ولو صلح على ثياب ان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لغيره وان كانت غير معينة فلا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم لان الثياب لا تثبت ديناً في النعمة الاعلى اعتبار شرائط السلم شرح الطحاوي للاستيعابي في كتاب الصلح في رجل ادعى عبدا فصالحه على دراهم أو دنائير حالة أو مؤجله جاز سواء كان العبد قائماً أو هالكا وان صالحه على طعام ان كان مقبوضا قبل التفرق جاز عيناً كان أو ديناً وان كان مؤجلاً ان كان العبد قائماً يجوز وهو عين بدين وان كان هالكا لا يجوز لانه يكون ديناً بدين وفي الثياب المؤجلة ان كان العبد قائماً يجوز وفي الهالك لا لما مر خلاصة في الثاني من كتاب الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان ينكر * أقر فذلك الصلح لا يتغير

صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص بشئ فأنكره ثم صالحه بعد ذلك على شئ ثم بعد الصلح أقر بما كان ادعى عليه فلا يتغير ذلك الصلح بهذا الاقرار بعدما أنكره شرح الوهبانية للمصنف في الصلح صلح أحد الولين عن دم العمد على مائة جاز ولا يشاركه الاخر فيها وان كان القتل خطأ يشاركه فيها لان الدية وجبت لهما بسبب متحد في وقت متحد فصارت مشتركة بينهما وأحدرى الدين اذا صلح عن نصيبه كان للآخر أن يشاركه فيما قبض فاما المال في القصاص وجب بعقد الصلح قائماً انقلب حق الآخر ما لا بعد عقد الصلح من المحيط للسرخسي في باب الصلح عن دم العمد من كتاب الصلح (٢) يكره دعوى كدبر وجهي درست وصلحي درست برصد درم بعد از چند كاه همان دعوى باز كرد و مدعى عليه را ان صلح فراموش شده بود باز صلح كرد و برصد و پنجاه درهم بعد از ان صلح پيشين ياد آمد شحى كويد من زيادت از صدر درم كدبر صلح اول بوده است ندهم نتواند زيرا كه صلح دوم مبطل صلح اول بود قاعديت في كتاب الدعوى (مح) ابراهم عن الدين ليصلحهم مع عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو أبقى الاضطجاع عند امرأته فقال لها

(١) بحث كل صلح بعد صلح
فالثاني باطل الخ

(١) وعن الثاني ادعى دارا في
يدر جل فصالحه على مال
وسلم البذل ثم برهن المدعى
عليه ان الدار له لا يقبل وان
برهن على انه كان اشتراها
من المدعى قبل الصلح بطل
الصلح ورد بطله اذ صلح وقع
بعد الشراء لا يصح كذا في
صلح البرازية

(٢) ادعى رجل على آخر
دعوى صحيحة واصطلحاصلها
صحيحاً على مائة درهم وادعى
بعد مدة تلك الدعوى وكان
المدعى عليه نسي الصلح
واصطلحاصلها على مائة وخمسين
درهما وتذكر المدعى عليه
الصلح الاول وقال لا أدفع
الخمسين التي زادت على الصلح
الاول لا يقبل لان الصلح
الثاني مبطل للاول

أبرئني من المهر فاضطجع معك فأبرأته وقبل يبرأ لأن الأبراء للتودد الداعي إلى الجماع قال النبي صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا بخلاف الأبراء في الأول لأنه مقصور على إصلاح المهم وإصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فيما هو مستحق عليه حد الرشوة فنية في الهبة ❀ صالح عن دعوى كرم أو دار على دراهم أو صالح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط منهية المفتى في الصلح ❀ ولو صالحه من ألف درهم على مائة درهم وافتراق قبل القبض لم يبطل الصلح وكذلك كل صلح وقع على بعض الدين لأنه حط غاية البيان في باب الصلح في الدين من كتاب الصلح ❀ ومن أمر بأداء نصف دين عليه غدا على أنه بري (١) مما زاد أن قبل بري وإن لم يف عاد دينه وإن لم يوقت لم يعد (٢) وكذا الوصلحه من دينه على نصف يدفعه إليه غدا فهو بري ومما فضل على أنه لم يدفعه غدا فالكل عليه (٣) وإن أبرأه عن نصفه على أن يعطيه ما بقي غدا فهو بري أدى الباقي أو لا ولو علق صريحاً كان أدب إلى كذا وإذا أومى لا يصح وقاية في كتاب الصلح ❀ (قع ظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصولح عن دعوى الفساد على دنائير لم يصح حتى لو وجد بينة بعد الصلح تسمع فنية في الصلح ❀ قال لغريمه إن علمت لي عمل كذا نحو أن يقول إن خطبت فقصي هذا وإن حملت متاعى هذا إلى منزلي فأنت بري من العشرة التي لي عليك فسمع وفعل ذلك هل يبرأ قال نعم وإن كان هذا من حيث الصورة تعليق البراءة بالشروط لكن أمكن حملها على الاجارة فحمل عليها حتى لو ذكر عملاً لا تجوز الاجارة عليه نحو أن يقول إن قت أو قعدت أو نظرت لا يبرأ من اجارة القاعدية ❀ قوم دخلوا على رجل في بيته ليلاً أو نهروا شهره وأعليه السلاح حتى صالح مع المقر جاز عند أي حنيفة وعندهما لا يجوز لأن عنده الإكراه لا يتحقق من غير السلطان وعندهما يتحقق وإن كان دون السلاح مما لا يقتل سريعاً فإن كان نهراً في مصر لا يكون مكرهاً وجاز صلحه بالإجماع وإن كان بليل أو في مفازة كان مكرهاً من المحيط للسرخسي في باب الصلح الناسد من كتاب الصلح وكذا في الوحي ❀ المنتقى لوصالح المحبوس في السجن أتمه سرقة ونحوها إن كان حبسه الوالي أو صاحب شرط فالصلح باطل لأنه مكره وإن كان حبسه القاضي فالصلح جائز وحيث في باب الصلح الجائز والناسد من كتاب الصلح ❀ جرح رجلاً عمداً فصالحه منه فلا يخلو ما أن بري أو مات منها فإن صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من اليد أو من الجنابة لا غير جاز الصلح إن بري بحيث بقي له أثر وإن بري بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح لأنه ظهر أن الجرح حينئذ لم يستحق عليه ضماناً يجوز الاعتراض عنه لأنه لم يبق له أثر فلا يستحق عليه قصاصاً ولا إرشاً وإنما يستوجب عليه التعزير والتأديب كمن ضرب على رأس إنسان فأبيضت عينه ثم انجلى البياض أو حلق لحيته فنبئت مكانها أخرى والاعتراض عن التعزير لا يصح ومتى بقي له أثر ونقص بقي الصلح على الجواز لأن الصلح عن نقص يمكن فيه جائز فأما إذا مات من ذلك بطل الصلح ووجب الدية عند أي حنيفة خلافاً لهما وهي مسئلة العفو عن الشجة تعرف في الديات فإن صالحه عن الأشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز إن مات منه لأن الصلح وقع عن القائم وما يحدث منها وهو السراية وأما إذا صالحه عن الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها إلا إذا أبرأ منه بحيث لم يبق له أثر لأن الجنابة اسم عام يتناول النفس وما دونها من المحيط للسرخسي في باب الصلح عن دم العمد من كتاب الصلح ملخصاً ❀ ولو عفا الولي أو الوصي عن دم ولده الصغير لم يجز لأنه تبرع وهما لا يمكن أن التبرع بحق الصغير ولو صالحا عن التصاص للصغير على مال أقل من الدية جاز الصلح

(١) أي دل أدلى خسمائة غدا على أنك بري من الباقي فقبل ببراءة لم يؤد الخمسمائة في الغد عاديته وهذا عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند أي يوسف لا يعود دينه صدر الشريعة

هـ

(٢) أي أن لم يوقت الاداء بل قال أدلى خسمائة ولم يقل غدا في هذه الصورة إن لم يؤد الدين لم يعد دينه لأنه أبرأ مطلق صدر الشريعة

الشريعة هـ

(٣) في هذه الصورة إن قبل بري من الباقي وإن لم يؤد في الغد فالكل عليه كما في المسئلة الأولى وهذا بالإجماع من صدر الشريعة

وضمن الدية لانهم ما يملكان الصلح والعفو على مال لانه معاوضة مال بما ليس بمال فكان فيه نفع
 للصغير فوقع الصلح جائزاً نافذاً الا أنهم ما قصر في بدل الصلح لما حط عن الدية لان الدية مقدرة
 شرعاً والاحتراز عن الغبن القليل في البديل المقدر ممكن فلم يصير القليل معفواً هنا كالكثير فلم
 يصح الخط والصلح عن القصاص بعد وقوعه لا يمكن رده فضمن الدية فصار كولو كيل بالبيع بالف
 اذا باع وخط من الثمن درهم ما لم يصح لان الثمن مقدّر شرعاً ولو هلك المبيع في يده يلزمه أن يبلغ
 بالثمن الى تمام القيمة فكذا هذا من المحيط للسرخسي في باب العقوم من الجناية من كتاب
 القصاص ❀ وللأب أن يصالح عن دم عمه وجب لابنه الصغير أو المعتوه على الدية ولو صالح على
 أقل منها فعلى القاتل تمام الدية وكذلك مادون النفس من التكافي للجناح الشهيد في باب الصلح
 من الجنايات من كتاب الصلح ❀ اذا ادعى على انسان مالا أو حقاً في شيء فصالحه على مال ثم تبين
 أنه لم يكن ذلك المال عليه أو ذلك الحق لم يكن ثابتاً كان للمدعي عليه حق استرداد ذلك المال
 من ذخيرة الفتاوى في الفصل الثامن من كتاب الصلح ❀ ادعى على آخر بالارث من أبيه فصولح
 على مال ثم ادعى المدعي عليه أن بائعي كان اشتراه من أبيه أو ادعى الدين وصولح ثم ادعى المديون
 المصالح الايفاء أو الابرأ قبل الصلح لا يسمع وفي الاصل ادعى المديون الايفاء فأنكره الدائن
 وحلف وصولح ثم برهن على الايفاء قبل يقبل وقيل لا يزال في الرابع عشر من كتاب الدعوى
 ❀ رجل ادعى على رجل مالا فجعد فأعطاه مع الخود أو صالحه عن دعواه ثم ان المدعي عليه أقام
 البينة ان المدعي قال قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض مني المال ليس لي قبل فلان شيء فالصلح
 والقضاء ماضيان ولو أقام المدعي عليه البينة ان المدعي أقرب بعد الصلح وقضاء المال أنه لم يكن لي قبل
 فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض بينة المدعي حتى أقام المدعي عليه البينة
 على اقرار المدعي أنه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه بشيء فاضيفان في باب
 ما يبطل دعوى المدعي من كتاب الدعوى ❀ واذا جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه
 ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلاً بفتوى الأئمة فأراد المدعي
 ان يدعى ما ادعى لا يصح دعواه للبراء السابقة واختار انه تسمع لان هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا
 يعمل بمجمع الفتاوى في فصل ما يشترط فيه قبض بدل الصلح من كتاب الصلح ❀ (في صلح الوصي)
 ذكر في الجناية والخلاصة والعمادية والحافظية انه لا يجوز ان يصالح الوصي مع الغريم عن
 حق الميت أو الغريم بأقل من الحق ان كان الخصم مقر به أو مقضياً عليه أو للوصي بنية عادلة
 عليه ولا جاز لانه في الاول متلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني تحصل لبعض بقدر الامكان
 وفيه من النظر ما لا يخفى فيجوز وأما صلحه مع المدعي على اليتيم فبالعكس لان النظر فيه وأمور
 الوصي نظرية وأما البينة المستورة فعلى أصل الامام كالعادلة وقيل هي في الحكم كالعدم
 ذكره في الحافظية أدب الاوصياء في الصلح (بس) لوله دين فصالحه أبوه أو وصيه على بعضه فلو
 وجب الدين بما أقدمه أبيه أو وصيه صح الخط وضمن عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله لا عند أبي
 يوسف كوكيل ابرأ المشتري عن الثمن ولو لم يكن بما أقدمه لم يجز للتبرع في السابع والعشرين
 من الفصول وفي كتاب الشروط اذا ادعى رجل دعوى في دار يقيم قبل ان يقيم البينة ليس للوصي
 ان يصالح وبعد ما جاء بالبينة العادلة وعرف الوصي عدالته لم أن يصالح قال شمس الأئمة
 السرخسي حاكماً عن شمس الأئمة الحلواني اذا علم الوصي ان للمدعي شهوداً عدولاً يشهدون له
 بذلك وانما لا يصالحه الوصي قبل اقامة البينة اذا علم انه لو أقام المدعي البينة يرغب في الصلح بعد

(مبحث للأب أن يعفو عن
 دم عمه وجب لابنه الصغير
 الخ)

(مبحث الصلح عن الامانات)

ذلك أما اذا علم انه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البيعة لا بأس بأن يصلحه قبل اقامة البيعة من
 الذخيرة البرهانية في آخر الفصل الخامس من كتاب الصلح ﴿ في الصلح عن الامانات ﴾
 رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع ضاعت الوديعة أو رددتها عليك وأنكر صاحبها الرد أو
 الهلاك كان القول للمودع مع اليمين ولا شيء عليه فان صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك على شيء
 فهو على وجوه أحدها ان يدعى صاحب المال الايداع فقال المستودع ما أودعني شيئاً ثم
 صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني وجوازه على زعم المدعى وفي زعم المدعى
 صار غاصباً بالحد فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد
 فاقدم المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صالحه على
 شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعاً والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك
 والمودع يدعى الرد أو الهلاك ثم صالحه على شيء جاز الصلح في قول محمد رحمه الله وأبي يوسف الآخر
 واختلفوا في قول أبي حنيفة رحمه الله والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف
 الاول وعليه الفتوى وأجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع أنه رده أو هلك لا يجوز
 الصلح انما اختلف فيما اذا كان الصلح قبل عين المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد أو
 الهلاك وصاحب الوديعة لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا
 الصلح في قول أبي يوسف الاول والآخر ويجوز في قول محمد رحمه الله ولو ادعى صاحب المال
 الاستهلاك والمودع لم يصدقه في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في
 قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح اني اهلكته أو رددتها فلم يصح
 الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال
 ولا يبطل الصلح فاضحيان في صلح العمال من كتاب الصلح ﴿ ولو ادعى المستودع هلاك
 الوديعة وكذب صاحبها ثم صالح على دراهم لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه
 الله هو جائز وكذا العارية والاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شيء هو فيه أمين واختلف
 المتأخرون على قول أبي حنيفة رحمه الله منهم من قال كقول أبي يوسف رحمه الله ومنهم من
 قال كقول محمد رحمه الله وهو الصحيح ولو اختلف في الفصل الثاني من كتاب الصلح
 ﴿ في الخارج ﴾ أحد الورثة اذا صالح عن الميراث وأبرأ ابراءاً مطلقاً ثم ظهر من التركة شيء
 لم يكن ظاهراً وقت الصلح هل له ان يدعى نصيبه بعد الابراء العام قال لا رواية عن أصحابنا في هذه
 المسئلة قال أبو بكر الأعمش لقائل ان يقول ليس له ذلك ولقائل ان يقول له ذلك وهو الاصح وفي
 متفرقات اجابات المحيط في خلال مسئلة وعلى هذا الوأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة
 ومحمد باقي الورثة لا تسمع دعواه ولو أقروا بالتركة يومرون بالرد عليه مجمع الفتاوى قبيل فصل
 فيما يشترط فيه قبض بدل الصلح من كتاب الصلح وكذا في البرازية من السادس من كتاب
 الصلح ﴿ وذكر في فتاوى رشيد الدين لو صالح أحد الورثة من التركة على شيء من الدراهم
 وقبض الدراهم ثم ادعى عقاراً من التركة ان الأب وهب لي في حال صحته وسلم الي تصح الدعوى
 اذا لم يكن العقار منصوصاً عليه وقت الصلح أما اذا صالح عن العقار ثم ادعى الهبة فانه لا تقبل
 في الفصل الرابع والعشرين من الاسر وشنية ﴿ امرأة صالحت عن ميراث زوجها على مال
 معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم يلزمها حصتها من الدين في حصتها من التركة

(مبحث الخارج)

إذا كان أحد الورثة غائباً
وتخارج الحاضرون مع
زوجة الميت

ويؤخذ من بدل الصلح خزانة المفتين قبيل التخارج من كتاب الصلح ﴿فشن﴾ (١) يكي
از ورثة غائب است حاضران زن ميت را تخارج كردنلو كان التخارج على مالهم على ان نصيبها
لهم جاز ولو على بعض التركة على ان يبقى الكل مشتركين الكل توقف على اجازة الغائب واقضاء
القاضي في آخر الفصل الثامن والعشرين من الفصولين ﴿ولو صالح الورثة بعضهم ثم ظهر
على الميت دين فلو صالحوه على مقدار معلوم من مالهم وأعطوه ذلك من مالهم لم يكن للورثة سبيل
عليه اذ ما في يده ليس من التركة بل ثمن مبيع باعه اياهم فلو أعطوه من التركة فلم يدعى أخذه من
يده لتقدم حقه على الارث في الفصل المزبور ﴿رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك ورثة
صغاراً وكباراً فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا
الوارث حق الموصى له فهذا او لو صالح بعض الورثة البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا
شيء من النقود يجوز الصلح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز لان الموصى له يملك ثلث الدين
بمنزلة الوارث وان كان في التركة نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز ان
كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الافتراق وان افترقا
قبل القبض بطل في النقد فاضحان في الفصل الاول من كتاب الصلح وفي الخزانة أن التخارج
باطل اذا كان في التركة دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولولم يذكروا في صك التخارج ان في التركة
ديناً أو لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكروا في الفتوى ولكن سئل عن صحة التخارج بفتي بالصحة
ويحمل على وجود شرائطها كالأود في الفتوى رجل باع ماله بفتي بالصحة وان احتمل أنه غير
عاقل والاصل فيه ما ذكره الاستاذ أن المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من
الجواز فالصحة بالخلو عن الدين هو الاصل (١) فلا يثبت بالتعرض على وجود العارض بزيادة في
السادس من كتاب الصلح ﴿في استخلاص التركة﴾ ص تركه فيها دين لم يستغرق قسمت فجاء
الغريم فانه يأخذ من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا أخذهم جملة عند القاضي أمالوا ظفر
بأحدهم أخذ منه جميع ما بيده (ح) للورثة أخذ التركة لا ينقسم ودفع الدين والوصية من
مالهم (فش) لو مستغرة دين فنقدته ورثته لاستخلاص التركة يجبر رب الدين على قبوله اذ لهم
حق الاستخلاص وان لم يملكوها بخلاف الاجنبي لو نقد لا يجبر رب الدين على القبول اذ ليس
للاجنبي ولاية استخلاص التركة بخلاف الورثة ولو قالوا تؤدبه ولم يكن المال نقداً فللحاكم
بيعها للدين ولو زائد اعلم بافهام استخلاصها باءاديه كله لا بقدر تركته كقن جني يفديه مولا
بارشه (ن) لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ
وصاياهم من مالهم فلم ذلك ولو اختلفوا فالوصى بيعها لدينه ووصاياهم ولا يلتفت الى قولهم (ح)
جاز لاحد الورثة استخلاص العين من التركة باءاد قيمته الى الغرماء ولو أراد بعض الورثة استخلاص
شيء من التركة لنفسه وأداء قيمته الى الآخر ليس له ذلك لان حق الورثة متعلق بعين مال الميت
وحق الغرماء متعلق بمالته لا بعينه في الثامن والعشرين من الفصولين ﴿فش﴾ عليه دين
غير مستغرق فللعاهر من ورثته بيع حصته لخصته من الدين لا بيع حصته لغيره للدين لانها ملك
الوارث الآخر اذا الدين لم يستغرق من الفصل المزبور

(١) قوله فلا يثبت الخ كذا
في الاصول التي بايد بناوحر
هذه العبارة اه معصحه
(مبحث استخلاص التركة)

* (كتاب القضاء) *

اذ كرفي أدب القاضي للخصاف في باب اليمين اذا قال المدعى لي بينة حاضرة في المصر لا في المجلس لكن

استخلفه قال أبو حنيفة رحمه الله لا يجيبه القاضي وقال أبو يوسف يجيبه وقول محمد رحمه الله مضطرب وكانت المسئلة مجتهدا فيها مجتهدا القاضي فان رأى الميل الى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يحلفه وان رأى الميل الى قول أبي يوسف يحلفه تمة الفتاوى في فصل مسائل الاستحلاف من كتاب الدعوى (١) خانه خویش ویران کرده است ومانده وهم سایه کانا ازان جهت ضرر راست فانه يجبر على البناء ان كان قادرا ذكره في فتاوى سمرقند قاعدية في كتاب الدعوى وقال (صش) المختار انه لا يجبر اذا المرء لا يجبر على بناء ملكه في الخامس والثلاثين من الفصولين (٢) ومن صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى على آخر دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقضى عليه السرا من مورثه أو ادعى الخارج السرا من فلان وبرهن وقضى له فبرهن المدعى عليه على شرائها من فلان أو من المدعى قبله أو قضى عليه بالدابة فبرهن على تاجها عنده بزانية في الرابع من القضاء (٣) ومن أخذ القضاء برشوة فأصحح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه (صه) وبه بقى في الفصل الاول من الفصولين (٤) وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة باعوانه أولا لاستيفاء حقه قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ تابعه أزيد مما يأخذه موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة واذا قال له احضر وتمرد ولم يحضر وثبت تمرده عند القاضي يعاقبه على قدر تمرده بزانية في الثاني من كتاب القضاء (٥) القاضي اذا لم يقع له الاعتماد على فتاوى أهل مصره فبعث الفتوى الى مصر آخر لا يأثم بتأخير القضاء أما اذا كان آخر الحكم خوفا من المدعى عليه أو أمر المدعى بالصلح ففعل بالحاج القاضي فالقاضي يأثم خلاصة في العاشر من كتاب القضاء (٦) لو قال قاض قضيت عليه برجم أو ضرب فافعله وسعل فعله لأنه أمين ولذا كان كتابه حجة ورده محمد آخر حتى يعاين المأمور بالحجة احتياطا وعلى قياسه لا يقبل كتابه أيضا وبه بقى لفساد القضاة الا في كتابهم للضرورة قيل لو عالم عادل وسعل تسهيل شرح الاشارات قبيل كتاب الدعوى (٧) اذا كان في المصر قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر يباه قال أبو يوسف رحمه الله العبرة للمدعى وقال محمد لا بل للمدعى عليه وعليه الفتوى في الفصل الاول من العمادية (٨) ولو تنازع الجندی والبلدی في قضية وأراد كل أن يحكم قاضيه فالعبرة للقاضي المدعى عليه ولا يلي قاضي الجندی الحكم على البلدی وسوق العسكر عسکری بزانية في الرابع من كتاب القضاء (٩) ولا بأس للقاضي ان يبعث الخصمين الى المصالحة ان طمع منهما في المصالحة فان لم يطمع ولم يرض ما بذلك فلا يردهما الى الصلح ويتركهما على الخصومة وينفذ القضاء في حق من قامت الحجة له تحفة الفقهاء في آخر أدب القاضي (١٠) وينبغي للقاضي انه اذا اختصم اليه اخوان أو بنو الاعمام ان لا يجبل بالقضاء بينهم ويدافعهم قليلا قليلا لكي يصطلحا لان القضاء وان كان بحق لكن ربما يصير سببا للعداوة بينهم من الوقعات الحسامية في أدب القاضي بعلامة العین (١١) المديون أقام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الامام الفضل بن الصغیر انها تقبل قال رحمه الله انه ينبغي ان يكون مغفوضا الى رأى القاضي اذا علم القاضي انه متمرّد لا يقبل وان علم أنه لين يقبل وفي تعارض البينتين بينة اليسار أو لى جمع الفتاوى في أوائل فصل في الحبس من كتاب القضاء (١٢) أطلق القاضي المحبوس بافلاسه

(١) خرب دار رجل وترك
على حاله ولحق به الضرر الى
الجيران

(٢) مبحث ولى القضاء برشوة
فلا يصير قاضيا

ثم ادعى عليه آخر المالا وادعى أنه موسر لا يجبسه حتى يعلم غناه برأية في العاشر من القضاء
 ❖ ان أقام المديون بينة على الاعسار بعد الحبس في الرواية الظاهرة لا تقبل الا بعد مضي مدة
 واختلفت الروايات في ذلك المدة والحاصل انه يفرض الى رأي القاضى ان وقع عنده بعد ستة
 أشهر انه مقرر بديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلاقه وهذا اذا كان
 أمره مشكلا فان كان فقره ظاهرا يسأل القاضى عنه عاجلا ويقبل البينة على الافلاس ويحلى
 سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرتة من جبرانه واصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون
 القساق فان قالوا لا نعرف له مالا كفى ولا يشترط لفظة الشهادة مجمع الفتاوى في الحبس من كتاب
 القضاء ❖ وذكر القاضى سأل القاضى عن المحبوس بعد مدة فاجاب بالاعسار أخذ منه كفلا
 بنفسه وخلاه ان كان صاحب الدين غائبا برأية في العاشر من كتاب القضاء ❖ سئل اذا
 حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكث المحبوس المدة الشرعية وكشف القاضى عن حاله فلم
 يظهر له موجود فهل له ان يطلقه أجاب القاضى اذا حبس الغريم فيما يجبس فيه ومضت
 مدة براها القاضى بحيث يغاب على ظنه انه لو كان له مال لاظهره يسأل عن حاله عن له به خبره
 فان أخبره بمجزه خلى سبيله سواء كان خصمه حاضرا أولا لكن اذا كان خصمه غائبا يستوثق
 منه بكفيل ان يسر والافلا قارئ الهداية ❖ اذا ثبت افلاس المحبوس بعد المدة والسؤال
 فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي البرأية وألحق به مال الوقف وفيما اذا كان رب
 الدين غائبا من الاشهاد في القضاء ❖ نائب القاضى اذا سمع البينة أو الاقرار وكتب بذلك
 الى القاضى لا يقضى بل يكلف المدعى إعادة البينة منية المفتى في آخر كتاب القاضى الى القاضى
 ❖ وفي أدب القاضى للصدر الشهيد النائب يقضى بمأشهودا عند الاصل وكذا الاصل
 يقضى بمأشهودا عند النائب خلاصة في الرابع من القضاء ❖ وقعت للقاضى حادثة أولولده
 فأنا من هو أهل للانابة وخوصما عنده وقضى له أولولده جاز ❖ قضى للامام الذى قلده أولولده
 الامام جاز منية المفتى قبيل مسائل كتاب القاضى الى القاضى ❖ ان اختصم غريبان من
 أهل ولاية أخرى عند قاضى أهل هذه البلدة قال يصح قضاؤه ويكون هذا بمنزلة الحكمين منهما
 خلاصة في الرابع من كتاب القضاء ❖ أربعة خصال لو حلت بالقاضى ينزل ذهاب البصر
 والسمع والعقل والردة في الفصل الاول من الفصولين ❖ الخليفة اذا أذن للقاضى بالاستخلاف
 له ان يستخلف ثم وثم والاذن الاول للاول لا يكتفى ولا حاجة الى امضاء الاصل ولو ارادوا أن يثبتوا
 قضاء الخليفة عند الاصل فهو كتابات قضاء قاض آخر عند القاضى برأية في نوع في الامضاء
 ❖ السلطان اذا قلدر جلا قضاء بلدة ثم بعد أيام قلده القضاء لا تخر ولم يتعرض الآخر لعزل الاول
 الاظهر والاشبه انه لا ينزل برأية في نوع في تعليق عزل القاضى وقال بعض المشايخ
 اذا عزل السلطان القاضى انزل نائبه بخلاف موت القاضى حيث لا ينزل نائبه قيل وينبغي
 ان لا ينزل النائب بعزل القاضى لانه نائب السلطان أو نائب العامة ألا ترى انه لا ينزل بموت
 القاضى وعليه كثير من المشايخ فيض كركى في نوع في عزل القاضى من كتاب القضاء ❖ رجل
 لا يحسن الدعوى والخصومة قام القاضى رجلين فعلمه الدعوى والخصومة ثم شهد له على
 تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهم اعلماه بامر القاضى ولا بأس بذلك للقاضى
 بل هو جائز فحين لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله لان
 القاضى نصب ناظرا وهذا من النظر واحياء الحقوق قاضيان في فصل فحين لا تقبل شهادته

(مبحث يطلق المحبوس بعد
 المدة والسؤال اذا ثبت
 افلاسه الا في مال اليتيم الخ)

(مبحث اربعة خصال لو
 نزلت بالقاضى ينزل الخ)

(مبحث للقاضي ان يسمر باب
المدعى عليه ويحكم عليه
اذا ترد الخ)

للمتعم من كتاب الشهادات ❀ فان أرسل القاضي فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى
عني وسأل ان يسمر الباب فانه يكلفه اقامة المينة انه في بيته فان شهدا ثمان وقال اراينا به اليوم
أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويامر بان الخ وان كانت الروية قد تقدمت لا تقبل
وحده مفوض الى رأى القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم انه في البيت ولا يحضر
يسمر الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جهة السطح ويسمر الدار المستأجرة وكذا
دار امراته ان كان ساكنها والعبرة للمساكنة فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جلس في
داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهداً عدلان فينادى على بابه ثلاثة
أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس
الحكم والانصبالك وكيلاً وأقبل عليه المينة وينبغي ان يكون وقت جلوس القاضي وعن أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله هكذا وأما الهجوم فقد وسع ذلك بعض أصحابنا وعن أبي يوسف انه كان
يفعل ذلك وقت قضائه وصورته انه لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب الهجوم يبعث
أمينين معهما أعوان القاضي ونساء فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة
والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار غرفها وما تحت السرير
وعمرضى الله تعالى عنه هجم على بيت رجلين بلغه أن في بيتهما شراباً فوجد في بيت أحدهما
دون الآخر وهجم على بيت نائحة بالمدينة وآخر جهاراً بالدارة حتى سقط الخمار عن رأسها
وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وعامة
أصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء ❀ وأجرة الاشخاص
في بيت المال وقال به ضمهم في مال المتمردين من محل المزبور ❀ ومؤنة الشخص على المتمردين وهو
الصحيح وقيل يكون في بيت المال فاذا حضره يحبس القاضي عقوبة فاضحيان في فصل فيما
يستحق على القاضي من كتاب الدعوى ❀ والمتمردين يقول لا أحضر أو سكت أو قال احضر
في وقت كذا ولم يحضر فاذا حضره عززه بحبس أو ضرب على حسب حاله على ما يراه خزانة
المفتين في أجرة الوثائق والسجلات من كتاب الدعوى ❀ وأجرة السجن والسجان في زماننا
يجب أن تكون على رب الدين خزانة الفتاوى في الحبس من كتاب القضاء ❀ لا يحبس القاضي
الا بوفى دين الولد وكذا الجدين وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يحبس لمنعهما
الحق كافي المغنى من قضاء القهستاني ❀ (ق) سجان القاضي خلي رجلاً من المسجونين
حبسه القاضي بدين عليه فرب المال ان يطالب السجان باحضاره نقصد الفتاوى في الباب
الحادى عشر من كتاب القضاء ❀ قال في كتاب حدود الاصل اذا قضى القاضي بحد أو قصاص
أو مال أو مضاربة ثم قال قضيت بالجور وأما علم به ضمن ذلك من ماله وعزل عن القضاء أجناس
الناطق من كتاب أدب القاضي ❀ (خفش) ادعى عليه في بلدة دار في غير ذلك البلدة نفذ
القضاء وان لم يكن الدار في ولاية هذا القاضي أطلقا الجواب وفصل في (فد) (١) محدودى را
دعوى كردوان محدودى رايت اين قاضى نيست حكم تواند كرد اجاب تواند كرد ولو كان في
ولاية من قلده في الفصل الاول من القصولين ❀ ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته
ملتقى الاجبر في مسائل شتى ❀ القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا ولاه قاضياً مكان كذا
لا يكون قاضياً في غيره وفي المقتط وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلقوا فيما اذا
كان العقار في غير ولايته فاخترافى اكثر لعدم صحة قضائه وصح في الخلاصة العصة واقتصر

(مبحث أجرة الاشخاص في
مال المتمردين وأجرة السجن
والسجان على رب الدين الخ)

(١) ادعى محدود او هو ليس
تحت ولاية القاضي هل يقدر
القاضي ان يحكم اجاب يقدر
(مبحث لا يصح قضاء القاضي
في عقار ليس في ولايته الخ)

(مبحث التصرف في أموال الغائب والمفقود)

فأضحى عليه أشباه في كآب القضاء والشهادة والدعوى (في التصرف في أموال الغائب والمفقود) (فن) المفلس المحبوس بسبب الدين يملك إثبات بعض الغرماء على البعض إلا إذا غاب غيبة منقطعة فيمنه يقسم القاضي ماله بينهم بالحصص وهذه المسئلة دليل على أن للقاضي أن يقضى دين الغائب (ضك) حبس المديون وغاب الطالب فقال المديون أنا أودى المال فالقاضي أن شاء أخذه ووضع عند عدل وإن شاء أخذ منه كفيلا ثقة بنفسه وهذا يدل على أن للقاضي قبض ديون الغائب من مديونه (عده) الوديعة لو كانت من الصوف وربها غائب وخيف فسادها رفع إلى القاضي ليبيعه أو ذك (مح) في (بق) للقاضي ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا لا يبيع عروضة بيده عند أبي حنيفة ولا يبيعه أو أبا العقار فلا يبيعه عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك قولهما في الظاهر وعندهما أن له بيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع عروضة في نفقة امرأته وفي العقار عنهما روايتان في الخامس من الفصولين ❀ وفي الناصرية ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث فالبيع ماض تشارخية في النصل السابع عشر من كتاب أدب القاضي ❀ (عز) مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون خطأ الأثرى أنه لو باع إلا بقي يجوز في الخامس من الفصولين ❀ يبيع القاضي ما يتسارع إليه الفساد من مال الغائب كالتماز ونحوها مجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء ❀ ذكر الخصاص ادعى ديناً في تركه وكل الورثة بكارغبان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن بلد المتوفى لا يأتي ولا يذهب القافلة نصب القاضي وصياً وإن لم يكن منقطعاً لا ينصب برأية في الفصل التاسع من كتاب أدب القاضي ❀ ولو قال الوارث أنا لأقضى الدين ولا أبيع التركة بل أسلم التركة إلى الدائن نصب القاضي من يبيع التركة من المحل المزبور ❀ مات عن عروضة وعقار وعليه دين فامتنع الورثة الكبار عن البيع وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلمنا التركة إليك فليس ينصب إلحاً كم وصياً وقيل لا بل يامر الورثة بالبيع فإن امتنعوا حبسهم كالعدل المساط على بيع الرهن وإذا حبسه ولم يبيع الآن ينصب وصياً أو يبيعه إلحاً كم بنفسه برأية في آخر كتاب الوصايا ❀ (التركة إذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا الورثة) إذ لا ملك للورثة فيما فلا يكون لهم ولاية البيع درر غرر في القضاء ❀ الغريب إذا مات وترك ما لا يقلل القاضي أن يتربص مدة حتى يحضر الوارث فإن لم يحضر يضعه في بيت المال ويصرفه إلى القناطر ونفقة الأيتام فلو صرف ثم حضر الوارث يقضى ماله من بيت المال من دعوى خزنة المفتين قبيل التناقض ❀ ترك مالا يسد رجل نقداً أو عقاراً أو غيره فادعى رجل أن ذلك له أو دعه الميت أو غصبه منه الميت وصدقه ذو اليد بذكره لا يعلم ليت ترك وارثاً أو ترك وارثاً بائناً فالقاضي لا يدفع إلى المدعى شيئاً بآقرار ذي اليد ويجعل في بيت المال بهد التلوم والانتظار في آخر الفصل الثامن والعشرين من الفصولين

(فصل في الفرق بين الثبوت والحكم)

ان قلت ما الفرق بين الحكم والثبوت وهل الثبوت حكم أم لا وإذا قلنا بان الثبوت حكم فهل هو عين الحكم أم يستلزمه ظاهر أو على التقديرين فهل ذلك عام في جميع صور الثبوت أم لأجوابه ان الثبوت هو قيام الحجة على ثبوت السبب عند إلحاً كم فاذا ثبت بالبينة ان السيد اعتق شقصاله في عبداً وأن النكاح كان بغير ولي أو بصداق فاسداً وأن الشريك باع حصته من أجنبي في مسئلة

(مبحث قول القاضى قضيت
أو حكمت ليس بشرط الخ)

الشفعة أو أنما زوجة للميت حتى ترث ونحو ذلك من ثبوت أسباب الحكم فان بقيت عند الحاكم
ريسة أو لم تبقى ولكن بقي عليه ان يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض ونحو ذلك فلا ينبغي أن
يختلف في هذا أنه ليس ثبوتاً ولا حكماً لوجود الريسة أو لعدم الاعتماد وان قامت الحجة على سبب
الحكم أو انتفت الرية وحصلت الشروط فهذا هو الثبوت فيجب ان يعتقده حكمه فهذا
معنى قول الفقهاء من أهل المذهب الصحيح ان الثبوت حكم يرتد في هذه الصورة الخاصة وليس
ذلك في جميع صور الثبوت قال برهان الدين صاحب المحيط والصحيح ان قوله حكمت أو قضيت
ليس بشرط وقوله ثبت عندى يكفي وكذا اذا قال ظهر عندى أو صح عندى أو علمت فهذا كله
حكم هو المختار وفي الكبرى لو قال ثبت عندى ان لهذا على هذا كذا قال بعض مشايخنا
لا يكون حكماً وقال بعضهم منهم القاضي أبو عاصم العامري صاحب الهادي وشمس الأئمة
الحلواني بانه حكم والقوى عليه ولعله أن يكون في صورة خاصة كما ذكرنا وقد ذكر في فتاوى
رشيد الدين قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى ان بين ان الثبوت بالينة أو بالقرار اذا الحكم
بينه يتخالف الحكم بالقرار قال القرافي والقول الشاذ يرى ان حقيقة الحكم مغايرة لحقيقة
الثبوت ومع تغير الحقائق لا يمكن القول بحصول أحد المتغيرين عند حصول الآخر الآن
يجزم باللازمة والزم غير موقوف به لاحتمال أن يكون عند حصول الآخر رية ما علمنا بها
فيوقف حتى يحصل اليقين بالتصريح بانه حكم هذا في الصور المتنازع فيها التي حكم الحاكم
فيها بطريق الانشاء أما الصور المجمع عليها كنبوت القيمة في الاتلاف والقتل للقصاص وثبوت
الدين عنده في الذمة وعقد القراض وثبوت السرقة للقطع فالثبوت الكامل في هذه الصور جميعاً
لا يستلزم انشاء حكم من جهة الحاكم بل أحكام هذه الصور مقررة في الشريعة اجماعاً ووظيفة
الحكام في هذه الصور انما هو التنفيذ وسيأتي بيان معناه وأما فيما عدا التنفيذ فالحاكم والمفتي
سواء وليس ههنا حكم استنباط صاحب الشرع فيه الحاكم أصلاً البتة بل هذه أحكام تتبع
أسبابها كان نعمة كما أولاً نعم الذي يقف على الحاكم التنفيذ مع أنه غير مختص به في الدين وشبهه
فلو دفع المثلث القيمة والمديون الدين وسلم البائع المبيع استغنى عن منفذ من حاكم أو غيره وانما
يحتاج الى الحاكم في الصور المجمع عليها اذا كانت تنفق الى نظير واجتهاد وتحرير أسباب كفسخ
الانكحة اذ كان تقوى يرضها للناس يؤدي الى التهاجر والقتال كالحدود والتعازير مع ان التعازير
من القسم الذي يقتصر الى نظير واجتهاد في تقدير التعزير بقدر الجناية والجاني والمجنى عليه فظهر
ان الثبوت غير الحكم قطعاً وقد يستلزم الحكم وقد لا يستلزم وقد تكون الصورة قابلة للاستلزام
الحكم وقد لا تكون قابلة كما تقدم بيانه في صور الاجماع وأن القول بان الثبوت حكم في جميع
الصور خطأ قطعاً وانه يتعين تخصيص هذه العبارة وتأويل كلام العلماء وجهه على معنى صحيح
وهو ان نصف من معين الأحكام (في كتاب القاضي الى القاضي) م يجوز كتاب
القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقيق شرائط كتاب القاضي فيه من اعلام
المشهود به وغير ذلك تناخضية في أوائل الفصل الرابع والعشرين من كتاب أدب القاضي
وبقبل فيما لا يسقط كالدين والعقار والنكاح والطلاق والعتاق والوصية
والنسب والمغصوب والامانة والمضاربة للمجودتين والشفعة والوكالة والوفاء والقتل اذا كان
موجبه المال والوراثه وكله في المختار لا في حدوده غير في باب كتاب القاضي (ع) لا يقبل
كتاب قاضي رستاق أو قرية الى قاضي مدينة فيها منبر وجماعة لان قاضي الرستاق ليس بقاضي

(مبحث كتاب القاضي الى
القاضي)

وما يده عليه هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء فقد افتاوى في الثامن من القضاء في
الجواهر قاضي قرية أرسل كتابا حكما إلى قاضي بلد قال في الأموال الخطيرة لا يقبل أمان في المال
السير فيقبل إذا كان شهود الأصل عدولا من المحل المزبور في القاضي إذا كتب للمدعي
كتابا ثم حضر بلد المكتوب إليه قبل أن يقضى المكتوب إليه بكتابة لا يقضى بكتابة كالمحضر
شاهد الأصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع قاضي خان في فصل كتاب القاضي من كتاب الشهادات
في القاضي الكاتب ينبغي أن يكون معلوما لأن الحجة كتاب القاضي ولا بد أن يعلم المكتوب
إليه أنه كتاب القاضي حتى يقبله وإعلامه يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جده أو
قبيلته لأن إعلام الإنسان إذا كان غائبا بهذه الأشياء وإذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل
التعريف بالاتفاق وإن ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعند أبي حنيفة رحمه الله
لا يحصل التعريف وسيأتي الكلام فيه بعد إن شاء الله وإن كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي
كان مشهورا بذلك لأن كتابة ما زاد على ذلك للتعريف وإذا حصل التعريف بدونه أكتفى بذلك
من المحيط البرهاني في أوائل كتاب القاضي إلى القاضي (مسائل شتى) جدار بين كرمين رجلين
انهدم فاستعدى أحدهما إلى الخاكم عند بناء صاحبه البناء فامر الخاكم البناء برضا المستعدى
على أن يبني جدارا أو يأخذ الأجر منهما فبني كان له أن يأخذ الأجر منهما جميعا بزيادة في نوع في
عمارة الحائط المشترك من كتاب المحيطان في جدار بين رجلين انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة
فأراد صاحب العيال أن يبنياه وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الأبى وقال الفقيه أبو الليث
في زماننا يجبر لأنه لا بد أن يكون بينهما سترة قاله ولا نأرجه الله وينبغي أن يكون الجواب على
التفصيل إن كان الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه سترة لا يجبر
الأبى على البناء وإن كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الأبى بالبناء
قاضي خان في أوائل المحيطان من كتاب الصلح في وانهدم صاحب السفلى السفلى كان لصاحب
العلوان يأمره بالبناء لينبني عليه العلوان من المحل المزبور في ليس لصاحب العلوان انهدم
السفلى إن يأخذ صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلوان السفلى انهدم حتى يبلغ
موضع علوان ثم ابن علوان وليس لصاحب السفلى أن يسكن حتى يعطى قيمة بناء السفلى وذو
العلوان يسكن علوان والسفلى كلهم في يده ولا يشبه الحائط لأن أرضه يقسم أما السفلى فلا
وسقف السفلى لكل إلا أنه لصاحب السفلى ولصاحب العلوان سكنه منسبة المفق في مسائل عمارة
الحائط المشترك من كتاب القسمة في إذا أراد الرجل إحداث ظلة في طريق العامة لا تضر
بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن لكل واحد من أحاد المسلمين حق المنع وحق
الطرح وعند محمد رحمه الله له حق الخصومة في المنع دون حق الرفع وقال أبو يوسف ليس له حق
المنع ولا حق الرفع أما إذا كان يضر بالمسلمين فلكل واحد من المسلمين حق المنع والرفع جميعا
مجمع الفتاوى في فصل مسائل تتعلق بالطريق من كتاب القسمة في حد القديم أن لا يحفظ أقرانه
وراء هذا الوقت كيف كان يجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبقى عليه الأمر
في تصرف الإنسان في ملكه على وجه يضر رجاءه من الفصل الخامس والثلاثين من القصولين
في الأجناس قال هشام قلت لمحمد رحمه الله ما تقول في رجل له داران أحدهما بمنى والآخر
يسرة وبينهما طريق للمسلمين فبني ظلة فوق الطريق عليهما قال في قول أن كان البناء لا يضر
بالطريق لا بأس به وإن خاصه بعد البناء أحد لا يهدمها وإن خاصه قبل البناء فلا يمنع

(مسائل شتى)

خلاصة في كتاب الحيطان ❀ داران متلاصقان جعل أحدهما حبيهما في داره اصطبلًا
وكان في القديم مسكنًا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار الأخرى قال أبو القاسم إذا كان وجوه
الدواب إلى الجدار لا تمتنع وإن كان حوافرها إليه فللجار منعه وهذا خلاف ما ذكر في الكتاب من
أن من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وإن كان يتضرر بذلك التصرف ثم إذا خرب دار الجار
وعلم أنها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لأن
فعل الدواب لا يضاف إليه فلو ضمن انما يضمن بالتسبب وهو ادخال الدواب فإذا لم يكن متعمدا
في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة إلى زرع غيره حتى أفسدته لانه بالسوق متعمد فيضمن
من الضمانات للغنائم في الفصل الأول من الباب الحادي عشر ❀ حائط مال إلى دار قوم
فاشهد عليه القوم أو أحدهم ثم سقط الحائط وأتلف شيئا من القوم أو من غيرهم كان ضامنا
وكذا العلوا إذا وهن أو انصدع فاشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائط أعلامه لرجل
وأسفله لآخر وهذا بخلاف الحائط إذا كان مائلا إلى الطريق في الحكمين أحدهما من الأشهاد
على الحائط المائل إلى ملك إنسان يكون من المالك لأن غيره وفي الطريق يصح من كل أحد
والثاني انه في الحائط المائل إلى ملك إنسان لو أخره صاحب الملك بعد الأشهاد أو أراه يصح وفي
المائل إلى الطريق لا يصح التأخير والبراءة من الذي أشهد في جناية الحائط من جنابات الخائنة
(نج) أحدث مسترا حافي سكة نافذة برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منعه وليس لهم فيه
ضررين فلهم المنع قسبة في باب التصرفات والمحدثات من كتاب الكراهة ❀ رجل له دار في سكة
وظهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل لداره بابا في هذه السكة اختلفوا فيه
والصحيح أنه يمنع عن ذلك إذا لم يكن له طريق في هذه السكة قاضيان في أو آخر باب الحيطان
من كتاب الصلح ❀ (قت) رجل مات في البادية فلصاحبه أن يبيع بجاره ومتاعه ويحمل ثمنه
إلى أهله في أو آخر الفصل الخامس من الفصولين ❀ غريب مات في بيت رجل وليس له وارث
معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله أن يتصدق به على نفسه منه المفتى في مسائل
الأبق والقبض وفي الجامع الصغير الحسامي قاض أو أمينه باع عبد الغرماء وأخذ المال فضاع
واسحقى العبد لم يضمن ورجع المشتري على الغرماء ولو أمر القاضى الوصى ببيعه وباعه للغرماء ثم
استحقى أو مات قبل القبض وضاع الثمن رجع المشتري على الوصى ورجع الوصى على الغرماء
فتارخانية قبيل الفصل الثامن والعشرين من كتاب أدب القاضي ❀ وفي المحيط وإذا أراد القاضي
أن يكتب السجل ويأخذ على ذلك أجر يأخذ مقدارا ما يجوز أخذه لغيره وكذا الوتلى القسمة
بنفسه باجر ولو أخذ الأجر في مباشرة تكاح الصغار ليس له ذلك لانه واجب عليه وما لا يجب عليه
مباشرة جازأ أخذ الأجر عليه وإذا باع مال اليتيم لا يأخذ شبا ولو أخذ وأذن بالبيع لا ينفذ بيعه
ويفعل القاضي في مال الميت الغريب ما يفعله في اللقطة إلا أنه إذا حصر المالك بعد التصديق
يدفع من بيت المال خلاصة في الثاني من القضاء ❀ القاضي إذا أخذ الرشوة قبل يبطل جميع
قضاياه وإن كان قضاؤه بحق لانه لم يبق أمينا وقبل يبطل القضاء الذي أخذه الرشوة لانه لما
أخذ الرشوة صار مستأجرا على القضاء والاستئجار على القضاء باطل لان القضاء من أعظم
الطاعات وهو واجب عليه فيبطل به القضاء وغيره مختارات النوازل في كتاب القضاء
❀ الكفيل إذا حبس فهو محبس المكفول عنه وإن لازمه الطالب فهو يلزم المكفول عنه
إن كانت الكفالة باجرة ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن يحبس

(مبحث للقاضي أخذ الأجرة
على كتابة السجل إذا كانت
مقدارا ما يجوز أخذه لغيره)

الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا في التاسع من قضاء الخلاصة وفي الخزنة لا يخرج المحبوس لجمعة ولا عيّد ولا حج ولا جنازة ولا عيادة ليحصل على قضاء الدين ولهذا قالوا ينبغي ان يحبس في موضع وحش لا ييسر له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد لئلا ينس به كذا ذكره الامام السرخسي وذكري في الاقضية أنه لا يمنع عن دخول الجيران والأهل عليه لانه يحتاج الى المشورة لأجل الدين ولا يمكنون من المكث طويلا معه كيلا يستأنس فقتل الوحشة والاصح انه يمنع من الكسب حتى يضجر مجمع الفتاوى في أواسط فصل في الحبس من كتاب القضاء ﴿ يجب ان يعلم ان حجة ظهور الزنا عند القاضي الاقرار والبيّنة أما علم القاضي فليس بحجة في هذا الباب وكذلك في سائر الحدود الخالصة لله عز وجل كحد السرقة وحد الشرب علم القاضي ليس بحجة حتى لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه في هذه المواضع وهذا استحسان تتارخانية في أول الفصل الثالث من كتاب الحدود ﴿ وفي فتاوى عطاء بن حزة سئل عن عليه ألف درهم دين خمسمائة لرجل ولرجل ثلثمائة ولآخر مائتان وماله خمسمائة درهم فاجتمع الغرماء ورفعوا الى القاضي وحبسوا بديونهم كيف يقسم ماله بينهم قال هو يقضى دين كل واحد منهم كما أراد ويقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله قيل له فان غاب بحيث لا يدري أين هو وله من المال خمسمائة والألف دين قال الآن يقضى ديونهم من هذا المال بالخصص لان القاضي له ولاية في مال الغيب ومراعاة الحقوق كلها واجبة فيقسم بينهم بقدر حصصهم مجمع الفتاوى في فصل بيع مال المديون من كتاب أدب القاضي وكذا في البرازية وفي الفتاوى الخلاصة قال المفتي بالخيار ان شاء أخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله وان شاء أخذ بقولهما وفي الاقضية عن عبد الله بن المبارك ينبغي أن يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله وفي التهذيب ولو خالفه صاحبه يقضى بإيهما شاء فان وافقه أحدهما لا يقضى بقول الآخر الا اذا رأى مصلحة في ذلك ولولم يجد الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه ووجد عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار أحاد من ذلك ولولم يجد رواية عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه تتارخانية في الثالث من أدب القاضي

(مبحث حجة الزنا عند
القاضي الاقرار أو البيّنة
لا علم القاضي الخ)

(كتاب القسمة)

مات وترك امرأة بها جبل فان كانت الولادة قريبة ينتظر تقع القسمة عن علم وان لم تكن قريبة فلا ينتظر لان في ذلك تأخيرا خزنة المفتين في القسمة ﴿ الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر المالك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدو الرأس ووقع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غزم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التتارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية اذا خيف الفرق فاتفقوا على الفاء بعض الاستعانة منها فالتقوا فالغرم بعدد الرأس لانها لحفظ النفس انتهى أشباه في أول كتاب القسمة ﴿ في الارض المشتركة اذا بناها أحدهما فقال له صاحبه ارفع بناءك فان القاضي يقسم الارض بينهما فلو وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فيه ان يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقسمة اذا رضى صاحبه بذلك فاضحان في قسمة الوصي والاب من كتاب القسمة ﴿ وسئل الفقيه أبو جعفر عن عمر دار امرأته وهي خراب ثم مات الرجل وترك ابنا وهذه المرأة فقال الابن العمارة ميراث بيننا وقالت المرأة العمارة والدار لي قال

قال ان كان الزوج عمر الدار باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وتغرم حصه الابن وهو بناء على ما قلنا وان كان عمرها بغير اذن نفسه فالعمارة ميراث فتغرم المرأة قيمة نصيبه من العمارة ان شاءت وسلمت العمارة كلها لها ولم ينقل عنه ما لو عمرها للمرأة بلا اذنها قال النسفي العمارة للمرأة ولا شيء عليهما من النفقة وهو متطوع في ذلك قال نجم الدين وعلى هذا التفصيل الجواب في عمارة كرم امرأته وسائر املاكها من الذخيرة البرهانية في الفصل الخامس من كتاب الحيطان

ولو ادعى الغلط في القسمة بان ادعى غبناً فيها يسيراً بحيث يدخل تحت تقويم المقوم لا تسمع وان كان فاحشاً ان قسم بالقضاء لا بالرضا تسمع اتفاقاً بزانية في الثاني من كتاب القسمة **§** اذا اقتسم القوم شيئاً ميراثاً أو غير ذلك ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر ان قال قائل ان للمغبون ان يبطل القسمة فله وجهه وان قال قائل ليس له ان يبطل فله وجهه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تسمع دعواه من الغلط والغبن وله ان يبطل القسمة كالمو كانت القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح فاضيفان في فصل ما يدخل القسمة من كتاب القسمة **§** وذكر القاضي الامام الاجل الاسيحياني في شرح أدب القاضي ان دعوى الغلط بعد القسمة غير صحيحة اذا كانت القسمة بالتراضي وبعض المشايخ قالوا تسمع كالمو كانت القسمة بقضاء القاضي وذكر في شرح الاسيحياني في دققة في هذا الفصل فقال وهذا كله اذا لم يترك كل واحد منهما بالاستفتاء أما اذا أقر بذلك فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد منهما ما بعد ذلك وانما تسمع دعوى الغصب ذخيرة في الفصل الثامن من القسمة وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب كل واحد فلهذا على خمسة أوجه ان كانت الورثة كلهم صغاراً لا تجوز قسمته أصلاً كالمو باع مال أحد البنتين من الآخر والاب لو قسم مال أولاده الصغار جاز كالبيع والحيلة للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة أحد الصغيرين مشاعاً من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع حتى يمتاز حق أحدهما من الآخر والوجه الثاني اذا كانت الورثة كلهم كباراً بعضهم حضوراً وبعضهم غيب فقاسم الحضور وأفرز نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عروضاً أما في العقار فلا لأن القسمة كالبيع وليس للوصي ولاية البيع على الكبار الغيب في العقار بخلاف المنقول والوجه الثالث ان تكون الورثة صغاراً أو كباراً أو الكبار غيب لا تجوز قسمته في العقار لما مر وكذا في العروض لان الوصي ليس له ولاية القسمة في العروض على الكبار الغيب كالبيع فصار كأن الكل صاروا لو كان الكل صغاراً قد ذكرنا انه لا تجوز قسمته فكذلك هذا الوجه الرابع اذا كانوا صغاراً وكباراً حضوراً فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز والوجه الخامس اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة أما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار جله ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار وأما وصي الام والعم والاخ يقاسم ولدها الصغير منقولاً له الا في ورثتها من الام اذا لم يكن للصغير أب ولا وصي الاب ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير عن غير الام العقار والمنقول جميعاً في السادس من وصايا الخلاصة **§** اقتسم الورثة لاباً مراً الحاكم وفيهم صغير أو غائب لا يصح الا باجازه الغائب أو ولي الصغير أو يجيز الصغير بعد البلوغ أو باجازه الحاكم قبل

البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فأجازته ورثته جازت الا عند محمد رحمه الله من أو آخر قسمة
البرازية **﴿** يظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد أو ان
الورثة نؤدى الدين أو الوصية أو حصه الوارث من مالنا ولا تنقض القسمة ففيما اذا ظهر غريم أو
موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهم فى المالية لا فى العين وفيما اذا ظهر وارث أو موصى
له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقهم ممتعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث
والموصى له بذلك فان قضى واحدا من الورثة حق الغريم ينظر ان أدى ليرجع فى التركة ردت
القسمة الا ان يقضوا حق القاضى من مالهم لقيامه مقام الغريم وان على أن لا يرجع فى التركة
مضت القسمة برزازية فى الفصل الثالث من كتاب القسمة

(مبحث يظهر على الميت دين
أو وصية بالثلث أو بألف
أو وارث آخر بعد القسمة
ترد)

* (كتاب الفرائض) *

أما الكلام فى أولاد الاخوة والاحوات لام فهو أن أولاهم أقربهم ولا يفضل الذكرك على الانثى
الا فى رواية شاذة عن أبى يوسف رحمه الله مثاله بنت أخ لام وابن أخت لام فعندهما المال
بينهما كالاصول نصفان وعند أبى يوسف على تلك الرواية أثلاثا بخلاف الاصول عمادية فى
الفرائض **﴿** ثم الذين يورثون ذوى الارحام أصناف ثلاثة تصنف منهم يسمون أهل القرابة وهم أبو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر وعيسى بن أبان رحمهم الله وانما سمو بذلك لانهم يقدمون الاقرب
فالاقرب وصنف منهم يسمون أهل التنزيل وهم علقمة والشعبي ومسرور ونعيم بن جاد وأبو
نعيم وأبو عبيدة وقاسم بن سلام وشريك والحسن بن زياد رحمهم الله سمو بذلك لانهم ينزلون الممدلى
منزلة الممدلى به فى الاستحقاق ويبان ذلك فيما اذا ترك ابنة ابنة أخت فعلى قول أهل القرابة
المال لابنة الابنة لانها أقرب وعلى قول أهل التنزيل المال بينهما صنفان بمنزلة ما لو ترك ابنة
وأختا والصنف الثالث يسمون أهل الرحم منهم حسن بن ميسر ونوح بن دراج سمو بذلك لانهم
سواء بين الاقرب والابعد فى الاستحقاق وأثبتوا الاستحقاق باصل الرحم من المبسوط
للسرخسى فى باب ذوى الارحام **﴿** وان اجتمع أولاد الاخوات المتفرقات أو بنات الاخوة
المتفرقين فعند أبى يوسف رحمه الله من كان لاب وأم أولى وعند محمد رحمه الله يعتبر الاصول كما
لو ترك بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت لام فعند أبى يوسف رحمه الله المال كله
لبنت الاخت لاب وأم وعند محمد رحمه الله يبين أنجاسا حتى المال لبنت الاخت لاب وخمسة
لبنت الاخت لام وثلاثة أنجاسه لبنت الاخت لاب وأم فرضا وردا كأنه ترك ثلاث اخوات
متفرقات ولو ترك بنت أخ لاب وأم وبنت أخ لاب وبنت أخ لام فعند أبى يوسف رحمه الله المال
كله لبنت الاخ لاب وأم وعند محمد رحمه الله سدس المال لبنت الاخ لام والباقي لبنت الاخ لاب
وام ولا شئ لبنت الاخ لاب كأنه ترك ثلاث أخوة متفرقين من فرائض الكافى والله أعلم

(مطلب المورثون لذوى
الارحام أصناف ثلاثة)

* (كتاب الوصايا) *

الوصاية حال حياته وكالة كالوكالة بعد موته وصاية لان المنظور للمعاني برزازية فى نوع فيما
يكون توكيلا من كتاب الوكالة **﴿** قال واذا توفيت المرأة ولها أولاد صغار ولها زوج وهو أب
هو لا وتر كت مبرا نامن عقارات ومتاع وغير ذلك وأوصت الى رجل وعليها دين لانا فلوصيها
ان يبيع من تركتها ما يقضى به ما عليها من الدين وكذلك اذا أوصت بوصية فى أبواب البر
أولا ناس شتى فما يحتاج ان يباع فيه من تركتها فلوصيها ان يبيع من تركتها ما ينقذه وصاياها

(١) قوله من غيرها كذا
بالنسخ والتأنيث لأن الميت
أنثى كما هو ظاهره معصية

فإذا فرغ من الدين أو الوصية كان الأب أولى بحصة هؤلاء الأولاد الصغار من وصي الأم لأن قضاء الدين وتنفيذ الوصية وحفظ التركة لتنفيدهما حق الميت والميتة في حال حياته كان أولى بتنفيذ حقوقه من غيرها (١) فكذا وصيه بعبدهم أو بغيره فإذ فرغت التركة من حقها كان الأب أولى لأن الباقي مال الولد والأب مقدم على الأم في التصرفات في مال الولد فكذا على وصي الأم ثم قال في الكتاب كان الأب أولى إذا كان موضعاً لذلك يعني إذا لم يكن مبدئاً من مفسد فاستحق الحجر على قول من يرى الحجر فأنه إذا كان هكذا لا يملك التصرف في مال اليتيم ويوضع ماله في يد عدل إلى وقت الحاجة أو إلى وقت بلوغ الصغير في باب الرجل يريد أن يكتب وصية من تحت تصرفه شرح أدب القاضي ولا يجوز وصية الصبي إذا لم يكن مرافقاً وكذا لو كان مرافقاً عندنا قاضيان في فصل فيما يجوز وصية من كتاب الوصايا في الذخيرة الوصي إذا أقر على الميت بالدين لا يصح إقراره بتأخره في النصل الثامن والثلاثين من الوصايا ولو نصب القاضي وصياً وعينه له أجر عمله جاز قسمة في باب تصرفات الأب من الوصايا ووصي الوصي وصي في الترتيب وكذا إن أوصى إليه في أحدهما خلافاً لهما ملق الأجر ولو دفع الوصي المال إلى الصبي قبل استئناس الرشد وأتلفه ضمن الوصي. مجمع الفتاوى في فصل تصرف الوصي والأب من كتاب الوصايا وصي القاضي لو عزل نفسه ينبغي أن لا يعزل إلا بعلم القاضي كوكيل وقاض في الفصل الأول من الفصولين أو وصت بتكفينها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة وإن لم يكن لها مال فمهره الله أو جوب في بيت المال والثاني على الزوج كالكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول الثاني نأخذ في الرابع من وصايا البرازية ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فإن لم يترك مالا للكفن على من تجب عليه النفقة في حياته إلا الزوج في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وإن تركت مالا وعليه الفتوى قاضيان في غسل الميت من كتاب الصلاة إذا ماتت المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها للأجنبي كان للأجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية قاضيان في فصل فيمن يجوز وصيته وفيمن لا يجوز من الوصايا وإن أوصى لبي فلان وهو أبوقبيله لا يحصون فهي باطلة وإن لا يتأهمهم أو عيائهم أو زمناهم أو أراملهم فلغنى والفقير منهم والذكور والأنثى كانوا يحصون والفقراء منهم خاصة إن كانوا لا يحصون ملق الأجر في باب الوصية للأقارب وغيرهم من الوصايا والصحيح أنهم إذا كانوا مائة وما دونهم فإنهم عدد يحصون وإن كانوا أكثر من ذلك فإنهم لا يحصون خزنة المفتين في كتاب الوصايا وفي المحيط روى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله أن الوصي إذا خلط مال اليتيم بماله نفسه لا يضمن وفي المنتقى أن الوصي لو خلط ماله بمال اليتيم يضمن إذا ضاع أدب الأوصياء في فصل في الضمان لا يضمن الوصي بموته مجهلاً ولو خلط بماله ضمن ضمن الأب بموته مجهلاً وقيل لا كوصي في السابع والعشرين من الفصولين (٢) الوصي باع ثم ادعى أنه باع بغبن فاحش سمع وإقدامه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا امتولى الوقف إذا أجر الوقف ثم ادعى أنه أجزأ قبل من أجر المثل وكل من باع ثم ادعى فساده سمع وتناقضه هذا لا يمنع دعواه قال استاذنا فعلى هذا يحتاج

الى الشريك بين هذا وبين ما في الجامع الصغير انه اذا باع عبد القهر ثم زعم البائع أو المشتري انه باع بغير
أمر المالك لا تسمع قنية في باب ما يبطل دعوى المدعى من كتاب الدعوى § وفي النوازل الوصى
اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار واقعات الناطقي وفي الايضاح من
باب مقاسمة الوصى الورثة وعليه دين الوصى يصدق في كفن المثل وكذا لو كفنه من ماله
وأراد الرجوع فله ذلك وكذا لو اشتراه من ماله ان يرجع وكذا الوارث لو كفنه من ماله وكذا
لوقضى الوارث أو الوصى ديناً من ماله كان له ان يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصى طعاماً
للفقعة أو كسوة بشهادة الشهود له أن يرجع في مال الصغير وانما اشترط شهادة الشهود لان قول
الوصى معتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الاباليمة خلاصة في الفصل
السادس من كتاب الوصايا § (م) وصى أنفق على الصغير من مال نفسه ولم يشهد بالرجوع
وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أباً لم يرجع (ط) في الوصى اختلاف قنية فيما
يتعلق باتفاق الاب والوصى من كتاب الوصايا § وفي الخاتمة ولا يجوز للوصى ان يتجر لنفسه
بمال اليتيم أو الميت فان فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أئ حنيفة ومحمد
رحمهما الله وعند أبي يوسف يسلم له الرجع ولا يتصدق بشئ وللوصى ان يأخذ مال اليتيم مضاربة
وليس له ان يؤاجر نفسه من اليتيم تارخانية في نوع في تصرف الوصى في مال اليتيم من الفصل
الحادى والثلاثين من كتاب الوصايا § لوقضى الوصى ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل
الاب ذلك جاز لان الوصى لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك ذلك
قاضخان في فصل تصرفات الوصى في مال اليتيم من كتاب الوصايا § (شم) القاضى يأمر
الوصى بالتجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الربح (نج) أوصى لابن بنته
اليتيم وترك ابنين فأنفق الوصية على اليتيم بدون اذن القاضى يجوز ان كان في عيالهما وهو
صغير لا يعقل القبض قنية في آخر الوصايا § رجل مات وترك ورثة ولم يوص الى أحد
فباع امرأته داراً من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع في نصيبها جائز ان لم يكن على
الميت دين محبط بعد ذلك يتظر ان كفنته بكفن مثله ترجع في مال اليتيم وان كفنته باكثر من
كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضاً وان قال قائل انها ترجع بقدر كفن المثل فله
وجه وكفن المثل ثيابه لخروج العيدين خلاصة في الرابع من الوصايا § أحد الورثة اذا
قبض شيئاً من التركة فضاغ عنده ضمن ما كان حصته غيره الا في موضع يخاف الضياغ والوصى
يقبض مطلقاً وأحد الورثة لو قبض ديناً للميت على رجل أو ودبعة له عند رجل فضاغ عنده يضمن
في آخر الفصل السادس من وصايا الخلاصة § وفي وصايا شرح الطحاوى أحد الورثة اذا قبض
جميع التركة فهلك في يده من غير جناية أو خيانة فان كان على الميت دين أو في الورثة صغير
لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصته الباقي من أحكام الصغار للاسترواشنى في
مسائل القسمة § ذكر في فتاوى سمرقند اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من
البيع والشراء والوصى للميت وهو يعلم انه لو رفع الامر الى القاضى نصب وصياً والوصى يأخذ
المال ويفسدر ويؤبى بكر الدبوسى ان تصرفه جائز للضرورة وهذا من نوع استحسان وبه يفتى
تارخانية في الفصل التاسع والثلاثين من الوصايا § الاب اذا مات مجهلاً يضمن وقيل لا يضمن
كالوصى والقاضى واذا وضع أموال اليتامى في بيته ومات ولا يدري أين المال وانه لم يبين ضمن
لانه مودع ولو دفع القاضى الى قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لا يضمن لان المودع غيره وللقاضى

ولاية ابداع مال اليتام في الفصل السابع والعشرين من العمادية ﴿١﴾ اقرار الوصي بدين على الميت أو عين أو وصية باطل ﴿٢﴾ الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان المدعى عليه مقر بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز في الفصل المزبور من العمادية واذأوصى ان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فهذه الوصية باطلة قال ان كان القارئ معنا ينبغي ان تجوز الوصية له على وجه الصلة دون الاجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معنا وكذا قال أبو نصر تارحانية في الفصل التاسع والعشرين من كتاب الوصايا ﴿٣﴾ رجل قال في صحته أو في مرضه ان حدث بي حدث فلفلان كذا عن أبي يوسف رحمه الله انه قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول ان هذه وصية والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهو وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان ألف درهم من مالى أو من نصف مالى أو من ربع مالى فهو باطل قال ذلك في صحته أو في مرضه الا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون وصية فاضحان فيما يكون وصية وفيما لا يكون من الوصايا ﴿٤﴾ اذا كان في التركة دين والوصي يعلم ولا بينة على ذلك ماذا يصنع الوصي فيه أقوال المختار أن الوصي يودع عنده من له الدين من جنس الدين أو يبيع شيئاً منه بجنس الدين ثم يقول للورثة خاصموه أنتم باسترداد الوديعة والتمن منية المفتى في تصرف الوصي من الوصايا ﴿٥﴾ وان كانت الورثة كراغيبا وليس على الميت دين ولا وصية فللوصي ان يبيع غير العقار استعسنا لان غير العقار يخشى عليه التوى والتلف فكان البيع حفظاً وتحصيناً وليك اجارة الكل فان كان بعض الورثة حضوراً وبعضهم غائباً أو واحد منهم غائباً فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرفيق لاجل الحفظ واذ املك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحبه لا يملك وهذه أربع مسائل احدهما هذه والثانية اذا كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله يملك وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصية بجمال مرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما يذهب الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة كباراً فيهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار أيضاً عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهو ان القاضي اذا جعل وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل رجلاً وصياً في نوع كان وصياً في الانواع كلها فاضحان في بيع الوصي من كتاب البيوع وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصي فبلغ الصبي فولاية قبض عن ماباعه الوصي والمطالبة من المشتري لو ارث الوصي أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من أدب الاوصياء في ايصال الوصي وذكر القاضي الامام جلال الدين في سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما اتفق عليهم لينظروا هل اتفق عليهم بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضي أن يحاسبه كان للقاضي وله سم أن يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر بالحساب لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيما اتفق وفي انه اتفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو القاضي والقول قول الامين مع اليين فيما جعل أميناً في الفصل الرابع والعشرين من الاستروشنى ﴿٦﴾ وللقاضي

أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله ان ياخذ مال اليتيم من والده اذا كان الوالد مسرفاً مبدراً او يضعه على يد عدل الى ان يبلغ اليتيم قاضيه في فصل لمن يجوز قضاء القاضي من كتاب الدعوى والبيانات § الاب المبدراً المفسد المتلف اذا باع أرضاً لولده الصغير ونفق ثمنه على نفسه أما يبعه فخاً ترثه ابنته أصل الولاية ولكن من الواجب ان لا يدفع الثمن اليه وينزع القاضي من يده ويسلمه الى ثقة ينفقه بالمعروف جواهر الفتاوى في الباب الخامس من البسوع § ثم الحاصل في بيع الاب والوصى مال اليتيم على ما عليه الفتوى أن الاب اذا باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز اذا كان الاب محموداً ومستور الحال وان كان مفسداً لا يجوز الا أن يشتري بضعف القيمة والوصى في بيع العقار بمثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصى الا بضعف القيمة والحاجة للصغير أو ولد له لا وفاة له الاب في العروض حكم الاب والوصى واحد فلو باع الاب أو الوصى عروض الصغير بمثل القيمة يجوز من غير التقيد باحدى هذه الشرائط الا أن الاب اذا كان مفسداً او باع متاع الصغير فالجواب فيه ما ذكرنا أن فيه روايتين في رواية يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل صيانة لمال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا أن يكون خير الصغير وذلك بان يبيع بضعف قيمته وعليه الفتوى من أحكام الصغار للاستروا وشنى في مسائل البيع والشراء § وفي الفتاوى الصغرى والخانية ترك أباً أو ولداً صغيراً وأوصى الى رجل فالوصى أولى في التصرف في التركة من الاب وهو جده الصغار وبه يفتى أدب الاوصياء في البيع § ولو أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية اثلاثاً لانهم لا يرون مع الابن وان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لاب وللأخ لام وتبطل للاخ لاب وام لانه يرث مع الابنة وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ لاب وأم وللأخ لام لانهم ما يرثانه قاضيه في فصل فحين يجوز وصيته وفيه لا يجوز من الوصايا § ولو قال في مرضه اشتري وامن غلة دارى هذه كل شهر بعشر قدر اهرم خبزاً للمساكين صارت الدار وقفاً كقوله وقفت دارى بعد موتى خزنة الاكل في الوقف وكذا في وقف الواقعات بعلامة النون § (جو) رجل أوصى بحجرة معينة لمعتقه تسكن فيها وتدعوله بالخير فهذا وصية لها بالسكنى دون الرقبة نقد الفتاوى في الباب الاول من الوصايا § لو أوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له غيرها وأراد الورثة ان يبيعوا ثلثها روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله لهم ذلك لان الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة ولو أوصى له بكل الدار لم يكن له الا الثلث وكان لهم بيع الثلثين فكذا اذا أوصى له بسكنى دارها ووجه قول أبي حنيفة رحمه الله أن حقه في ثلث السكنى شائع وفي بيع الثلثين منها ابطال حقه في السكنى فيما باعوه فلم يجز حصر المسائل لعمر التنسي في الرابع من وصايا المبسوط § ولو أوصى بان يخدم عبده أحد ورثته سنة ثم يعتق جاز ان أجاز به بقية الورثة وان لم يجز وبطلت الوصية بالعتق لان الوصية بالعتق في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخدمة لاحد الورثة لا تجوز الا باجازتهم فاذا بطلت الوصية للوارث بطل ما في ضمنها كالوصية بالمحابة ولو أوصى أن يخدمهم سنة ثم يعتق جاز وان كرهوا أو بعضهم من المحيط للسرخسى في أول باب الوصية يعتق العبد بعد الخدمة من الوصايا § الوصى اذا عجز عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم قوماً آخر لا ينزل الاول أمالوا قوماً آخر مقامه ينزل (م) وفي فتاوى الفضلى وصى عجز عن القيام بامر الميت بعده فاقام الحاكم قوماً آخر ثم قال الوصى بعد أيام صرت قادراً على

(مبحث الاوصياء ثلاثة)

القيام باهر الميت هل يعيده الحاكم الى مكانه قال هو وصى على جاله لا يحتاج الى اعادة الحاكم
تتارخانية في أواخر الفصل الحادى والثلاثين من الوصايا ❀ اعلم ان الاوصياء ثلاثة أمين قادر
على القيام بما وصى اليه فانه يقرر فليس للقاضى عزله وأمين عاجز فالقاضى يضم اليه من يعينه
وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله واقامة غيره مقامه خزنة المقتين في الاوصياء من الوصايا ❀ ليس
للقاضى أن يعزل وصى الميت العدل الكافى وله عزل وصى القاضى العدل كفى القنية خلافا لما
في التهمة أشباه من كتاب الوصايا ❀ القاضى اذا اتهم الوصى قال أبو حنيفة رحمه الله يجعل
القاضى معه غيره ولا يخرج منه وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج منه وهو الظاهر وعليه الفتوى لان
الوصى قائم مقام الميت ولو كان الاب خيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضى يخرج
المال من يده فالوصى أولى قاضى بخان قبيل كتاب الشفعة ❀ الوصى لا ولاية له في نكاح الصغير
والصغيرة سواء وصى اليه الاب بالنكاح أو لم يوص الا اذا كان الوصى وليا فينئذ ذلك مجمع
القناوى في أواسط فصل تصرف الوصى والاب من كتاب الوصايا وفي الخاتمة لكل من الاب
والوصى تزويج أمة الصغير والصغيرة وليس لكل منهما تزويج عبد كل منهما ولا تزويج أمة كل
منهما من عبد كل منهما استحسانا لا في رواية عن أبي يوسف ومثله في القنية من أدب الاوصياء
في النكاح ❀ وعن محمد بن سلة ان الوصى اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فان القاضى
يعزله عن الوصاية وان كانت له بينة ينصب القاضى وصيا للميت حتى تقام البينة عليه ثم القاضى
بالتحيز ان شاء تركه الثانى وصيا وصار الاول خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية
بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص أنه يجعل القاضى وصيا للميت في مقدار الدين الذى يدعيه
صاحبه ولا يخرج الوصى عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى قاضى بخان في أواخر كتاب
الوصايا ذكر في آخر وصايا شرح الطحاوى الاب اذا كان محتاجا لا بأس ان يأكل من مال الصغير
على قدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه والوصى ليس له أن يأكل من مال الصغير وان كان محتاجا
الا اذا كانت له أجرة في ذلك فكل قدر أجرته مؤيد زاده بقله عن الاستروشى في المسائل المتعلقة
ببيع الاب ❀ اذا طلب مال اليتيم أحد بالف والآخر بالف ومائة والاول أملا من الثانى باعه
من الذى لا يخشى عليه من الجحود والمنع منية المقتى من الوصايا رجل استباع مال اليتيم
من الوصى بالف ورجل آخر استباعه بالف ومائة والاولى أملا من الثانى قالوا ينبغي للوصى ان
يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر مال اليتيم بمائة وآخر يستأجره بمائة والاول أملا
فان الوصى يؤجره من الاول وكذلك متولى الوقف قاضى بخان في بيع الوصى من كتاب البيوع
❀ ولو اشترى الوصى مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله اذا كان خيرا لليتيم
وتفسير الخيرية في غير العقار ما قال شمس الأئمة السرخسى أن يبيع مال نفسه من اليتيم ما يساوى
خمس عشرة بعشرة وان يشتري لنفسه ما يساوى عشرة بخمسة عشر وتفسير الخيرية في العقار
عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من مال اليتيم نصف القيمة في بيع الوصى
وشرائه من بيوع الخاتمة ❀ وفي المبسوط ليس للوصى اعتناق عبد الهبى ولو على مال ولا يبيعه
من نفسه لان الاعتناق اضرا محض للصبي (قلت) وكونه على مال ليس الاجعلا منه للعبد مدبونا
بعد العتق ويبيعه من نفسه اعتناق على مال فلا يجوز كل منهما أدب الاوصياء في آخر العتاق
❀ الوصى لا يقرض مال اليتيم على ما ذكره فلو أقرض مع هذا الا يكون هذا اخيانة حتى لا يستحق
العزل خلاصة في آخر الفصل الخامس من كتاب الوصايا ❀ ذكر في بيوع مجموع النوازل سئل

(مبحث يا كل الاب المحتاج
من مال الصغير على قدر حاجته
الخ)

نجيم الدين النسفي عن بيع الاب عقار الابن الصغير بالغبن الفاحش قال لا يجوز قبل له فان باع وسلم
 ثم خاصم هو بنفسه ان يبعه وقع هكذا أو أراد الاسترداد فقال ان سبق منه الاقرار بالبيع بمن
 المثل وكتب ذلك في الصدق وأشهد على ذلك لم تستقم دعواه للتناقض قال نجيم الدين وعرض على
 جواب الأئمة من بخاري وهم الشيخ الاجل مجد الأئمة محمد بن عبد الله السرخسي والقاضي
 الامام أبو بكر عمر الزنجري وغيرهما على الاطلاق ان للاب دعوى ذلك وقال ذلك محمول على انه
 أطلق البيع ولم يقر بذلك الاقرار ووفق عند الدعوى اني بعت ولم أعلم بالغبن أو علمت بالغبن ولم
 أعلم ان البيع لا يجوز وسئل نجيم الدين عن هذا المشتري اذا عمل في هذا المشتري وهو كرم حتى
 أدرك الثمر والغبن ثم استرده البائع بقضاء فهل للمشتري أن يحبس لنفسه قدر حصه الاكار
 لعمله أو يطلب أجر العمل فقال لا ويسترد كله لان المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا
 بل عمل لنفسه ورأيت جواب مجد الأئمة انه يستحق أجر المثل لعمله ولا أعرف لهذا وجهها وأنا
 أقول أكبر ما في الباب أن هذا العقد وقع فاسدا وفي العقد الناسد اذا اتصل به القبض وتصرف
 المشتري في المشتري منع ذلك استرداد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي
 بالرد هنا لامتناع المشتري عن دفع القيمة فاذا قضى عليه بالرد لا امتناعه عن دفع القيمة صار راضيا
 بالرد ففسخ العقد من الاصل كالأقالة كذا ذكر في مجموع النوازل وينظر في آخر بيوع الجامع
 في الفتاوى أيضا وذكر في بيوع العدة اذا باع الاب مال ابنه الصغير ثم ادعى ان فيه غبنا لسمع
 ورأيت في موضع آخر اذا حصل بيع الاب بغبن فاحش فالقاضي يصب نأبعا عن الصغير حتى
 يدعى على المشتري ويثبت ملك الصغير ولا تسمع دعوى الاب ورأيت في موضع آخر فلو ادعى الابن
 بعد البلوغ أن والدي باع منك في حال صغري بغبن فاحش فان كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه
 بخمسين فخذ الخمسين ودر على ملكي وقال المدعى عليه لابل كانت قيمته خمسين فانه يحكم الحال
 اذا لم تكن المدة قد رما تبديل فيها الاسعار وان كانت مدة تبديل فيها الاسعار فالقول قول
 المشتري وان أداما يذنه فالبينة المثبتة للزيادة أولى أحكام الصغار في مسائل البيع والشراء
 وللأب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وان يوكل ببيع وشراء واستجار وان
 يودع ماله ويصحب كاتبه وينزج أمته لاقنه ويرهن ماله بدينه ونفسه فلو هلك ضمن قدر
 المؤدى من دينه وله ان يعمل به مضاربة وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا صدق ديانته ويكون
 المشتري كله للصبي قضاء وكذا الوشاركه ررأ من ماله أقل من مال الصبي فان أشهد فالرجح كما شرط
 والاصدق ديانته لا قضاء فالرجح على قدر رأ من ماله ما قضاء لانه لا يستحق الاب الشرط فمال يثبت
 الشرط عند القاضي لا يقضى له بمائته الوصى في ذلك كله وليس للأب تحريكه بعمال وغيره ولا
 أن يهب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاصح والقاضي أن يقرض مال اليتيم والوقف والغائب
 في السابع والعشرين من الفصولين ﴿فا﴾ رجل أوصى بوصايا وكتب في وصيته أن عبده
 فلان حر بعد موته ولم يسمع ذلك منه أحد ثم مات وبجده ورثته تدبيره يستحلف الورثة على علمهم
 وان أقر الوارث بما كان في كتاب الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من ثلث ماله ويلزمه السعاية
 فيما زاد على الثلث اذا كان لا يخرج وكذا لو كان على الميت دين يحيط بماله يعتق وبسبي في جميع
 قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته لو كان قنا وقال بعضهم قيمة المدبر ثلث قيمته
 لو كان قنا وقال بعضهم ينظر بكم يتخدم من مدة عمره فيجعل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو الليث
 قيمة المدبر نصف قيمته لو كان قنا وهكذا ذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده هكذا في (كا) وقال

(مبحث للاب ان يسافر بمال
 طفله الخ)

وعليه الفتوى نقد الفتاوى في التدبير من كتاب العقاق ﴿ (ويدفع الوصى ماله) أى مال الصغير (مضاربة) لانه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يأخذه مضاربة وعن محمد رحمه الله انه جاز الا انه اذا أخذ على أن له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة ولا أجر له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يؤجر نفسه في عمل من أعماله باقل الاجور كما قال السرحدى ولو استأجر الصغير لنفسه ينبغي أن يجوز عند أى خفيفة اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استأجر شيئاً من ماله لنفسه كما في الذخيرة فهستأنى في آخر كتاب الوصايا ﴿ وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصى وشراؤه بالغبن اليسير ولا يجوز بالفاحش لان ولايته نظرية وفي القصة للزاهدى ولو باع الوصى مال الصبي بفاحش الغبن قال القاضى علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجم الدين الحلبي بل يفسد البيع (قلت) فيملك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري أدب الاوصياء في البيع (شئ) ينبغي ان يكون الوصى في الاستدانة على الصبي كقول في السابع والعشرين من الفصولين وفي الجواهر باع الوصى ضبعة للدين فتيين ان قيمتها أكثر فالبيع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم فلو باعها ثانياً بمن المثل صح البيع الثاني من أدب الاوصياء في البيع ﴿ ولو أوصى بان يتخذ طعاماً بعد وفاته ويطعم الناس يجوز فالفقير والغنى في ذلك سواء مختارات النوازل في الوصايا ﴿ ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير يصرّف الى القنطرة أو بناء المسجد أو طلبة العلم ﴿ رجل أوصى بان يتخذ طعاماً بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام الوصية باطلة هو الاصح أوصى لمصالح قرية فلان فالوصية باطلة خلاصة في الجنس الآخر من الفصل الاول من كتاب الوصايا ﴿ ولو أوصى باخذ الطعام للمأتم بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويجوز للذين يطول مقامهم عنده والذي يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلاً لا يضمن وعن الشيخ الامام أبى بكر البلخي رجل أوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قال الوصية باطلة فاضيفان في أوائل الوصايا ﴿ أوصى لمكاتبه أو أم ولده أو مديره جاز استحساناً برأيه في الابصار والعزل ﴿ ولو أوصى لمكاتب نفسه أو لام ولد نفسه أو ولد بر نفسه جاز الكل استحساناً ولو أوصى لعبده القن أو لامته القنة ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند أبى خفيفة رحمه الله في الوصية للقن يعتق ثلثه مجاناً ويجب عليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيستقاصان ويتراذان الفضل وعندهما يعتق العبد كله تنصرف الوصية أو لا الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان الفضل للعبد فاضيفان في فصل فممن تجوز وصيته وفمن لا تجوز ﴿ وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بعين من اعيان ماله لا تصح ولو بثلث ماله تصح مطلقاً وتكون وصية بالعتق ان خرج من الثلث عتق كله بلا سعاية وان خرج بعضه عتق وسعى في بقية قيمته ﴿ أوصى لعبده بشئ من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام النسفي الاصح انه لا تصح كالوصية بالغبن برأيه في نوع في ألفاظها من الوصايا ﴿ الوصية بالكفن والدفن وبالنقل من موضع الى موضع وبتطين قبره وبالبنا عليه ويدفع مال الى من يقرأ القرآن على قبره باطلة من وصايا الوجيز في باب ما يجوز به الوصية وما لا يجوز ﴿ وفي أدب القاضى الوصى يودع مال اليتيم ويعبر ويضع خلاصة في تصرفات الوصى ﴿ لو لم يكن للميت وصى فلا يسه وهو الجسد يبيع العروض

(مبحث لا تصح الوصية
بالكفن والدفن والنقل
من موضع الى آخر وتطين
القبر الخ)

(مبحث لا تجوز الوصية
لوارث الخ)

(١) ان اشرفت على الموت
من هذا المرض

(مبحث للمسلم أن يوصي
لفقرائه النصارى الخ)

والشراء الا انه لو باع التركة لدين أو وصية لم يجز بخلاف وصى الاب وصيه ولو عدلا كافيا
لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزله قيل ينزل (أقول) الصحيح عندي أنه لا يعزل لانه كوص وهو
أشفق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفساد قضاء الزمان قال ولو كافيا
لا عدل لا يعزله ولو عدلا غير كاف يضم اليه كافيا وذكر انه ليس للقاضي تبديل الوصى ولا الضم الا
اذا خان بدله في أواخر الفصل السابع والعشرين من الفصولين ولا تجوز الوصية لوارثه أى
وارث يرث من الموصى عند الموت والمعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية
ولا تجوز للقاتل عامدا كان واخطئا بعد ان يكون مباشرا جامع المضررات فى الوصايا **❦** وأوصى
بوصايا فى مرضه ثم صح وبرا ثم مات بعد ذلك بسنين فهو على وصاياه الاولى ما لم يرجع عنها اذالم
يكن قال فى وصيته ان مت من مرضى هذا وبالنارسية (١) اكر من ازين بيمارى مر كآيد او
اكر من ازين بيمارى بيمر فان كان قال ذلك ثم برا ثم مات بطلت وصاياه فى الفصل الاول من
وصايا الفتاوى الكبرى بعد الامة النبوية **❦** وأوصى بوصايا وكتب لها صكاهم مرض بعد ذلك فأوصى
بوصايا آخر ايضا وكتب صكها آخر ان لم يذكر فى الصك الثانى انه رجوع عن الوصية الاولى بل يعمل بهما
جميعا **❦** وأوصى بوصية ثم جن قال محمد رحمه الله ان أطبق عليه الجنون حتى بلغ سبعة أشهر
فوصيته باطله وان أفاق قبل ذلك فحكمه فيما أوصى على حاله وروى عنه انه قال ان أفاق قبل
السنة فهو كالو كان صحيحا وعن أبى يوسف انه وقت شهر اوفيه روايات كثيرة جمعها فى نكاح
فتاوى الصغرى والفتوى على انه لا يوقت فيه شئ بل يفوض الى رأى القاضي كما هو قول أبى
حنيفة رحمه الله وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على ان الجنون المطبق فى حق
التصرفات يقدر بسنة لانه لما حال عليه الفصول الاربعة ولم يفتق منه علم استحكام جنونه
حينئذ وفى الصلاة الجنون مقدر بما ذكرنا فى صلاة فتاوى الصغرى وفى صلاة هذا الكتاب شئ منه
❦ وأوصى بوصيته ودبر بعض رقيقه ثم وسوس وصار معتوها فكذب كذلك زمانا ثم أفاق ثم مات
فالوصية باطله الا التدبير لان فى التدبير لا يملك الرجوع عنه أراد به اذا طال ذلك حتى صار مطبقا
على ما اخترناه من الفصل المزبور بعلامه النون **❦** العبد الموصى بخدمة لسان اذا قتل خطأ
وأخذت قيمته واشترى بهما عبدا آخر ثبت حق الموصى له بالخدمة فيه من غير تجديد قاض-بخان
فى مسائل الشروط فى الوقف من كتاب الوقف ذكره على طريق التنظير **❦** واذا دفع الوصى
الى اليتيم ماله بعد البلوغ وأنه **❦** كرا اليتيم فانه لا يصدق الابالينة فى قول مالك وفى قول أبى
حنيفة وأصحابه وأبى عبد الله وزفر وسفيان رحمه الله يصدق لانه أمين وكل أمين القول
قوله مع عيئنه تنف من كتاب الدعوى والبيئات **❦** وفى الخائسة والهداية يجوز للوصى
والاب رهن مال الصبي بدين أنفسمهما عند الامام أبى حنيفة ومحمد رحمه الله استحسانا
لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع أدب الاوصياء فى الرهن الاب اذا رهن مال ولده
الصغير بدين نفسه صح الرهن وكذا الوصى ذكره فى الاصل وذكر الفقيه أبو الليث ان هذا
استحسان والقياس ان لا يجوز فى الاب والوصى جميعا وعن أبى يوسف رحمه الله أنه أخذ
بالقياس قاضى بخان فى فصل الولد فى باب الرهن من كتاب الرهن **❦** يجوز للمسلم ان يوصى
لفقرائه النصارى لان الوصية لفقرائهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن
أعان على بناءها يكون آثما قاضى بخان فيما يجوز وصية وما لا يجوز من كتاب الوصايا **❦** ولو
أوصى الرجل بأن يكفن هو بعشرة آلاف فانه يكفن بكفن الوسط من غير سرف ولا تقتير

من المحل المزبور ❶ ولوأوصى اقاتله ان أجازت الورثة جازت والا فلا في قول أبي حنيفة ومحمد
وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز وان أجازت الورثة وان كان القاتل صبياً ومجنوناً جازت له الوصية
وان لم تجز الورثة ولوأوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله ولا تجوز في قول أبي يوسف ولوأوصى لمكاتب قاتله أو ولد برة قاتله أو لام ولد قاتله
لا تجوز الا باجازه الورثة من المحل المزبور ❷ جرح أوصى عنده مونه أن يعفى عن قاتله
والقتل عمد كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله من المحل المزبور ❸ أوصى بخدمة
عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بهدر جوعه ولوأوصى لفلان بخدمة عبده
هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته فاضيقان في فصل مسائل مختلفة من كتاب
الوصايا ❹ ولوأوصى بغلة داره لانسان قال أبو القاسم يواجر الدار ويدفع اليه غلتها فان أراد
الموصى له بالغلة أن يسكن بنفسه قال أبو بكر الاسكافي يجوز له ذلك وقال أبو بكر بن أبي سعيد
وأبو القاسم ليس له ذلك من المحل المزبور ❺ رجل أوصى لاهل العلم ببلخ قالوا يدخل في هذه
الوصية أهل النخعة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان
هؤلاء يسمون المتفلسفة لا طلبة العلم من المحل المزبور وعن بعض أهل الفضل رجل أوصى
بان يباع كسبه ما كان خارجاً من العلم ويوقف ~~كتب العلم~~ وفتش كسبه وكان فيها كتب الكلام
فكتبوا الى أبي القاسم الصغار ان كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم
فأجاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم من المحل المزبور ❻ رجل قال هذه البقرة لفلان
قال أبو نصر ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هي للمساكين يتصدقوا بقيمتها وبه
أخذ الفقيه أبو الليث لان الموصى له ان كان معلوماً بشرط لصحة الوصية قبول الموصى له فاذا قبل
الوصية فقد ملكها فليس لهم ان يمنعوها ما في الصدقة المقصود هو القرية ودفع القيمة صدقة
وقرية كدفع العين من المحل المزبور ❽ ولا يملك الوصى اقراض مال اليتيم فان أقرض كان ضامناً
والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة رحمه
الله والصحيح أن الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة القاضي ولوأخذ الوصى مال اليتيم فراضا لنفسه لا يجوز
ويكون ذلك ديناً عليه وعن محمد رحمه الله ليس للوصى ان يستقرض مال اليتيم في قول أبي
حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله وأما أنا فأرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس
به فاضيقان في تصرفات الوصى ❶ (قتم) وصى أدى ديناً فانه ~~ك~~ والورثة تقبل ينسبه
ولو لا ينسبه فله تحليف الورثة من الثامن والعشرين من الفصولين والحاصل ان الوصى
يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى أن اليتيم
استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى أنه أدى جعل عبده الا بق من غير اجازة الرابعة
ادعى أنه أدى خراج أرضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم
السادسة ادعى أنه اذن اليتيم في التجارة وأنه ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق
عليه من مال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا
التاسعة التجزؤ ربح ثم ادعى أنه كان مضارباً العاشرة ادعى فداء عبده الحائى الحادية عشرة
ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشرة ادعى أنه تزوج اليتيم
امراً ودفع مهرها من ماله وهي ميسة ~~الكل~~ في فتاوى العتاني من الوصايا وذكريضا بطا
وهو ان كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا أشباه من كتاب الوصايا ❶ وللوصى

(مبحث يقبل قول الوصى فيما
يدعيه الا في مسائل الخ)

أن يبيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وأمواله ويجبر لليتيم بماله ويضع له ويودع له وقال أبو حنيفة رحمه الله يؤدي فطرته ويضحي له من ماله أن كان له مال قنية في باب تصرفات الأب والأم والوصى من كتاب الوصايا ١ طمع السلطان في مال اليتيم فأعطى البعض من ماله أن أمكن الدفع بلا عطاء ضمن والالا وفي النوازل أن خاف القتل أو قطع عضو لا يضمن وإن خاف الحبس أو القيد يضمن خاف أن لم يدفع يأخذ ماله أن كان يأخذ البعض ويترك ماله كفاية لا يدفع البعض وإن خاف أخذ كله أن يدفع البعض أصله قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ الأية هذا إذا دفع الوصى أما السلطان إذا أخذ نفسه لا ضمان على الوصى ٢ مات عن بنتين وعصبة فطلب السلطان من التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنين حتى ترك التعرض إذا لم يقدر الوصى على تخليص التركة إلا بما غرم فهذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة ٣ الوصى إذا طوَّب بجناية دار اليتيم ولو امتنع ازدادت المؤنة يؤديها وفي النوازل من مال اليتيم على ظالم أو خاف أن لم يهد إليه هدية أن يأخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول وفي فتاوى النسفي أنفق الوصى على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الإجارة إذا لم يزِد على أجر المنسل بزازية في الثامن من الوصايا ٤ (قم) لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرة بين اليتيمة واليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخطيبة والضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الأعياد وغيرها من مال اليتيم أو اليتيمة مما هو متعارف وإن كان لهما من ماله (قع عك) اتخذ ضيافة من مال الصغير لحنه للأقارب والجيران والحمام فاكلوا من ذلك لم يضمن إذا لم يسرف (حم) مثله وكذا لو اتخذ ضيافة لمؤدب الصبي ومن عنده من الصبيان وكذا العمدن (بت) وجسد الورى يضمن فيهما قنية في باب تصرفات الأب والأم والوصى من كتاب الوصايا ٥ رجل له عبد فأوصى بأن يخدم ولدين له سنة ثم يعتق جازت الوصية ويخدمهما على قدر ميراثهما إذا كانا أو اتى وانما تبطل الوصية إذا قال في الوصية يخدمهما على السواء فحينئذ لو كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى تبطل الوصية ولو كانا ذكرا من جازت الوصية خزانة المنين في كتاب الوصايا ٦ وذكر في الفتاوى لو أوصى بأن يعتق عبده بعد خدمته ولديه سنة يجوز الوصية ويخدمهما على قدر ميراثهما إلا أن يقول في وصيته يخدمهما على السواء فبطلت الوصية إذا كان أحد ولديه ذكرا والآخر أنثى لأنه لو جاز ذلك لاشتركا في الخدمة وصارت الوصية للوارث فاما إذا كانا ذكرا أو أنثيين جاز ذلك وصار سبيلا سبيل الميراث دون الوصية ولا يجوز التزوج بهذه الامة لأنها باقية على ملك الميت مهملة الى وقت انقضاء عتقها ولو أوصى أن يخدمهم ثم هو حر لم يعتق إلا أن يعتقه لأنه لا يملك الاعناق بعد الموت لأنه ليس بأهل له ولم يعلق عتقه بشرط فلا يعتق ما لم يعتقه ولو صار حرة من الخدمة على شيء ونجز والعق جاز من المحيط للسر خسي في باب الوصية بالعتق للعبد بعد الخدمة من كتاب الوصايا ٧ رجل قال لأمتي عند الوصية إذا خدمت ابني هذا أو ابنتي هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا إن كان الابن والبنت كبيرين يخدمهما حتى تتزوج الابنة ويصيب الابن عن الجارية وإن كانا صغيرين يخدمهما حتى يدر كالان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عندما قلنا وإن كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن يخدمهما جميعا لأن شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعتق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فأدرلك أحدهما يخدمهما جميعا حتى يدرلك الآخر فمات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لأنها كانت معلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك فاضحان في

فصل التعليق من كتاب العتاق ❦ وفي المتنق اذا اشترى الوصى بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خيرا لليتيم أجزت الشراء وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم لم أجز شراؤه لنفسه وفي غريب الرواية والجامع في الفتاوى من مجموع النوازل وصى اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مرابحة فلما بلغ اليتيم قال كست اشتريت الغلام لي فاربح لي وقال الوصى اشتريت لي فلا شئ لك من الربح يكون الربح كله لليتيم وان توى المال يضمه الوصى أدب الاوصياء في كتاب البيوع ❦ الام والاختصاص والمحارم لا يملك كون الاتفاق على الصغار من مالههم الا بامر الحاكم لانه ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الامام محمد رحمه الله انه استحس في مال الابد للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه وتأويله وهو الحاصل من الفتاوى والمختار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وان لم يكن طعما مان كان دراهم يملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الابدان بجمعه الحاكم وصيا من نفقات البرازية ❦ (عت) مات عن زوجة وأولاد صغار فلها بيع شئ من منقولات التركة لحاجتهم الى النفقة دون غيرها وجنسه في نفقات (صفر) قضية في باب تصرف الاب والام والوصى من كتاب الوصايا وعن الثاني في وصى يقيم زرع بذرا اليتيم في أرض اليتيم واشهد أنه ضامن للبذر قرصا عليه وانه استأجر الأرض لنفسه فان كان الاجر خيرا لليتيم فاجعل الاجر لليتيم نفسه والزرع للوصى وان الزرع خيرا لليتيم فاجعل الزرع له دلت المسئلة على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم وان استقرض البذر من اليتيم وزرع في أرض نفسه فالزرع للوصى لانه زرعه لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه في أرض اليتيم وان زرع بذرا اليتيم في أرض اليتيم وقال زرعه النفسى فان كان في ذلك ربح ظاهر لم يصدق بزازية في نوع في تصرفات الاب والوصى والقاضى من كتاب الوصايا ❦ وفي الخلاصة هريرض قال ان جاعل يدعى على ما بين الدرهم الى الخمسة فاعطوه قال ان لم يقيد الاعطاء برأى الوصى أو برأى رجل يعينه كانت الوصية باطلة فيض كركى في آخر الوصايا ❦ الوصية للمسجد لا تجوز عند الثاني خلافا لمحمد ولو قال يتفق عليه جازا جاعا ❦ وصى بماله من الدين على مديونه لا يترخص أو وصى بثلث ماله للكبعة جازا لساكنين مكة قال محمد رحمه الله أو وصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس وتصرف الى سراجه ونحو ذلك ❦ أو وصى بثلث ماله للشغور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان أجعله في مساكن الشغور بزازية في آخر نوع في الرجوع من كتاب الوصايا ❦ وعن محمد رحمه الله أو وصى بثلث ماله ليسرج في المسجد جاز ولو أو وصى لسراج المسجد لا بزازية في الخامس من الوصايا ❦ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله اذا قال أو وصيت لفلان بجميع نصيبى من هذه الدار وهو الثلث فاذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله الخانية ان خرج النصف من ثلث ماله (م) قال ثمة والبسيع في هذا مخالف للوصية فان من قال لغيره بعت من فلان جميع نصيبى من هذه الدار وهو الثلث بكذا درهم او كان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث تنافية في الفصل الثامن من الوصايا ❦ (فقط) التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت من المريض هل يعتبر فيها اجازه الورثة قبل الموت لاروايه فيها وفي (جغ) مريض حررقه ورضى به الورثة قبل موته فالقن لا يسمى في شئ جامع الفصولين في عتق المريض من أحكام المرضى وفي الذخيرة ابراء الوصى عن الدين ان وجب بعهده صح عندهما وضمن ولا يصح عند الثاني وان وجب لابعقده لا يصح عند الكل بزازية في تصرفات الاب والوصى من كتاب الوصايا

* (يقول المتوسل الى الله تعالى بالمقام الرفيع الحسيني النسقى الى الله تعالى محمد الحسيني
خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المعزية) *

سبحان من بين ما أشكل من الاحكام على عباده في واقعات المفتين وبتقريبه الحكمة من
ينابيع قلوب العلماء فاثمرت بها غراس الشريعة الغراء وأينعت رياض الحق المبين فحمدته
على ما أولانا من نعمه ونشكره على ما سوغنا من هنيئ احسانه وكرمه ونصلى ونسلم على سيدنا
محمد نور الانوار ومهبط الحكم والاسرار وعلى آله وصحبه منجوى الهدى ورجوم العدى
(أما بعد) فقد تبلجت غرة هذا الكتاب الرشيق القوام وبدابر طلعه الزهراء فلت غياهب
الظلام وهو العقد الثمين المسمى (بواقعات المفتين) فخطير عيس في حلل الدلال ويتيسر
بشكله على الاشكال يستل بطرف روائه الالباب ويحتل برقبة جنته قلوب العشاق
والاحباب فله منه نسق فاق الدراقة نظاما ونظريف الاناسى طباعا وزهى البدور نظاما على
ذمة الشاب النجيب الثقف اللحن النبيه الليب السالك من محاسن الشيم على أحسن سبيل
أكل مسير حضرة الشيخ مصطفى الجندى الصغير في ظل من عم رعاياه سائق أنعامه
وتتعوأهني احسانه واكرامه رافع لواء العدل على هام رعيته قاصم معانديه بماضى عزمه
وقاصم سطوته الخديو الاعظم والداور الاكرم ولى نعمتنا على التحقيق جناب أفندينا
الانخم محمد باشا توفيق أدام الله أيامه ودولته وقوى شوكته ووصلته وحفظ أنجاءه وجعلهم
غرة في جبين الاعصار ولا سيما عباسه السبل النجيب والاسد الهزاز * بالطبعة الكبرى
الميرية العامرة بيولاقي مصر القاهرة مشمولاً بطبعة الرائق البديع الجليل وشكله القائق
البارع الجميل بنظر ناظرها الجناب الامجد والهام الاوحد ذى العز والمكانة والهمة

والقناعة من عليه أخلاقه بالطف تثنى حضرة حسين باشا حسنى وقطر جناب

وصكيله السالك جادة سبيله من خاطبته المعالي بابا لك أعنى حضرة

محمد بك حسنى * فى أواسط شهر ربيع الاول من عام

ثلثمائة وواحد بعد الالف من هجرة من خلقه الله

على أكمل وصف صلى الله وسلم عليه وعلى

جميع أصحابه وآله وكل ناسج على

منواله ما سمع غيث وعم

وطلم بدر

وتم



Library of



Princeton University.



32101 065409037